

مختار



السنة السابعة

العدد ٩٧ . أغسطس ٢٠٠٨



- تكهنات الصفقات والفرص التاريخية في زيارة الأسد لطهران ■ إيران والمواصلة الأمنية العراقية
- الطاقة في خطر.. إيران، النفط، والغرب ■ الحرب النووية على الأبواب
- من هم المبدعون في إيران؟ ■ مباحثات جنيف: احتمالات الحرب والسلام

مختار

السنة الثامنة - العدد ٩٧ - أغسطس ٢٠٠٨

رئيس مجلس الإدارة:

مرسى عطا الله

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة:

د. عادل عبد المنعم سويلم

أ. محمد حسن الزبيق

د. حسين صوفي محمد

أ. أحمد فتحي قبال

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحي أبو بكر المرغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

صورة الغلاف:

تأكيد خامتى أن كل محاولات النيل من العلاقات بين سوريا وإيران فشلت قد تكون أسعدت الرئيس الأسد، لكنها لم تكن مطمئنة بما يكفى.

الإخراج الفنى:

مصطفى علوان

المستشار الفنى:

السيد عزمى

مختارات

٢

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهي أول إصدار ثقافي عربي يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة في إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسياً وأمنياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، أما القسم الثاني فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة في الخليج والوطن العربي ومجمل دول الشرق الأوسط، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية في أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية في محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقي الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقاً لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

٤	افتتاحية العدد: تكهنات الصفقات والفرص التاريخية في زيارة الأسد لطهران..... د. محمد السعيد إدريس
٦	دراسات: ١- النفوذ الإيراني في الشرق الأدنى، والعراق، وأفغانستان (٢/١).....
١١	٢- الحطة العشرينية الإيرانية وعلاقات إيران الخارجية (٢/٢).....
٢٠	٣- الطاقة في خطر.. إيران، النفط، والغرب (٢/٢).....
٢٥	قراءة في كتاب ثقافة العري وعري الثقافة.....
٢٨	مداخله: ١- ثقافة الشهادة في الفكر الإيراني.....
٣٢	افتتاحيات الصحف الإيرانية: الصادرة باللغة الفارسية في شهر تير ١٣٨٧ هـ.ش. الموافق يونيو/ يوليو ٢٠٠٨ م.....
٣٤	قضية العدد: ١- تحول الموقف الإيراني في القضية النووية.....
٣٧	شئون داخلية: ١- أحمدى نجاد بين أمس والغد.....
٣٨	٢- نظرة منطقية على برنامج التحول الاقتصادي لأحمدى نجاد.....
٣٩	٣- حول الكلام غير المهذب وغير المفيد.....
٤١	٤- إيران بين التحديات الخارجية والمشكلات الداخلية.....
٥٠	٥- كيف يمكن خلق حكومة قوية وفاعلة.....
٥١	٦- من هم المبدئيون في نظام إيران.....
٥٢	٧- الإسلامية والجمهورية من وجهة نظر الخميني.....
٥٣	٨- زيادة الفجوة بين دخول الإيرانية.....
٥٤	٩- وزارة المخابرات الإيرانية تحشى الـ S.M.S.....
٥٥	إيران.. لماذا؟ ١- تداعيات مشروع التحول الاقتصادي الإيراني.....
٥٨	تفاعلات إقليمية: ١- إيران والمعاهدة الأمنية العراقية.....
٦١	٢- تاريخ السيادة الإيرانية على الخليج (الفارسي).....
٦٢	٣- بنية السلطة المزدوجة في باكستان.....
٦٤	علاقات دولية: ١- الناتو وخطر الزوال.....
٦٥	٢- وهم الصداقة مع الشيطان.....
٦٦	٣- عداء أمريكا لإيران.....
٦٧	٤- مباحثات جنيف احتمالات الحرب والسلام في إيران.....
٦٩	٥- أكاذيب بوش.....
٧٠	٦- أهداف المكتب الأمريكي في طهران.....
٧١	٧- على أعتاب ثلاثين عاما من قطع العلاقات الإيرانية والأمريكية.....
٧٢	٨- قوة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية.....
٧٣	٩- الحرب النووية على الأبواب.....
٧٤	١٠- العلاقات الروسية- الإيرانية في عهد بوتين.....
٧٩	١١- تغيير خارطة الطريق الفرنسية في السياسة الخارجية.....
٨٢	١٢- التحديات التي تواجه الناتو في أفغانستان.....
٨٥	١٣- انتشار الناتو شرقا: الأهداف والنتائج.....
٨٦	الزاوية الثقافية:- ١- الأمريكيان يمارسون رياضة «جر الماعز» في أفغانستان.....
٨٩	شخصية العدد مصطفى پور محمدی.....
٩١	رؤى عربية: ١- المناورات الجوية الإسرائيلية الأخيرة: هل هي بروفة نهائية لضرب إيران؟..... لواء -أح/ حسطم سويلم

تكهنات الصفقات والفرص التاريخية

ذهب الرئيس السوري بشار الأسد إلى طهران في زيارته الثالثة للعاصمة الإيرانية منذ تسلم الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد مقاليد السلطة عام ٢٠٠٥، والتكهنات تلاحقه بأسئلة غامضة، لكنها مليئة بالإيحاءات وكلها تتمحور حول سؤال: سوريا إلى أين؟، إلى مزيد من التحالف مع إيران؟، لكن فوراً يفرض السؤال المهم نفسه: وأين الجولان؟، ولماذا قبل الرئيس بشار الأسد بالدخول عبر تركيا في جولات من المفاوضات غير المباشرة مع الإسرائيليين حول الجولان وهو مدرك أن رأس التحالف مع إيران هي الثمن المطلوب لاسترداد الجولان وبالشروط الإسرائيلية الأخرى؟، وسرعان ما يطرح السؤال الثاني: إذا لم يكن الرئيس الأسد حريصاً على الحفاظ على التحالف مع إيران فهل هو ذاهب إلى عقد "صفقة جديدة" من الشراكة الإقليمية بعد تغول الدور الإيراني الإقليمي على أدوار كل القوى الإقليمية بما فيها سوريا في ملفات شائكة وساخنة مثل: لبنان وفلسطين والعراق؟

المقصود هنا هو: هل الأسد ذهب لتسويق ما لديه من أوراق جديدة لفرض "صفقة توازن مصالح" مع إيران تراعى وزن وقيمة هذه الأوراق وفي مقدمتها: انفكاك سوريا من الحصار المفروض عليها وتطلع قوى إقليمية ودولية لفتح صفحة جديدة معها؟، البداية جاءت من فرنسا، وبعدها هناك مؤشرات أمريكية للتقارب، لكن الأهم هو التفاوض مع الإسرائيليين حول الجولان، وعبر الصديق التركي، بما يعني أن تركيا أضحت ركيزة جديدة منافسة لإيران في العلاقة مع سوريا في ظل تشابك مصالح جديدة بين دمشق وأنقرة، ربما يكون على حساب العلاقات مع طهران.

هذه التكهنات حول زيارة الأسد إلى أنقرة قادت إلى البحث في ما هو أهم وهو مستقبل خريطة التفاعلات الإقليمية الجديدة: هل باتجاه تكريس نظام الشرق الأوسط الجديد القائم على فرض استقطاب إقليمي بين "محور الاعتدال" الذي أضحي يضم إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي الست ومصر والأردن والولايات المتحدة النظام الحاكم في العراق في مواجهة ما تسميه واشنطن بـ "محور الشر" الذي يضم وفقاً أيضاً (واشنطن) إيران وسوريا ومنظمات المقاومة العربية: "حزب الله" (لبنان)، و"حركة حماس" و"الجهاد الإسلامي" (فلسطين)، أم أن هناك فرصة لتفكيك هذه الثنائية القطبية المرفوضة إقليمياً والفاقة لأي شرعية سياسية في ظل ما حققته المقاومة وقوى الممانعة (محور الشر) من نجاحات أمام المشروع الأمريكي - الإسرائيلي كان آخرها نجاح صفقة الأسرى وجسماء الشهداء بين "حزب الله" وإسرائيل، في وقت مازالت دول المحور الآخر (الاعتدال) عاجزة عن تحقيق أى مكسب أو تقدم فيما يسمى بعملية السلام التي انتكست أكثر من مرة وباتت عاجزة عن الحركة باعتراف الأمريكيين أنفسهم مع تبديد وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس كل فرص واحتمالات الأمل في تحقيق وعد الرئيس الأمريكى جورج بوش بإقامة دولة فلسطينية قبيل انتهاء ولايته في آخر هذا العام (٢٠٠٨).

الحديث عن فرصة تفكيك سياسة الاستقطاب الإقليمي دافعه الرئيسى كل ما يدور حول سوريا وما تقوم به سوريا من أدوار في ظل سؤال مهم هو: هل سيكون بالإمكان تحقيق فكك سوريا من تحالفها مع إيران؟، هل يمكن أن تقبل سوريا بالذهاب إلى الاتجاه الآخر وتنخرط في مشوار الاعتدال مقابل الحصول على الجولان شرط أن تنهى التحالف مع إيران وتقطع علاقاتها بمنظمات المقاومة وعلى رأسها "حزب الله" و"حركة حماس" و"الجهاد الإسلامي"؟

هذه الأسئلة والتكهنات التي كانت وظلت تلاحق زيارة الرئيس السوري إلى طهران لم يكن ينافسها غير تكهنات أخرى تتعلق بإيران وفرص قبولها لـ "صفقة الحوافز السخية" المقدمة من "مجموعة دول ١+٥" (دول مجلس الأمن الخمس الكبرى دائمة العضوية وألمانيا).

فكرة الصفقة ارتبطت بإمكانية التوصل إلى توافق سوري - إيراني على ما يمكن تسميته بـ "خريطة طريق" جديدة للعلاقات بين البلدين تشمل القضايا الإقليمية الكبرى (لبنان - فلسطين - العراق)، وتمتد إلى مستقبل المفاوضات السورية - الإسرائيلية غير المباشرة من جانب، والمفاوضات الإيرانية مع "مجموعة ١+٥" حول البرنامج النووي الإيراني من جانب آخر. هذه الصفقة كانت أحد التكهنات الصعبة لكن يبدو أنها لم تكن مستحيلة.

هي صعبة في ظل الشرط الإسرائيلي الخاص بإنجاح مفاوضات الجولان، فالثمن هو تفكيك التحالف السوري - الإيراني. والصعوبة هنا هي في كيفية إنجاح المفاوضات دون تجاوز خصوصية العلاقات السورية - الإيرانية. بمعنى ما هي حدود التغير القصوى في العلاقات بين سوريا وإيران التي يمكن أن تقبل بها دمشق دون تعريض علاقاتها الخاصة مع إيران للخطر؟

أما الصفقة الثانية، أى صفقة الحوافز السخية المقدمة لإيران من دول "مجموعة ١+٥" فهي الأصعب لأن ما سوف تحصل عليه إيران من جراء هذه الصفقة يفوق قدرة دمشق على تحملها وبالذات ما يتعلق بالملفات الإقليمية المهمة (لبنان - فلسطين - العراق)، إضافة إلى الدور الإيراني الموعود في منظومة الأمن الإقليمي الخليجي مقابل موافقة طهران على تعليق مؤقت لتخصيب اليورانيوم.

تناقض الصفقات رغم أهميتها كان وما زال معضلة مهمة، وربما يكون إدراك الإسرائيليين والغرب لاستحالة التوفيق بين هاتين الصفقتين هو الذى شجع مراقبين على التنبؤ بحدوث تباعد بين دمشق وطهران كمحصلة لزيارة الرئيس الأسد

في زيارة الأسد لطهران

لطهران. فقبل ذهاب الأسد إلى طهران قالت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية أن مبعوثي رئيس الوزراء الإسرائيلي للمفاوضات مع دمشق خرجوا بانطباع مؤداه أن "اتفاقاً تاريخياً" بين إسرائيل وسوريا يمكن أن يتحقق، من منطلق فهمهما أن الرئيس السوري بشار الأسد فهم أن "مكانه بين حزب الله وإيران يضر بسوريا" وأنه على استعداد لدفع ثمن انفصاله عن طهران، ونقلت الصحيفة عن محافل سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى قولها أن "الأسد ليس غيباً، وقد فهم أن مكانه بين (الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله)، و(الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد)، يضر بسوريا، وهو يرغب في العودة إلى الغرب بل هو مستعد لأن يدفع ثمن الخروج من محور الشر"، مشددة على أن ما يحصل "فرصة تاريخية" لإسرائيل، وخسارة أن "تضطر إلى تفويتها". وبتفصيل المعاني تحدثت صحيفة "صنداي تايمز" البريطانية عن أن "يهود أولمرت يتسابق من أجل إبرام اتفاق سلام مع سوريا قبل أن يترك منصبه، وأن سوريا باتت قريبة من التوصل إلى إقامة "علاقات عادية"، كما وصفها رئيسها بشار الأسد، مع إسرائيل والانفصال عن إيران في مقابل استعادة مرتفعات الجولان بعد التوصل إلى إطار اتفاق خلال الجولة الأخيرة من المفاوضات بين البلدين التي ترعاها تركيا".

لم تكتفِ الـ "صنداي تايمز" بذلك، بل قالت أن الرئيس الأسد سيبلغ شركاءه الإيرانيين خلال زيارته لطهران أن "دمشق تؤثر الآن حل روابطها معهم والتحرك بصورة أقرب باتجاه إسرائيل رغم أن ذلك سيكون شديد الصعوبة بالنسبة للأسد لأن إيران تمول إعادة بناء القوات المسلحة السورية، وصدقت أخيراً على اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا".

هذه التنبؤات كان لها ما يدعمها من مقدمات أبرزها ذلك الخلاف الذي أثير بين دمشق وطهران بسبب إعلان إيران رفضها الصريح لقبول سوريا المشاركة في اجتماع أنابوليس الذي دعت إليه الإدارة الأمريكية وعقد في نوفمبر الماضي (٢٠٠٧). وقتها أكدت سوريا أن سبب قبولها هو أن الجولان سوف يعرض على طاولة المفاوضات في هذا الاجتماع، وأنها لا تستطيع أن تتغيب عن حضور اجتماع يناقش قضية الجولان، وأن الجولان "خط أحمر" وقضية وطنية لا يمكن المساومة حولها. وقتها التقى وزير الخارجية السوري وليد المعلم بالسفير الإيراني في دمشق وأوضح له الموقف، ثم ذهب إلى طهران والتقى نظيره الإيراني منوتشهر متكي للسبب ذاته، واضطرت طهران أن تقبل التبرير السوري.

الآن هل يتكرر الموقف، بمعنى هل يمكن أن تقبل سوريا، في سبيل الحصول على الجولان، بالإقدام على قرارات صعبة في علاقتها مع إيران؟

السؤال نفسه يبدو أنه كان مطروحاً في العاصمة الإيرانية. فقد استقبل الرئيس السوري والوفد المرافق على المستوى بانتقادات إعلامية حادة لفكرة قبول سوريا القيام بوساطة مع إيران حول برنامجها النووي يطلب من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي. هذه الانتقادات كانت أشبه بحملة إعلامية مدبرة كان محورها: كيف يمكن أن تقوم سوريا الآن بدور "وساطة" أو "دور الوسيط" حول برنامج إيران النووي وهي التي كانت تدافع عن الموقف الإيراني وتدعمه. هل أنها لم تكن مقتنعة بما تقول، أم أنها غيرت موقفها وهذا هو الأهم وتريد أن تتحول من "حليف" إلى "وسيط"؟

السؤال صعب ولذلك بادر وزير الخارجية السوري وليد المعلم لنفي أي وساطة سورية، بخصوص الملف النووي، كما حرص الرئيس السوري على أن يستهل مؤتمره الصحفي مع الرئيس الإيراني بنفي أي وساطة سورية في البرنامج النووي. سؤال "التغير" في الموقف السوري كان يعكس توجس الإيرانيين من النوايا السورية في ظل تقدم مفاوضات سوريا مع إسرائيل، وفي ظل تلمس خلافات مع دمشق في الملفات الثلاث المهمة.

ورغم أن الزيارة انتهت بحسم التكهّنات، لكنها لم تستطع نفي وجود تغير ما في موقفى البلدين، لذلك حرص البيان الختامي على إعادة التأكيد على ثوابت العلاقة بين البلدين وعلى توافق المواقف على مسائل مهمة في القضايا الثلاث الكبرى: لبنان وفلسطين والعراق، دون تجاهل قضية الجولان، بما يعني التوصل إلى توافق أقرب إلى الصفقة يقضى بأن تعبر طهران عن تأييدها لحق الشعب السوري في استعادة كامل أراضيه المحتلة في الجولان والتأكيد على الحل السياسي من خلال الحوار لأزمة البرنامج النووي الإيراني واحترام حق إيران في امتلاك دورة الوقود النووي مع قناعة مشتركة بضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وفي مقدمتها السلاح النووي، ومن هنا جاء قول المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد علي خامنئي في ختام لقائه بالرئيس السوري عند نهاية زيارته لطهران أن "كل محاولات النيل من العلاقات بين البلدين قد فشلت"، وهي رسالة واضحة وصریحة بتداعى تكهّنات التغير، لكن تبقى الصفقات مفتوحة وتبقى "الحلول التاريخية" تطارد الجميع.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

النفوذ الإيراني في الشرق الأدنى، والعراق، وأفغانستان (٢ / ١)

Iranian Influence in the levant, iraq, and afghanistan

Frederick W. kagan Kimberly kagan Danielle Pletka

A Report of the American Enterpris institute

إعداد : الدكتور فوزى درويش

ديكتاتور"، فضلاً عن الأوضاع الدولية المتغيرة جعلته يعتمد على علاقات أوثق مع طهران.

وهناك أمثلة كثيرة بارزة لهذا التحول بما في ذلك نقل الأسلحة بين الدولتين، واحتمالات التعاون في مجالات التسليح بالنسبة للأسلحة الكيماوية، والتدريبات المشتركة بالنسبة لأنظمة الدفاع الجوي التي تم توريدها من روسيا، ومن المحتمل جداً أن تكون إيران قد تولت حصول سوريا على هذه الأسلحة. وفضلاً عن ذلك فإن إيران حققت لنفسها تواجداً هاماً في سوريا في السنوات الأخيرة. ورغم أن البعض قد يقولون أن هذا التواجد يساعد فقط في زيادة الأمن السوري، فإن المتحدث باسم البرلمان السوري محمود الأبرش كان أكثر صراحة حين أعلن في نوفمبر ٢٠٠٦ قوله "أن دمشق تعتبر التشاور والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية قاعدة كبرى ومبدأ من مبادئ سياستها الخارجية".

ففي ظل حافظ الأسد، فإن السفير الإيراني لدى دمشق قام بجهد كبير في هذا السبيل لكن القوات العسكرية الإيرانية لم يكن لها أي نشاط في سوريا، واقتصرت نشاطها على حزب الله في وادي البقاع في لبنان وفي المناطق الجنوبية من لبنان ذات المذهب الشيعي. لكن الحال الآن لم يعد كما كان. فتحول سوريا من شريك إلى معاون ثم إلى الأقل درجة أصبح أمراً ظاهراً. ففي ٢٠٠٥، اتفقت الدولتان على التعاون في شئون الدفاع، بما في ذلك بناء محطات إيرانية - سورية للإشارات المخبرية (وتم الانتهاء من ذلك في ٢٠٠٦)، وذلك في منطقة الجزيرة في شمالي

أولاً: النفوذ الإيراني في سوريا ولبنان والضفة الغربية وغزة: يلاحظ أن السياسة الإيرانية في كل من سوريا ولبنان والضفة الغربية هي نموذج مصغر لسياسة إيران الخارجية الأكثر إتساعاً، وذلك رغم أنه من الممكن النظر إلى تصرفات إيران في كل حالة منها كمؤشر على علاقات ثنائية منفصلة.

وفي كل مرة، فإن إيران تبدأ باستثمارات كبيرة لدى حلفائها، كما هو الحال في سوريا، وفي لبنان وميليشيات الشيعة، أي حزب الله، وفي المناطق الفلسطينية حيث الجماعات الرافضة والمناهضة لفتح بما في ذلك حركة حماس، ومنظمة الجهاد الإسلامي، ونادراً ما يرى المراقبون قيام طهران بإعطاء أوامر لها هذه الجماعات بالقيام بعملياتها، ولكن مما يثير التساؤل ما إذا كان حلفاء إيران يمكن لهم البقاء بدون الأموال والأسلحة، والدعم الدبلوماسي الذي تقدمه لهم بشكل منتظم الجمهورية الإسلامية.

١ - سوريا:

العلاقات العسكرية:

في يوليو ٢٠٠٧ أعلن كل من الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أن "إيران وسوريا كانتا، وهما الآن، وسوف يظلان إخوة وحلفاء". وفي ظل حافظ الأسد والد بشار كانت إيران وسوريا في واقع الأمر بمثابة حلفاء وليس بالأحرى سيدا وتابعا. ومنذ رحيل حافظ الأسد في يونيو ٢٠٠٠، فإن الابن الضعيف لم يستطع أن يكتسب الاحترام في المنطقة وفي الداخل أيضاً.

وضعف بشار في الداخل ومركزه المهتز في "ديكتاتورية بدون

سوريا وفي مرتفعات الجولان، مع تعهد سوري " بالسماح لإيران بتخزين أسلحة، وتجهيزات حساسة في التراب السوري إذا ما احتاجت إيران إلى مثل هذه المساعدة وقت الأزمة.

وبحلول ديسمبر ٢٠٠٦ ورد في صحيفة "الحياة" اليومية ومقرها في لندن أن قاعدة للحرس الثوري الإيراني قد تم إنشاؤها في دمشق. وفي حين أن كثيرا من الجماعات الفلسطينية مثل حماس ومنظمة الجهاد الإسلامية الممولة إيرانيا قد اتخذت لها مقاراً في دمشق فليس من غير الواضح لماذا يوفر نظام الأسد مقاراً لهذه الجماعات في عاصمته لأعتى وأقوى "مثيري الإرهاب في الشرق الأوسط". ومع ذلك فإن توثيق العلاقات معها يسير على قدم وساق.

وفي مارس ٢٠٠٧ وفي زيارة له لدمشق، وضع وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجار قدرات إيران الدفاعية طوع إرادة سوريا، مشيراً إلى التعاون بين البلدين في صنع الأسلحة. وفي حين أن مثل هذه التصريحات أصبحت سمة ظاهرة في الاجتماعات الإيرانية- السورية المشتركة، فهناك دليل قوى بأن هذا التعهد من قبل إيران قد أصبح حقيقة واقعة. والتقارير الواردة مؤخراً تشير إلى أن إيران سوف تحصل على عشرة على الأقل من المدفعية قصيرة المدى طراز ٩٦k٦ Pantsyrse وصواريخ للدفاع الجوي من سوريا (والتي كانت سوريا قد حصلت عليها من روسيا)، وأن يكون تسليم هذه الأسلحة في أواخر ٢٠٠٨. وفضلاً عن ذلك، فإن خبراء سلاح الجو الإيرانيين يقومون بالتدريب مع السوريين على أنظمة "البانتسير Pantsyr System". وهناك من التقارير ما يقول أنه بالإضافة إلى مشاركتها في الأسلحة التقليدية، فإن القوات الإيرانية. تتعاون أيضاً مع سوريا في مجال أسلحة الدمار الشامل. ففي ٢٠٠٥، تعهدت إيران بمساعدة سوريا في برامج الأسلحة الكيماوية المتطورة، بما في ذلك إقامة أربعة أو خمسة مصانع للغازات (VX)، وغاز ساوين المدمر للأعصاب.

وتقول التقارير أن الأسد وأحمدى نجاد قد وقعا اتفاقاً عسكرياً حديثاً للتعاون العسكري بين البلدين. وطبقاً لهذه التقارير، فإن هناك سبعة مواد من هذا الاتفاق تشمل تمويلاً جديداً لمشتريات سوريا من الأسلحة من روسيا، وبيلاروس، وكوريا الشمالية مقداره ١ بليون دولار للحصول على أربع مائة دبابة روسية من طراز T-٧٢ وثمانية عشرة نفاسة من طراز MiG٣١، وثمانية طائرات هيلوكوبتر، فضلاً عن تسهيلات لشراء ثمانية قاذفات قنابل من طراز سوخوى ٢٤، وفضلاً عن ذلك، تقديم تسهيلات إيرانية في سوريا لإنتاج صواريخ متوسطة المدى، وراجمات للصواريخ، صناعة إيرانية جديدة، وصواريخ تطلق من البحر للأسطول السوري، ودعم فني للأبحاث النووية والأسلحة الكيماوية. وفي مقابل ذلك وعدت سوريا بأنها لن تدخل في مفاوضات سلمية مع إسرائيل.

وهذه الاتفاقيات تبعت اتفاقاً كان قد تم في ٢٠٠٦ للتعاون بين البلدين ثم توقيعه من جانب وزير الدفاع الإيراني مصطفى محمد نجار ونظيره السوري الجنرال حسن تراكماني يتضمن على وجه التقريب نفس خطوط التعاون، وتقول التقارير أن مبلغه كان ٨٠٠ مليون دولار. وسواء كانت هذه الاتفاقيات السخية جانباً من علاقات بالتعاون عبر الأقمار الصناعية أم كانت استجابة لمخاوف إيرانية من محادثات سرية تدور بين سوريا وإسرائيل، فإن الأمر ليس واضحاً غير أنه من غير الواضح كذلك ما إذا كان الجيش السوري يمكنه القيام بدوره عند هذا الحد أم لا، دون استمرارية الدعم الإيراني له.

الدعم الاقتصادي لسوريا:

أما في المجال الاقتصادي، فإن العلاقات الإيرانية - السورية تمر بمرحلة من نفس التوثيق والاتساع. فقد أصبح الاقتصاد السوري معتمداً بشكل متزايد على المشروعات المشتركة بين البلدين، وعلى التمويل الإيراني والدعم في القطاعات المهمة مثل الطاقة، والاتصالات، والزراعة، والنقل، فضلاً عما هو متوقع من معامل تكرير النفط، ومصانع الأسمت، وتجديد أنابيب النفط من آبار النفط في شمال العراق إلى الموانئ السورية على ساحل البحر المتوسط.

وهذا التعاون الاقتصادي، بلغ مستويات عالية عبر السنوات القليلة الماضية، ممثلاً في تجارة ثنائية تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، مع استثمارات إيرانية مباشرة تربو على أكثر من ٢ بليون دولار.

وفي يناير ٢٠٠٧، ورد في تقارير الحكومة السورية أن إيران كانت أكبر المستثمرين في سوريا من بين الدول غير العربية في عام ٢٠٠٦ باستثمارات قدرها ٤٠٠ مليون دولار. وفضلاً عن ذلك، فإنه في أواخر ٢٠٠٦ قدر المسئولون الإيرانيون والسوريون أن حجم المشروعات الإيرانية في سوريا كان يدور حول ٧٥٠ مليون دولار مقارنة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في السنة السابقة. نجد أن "نوايا إيران هي إقامة إطار مناسب لإدارة أنشطة مشتركة في النفط والغاز.. فإيران تمتلك تكنولوجيات تحديثة، بما في ذلك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.. التي تنوى نقلها إلى أختها الصديقة سوريا.

على أن أهم القطاعات التي تستثمر فيها إيران، وتقوم بالتمويل والتعاون فيها هي قطاعات هامة بالنسبة للاقتصاد السوري وهي:

النقل: شركة سيامكو Siamco هي مشروع مشترك برأس مال قدره ٦٠ مليون دولار يختص بإنتاج المحركات حيث تشارك شركة خودروو Khodro الإيرانية العملاقة بنسبة ٤٠ بالمائة، وشركة سورية خاصة بنسبة ٢٥ بالمائة، وفي ديسمبر ٢٠٠٧ ورد في تقارير وكالة الأنباء السورية "سانا" أنه في ظل مشروع مشترك قدره ٥٠ مليون دولار، فإن "المصنع الدولي

لإنتاج السيارات السوري - الإيراني "سوف يقوم بإنتاج نحو خمسة عشرة ألف سيارة من ماركة سابا SABA سنوياً، وأن المتوقع للإنتاج أن يصل إلى خمسة وثلاثين ألف سيارة سنوياً في مراحله النهائية. وفي مارس ٢٠٠٧، فإن خط إنتاج "ساماند" للمحركات قد تم افتتاحه من جانب الرئيس الأسد ونائب الرئيس الإيراني "برفيز داوودي". وتنوي إيران تخصيص نسبة ٤٠ بالمائة من سوق السيارات السوري لنفسها ومن المقدّر أن يدخل ذلك ٢٢٠ مليون دولار لصناعاتها.

الموارد الطبيعية: في سبتمبر ٢٠٠٧، أعلن القائم بأعمال وزارة المناجم والصناعة الإيراني "علي أكبر مهريبان" عن استثمار ما قيمته ١٠ بليون دولار من الاستثمارات الإيرانية في سوريا خلال السنوات الخمس القادمة. ويتعاون البلدان حالياً في ستة عشر مشروعاً تبلغ قيمتها بليون دولار.

الأسمنت: تم افتتاح مصنع أسمنت جديد في سوريا شمال مدينة حماة حسباً ورد في تقارير الوكالة السورية "سانا". وهذا المصنع الذي تكلف ٢٥٠ مليون دولار له طاقة إنتاجية قدرها ١,١ مليون طن سنوياً ومن المتوقع أن يوفر أربعمئة فرصة عمل.

المياه: لقد تعهدت إيران بمشروع إمداد بالمياه في مدينة حلب، وفضلاً عن ذلك، شاركت عدة شركات إيرانية بما في ذلك "سابير"، و"سانكاب" في بناء عشرة سدود في سوريا.

التعليم: في يوليو ٢٠٠٧ وفي اجتماع مشترك أعلن وزير العلوم، والأبحاث والتكنولوجيا الإيراني محمد مهدي زاهدي إقامة جامعة إيرانية في سوريا، والتي يراد لها أن تكون فرعاً عالمياً من جامعة طهران.

الثقافة: في يوليو ٢٠٠٧ ناقش "زاهدي" ورئيس جامعة دمشق وائل مولى والسفير الإيراني لدى سوريا "محمد حسين اختياري" التمويل الإيراني والدعم الروحي لكلية لتعليم الفارسية في جامعة دمشق.

الكهرباء: تم افتتاح المرحلة الأولى لمشروع بانياس لتوليد القوة الكهربائية في يونيو ٢٠٠٧. وقام البنك الإيراني The Export Development of Iran بتقديم تمويل حوالى ١١ مليون دولار من أصل ١٨ مليون دولار في مشروع القوة الكهربائية، أما الجزء الباقي من التكاليف فقد قدمته سوريا وقام كل من وزير الطاقة الإيراني "برفيز فتاح"، ونظيره السوري بتدشين منشأتين للقوى الكهربائية في سوريا في مايو ٢٠٠٧. وقامت الشركة الإيرانية "آزار" بتدشين المشروعين بطاقة قدرها ١٧٠ - ميجاوات بتكلفة بلغت ٦٢ مليون دولار. ووافق مجلس الوزراء الإيراني على سداد ٢٣٠ مليون دولار لإقامة مشروع مشترك Combined Cycle Power Plant في سوريا في أبريل ٢٠٠٧. ووافق وزير الطاقة الإيراني مع وزير الكهرباء السوري محمد خالد في نوفمبر ٢٠٠٦ على ربط شبكة

القوى للبلدين عبر تركيا والعراق.

النفط: لقد اتفق كل من وكيل وزارة النفط الإيرانية محمد رضا نعمت زادة، ونائب وزير النفط السوري حسان زينب، والمدير العام للفرزويلي لشئون التكرير روبرتو دلجادو في أكتوبر ٢٠٠٦ على بناء مصفاة تكرير بطاقة قدرها ١٤٠,٠٠٠ برميل يومياً من النفط. وقد بلغت التكلفة التقديرية ١,٥ بليون دولار. وفي أكتوبر ٢٠٠٧ وقع كل من وزير النفط الإيراني، والسوري اتفاقاً من المتوقع أن يوضع موضع التنفيذ بحلول ٢٠٠٩ حيث تقوم إيران بتصدير ٣ بليون متر مكعب من الغاز إلى سوريا من خلال تركيا.

الإنشاءات الجديدة: عرضت إحدى الشركات الخاصة الإيرانية على سوريا بناء مدينة صناعية في سوريا، بما في ذلك مصنع للصلب بطاقة إنتاجية قدرها ثمانمئة ألف طن سنوياً، ومصنع للطاقة قدرته ثمانمئة ميجاوات، وكذلك مجمع سكني يحتوي على خمسين ألف وحدة سكنية. وتبلغ التكلفة الإجمالية بنحو ٨ بليون دولار يجري تمويلها من جانب القطاع الخاص الإيراني.

التعدين: في مايو ٢٠٠٦، تقابل وزير الاقتصاد والتجارة السوري أمير حسنى لطفى في طهران مع وزير الصناعة والمناجم الإيراني على رزتاها ماسبي. وصرح تاهماسبي أن حجم التبادل التجاري بالنسبة للصناعات في قطاع المناجم قد بلغ ما يزيد على بليون دولار. وقال الوزير الإيراني أن إيران تشارك حالياً في نحو ستة عشرة مشروعاً صناعياً وتعديني في سوريا.

البنوك: في مارس ٢٠٠٦ أعلن كل من بنك الصادرات الإيراني، والبنك التجاري السوري أنها سوف يقومان بإقامة بنك مشترك يديره الطرفان.

٢- لبنان وحزب الله:

حزب الله هو موضوع قائم في حد ذاته، فهو منظمة جيدة التنظيم سياسياً، وعسكرياً، واجتماعياً وتعتبر لاعباً مهماً في الحكومة اللبنانية، كما تعد قوة مهيمنة في الجنوب اللبناني، وتشكل ميليشيات قادرة، وهى في ذاتها تعتبر أيضاً جماعات للتدريب على الإرهاب، مصدرة للإرهاب. وحزب الله هو قوة يمكن الاعتماد عليها. وبالنسبة لهذه الدراسة، فإن حزب الله وارتباطه بإيران هو الذى يستدعى أكثر الانتباه. لقد شكل حزب الله في عام ١٩٨٢ من جانب بعض الإيرانيين، غير أن روابطه مع طهران اشتدت توثقاً وقوة حين أصبح بمثابة قوة شبه مستقلة في حد ذاتها.

نقل الأسلحة:

ليس هناك أدنى شك في أن حزب الله قد استعاد عافيته من أى نكسات ألمت به في المجابهة التي تمت بينه وبين إسرائيل في عام ٢٠٠٦. فقد أعاد الحزب تسليح نفسه وتنظيم صفوفه، وكانت إيران جانباً هاماً من هذه الاستعادة. وتؤكد التقارير أن

إيران تمّد حزب الله بمساعدات مالية وأسلحة. وتأتى شحنات الأسلحة بالبر، والبحر، والجو من إيران غالباً عبر دمشق. وهذه الأسلحة متعددة وكبيرة الحجم. وعلى سبيل المثال، فإن المخابرات الإسرائيلية ومركز معلومات الإرهاب الإسرائيلي أورد تقارير تقول أنه تم على الأقل تسعة مرات في الفترة بين ديسمبر ٢٠٠٣ ويناير ٢٠٠٤ استخدام قوات الحرس الثوري الإيراني (قوة القدس) - استخدام طائرات إيرانية وسورية تحمل مساعدات إيرانية إنسانية لضحايا الزلزال.. في جنوبي إيران.. لحمل كميات هائلة من الأسلحة لحزب الله عند عودة هذه الطائرات.

وعبر السنين، فإن إيران تحولت من الإمداد بأسلحة إلى التزويد بأسلحة أكثر تطوراً تشمل الصواريخ بعيدة المدى، وأسلحة أخرى مخصصة لتصفيد التوترات في الحدود الجنوبية اللبنانية. وفي منتصف ٢٠٠٤ قام ضباط الحرس الثوري الإيراني بإنزال ٢٢٠ صاروخ مداه ما بين ٢٥٠ - ٣٥٠ كيلواً متراً لحزب الله في مطار بالقرب من دمشق. والواقع، وطبقاً لبعض الحسابات التي أوردتها «معهد أبحاث الشرق الأوسط»، فإن حزب الله تلقى نحو ١١,٥٠٠ صاروخ في الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٥، وأربعمئة قطعة مدفعية قصيرة ومتوسطة المدى وصواريخ من طراز «آرش»، و«نوري»، و«حديد» وأجهزة نقل ومنصات إطلاق الصواريخ من إيران. وفي ٢٠٠٥ أرسلت إيران لحزب الله شحنة من الصواريخ طراز «العقاب» برؤوس ٣٣٣ ملليمتر وكميات ضخمة من الصواريخ طراز SA-٧، C-٨٠٢، اثنان منها تم استخدامها في هجوم تم على إحدى السفن الإسرائيلية.

وأثناء صدام حزب الله في صيف ٢٠٠٦ مع إسرائيل قامت إيران بإعادة إمداد الجماعات بتعويض عن الأسلحة التي تم تدميرها بمزيد من الأسلحة الأخرى. وفي يوليو من تلك السنة، قامت قوات الحرس الثوري سراً بإسقاط إمدادات من قواعد في بندر عباس كان قد تم نقلها إلى حزب الله في قاعدة الرومير السورية العسكرية بالقرب من حمص: وبعد انقضاء شهر آخر أرسلت إيران صواريخ أكثر تطوراً أرض جوى، تشمل Staela/٢ Stnla - ٢٤K - ٣ IGLE وكذلك ميثاق! Mithav - ٤ ونفس هذه الصواريخ قيل أنها كانت تستخدم لاستهداف طائرات الهليكوبتر الإسرائيلية. ولا تضع إيران أية قيود على دعم حزب الله بالأسلحة الثقيلة. ولقد تم العثور على صواريخ تضئ ليلاً في إحدى مخابئ حزب الله أثناء الحرب يبدو أنها جاءت من إيران.

التدريبات العسكرية:

الأداء الذي قام به حزب الله في ٢٠٠٦ أصاب الإسرائيليين بالذهول وهم الذين طالما افترضوا لفترة طويلة أن بإمكانهم سحق الجماعات الإرهابية لدى أية مواجهة جديّة فبالإضافة إلى

الاختباء في أنفاق مجهزة بعناية أقيمت بمعرفة كوريا الشمالية، كان محاربو حزب الله قد استفادوا فائدة كبيرة من التدريبات المعمقة من جانب الحرس الثوري الإيراني على الأرض في كل من لبنان وإيران.

وتقول التقارير أن حزب الله ينضم في صفوفه مئات من المهندسين الإيرانيين، الذين قاموا ومعهم خبراء من كوريا الشمالية الذين أتوا إلى لبنان بمعرفة الدبلوماسية الإيرانية، قاموا ببناء أنفاق طولها خمسة وعشرون كيلو متراً تحت سطح الأرض لتحركات المقاتلين. كذلك قام الحرس الثوري الإيراني ببناء حجرات للتخزين تحت سطح الأرض في وادي البقاع لتخزين الصواريخ والذخيرة.

ولكن يجب ملاحظة أنه لا يفترض أن حزب الله لا يستطيع القيام بعمليات عسكرية دون تلقى التوجيهات من الحرس الثوري أو قيامه بالتخطيط لذلك. فعلى العكس، فتشير التقارير إلى أن غالبية قوات الحرس الثوري قد تركوا لبنان في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وقد تم الإحلال محلهم بالكثير من حزب الله الذين كانوا قد حاربوا وتدريبوا مع الإيرانيين داخل إيران. وبدلاً من ذلك، فإن قوات الحرس الثوري يبدو أنهم يحضرون إلى لبنان للمساعدة في أنشطة متخصصة مثل بناء الأنفاق والتدريب على استعمال الأسلحة. وعلى سبيل المثال، فإن قوات الدفاع الإسرائيلية - البحرية منها والمشاة - قدموا تقارير تقول أن ضباط الحرس الثوري يقومون بالتنسيق في هجمات الصواريخ C-٨٠٢ ضد سفنهم إطلاق الصواريخ على طائرات الهليكوبتر الإسرائيلية.

وهناك بعض المصادر الأخرى قد لاحظت أن الحرس الثوري الإيراني قد أقام عشرين قاعدة للصواريخ على الحدود اللبنانية مع إسرائيل. وفي يوليو ٢٠٠٦، قال أحد كبار الجيش الإيراني أن الحرس الثوري قد أقام عشرات من قواعد الصواريخ في الوادي اللبناني وعلى طول الحدود مع إسرائيل. وقد أورد «معهد أبحاث الشرق الأوسط عدداً من الأمثلة على الدعم الإيراني لقدرات حزب الله العسكرية على النحو الآتي:

هناك اثنان من «إرهابي» حزب الله تم اعتقالهما من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء حرب ٢٠٠٦ وقد اعترفا بأنها قد تم تدريبهما من جانب الحرس الثوري الإيراني في أحد المعسكرات بالقرب من «كراج» شمال طهران. وقد قالاً أنهما من ضمن مجموعة مكونة من أربعين إلى خمسين من نشطاء حزب الله تم تدريبهم في إيران.

خلال السنوات الثلاثة الماضية، تم تدريب خمسين طياراً من حزب الله. وفي لبنان، هناك سبعون إيرانياً كمدرّبين وفنيين فضلاً عن مخبرات لفيلق القدس. وهناك وحدة سرية للحرس الثوري الإيراني في لبنان مكونة من عشرين ضابطاً يقومون بتعقب التحركات الإسرائيلية، واختبار أهداف في إسرائيل.

يقوم مئات من مقاتلي حزب الله بتلقى دورات تدريبية خاصة في قواعد للحرس الثوري الإيراني في طهران، وأصفهان، ومشهد، وتضم وحدة الصواريخ في حزب الله مائتي فني وخبير تم تدريبهم في إيران.

ويعتبر الكولونيل «علي رضا تامين» من قوة القدس مسئولاً عن تدريب أعضاء حزب الله على استخدام التجهيزات والأسلحة المتطورة، بما في ذلك صواريخ «الرعدة»، وراجمات شاهين والصواريخ أرض-جو.

ولسنا بحاجة إلى مناقشة مسألة النوايا الإيرانية. ولكن الأمر يستحق منا ملاحظة سلسلة من الأحداث سابقة على المواجهة التي حدثت بين حزب الله وإسرائيل. ففي ٢٨ أبريل ٢٠٠٦ قدم مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية د. محمد البرادعي تقريراً لمجلس محافظي الوكالة وللأمم المتحدة (مجلس الأمن). وقد تضمن التقرير أن هناك بعض الفجوات في معرفة الوكالة عن الدور العسكري في برنامج إيران النووي وانتهى التقرير إلى أن «الوكالة غير قادرة على إحراز تقدم في جهودها لتوفير التأكيدات حول غياب مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران.

وعلى وجه التأكيد فإن لإيران مصلحة في صرف الانتباه عن عملية الفحص المتصاعد لبرنامجها النووي غير القانوني بمجرد أن بدأت الحرب بين حزب الله وإسرائيل، كان لإيران كل المصلحة في أن ترى حزب الله يخرج من هذه الحرب دون أن يمس. ومن هنا كانت المحاولة الخطيرة من جانب إيران لإعادة تزويد حزب الله بأسلحة حاسمة في شهر يوليو.

الدعم الاقتصادي

نظراً لأن حزب الله يمثل المجتمع الشيعي الفقير تاريخياً في لبنان، فإن الأموال التي تأتيه من إيران تصبح أمراً حيوياً للحفاظ على مركزه في لبنان. وتذهب التقديرات إلى أن الدعم السنوي يدور حول ١٠٠ مليون دولار أو أكثر كذلك فإن مجمل الاستثمارات في حزب الله قد بلغت بليون دولار وربما تكون أعلى من ذلك لتكون ٢ بليون دولار. إن طريقة تحويل العقود لا ينبغي لها أن تكون معقدة: فحزب الله هو متعامل قانوني مع البنك الوطني اللبناني. وقد ورد أن إيران قد حولت كميات ضخمة من النقود إلى حزب الله باستخدام الأنظمة البنكية السورية والفلسطينية. كذلك فقد عرف أن البنك العربي كوسيلة رئيسية لتمويل الأموال لحزب الله، والمنظمات الإرهابية الأخرى. كذلك كانت هناك تقارير تقول بوجود نظام الحقائق التي تحوي النقود. وفي أعقاب حرب ٢٠٠٦ الإسرائيلية اللبنانية رأى حزب الله يوزع مئات من الدولارات فئة المائة دولار كانت في حقائق - يوزعها على اللبنانيين الذين أضرروا في الحرب بسبب هدم منازلهم بسبب القصف الإسرائيلي. وفي أكتوبر ٢٠٠٦ كانت هناك تقارير أيضاً تقول باستخدام الحقائق الدبلوماسية المليئة بالنقود موجهة إلى لبنان

وتقول أن هذه النقود من المركز الديني في مدينة مشهد، وكذلك من جانب بعض المنظمات الأخرى في مدينة «قم» وشيراز، «وجوزجان» و«كرمان»، وأصفهان» و«زاهدان» يمكن أن هذه الأموال كانت مخصصة بصفة أساسية لعمليات إعادة البناء.

لقد كانت إيران سبباً في استعادة حزب الله لسمعته، وخدماته الاجتماعية، وقوته السياسية بعد الحرب عام ٢٠٠٦. وفي حين يبدو واضحاً أن حزب الله قد حقق نصراً كبيراً وكسر بحق الردع الإسرائيلي لأول مرة خلال عدة عقود من الزمن، ولكنه من المنظور اللبناني قد يبدو الأمر مختلفاً. فلقد أجبر حسن نصر الله على الاعتذار للشعب اللبناني للتسبب في دمار شديد للبلاد. وكثير من اللبنانيين يلقون بالمسؤولية على حزب الله لبدء حرب، لم تختارها الحكومة اللبنانية المنتخبة.

لقد كانت تبرئة ساحة حزب الله من تلك الإدانة اللبنانية أمراً مكلفاً: فقد وضعت إيران تحت تصرف حزب الله ١٥٠ مليون دولار لتوزيعها على المواطنين اللبنانيين كذلك تم إمداد القرى التي دمرتها الحرب بالنقود، والمولدات بعد كذلك، فإن العائلات التي فقدت منازلها تم إعطاؤهم مبلغ ١٢,٠٠٠ دولار لكل منهم - كل ذلك على حساب إيران. وفي يوليو ٢٠٠٧، قال «هشام كوشنيفيز» الذي تولى رئاسة الجهود الخاصة بإعادة الإعمار أنه من بين الخمسة والعشرين جسراً التي وعدت إيران بإعادة بنائها، تم الانتهاء من بناء إثني عشر جسراً، وأن أربعة وثلاثين من بين ثلاثة وستين قرية تم إعادة بنائها. كذلك تم الانتهاء من ١٤٩ مدرسة، وخمسين مسجداً تم إعادة إنشائهم.

في المجال السياسي

على غير ما هو قائم في سوريا أو في الأراضي الفلسطينية بالنسبة للعمل بنهج «الوكالة» (Proxy) عن إيران، حيث تبدو كل منهما مستقلة اسمياً، فإن حزب الله هو أداة إيرانية مهمة تبسط إيران سيطرتها عليه حتى وإن بدأ ذلك غير واضح. وحسبما قاله سكرتير عام حزب الله سابقاً الشيخ صبحي الطفيلي (والذي انشق على إيران وحزب الله) «إن حزب الله ما هو إلا أداة وأنه جزء مكمل للمخابرات الإيرانية... وإيران هي العصب الأساسي الآن في النشاط في لبنان وكل أنشطة حزب الله يتم تمويلها من الجانب الإيراني. ولسوريا دور هام، لكن إيران هي الداعم الأساسي والهام بالنسبة للمعارضة اللبنانية ويتفق المسئولون الإيرانيون على: أن علي أكبر محشمي هو واحد من مؤسسي حزب الله، وكان سفيراً سابقاً لدى سوريا ولبنان. وكان وزيراً للداخلية الإيرانية وقد صرح بقوله: «إن حزب الله هو جزء من نظام الحكم في إيران، وأن حزب الله هو أحد مكونات الجيش الإيراني والمؤسسة الأمنية، وأن العلاقات بين إيران وحزب الله أبعد مدى من مجرد العلاقة بين نظام حكم ثوري له حزب ثوري أو منظمة خارج حدوده.

دراسة

الخطة العشرينية الإيرانية وعلاقات إيران الخارجية (٢/٢)

عباس ملكي إيران دبلوماسي (الدبلوماسية الإيرانية) ٢١/٥/٢٠٠٨

بالإسلام يعتبر جانباً مهماً من حيث نوعية هذا الارتباط والعلاقة بمنطقة آسيا الوسطى الإسلامية.

فالتيارات والتوجهات التي يتزعمها الأويغوريون، والذين تدعى حكومة الصين أنهم انفصاليون، لها مراكزها الموجهة في تركيا وفي آسيا الوسطى. والصين قامت بترتيب وتنظيم علاقاتها بدول المنطقة بشكل يوقف هذا التهديد ويحبط فاعليته تماماً.

إن الصين تنظر إلى منطقة بحر قزوين على أنها "مصدر للطاقة" و"سوق للعمل" ولهذا السبب أقدمت على الاستثمار في خط أنابيب نكا-الري للتعرف على سوق الطاقة في المنطقة، وتعهدت كذلك بمسؤولية إدارة عمليات التنقيب والاستخراج في المنصة البحرية للتنقيب "البرز".

كما أن بكين تتابع الآن عملية إنشاء خط أنابيب ضخمة من قزاغستان إلى الصين والذي ستستكملة بعد ذلك حتى يصل إلى شنغهاي، حيث سيصبح أكبر استثمار في خط أنابيب على مستوى العالم أجمع. هذا بالإضافة إلى أن منطقة بحر قزوين تعد سوقاً رائجاً للمنتجات الصينية رخيصة الثمن، ولا ترغب الصين أبداً في أن تصرف نظرها عن هذا السوق.

٢- إيران وروسيا جارتان لا حدود بينهما:

أن أعظم وأكبر كتلة من اليابسة في العالم والتي تمثل أرضاً متصلة هي المنطقة المحصورة فيما بين مضيق جبل طارق وشبه جزيرة "كامتشاتكا" على ساحل المحيط الهادى، فهذه المنطقة من اليابسة تضم قارتي آسيا وأوروبا، كما تتصل بهذه المنطقة مناطق أخرى في أفريقيا والشرق الأوسط هي بمثابة زوائد وملحقات لهذه المنطقة العظيمة من اليابسة، وقد

عضوية إيران في منظمة "شنغهاي" للتعاون:

أ- في عام ٢٠٠١ قامت كل من روسيا والصين وقزاغستان وطاجيكستان بتأسيس منظمة "شنغهاي" للتعاون، بهدف تقوية وتدعيم أواصر التعاون فيما بينهم، ثم انضمت أوزبكستان كعضو دائم في هذه المنظمة بينما التحقت بها كل من إيران والهند وباكستان ومنغوليا كأعضاء مراقبين.

ومثل أى منظمة أخرى، تضع هذه المنظمة أهدافاً لها تعمل الدول الأعضاء مشتركة على تحقيقها. هذه الأهداف هي في الأساس أهداف أمنية وتأتى بعدها الأهداف السياسية ثم في المراحل التالية تأتى الأهداف العسكرية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه فإن لكل عضو من أعضاء هذه المنظمة وكل مراقب عن مراقبيها أهدافه الخاصة التي دفعته للاشتراك مع الآخرين في هذه المنظمة.

والواقع يشير إلى أن هذه المنظمة استطاعت بالفعل خلال السنوات الأخيرة تحقيق نجاحات جديرة بالاهتمام في مجال مواجهة النظام العالمى الأحادى القطبية، وكذلك في مجال مكافحة المخدرات والإرهاب.

ب- إن الصينيين ولأسباب مختلفة لديهم توجه واهتمام خاص بمناطق آسيا الوسطى ومناطق غربى آسيا. وأحد هذه الأسباب يرجع في الأساس إلى القلاقل الداخلية، خاصة في المناطق التي يوجد بها أقلية من السكان المسلمين، وهذه الأقلية الجديرة بالاهتمام تتركز في الأساس في شمال غرب الصين في ولاية سين كيانج. وهذه المنطقة بالذات كانت فيما مضى جزءاً من التركستان الشرقية، واللغة التركية والخط الفارسي (العربي) وارتباط السكان في هذه المنطقة

أطلق على كل هذه المناطق اسم "أوراسيا".

ويلاحظ أن قطاعاً كبيراً ومساحة ضخمة من هذه المنطقة يدخل ضمن أراضي دولة واحدة، ونعني بها روسيا. ورغم أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وميلاد خمس عشرة دولة جديدة من رحم هذه الإمبراطورية التي اختفت، إلا أن جمهورية روسيا الاتحادية مازالت تمثل أكبر دولة على مستوى العالم من حيث المساحة، وهذه المساحة الواسعة من الأراضي تحوي في أماكن متفرقة منها جميع العناصر والمواد الكيميائية التي أدرجها "مندليف" في جدولته الذي عرف بجدول مندليف لتضيق كافة العناصر الكيميائية الموجودة في باطن الأرض.

فروسيا مثلاً تملك حوالي ٤٩ مليار برميل من مخزون النفط الخام وهذا في حد ذاته يمثل ٥٪ من كل مخزون النفط على مستوى العالم، كما تملك روسيا كذلك أعظم مخزون عالمي من الغاز بما يمثل ثلث المخزون العالمي كله. كما يوجد في روسيا مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والمزارع الضخمة الشاسعة التي تدار بشكل تعاوني أو حكومي، أما من ناحية الإنتاج فإن هذه الدولة في حاجة دائمة للمساعدات الدولية في مجال الغذاء.

وقد واجهت السياسة الخارجية الروسية خلال السنوات الماضية تغييرات عديدة، فقد تغيرت نظرة "يلتسين" ووزير خارجيته "اندروكوزيرون" المتجهة إلى الغرب إلى نظرة "بريماكوف" الأكثر واقعية، ثم إلى الرؤية والتوجه الأوروبي الذي انتهجه "فلاديمير بوتين". واستمراراً لهذا التغير والتحول حظيت السياسة الخارجية الروسية تجاه الدول الجنوبية والآسيوية بأقصى قدر من الأهمية والاهتمام. وذلك لأن المؤشرات الرئيسية في العلاقات بين روسيا والغرب كانت قد توقفت عن الصعود من قبل، وامتد ذلك التوقف إلى إطار التوجه الروسي والنظرة الروسية لأوروبا. أما الوضع السائد والمتحكم في أقصى المنطقة الجنوبية التي تربط قارتَي أوروبا وآسيا فهو يبدو وكأنه لم يشمل التغيير حتى الآن، فهذا الوضع مازال يتابع سياسة ثابتة في الظاهر فهناك مسائل وقضايا عديدة ظلت طوال سنوات تمنع إيران وروسيا من إقامة علاقات وطيدة فيما بينهما بقدر ما تسمح به رغبة كل منهما.

وبنظرة تاريخية عامة تسبب هذا القصور في العلاقة بينهما إلى إلحاق الضرر بكلا البلدين، وساهم في إيجاد قصور وضعف وتراجع لهما في المجال التنافسي من أجل التقدم والرفق والارتفاع بمستوى المعيشة والرفاهية على الساحة العالمية.

ولا يتسع المجال هنا لبحث تلك العوامل والأسباب والقضايا والمسائل التي تسببت في هذا الركود الذي طال

العلاقة بينهما، ولنا أن نذكر فقط أن السياسات التوسعية التي أتبعها روسيا خلال القرن التاسع عشر وبالتحديد تجاه إيران والتي تجلت في نتائج الحروب التي انتهت مع عام ١٨١٣م و١٨٢٨م فيما بين إيران وروسيا، قد أثرت تأثيراً واضحاً في تاريخ العلاقات بينهما.

كما أن التغلغل الإيديولوجي للفكر الماركسي - اللينيني في إيران الذي حدث بعد دخول الحلفاء، وعدم انسحاب الجيش الأحمر من إيران خلال السنوات التي أعقبت ذلك قد قضى على أي إمكانية لإقامة أي نوع من العلاقة المتساوية فيما بينهما. إلا أن قيام الثورة الإسلامية في إيران ثم انهيار الاتحاد السوفيتي قد وضع البلدين في موقف يمكن معه التأسيس لعلاقات جديدة فيما بينهما والعمل على تعميقها في كافة المجالات.

وقد استطاعت روسيا خلال السنوات الأخيرة أن تمد نطاق نفوذها في دول آسيا الوسطى والقوقاز، ورغم أن هذا النفوذ يعد محدوداً قياساً بما كان عليه في عهد الاتحاد السوفيتي، إلا أنه يجب ألا ننسى أن استراتيجية موسكو قد أصبحت أكثر تحديداً في السنوات الأخيرة. ويعد تشكيل وإنشاء منظمة "شنغهاي" للتعاون إحدى نتائج الاستراتيجية الجديدة التي تنتهجها روسيا. فقد قامت أوزبكستان في نفس هذه الفترة بتعطيل ووقف القواعد الأمريكية فيها، وهو العمل الذي لم تكن قادرة على الإقدام عليه في الماضي، وهذا في حد ذاته يعد نجاحاً وإنجازاً كبيراً في صالح روسيا كما أن تركمانستان لم تسمح كذلك بإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية على أرضها. والأهم من هذا كله حدث في قرغيزستان "قرغيزيا"، فالذين اعتلوا السلطة في هذه الدولة بعد الثورة الملونة هم أكثر تقرباً لروسيا عن الحكام السابقين، بحيث أصبحت قرغيزيا الآن أكثر قرباً من موسكو.

وروسيا الآن تلعب بشكل جيد بما لها من أوراق رابحة في جورجيا وأوكرانيا فقد استطاع الروس بإغلاقهم لصنوبر الغاز أمام أوكرانيا أن يضعوا هذا البلد أمام أزمة طاقة مع بداية فصل الشتاء لكي يثبتوا أنهم على مقدرة للعب بشكل جيد بأحد الكروت التي يملكونها، ونعني به الغاز المسال. كما تم استثناء جورجيا من بين دول الكومونولث من نظام تعليق ضرورة الحصول على التأشيرة لمواطني هذه الدول للدخول إلى الأراضي الروسية، بمعنى أن روسيا لا تسمح لمواطني جورجيا الدخول إلى أراضيها والسفر إليها بسهولة، والتي يتمتع بها مواطنو باقي دول الكومونولث. كما تمثل هذا أيضاً في مثال آخر وهو انسحاب القوات الروسية من جورجيا الذي يتم بصورة بطيئة جداً.

وفي السنوات الأخيرة بدأ نوع من الثقة يسود العلاقة

بين إيران وروسيا بشكل غير مسبوق. فمن بين مجالات وتوجهات التعاون الجديد بين إيران وروسيا يمكننا أن نرصد قبل سنوات تلك الاستثمارات الروسية في آبار النفط والغاز الإيرانية، واستكمال منشآت المفاعل النووي الإيراني في بوشهر، وتدعيم البنية الدفاعية الإيرانية، والتعاون الإقليمي في آسيا الوسطى والقوقاز، والتنسيق والتوافق في مواقف البلدين تجاه قضايا ومسائل دولية مثل أفغانستان والعراق، وعدم اهتمام روسيا بالانتقادات الأمريكية والإسرائيلية الموجهة لمجالات التعاون بين البلدين، والرؤية المشتركة للبلدين فيما يتعلق بإصلاح النظام العالمي الجديد.

وإلى جانب مجالات التعاون بين روسيا وإيران ونقاط التقارب فيما بينهما، علينا أن نذكر أيضاً نقاط الافتراق والاختلاف القائمة بين البلدين. فروسيا خلال الأحداث والتطورات المتسارعة في منطقة بحر قزوين ابتعدت تدريجياً عن مواقف إيران واختلفت معها، وهي الآن بصدد التقريب والتقارب بين مواقف الدول الأربع المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي مع بعضها البعض، ثم اتخاذ موقف موحد معها في المباحثات مع إيران. كما أن العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدين لم تتعد حدود المليار دولار في العام رغم ما يثار حولها من ضجة إعلامية كبيرة.

ورغم ما ذكرناه آنفاً من مجالات التعاون بين البلدين، مازالت هناك مجالات متعددة للتعاون الاستراتيجي فيما بين إيران وروسيا، ونذكر هنا بعضاً منها:

أ- الأقطار الصناعية: فقد تم توقيع اتفاقيات للتعاون في مجال صناعة وإطلاق الأقطار الصناعية، وقد بدأت بالفعل التجارب والتدريبات الخاصة بهذا المجال. فروسيا لديها مراكز علمية متقدمة، وجامعات، ومؤسسات بحثية متعددة في هذا المجال. والقمر الصناعي "الزهرة" هو قمر صناعي غير عسكري ومخصص لأغراض الاتصالات والإعلام.

ب- الطائرات: إن نظام التكنولوجيا الروسية في مجال تصميم وصناعة الطائرات هو نظام حديث ومتقدم، ولأن نظام التجهيزات في القوات الجوية الإيرانية يتصل من عدة جهات بالأنظمة الشرقية والأوروبية والغربية، حيث تتسم هذه التجهيزات بتنوع المصادر. ففي هذا المجال تحظى أيضاً عمليات التعاون مع روسيا في التعليم والتدريب ونقل التكنولوجيا وصناعتها مكانة عملية كبيرة.

ج- لدى روسيا تكنولوجيا متقدمة في صناعة نوع من الصواريخ البحرية أو الطوربيدات التي يتم إطلاقها من الغواصات والغرب يفقد لهذه التكنولوجيا. فقد كانت حادثة تفجير الغواصة "كورسك"، والقبض على جاسوس أمريكي - أعلن بوتين العفو عنه بعد ذلك - محاولة من جانب أمريكا للوصول إلى تكنولوجيا صناعة هذه الطوربيدات.

د- كما أن أنظمة الصواريخ والدفاع الجوي الإيراني كان يتم تأمينها وشراؤها من الاتحاد السوفيتي في الماضي ثم من روسيا بعد ذلك. ونظراً لتوجه إيران للوصول إلى الاعتماد الذاتي في المجالات الصاروخية المتعددة، فيمكن أن تتحول مطالب الطرف الإيراني في هذا المجال إلى صواريخ ذات مدى أبعد وكفاءة أكثر.

لقد أعطى انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة جيدة لكل من إيران وروسيا لتنمية التعاون فيما بينهما. كما أن التهديدات والمصالح المشتركة الموجودة بين البلدين، أخذت تدفع البلدين لكي تقترب كل منهما نحو الأخرى بشكل أكثر، فضلاً عن تقليلها للنفوذ والانتشار الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى وما وراء القوقاز.

ويرى كثير من المحللين السياسيين التعاون بين هذين البلدين على أنه بمثابة إلغاء للنظام العالمي أحادي القطبية بزعامة أمريكا، وأن إيران في الظروف الحالية تقف إلى جانب روسيا كدولة منافسة، وأنها تسير بشكل سيجعل توازن القوى في المنطقة يتحول إلى صالحها، وربما لنفس هذا السبب وجدنا روسيا قد اتخذت في الأشهر الأخيرة موقفاً متحفظاً إزاء النشاط النووي الإيراني، وحولت وجهتها السياسية إلى حد ما لمسايرة السياسات الأمريكية وسياسات الدول الأوروبية الثلاث الكبرى (بريطانيا وألمانيا وفرنسا).

٣- تحليل للمصالح الإيرانية في بحر قزوين:

رغم كون بحر قزوين منذ قديم الزمان مصدراً لرزق الشعوب المقيمة على شواطئه، ورغم استفادة جميع المناطق المحيطة به من دوره الفعال في النقل في المنطقة إلا أن أهمية هذا البحر قد تضاعفت وازدادت كثيراً خلال القرون والعصور الحديثة. إن الوضع القانوني لهذا البحر حالياً حيث لم توقع حتى الآن لائحته القانونية فهو وضع لافت للانتباه، فأساس هذا الوضع ما يزال قائم على الاتفاقيات والمعاهدات القديمة التي أبرمت في السابق بين إيران والاتحاد السوفيتي السابق.

وكمثال على ذلك تلك الاتفاقية القائمة الآن بين روسيا الاتحادية وجمهورية إيران الإسلامية حول أصول ومبادئ العلاقات المتبادلة والقواعد العامة للتعاون فيما بينهما والتي تم توقيعها بين فلاديمير بوتين ومحمد خاتمي في ١٢ مارس ٢٠٠١م، والتي تنص على وجوب الالتزام والحفاظ على الاتفاقيات السابقة حتى يتم إقرار نظام قانوني جديد بشأن النشاطات والأعمال والحركة في بحر قزوين. وتبرز من بين هذه الاتفاقيات السابقة معاهدة الصداقة بين الاتحاد السوفيتي وإيران التي أبرمت في فبراير عام ١٩٢١، وكذلك اتفاقية التجارة والملاحة البحرية بين الاتحاد السوفيتي

وإيران المبرمة في مارس عام ١٩٤٠ م. ومنذ بداية ميلاد جمهوريات قزاقستان وتركمنستان وأذربيجان، وموضوع النظام القانوني لاستغلال بحر قزوين يعد أحد الموضوعات والقضايا المقلقة بشكل جدي بالنسبة للدول الخمس المطلة على هذا البحر.

فهذا النظام القانوني وما طرأ عليه من تغييرات وتطورات خلال العقد الفائت قد تأثر بعوامل عالمية مختلفة اقتصادية وسياسية وجيوبوليتيكية واستراتيجية وكذلك في مجال أمن الطاقة، وخاصة منذ عام ١٩٩٤ م، وهو العام الذي شهد تكوين اتحاد الشركات الكبرى الدولية العاملة في مجال النفط والغاز في الدولة المطلة على هذا البحر، حيث أصبحت هذه القضية أكثر جدية وإلحاحاً من أجل الاستثمار والتنمية والتنقيب واستغلال ثروات هذا البحر. وحتى الآن وبشكل عام يوجد أربعة اتجاهات لتحديد ووضع النظام القانوني لبحر قزوين، وهذه الاتجاهات الأربعة تتلخص فيما يلي:

١- تحييد بحر قزوين وتحويله إلى بحيرة مدنية عن طريق أعمال وتنفيذ بعض القرارات والموانع: ففي كثير من الاتفاقيات المتعلقة ببحر قزوين، تم وصف هذا البحر على أنه منطقة سلام محايدة. ولكن يجب التنبيه إلى أن منطقة سلام محايدة هذه لا تفيد في تحديد أي نوع من الالتزام القانوني تجاه الدول التي وافقت على هذه المسألة.

ورغم أن إيران لم تتخلى في الماضي في أي وقت من الأوقات عن مخاوفها من تهديدات الاتحاد السوفيتي لكن في نفس الوقت يجب التنبيه إلى أن ما كان يقوم به الاتحاد السوفيتي من نشر لقواته في الجنوب كان يتم بطريقة يمكن القول معها أن الاتحاد السوفيتي لم يكن يفكر في الهجوم على إيران عن طريق مياه بحر قزوين. والمفهوم الوحيد الذي يمكن إدراكه من مصطلح ومفهوم "منطقة السلام" هذا هو أن تلتزم الدول بعدم استخدام المعدات والوسائل العسكرية لتهديد بعضها البعض.

أما تحييد البحر وتحويله إلى منطقة مدنية فهذا يعني رضا الطرفين عن نقل الأسلحة من المنطقة المعنية إلى مناطق ونقاط أخرى. وهناك مسألة أخرى يعينها هذا المصطلح وهي تحديد ووضع سقف محدد لأسلحة معينة أو قبول إعلان المنطقة خالية من السلاح النووي أو أسلحة الإبادة الجماعية والدمار الشامل.

٢- التأكيد على الالتزام بالنظام القانوني القائم والموجود بالفعل: وهذا يعني أن التمسك بمعاهدتي ١٩٢١ و ١٩٤٠ م، واعتبار هذا البحر ملكية مشتركة ما بين الدول المطلة عليه، يضمن مصالح إيران الاقتصادية في بحر قزوين بشكل أكثر، لكن يجب الالتفات إلى أن الاتحاد السوفيتي هو الذي كان قد بادر باقتراح هاتين المعاهدتين أيضاً، وأن حرية

الملاحة الكاملة التي كان يتمتع بها السوفيت في هذا البحر، وعدم الفصل بين السفن الحربية والمدنية قد حقق مصالح أمنية واسعة للاتحاد السوفيتي، ومثل تهديدات رئيسية تجاه إيران. وهذا الاتجاه الحسنة الوحيدة فيه فقط هي أنه منع دخول سفن وبواخر دول أخرى غيرهما أو استخدام مواطنين أجانب تابعين لدول أخرى. والنظام القانوني الموجود هو الملكية على المشاع أو السيادة المشتركة على البحر بين جميع الدول المطلة عليه بهدف الاستفادة المشتركة منه ومن مصادره وثرواته الطبيعية. والملكية المشاعة في مفهومها العام هي نوع من المشاركة والاتحاد بين دول تربطها علاقة ما مشتركة بمساحة واسعة من الأرض. ويوجد شرطان أساسيان في نظام الملكية المشاعة في القانون الدولي أولهما: تساوي حقوق الدول المنتفعة في هذه المساحة المشتركة من الأرض (مائية أو يابسة). وثانيهما: الاتفاق الصريح والواضح بين هذه الدول على وضع هذا النظام والتعامل به.

٣- التمسك بالمفاهيم والقوانين الدولية الخاصة بالبحار وذلك رغم أن الوثيقة المتعلقة بالقانون البحري الدولي لا تسري على البحار المغلقة مثل بحر قزوين. لكن الحكومات يمكنها أن تستند في نزاعها هذا إلى المفاهيم والتعريفات الرسمية المدرجة في هذه الوثيقة. فعلى سبيل المثال استندت حكومة قزاقستان مراراً وبشكل صريح إلى وثيقة ١٩٨٢ م في مذكراتها ومواقفها الخاصة بهذا النزاع.

وتميل تركمنستان أيضاً إلى الاستناد إلى هذه الوثيقة، كذلك فعلت روسيا في كثير من المواقف والمواضع، ومنها استنادها إلى المادة (٦٤) من هذه الوثيقة في إثبات أحقيتها في صيد نوع معين من أسماك هذا البحر.

وهذا الاتجاه في النظام القانوني لبحر قزوين يقترح أن تكون المياه الإقليمية لكل دولة من الدول المطلة عليه لمسافة تتراوح بين ١٢ إلى ٢٠ ميلاً بحرياً، بل إن بعض الدول مثل تركمنستان اقترحت بأن تصل حدود المياه الإقليمية إلى مسافة ٤٥ ميلاً بحرياً، وفي هذه الحالة ستكون مياه البحر ما وراء حدود المياه الإقليمية، مناطق بحرية حرة تتجول فيها بحرية كافة السفن التابعة لكافة الدول المطلة على البحر.

وهذا الاتجاه له آثار سلبية على إيران. إذ يمكن القول بأنه نظراً للتقسيمات التي تمت في عام ١٩٩٨ م لشمال بحر قزوين على أساس خط المنتصف، فإن هذا البحر قد فقد فرضية السيادة على المشاع. ففي حالة إذا ما أردنا استخدام أسلوب خط المنتصف في التقسيم، فإن حصة كل دولة من مياه بحر قزوين سوف تكون على النحو التالي:

- قزاقستان: ٢٨, ٤٪

- أذربيجان: ٢١٪

- روسيا: ١٩٪

- تركمنستان: ١٨٪

- إيران: ١٣, ٦٪

٤- إنشاء مناطق بحرية وطنية: وهذا الاتجاه الذي تبنته أذربيجان منذ البداية، سوف يحقق مكاسب أكبر لإيران في حالة ما إذا قبل الجميع مسألة أن تكون الملكية على المشاع، إذ أنه بناء على هذا الاتجاه سوف ينص النظام القانوني على أن تكون مسألة تعزيز وترسيم الحدود البحرية أو تقسيمها وتحديداتها، بهدف قيام كل دولة من الدول المطلة على ساحل البحر بتنفيذ ووضع القوانين المتحركة في المصادر الطبيعية لسطح البحر بشكل فردي. وفي هذه الحالة سوف يتم تقسيم البحر إلى مناطق وطنية، لكل دولة منطقة خاصة بها تستطيع أن تفرض سيطرتها وسيادتها عليها دون أي قيد أو شرط. والمسألة الأساسية بالنسبة لإيران فيما يتعلق بهذا الاتجاه هي مدى اتساع المنطقة التي ستبعتها وتخضع لسيادتها وسيطرتها.

ومن الاتجاهات الأخرى المقترحة لهذا النظام القيام بعملية وتجميع وتوفيق بين كل هذه الخيارات وإدماجها بعضها مع بعض. فروسيا تعتقد منذ عام ١٩٩٨ أن أفضل خيار هو تقسيم ثروات سطح البحر على أساس خط المنتصف أي طبقاً لوثيقة قانون البحار والاستغلال المشترك لمياه السطح. وبينما يعتقد البعض الآخر أن النظام القانوني لبحر قزوين لا يمكن أن يكون على أساس الملكية على المشاع أو التقسيم الكامل. نجد روسيا وقزاقستان وأذربيجان ترى ضرورة تقسيم قاع البحر وجعل سطح المياه على المشاع، وهذا في حد ذاته يعني أنه يتوجب على هذه الدول أن تحدد وتعين حدوداً بحرية للحفاظ على مصالحها.

وحتى وقتنا هذا تلخص وجهات النظر الإيرانية بشأن النظام القانوني لبحر قزوين في النقاط التالية.

- من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٧ م، ترجيح مبدأ الشراكة وكذلك إمكانية قبول نظام الملكية المشاعة.

- من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠ م، ترجيح مبدأ التقسيم ولكن على أساس ٢٠٪ نصيب إيران.

- من عام ٢٠٠٠ حتى الآن، العودة لنظام الشراكة بسبب عدم تمكن الدول الأخرى من قبول مبدأ تساوي التقسيم أو التقسيم بأنصبة متساوية وفي نفس الوقت لاستمرار إيران في الاحتفاظ بحصة الـ ٢٠٪ التي تطالب بها.

أما الاتجاهات والمواقف التي ترى إيران ضرورة اتخاذها إزاء النظام القانوني لبحر قزوين فهي كما يلي:

* ضرورة أن يكون هناك نظام قانوني موحد وواحد هو

الحاكم والنافذ على البحر ككل.

* يجب أن يكون هذا النظام القانوني موضوعاً ومحددًا بناء على موافقة الدول المطلة على البحر وعلى أساس الإجماع فيما بينها، ودون قيام أي دولة من دول الساحل على أعمال وتنفيذ نظام قانوني من طرف واحد أو أحادي الجانب.

* يجب أن تؤخذ مسائل الأمن القومي لدول البحر ولسيادة الوطنية لهذه الدول والحفاظ على أمنها القومي، على محمل الجد عند وضع تفاصيل وشروح النظام القانوني لبحر قزوين.

* أن تحييد بحر قزوين وتحويله إلى منطقة مدنية إنما يهدف إلى الحفاظ على أمن الدول المطلة عليه.

* مراعاة مبدأ التعاون الكامل مع الدول المطلة على البحر وتجنب أي نوع من التصرفات أو الأعمال التي من الممكن أن تتسبب في وجود توتر في العلاقات بين دول الساحل.

٤- لعبة إيران في مجال الطاقة:

لقد كان النفط والغاز في بحر قزوين ونصيب إيران من هذه الثروات يمثل دائماً أحد التحديات التي تواجهها الحكومة الإيرانية. فبينما بذلت الدول الأخرى المطلة على هذا البحر جهوداً كبيرة لزيادة قدرتها على استغلال مصادر الطاقة فيه، نجد الإحصائيات تشير إلى أن نصيب إيران في الحصول على الطاقة من هذه المنطقة يمثل صفر تقريباً، وأن إيران لم تستطيع حتى الآن أن تبدأ حتى في استكشاف واستخراج النفط والغاز من هذه المنطقة.

إن منطقة بحر قزوين تعد من أهم المناطق الاستراتيجية التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفيتي كم منطقة واعدة تسعى نحو النمو والتقدم.

فمن بين ما تتميز به هذه المنطقة معدل ما تنتجه من نفط وغاز وهو الذي لفت إليها أنظار واهتمام كثير من دول المنطقة، وكما يقال فإن مصادر ومنابع النفط المكتشفة في بحر قزوين يبلغ مخزونها من ١٥ إلى ٢٩ مليار برميل، وهو مخزون لافت للانتباه إذا ما قيس بمخزون النفط الأمريكي الذي يصل إلى معدل ٢٢ مليار برميل، وكذلك مخزون بحر الشمال الذي يصل هو الآخر إلى ١٧ مليار برميل، بينما يتراوح معدل مخزون الغاز في هذا البحر أيضاً بين ٣٢٥، ٣٣٧ مليون قدم مكعب مما يشير إلى القيمة الاستراتيجية التي تتمتع بها هذه المنطقة.

ولأن أمريكا كقوة دولية لها مصالح ذات أهمية كبيرة في هذه المنطقة، فهي تسعى لتقليل وإضعاف دور إيران سواء في مسألة مد خطوط الأنابيب أو في مسألة استكشاف النفط واستخراجه، وتضع إيران عملياً تحت ضغوط شديدة، ومن ناحية أخرى تحاول تقويض روسيا، وفي كثير من الأوقات تحاول أن تتعاون معها بشكل مخطط له ومدروس. وكتيجة

لانهيار الاتحاد السوفيتي فإن إيران الآن أصبحت ترتبط بالشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، وتسيطر كذلك على ٦٤٠ كم من ساحل بحر قزوين وعلى ١٢٠٠ كم من ساحل الخليج العربي، وتبسط نفوذها وسيطرتها على مضيق هرمز الذي يمر عبره أكثر من ١٧ مليون برميل نفط يومياً. إن إيران يمكنها أن تصبح لاعباً أساسياً ورئيسياً في مجال الطاقة في بحر قزوين. حيث يوجد في جنوب هذا البحر حقول متعددة تستطيع إيران أن تبدأ عمليات التنقيب فيها، رغم قلة احتمال وجود كميات ضخمة من النفط والغاز. وهناك حفار بحري في أعماق مياه هذا البحر تحت اسم "البرز" يستعد في الوقت الحالي للدخول في عمليات التنقيب.

كما قررت شركة "بتروبراس" البرازيلية أن تتعاون مع إيران في تنمية وتطوير أحد حقول البترول في بحر قزوين. كما أن حقل بترول "البرز" يمكن تنميته وتطويره كذلك بصورة مشتركة بين إيران وأذربيجان.

وتمثل إيران الطريق والمسار الأرخص والأقل تكلفة لنقل الطاقة لدول آسيا الوسطى والقوقاز التي ليس لها أي سبيل إلى البحار المفتوحة.

وقد تم الآن إنشاء خط أنابيب نكا - الري بسعة استيعابه نهائية تبلغ ٤٧٠ ألف برميل، في منطقة شمال إيران. كما أن شركات توتال الفرنسية، وغاز مينوجاز القازاغسية، وايمبكس اليابانية تقوم الآن بدراسة إنشاء خط أنابيب آخر من الحقول الغنية في كاشغان وتنجز بقزاغستان إلى الحدود الإيرانية، وهو خط الأنابيب الذي سيقوم بنقل النفط الخام القازاغى إلى إيران وعن طريق إيران إلى الخليج العربي (الفارسي). كما أن شركة "بحر قزوين للملاحة البحرية" الإيرانية تقوم الآن ببناء ست سفن متوسطة لنقل البضائع في هذا البحر، كما أوصت الشركة الوطنية الإيرانية لنقل البترول باقتناء عشر حاويات خزانات ضخمة لنقل الوقود في بحر قزوين.

٥- إيران ونقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى أوروبا
تعتبر أوروبا من المناطق المركزية والرئيسية من حيث استهلاك الطاقة على مستوى العالم. ورغم أن الدول الأوروبية تقوم الآن بنقل صناعاتها في مجال الطاقة إلى الدول الآسيوية والأفريقية، إلا أن تنامي استهلاك الطاقة في القارة الأوروبية مازال في حالة صعود سريع وشديد. وتعد عضوية الدول الجديدة في أوروبا الوسطى وشرق أوروبا وانضمامها للاتحاد الأوروبي أحد أسباب هذا الموضوع. فالدول التي تحررت من الاقتصاد الشمولي والمركزي الذي ساد في عهد تسلط الاتحاد السوفيتي تعيش الآن فترة من أزهى فترات الاقتصاد، مما سيؤدي إلى تنامي وتساعد

معدلات استهلاك الطاقة في هذه الدول. فمن بين دول أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى استطاعت ١٢ دولة أن تجارى باقى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتقف إلى جوارها في التنمية المخطط لها والمنسقة بين دول الاتحاد. وهذا الأمر يحتاج إلى جهود أكثر للوصول إلى الاقتصاد المتقدم والمتنامي لدول غرب أوروبا مما سيؤدي بدوره إلى ارتفاع الطلب على الطاقة في أوروبا بشكل عام. وقد شهدت سنوات عقد السبعينيات من القرن الماضي ما قامت به إيران من إثبات وتسجيل استعدادها أكثر من الآخرين في القدرة على تقديم غاز رخيص وبلا شروط إلى أوروبا، وتقدمت إلى الأمام في هذا السبيل بإنشائها لخط الأنابيب العملاق لنقل هذا الغاز. لكن الأوروبيين لكي يرضوا الاتحاد السوفيتي فضلوا ترجيح رغبة الاتحاد السوفيتي عن التعامل باقتصاديات السوق وشراء الأرخص، إلى أن وقعوا الآن في نفس المشكلة من جديد. ورغم أن أوروبا تعتبر فقيرة من حيث الطاقة، إلا أن بحراً من الطاقة يحيط بأكنافها.

ومن الفرص المتاحة أمام إيران في هذا المجال مشاركتها في خط الأنابيب المقرر أن تقوم بنقل الغاز من تركيا إلى النمسا وألمانيا عن طريق بلغاريا ورومانيا والمجر وهذا الخط الذي اشتهر باسم "نابوكو" يمكن أن يكون ربطاً مباشراً لمسار الغاز بين إيران وأوروبا.

٦ - تحقيق ارتباط أكثر مع تركمنستان وأفغانستان وأذربيجان: تمتلك تركمنستان مصادر للغاز تستفيد منها في تقوية وتدعيم علاقاتها مع إيران وروسيا. فقد وقع التركمان عقداً لتصدير ١٠٠ مليار متر مكعب من الغاز بحد أقصى سنوياً إلى روسيا، ولكن بسبب محدودية سعة استيعاب الأنابيب كان عقدهم مع إيران لا يزيد عن تصدير ٨ مليار متر مكعب فقط من الغاز في السنة وكان من المقرر أن تصل هذه الكمية إلى ١٤ مليار متر مكعب في العام الفائت ٢٠٠٧م. وإيران يمكنها أن تكون بمثابة بوابة تنمية تركمنستان وانفتاحها على الخارج، كما تستطيع إيران أن تربط بها كل من أفغانستان وتركمنستان. فشبكات خطوط السكك الحديدية الإيرانية وشبكة الطرق في إيران تسمح بإمكانية أن تتم صادرات وواردات أفغانستان وتركمنستان عن طريق أحد الموانئ الإيرانية على الخليج العربي (الفارسي) وبحر عمان.

أما وضع جمهورية أذربيجان فهو وضع مختلف. إذ على الرغم من الضجة التي تثيرها أمريكا حول أذربيجان، إلا أن هذا البلد لا يعد قريباً إلى هذا الحد من حيث امتلاكه لمصادر الطاقة. وربما كانت أهم مصادر الطاقة التي تمتلكها أذربيجان في بحر قزوين هي حقول "آذرى"، وجونشلى، وتشراغ"، حيث يقوم اتحاد شركات برئاسة بريتش بترولسيوم

في الوقت الحالي باستثمار حوالي ٨ مليار دولار في هذه الحقول. لكن على ما يبدو أن هذا الإنتاج من النفط لا يسد العجز الحادث في خط أنابيب (باكو، تفليس، جيهان) الذي تبلغ سعة استيعابه مليون برميل.

ولنفس هذا السبب تبذل أمريكا جهوداً كثيرة لإنشاء أنبوب من اكتاتو إلى باكو عن طريق بحر قزوين بينما تعارض كل من إيران وروسيا الاتحادية هذا المشروع بشدة لأسباب متعلقة بسلامة البيئة. وإيران يمكنها أن تقوم بنقل النفط الخام من أكتاكو إلى باكو مستخدمة في ذلك ناقلاتها البترولية في بحر قزوين لتثبت عدم الجدوى الاقتصادية لفكرة إنشاء أنبوب يكون مساره في مياه بحر قزوين. كما تستطيع إيران أن تعمل مع جمهورية آذربيجان كذلك في عمليات التنقيب والاستخراج في حقل بترول "البرز". وفي المنطقة الوسطى من بحر قزوين تستطيع إيران أيضاً أن ترم عقداً لاكتشاف البترول في بعض المناطق والقطاعات التي كلفت شركة بترول "شل" بالعمل فيها.

وفي تركمنستان، اقترح كل من الروس والتركمان أن يجمعهم مع إيران تعاون ثلاثي. فبينما كنا نظن في الماضي أن أي نوع من التعاون مع هذه الدول يعد تعاوناً مع منافس حقيقي لإيران ويؤدي حتماً إلى إلحاق الضرر بالإيرانيين، فقد أصبح الآن من الأفضل من الناحية الجيوبوليتيكية أن تقوم بترغيب وتشجيع الآذريين على هذا التعاون حتى يمتد خط أنابيبهم إلى تبريز.

وفي أكتوبر من عام ٢٠٠٥م ومع تواجد خبراء عسكريين أمريكيين قامت أمريكا بإنشاء محطة رادار في آذربيجان، إحداها في منطقة "أستارا" في المنطقة الحدودية مع إيران والثانية في الشمال في منطقة "خيزين". وهذا الموضوع لا يمكن أن يكون بعيداً عن اهتمام روسيا السياسي والعسكري بالمنطقة المحيطة ببحر قزوين.

فروسيا لها قواعد ومراكزها العسكرية والأمنية داخل آذربيجان وكذلك في "قره باغ" وأرمينيا. وتعتبر محطة الرادار الروسية "قبله" المنصوبة فوق قمة الجبال القريبة من "شماخي" بآذربيجان جزءاً من نظام الإنذار ضد أي هجوم صاروخي، ذلك النظام الروسي الذي بدأ يعمل منذ ٢٠ فبراير ١٩٨٥م. والمدى والنطاق الذي يغطيه هذا النظام يسمح بمراقبة النقاط التي يمكن أن يطلق منها الصواريخ متوسطة المدى والصواريخ التي تطلق للعمليات التكتيكية.

ونظراً إلى أنه قد تم في القطاع الشمالي من بحر قزوين اتفاقات فيما بين روسيا وقزاقستان، وكذلك بين روسيا وآذربيجان بشأن ترسيم الحدود البحرية في بحر قزوين وصارت هذه الحدود واضحة ومحددة، فعلى ما يبدو أن

أفضل اختيار أمام إيران هو التعاون والمصالحة مع الدولتين الجاريتين المباشرين لها ونعني بهما تركمنستان وآذربيجان.

٧- إنشاء وتأسيس منظمة للتعاون والأمن في بحر قزوين: لقد تم طرح مسألة إنشاء وتأسيس منظمة للتعاون والتنسيق بين الدول المطلة على ساحل بحر قزوين في الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي وزيادة عدد الدول على ساحل هذا البحر من دولتين إلى خمس دول. حيث قام رئيس جمهورية إيران الأسبق هاشمي رفسنجاني بطرح فكرة تشكيل هذه المنظمة في عام ١٩٩٢م أمام قمة دول بحر قزوين.

وأقدمت الدول الأخرى المطلة على هذا البحر على قبول هذه الفكرة والتمهيد لتشكيل أمانة هذه المنظمة، ولكن هذه الدول اتبعت سياسات تراجعية عند تنفيذ الفكرة بسبب طمعها في تحقيق مكاسب أكثر من المصادر الطبيعية وثروات هذا البحر وبسبب القلق الذي أثارته أمريكا حول تشكيل مثل هذه المنظمة. كما أن فكرة تحييد هذا البحر وتحويله إلى منطقة مدنية سلمية كانت إيران أيضاً هي التي طرحتها لأول مرة أثناء الزيارة التي قام بها المرشد الأعلى آية الله خامنئي لميناء "أنزلي" في عام ٢٠٠١م، بعدها طالب رئيس جمهورية روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين في عام ٢٠٠٥م بمشاركة جميع الدول المطلة على بحر قزوين ومن بينها إيران في إنشاء وتشكيل منظمة لحفظ السلام والاستقرار والأمن في منطقة بحر قزوين.

وكان توجه بوتين منصباً بشكل أكثر نحو تشكيل منظمة لحفظ الأمن، بينما كانت رؤية إيران منصبية على مسألة تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي في المنطقة. وبناء على تصريحات بوتين فإن الهدف الأساسي من تشكيل وإنشاء منظمة لحفظ السلام والاستقرار والأمن في منطقة بحر قزوين سوف يكون مركزاً على تحقيق التنمية والتوسع في التعاون بين الدول المطلة على هذا البحر في مجالات مكافحة الإرهاب الدولي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد انطوى مفهوم الاقتراح الروسي بشأن النشاط العسكري في بحر قزوين على موضوعين: أولهما، أن روسيا اقترحت إدراج صيغة لحفظ التوازن في تمرکز القوات العسكرية لدول البحر في اللائحة القانونية لبحر قزوين وإيجاد بنية عسكرية في منطقة بحر قزوين بشكل معقول وبحد كاف، وثانيهما يتعلق بمنع استخدام القوة أو التهديدات العسكرية، واستغلال بحر قزوين بشكل سلمى بحث، حيث كان الاقتراح الروسي باستكمال هذا البند بإضافة قاعدة ومبدأ منع وجود تهديدات خارجية في بحر قزوين ومنع تواجد قوات عسكرية تابعة لأي دولة أجنبية في هذا البحر.

فطبقاً للاتفاق الذي كان قد وقع بين إيران والاتحاد

السوفيتي في عام ١٩٤٠م، لم يكن مسموحاً لعلم أى دولة أن يرفع في هذا البحر باستثناء دولتي الساحل واللتين كانتا في ذلك الوقت إيران والاتحاد السوفيتي، وبعد أن أصبح عدد دول الساحل خمس دول بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظل الوضع كما كان عليه في السابق، واستمر منع أى قوات عسكرية تابعة لدول أجنبية من أى تواجد في بحر قزوين.

وبينما نجد توجه بعض الدول المطلة على هذا البحر وتركيزها في تحريكها على تقييد البحر وتحويله إلى منطقة مدنية سلمية، نجد البعض الآخر من هذه الدول الخمس تسعى نحو أقصى حد من استغلال واستخدام المدى الكبير والنطاق الواسع لمياه هذا البحر المغلق وذلك بسبب كثرة ما لديها من قطع بحرية عسكرية يفوق عددها عما لدى الآخرين من الدول المطلة على هذا البحر ولذلك فعلى إيران أن تتخذ سياسة دقيقة وحذرة فيما يتعلق بهذا الموضوع. ففي نفس الوقت الذي تؤيد فيه إيران مسألة تقييد البحر وتحويله إلى منطقة مدنية سلمية، عليها أن تنتبه أيضاً إلى أن هذه المسألة سوف تجعل بحر قزوين مفتقداً لأي نوع من المقدرة الدفاعية من ناحية إيران.

فروسيا مثلاً لديها على أقل تقدير ١٠٥ قطعة بحرية حربية مجهزة في هذا البحر، وهذه القطع تمثل الجانب الأكبر من أسطول شبه جزيرة القرم في البحر الأسود الذي انتقل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الخلافات مع أوكرانيا إلى بحر قزوين. وبناء على ذلك فإن روسيا تعتبر الآن القوة الوحيدة التي لا منازع لها في بحر قزوين. وتأتى إيران بعد روسيا في هذا الترتيب ولكن بفاصل كبير في عدد القطع البحرية، ثم تليها قزاقستان وأذربيجان وتركمنستان.

كما اقترحت روسيا أيضاً على الدول المطلة على هذا البحر بأن تقوم فيما بينها بتشكيل قوات متعددة الجنسيات للردع وللتدخل السريع في المنطقة، وهناك عدة أسباب ودوافع لهذا الاقتراح والفكرة التي تقدمت بها موسكو، فالمستولون في الكرملين يرون أمن منطقة بحر قزوين تعد بمثابة مفترق طرق لتحرك عملاء الإرهاب من مراكز الإرهاب الإقليمية وهؤلاء الإرهابيون مازالوا متواجدين في العراق وأفغانستان وباكستان وباقي دول المنطقة.

فعملاء الإرهاب وأعضاء الميليشيات الإرهابية يقومون بالتسلل عبر طرق سرية وأحياناً بشكل علني إلى إيران وقزاقستان وروسيا وما وراء القوقاز مستغلين في ذلك عدم التنسيق الحادث بين الجهات والهيئات الحكومية في دول بحر قزوين. ويرى المحللون الروس أن جميع الدول المطلة على هذا البحر ليس لديها الإمكانيات الكافية للقيام بمواجهة مستقلة مع هذه الأخطار الجديدة. فقد أعلن بوتين في أول اجتماع لقمة الدول المطلة على بحر قزوين المنعقد في

عام ٢٠٠٢م، أن بلاده على استعداد للقيام بتعاون لصيق مع جيرانها على ساحل بحر قزوين لمكافحة الإرهاب الذي تتعرض له المنطقة.

وهناك خطر آخر له نفس هذا القدر من الجدية، ويتمثل في تهريب المخدرات. فتتهريب المخدرات من أفغانستان، المركز الرئيسي لإنتاج المخدرات، إلى جميع دول المنطقة يتم عن طريق مفترق الطرق المتمثل في بحر قزوين. وبناء على هذا فإن تشكيل قوات متعددة الجنسيات للردع السريع هو عمل في محله تماماً، وسوف تكون المهمة الأساسية لهذه القوات مركزة على مكافحة الإرهاب. وترى موسكو وكذلك أن التوصل إلى تفاهم بشأن ضرورة توفير والمحافظة على أمن الدولة المطلة على بحر قزوين عن طريق هذه الدول نفسها ودون أى تدخل أجنبي هو مسألة لها أهميتها القصوى.

وهذا الفكر إنما ينبع من روح التفاهم والتوافق التي سادت في العلاقات بين دول بحر قزوين. فمنذ يناير من عام ٢٠٠٥م، عندما طرح في جلسة قادة القوات البحرية التابعة للدول الخمس المطلة على بحر قزوين في "استراخان" اقتراح بتشكيل قوات أمن إقليمية وقوات حفظ السلام في منطقة قزوين "كاسفور" باستخدام قوات وإمكانات دول بحر قزوين على غرار ما هو حادث في البحر الأسود، والدبلوماسية الروسية تحاول جاهدة إدراج وتسجيل مسألة ومبدأ منع تواجد ليس فقط السفن الحربية بل كافة القوات المسلحة التابعة لأي دولة أجنبية غير الدول الخمس المطلة على البحر، في منطقة قزوين، في اللائحة التأسيسية لهذه المنظمة. وإيران تقوم بالفعل بمساندة وتأييد هذا الاقتراح.

الخلاصة والنتائج:

١- إن مستقبل السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في حاجة إلى اهتمام وتدقيق وتنظير استراتيجي لوضع استراتيجيات تتطابق مع أهداف الخطة العشرينية الإيرانية. فالعولمة تسببت في تنامي وتصاعد أهمية العلاقات الخارجية بين الاستراتيجيات التي تتخذها مختلف الحكومات في العالم.

٢- أن جانباً من هذه الدراسة حاول إثبات كيف خلطت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأبعاد المختلفة والمتنوعة للحكومة الإسلامية بالديمقراطية البرلمانية.

إذ أن كثيراً من الدارسين قد أصروا على ازدواجية نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكن على ما يبدو أن هناك نوع من الإجماع بين صانعي القرار في وضع وترسيم السياسة الخارجية الإيرانية. وخاصة عندما تتعرض البلاد لتهديد ما، فقرارات الحكومة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية يمثل بشكل أكثر نحو تحقيق المصلحة الوطنية والحفاظ على مصالح البلاد.

٣- ومن وجهة نظر نقدية وانتقادية، إذا نظرنا إلى المدى الزمني لاتخاذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية فسوف ندرك أن هذا المدى يعتبر طويلاً نسبياً، وفي حالة وجود أزمة أو مشكلة يكون قصر المدى الزمني من مختصاتها الأساسية فإن هذه الطريقة في اتخاذ القرار لن تكون مجدية، لكن هذه الطريقة من ناحية أخرى، تؤمن المصالح الوطنية للبلاد بشكل أفضل على المدى البعيد.

٤- أن تلاؤم أو عدم تلاؤم أهداف السياسة الخارجية الإيرانية مع المناخ السائد والمسيطر على الساحة الدولية لا يأتي بالضرورة كنتيجة للأهداف المتعارضة، فمن الممكن أحياناً أن تؤدي الدبلوماسية الضعيفة والهشة والمتحفظة والتي تتسم بسوء الرؤية، التي ينتهجها صانعو القرار وينفذها الدبلوماسيون إلى عدم تنفيذ كثير من الأهداف المتوائمة بل وحتى غير المتعارضة مع اللاعبين في ساحة السياسة الخارجية الإيرانية.

٥- ولأن المجال العملي والتنفيذي للسياسة الخارجية يمتد إلى أبعد من المجال والنطاق الذي يتم فيه اتخاذ هذه القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، فمن الطبيعي أن تبقى نسبة مئوية من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية غير مجدية وبعيدة عن التنفيذ.

٦- أن وثيقة الخطة العشرينية الإيرانية، يمكن أن

تكون دليلاً إرشادياً حقيقياً وواقعياً للتخطيط الذي نضعه لسياساتنا الخارجية. ومن هذا المنطق يجب وضع استراتيجيات مناسبة للوصول إلى الأهداف المدرجة في هذه الوثيقة. فنحن نحتاج إلى خريطة طريق للوصول إلى مكانتنا الطبيعية في المنطقة، ونعني بها آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز.

٧- التخطيط والتنظير للسياسة الخارجية الإيرانية بناء على نقاط القوة التي تتمتع بها إيران والفرص المتاحة أمامها، يعني أن إيران تستطيع بشكل طبيعي أن تكون العامل الأهم والسبب الرئيسي في تنمية الدول المجاورة لها وخاصة تركمنستان وطاجيكستان وأرمينيا وأذربيجان وأفغانستان والعراق. فعدد المهندسين الهنود الآن في أفغانستان يفوق عدد الإيرانيين، والقوى البشرية الإيرانية المتخصصة التي تعمل في العراق الآن في أدنى تواجد لها وذلك بسبب انتفاء وجود حماية سياسية من قبل الحكومة الإيرانية للقطاع الخاص.

٨- أن هذا التوافق في التوجهات ما بين إيران والدول الآسيوية الذي تم في إطار اتفاقيات ومعاهدات مثل "شنغهاي، وآكوا، ومنظمة التعاون والأمن في آسيا" ليثبت حقيقة أنها لعبة الخطوة خطوة.

دراسة

الطاقة في خطر.. إيران، النفط، والغرب (٢ / ٢)

Simon Henderson, Policy Focus #83,

Washington institute for near east policy, June 2008

إعداد: سمير زكي البسيوني

حيث كان معدل التصدير يتراوح ما بين ١٥ و ٢ مليون متر مكعب وذلك بدلا من المعدل الطبيعي الذي كان يصل إلى ٢٩ مليون متر مكعب.

هذه المشكلة في تصدير الغاز الإيراني كانت ترتبط بمشكلة أخرى وهي نقص في تجهيزات الغاز الطبيعي القادمة من تركمنستان وذلك لنفس الأسباب المتعلقة بالطلب المحلي المتزايد، ولهذا اضطرت تركيا إلى وقف التصدير إلى جيرانها الغربيين مثل اليونان، كما قامت بزيادة وارداتها من روسيا.

على المدى البعيد تحتاج إيران إلى تغيير أنبوب الغاز الحالي إلى تركيا أو بناء أنبوب جديد، ومن الناحية الجغرافية تعد تركمنستان الجار الأقرب والمناسب للقيام بعمليات التصدير عن طريقها، لكن تركمنستان ما زالت تفكر في استغلال فرص التصدير للدول الأخرى من الاتحاد السوفيتي السابق.

يتمثل المفتاح الرئيسي لطموحات إيران في مجال الغاز الطبيعي في حقل الغاز في جنوب الخليج "الفارسي" والذي منه تسعى إيران إلى تجهيز ومد أوروبا بأكثر من ١٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا. في يوليو ٢٠٠٧ وقعت إيران وتركيا اتفاق تعاون في مجال الطاقة ويقضى بالموافقة على تطوير حقل الغاز العملاق في الجنوب، ولكن الصفقة كانت متوقفة بسبب عدم أكمال الدراسات من الجانب التركي، وهذا الاتفاق سيكون جزء من اتفاق أكبر يقضى بمرور الغاز الطبيعي الإيراني عبر تركيا إلى أوروبا، بالإضافة إلى عبور الغاز الطبيعي من تركمنستان عبر إيران إلى تركيا.

الجزء الأوروبي من المشروع يعرف بخط نابكو (Nabucco) ويدخل في هذا المشروع شركة (أو. أم. في)

خط الطاقة الأمامي: علاقات إيران الثنائية

تحاول إيران تأسيس وتطوير سلسلة من العلاقات الثنائية مع الدول والشركات الأجنبية التي ستحاول عن طريقها الولايات المتحدة فرض عقوبات لعزل إيران وإجبارها على تغيير سياساتها النووية، الضغط الدولي من الممكن أن يكون فعالا وهناك إشارات عديدة على هذا، منها على سبيل المثال ما أعلنته بعض الشركات الأوروبية في مجال الغاز والنفط (شل وريسبول) أنها غير جاهزين لتوقيع عقود استغلال احتياطات الغاز الإيراني الضخمة وذلك بسبب الصغوط الأمريكية عليهما.

الجانب الأهم لعلاقات إيران في مجال الطاقة يتركز على الغاز الطبيعي، فإيران ونظرا لأنها تمتلك أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا الاتحادية فإنها من المفترض أن تظل مصدرة للغاز الطبيعي لعقود قادمة. حتى قبل قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ كانت إيران تقوم بتصدير الغاز الطبيعي إلى الجمهوريات السوفيتية الجنوبية خاصة لأذربيجان وأرمينيا وكانت تضع خطط لتعظيم وزيادة الصادرات.

إيران لا تعتبر مجهز للطاقة يمكن الوثوق أو الاعتماد عليه بشكل كبير، والدليل على هذا أنه في يناير ٢٠٠٨ وفي منتصف الشتاء المحلي الأكثر برودة في إيران منذ سنوات قامت إيران بوقف تصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا لمدة ثلاثة أسابيع وذلك لأن انخفاض درجة الحرارة بشكل كبير أدى إلى زيادة الطلب المحلي على الغاز، حتى بعدما عاودت إيران استئناف التصدير كان تدفق الغاز أقل من معدله الطبيعي

النمساوية وتؤكد التقارير أن هذا الجزء من المشروع يتكلف ٣٢ مليار دولار، وقد تعرض لهجوم في النمسا حيث القلق حول البرنامج النووي الإيراني في عام ٢٠٠٨. الحكومة النمساوية التي تمتلك ٣١٥٪ من شركة (أو. أم. في) أكدت أنها لن تتدخل في القضية لأن شركة (أو. أم. في) تعتبر شركة خاصة، أما الشركة فقد أبعدت نفسها عن القضية بالقول "أنها لا تستطيع تحمل مسئولية مواقف سياسية تتبناها إيران".

في مارس ٢٠٠٨ وقعت إيران وسويسرا اتفاقية لتصدير الغاز الطبيعي الذي سوف يصل إلى أوروبا عبر خط نابكو (Nabucco)، وقد شهد التوقيع على الاتفاقية في طهران وزير الخارجية السويسري ميشيل كالملى الذي أكد أن الاتفاق بكامله سوف يلتزم بقرارات مجلس الأمن المفروضة على إيران. المهم أن العديد من الصفقات التي تقوم إيران بها مع الشركات الأوروبية قد تواجه صعوبات عديدة في عملية التنفيذ وذلك نتيجة للمخاوف المسيطرة على هذه الشركات من العقوبات الدولية والأمريكية المفروضة على إيران، ورغم هذا تعمل إيران دائماً على تطمين هذه الشركات بعدم فعالية هذه العقوبات وعدم جدواها وتأثيرها على صناعة النفط في إيران، فقد صرح وزير النفط الإيراني في مؤتمر صحفي قائلاً: "العقوبات غير مؤثرة، وهي وسيلة قديمة ومملة لصناعة النفط الإيراني، شعارات التكبر العالمي لا مكان لها في مجال صناعة النفط في إيران".

الدول غير الغربية قد تظهر مخاوف سياسية أقل في مسألة التعامل مع إيران، ففي فبراير ٢٠٠٨ وافق عملاق الطاقة الروسي (جازبروم) على الاشتراك في مشروعات الطاقة في إيران خاصة تطوير حقول النفط في الجنوب، وفي نفس الشهر قامت شركة (سي إن أو أو سي) الصينية بتوقيع عقد مع إيران لتطوير حقول الغاز الطبيعي في الشمال بتكلفة ١٦ مليار دولار، وفي ديسمبر ٢٠٠٧ وقعت مجموعة (سينوبك) الصينية اتفاقاً مع إيران لتطوير حقول نفط (يادافاران) الساحلي.

تحاول طهران أيضاً زيادة التعاون في مجال الطاقة خاصة الغاز مع جيرانها من الدول الخليجية، فالمشروع الخاص بتصدير الغاز الإيراني إلى الامارات العربية المتحدة ما زال يواجه بعض المشكلات أهمها الاعتراض على أسعار الغاز من الجانب الإيراني الذي يؤكد أن الغاز يأتي من حقول سلمان البعيد عن الشاطئ والذي تكلفت عملية تطويره مليار دولار، أما الامارات فقد أكدت أن إيران تأخرت في إكمال عملية تصدير الغاز إليها. على الجانب الآخر ما زالت إيران تناقش عملية تصدير الغاز الطبيعي إلى البحرين، وقد صرح وزير النفط والغاز البحريني عبدالحسين مرزا في فبراير ٢٠٠٨ أن اللجنة المشتركة بين الدولتين سوف تنتهي

من إبرام الصفقة في نهاية العام، وكانت مذكرة التفاهم على تصدير مليون متر مكعب من الغاز الإيراني يومياً إلى البحرين قد وقعت أثناء زيارة الرئيس الإيراني محمدى أحمدى نجاد للبحرين في نوفمبر ٢٠٠٧، وقد أكدت إيران أن احتياطات الغاز الطبيعي في حقول الغاز الجنوبي البعيد عن الشاطئ سوف تخصصها لصادرات الغاز المستقبلية للبحرين.

وتعد المملكة العربية السعودية وقطر من أكثر الدول الخليجية التي تزود البحرين بالغاز الطبيعي، فالبحرين لديها اتفاقية مع قطر وقعت عام ٢٠٠١ بمقتضاها تصدر قطر للبحرين ٥٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يومياً، لكن هذه الاتفاقية لكن لم تطبق هذه الاتفاقية حتى الآن.

أيضاً عمان والكويت ينظران باهتمام كبير للغاز الإيراني، ففي أبريل ٢٠٠٨ وقعت عمان وإيران صفقة للاشتراك معاً في تطوير حقول (كيش) في الخليج، حيث اقترحت شركة نفط عمان استثمار مبلغ ٢ مليار دولار في هذه الصفقة.

أما المشروع الأكثر طموحاً فهو مشروع خط أنابيب الغاز بين إيران وباكستان والهند والذي تقدر تكلفته بـ ٧٤ مليار دولار، في فبراير ٢٠٠٨ وعلى الرغم من إعلان وزارة الخارجية الإيرانية أن المفاوضات الخاصة بالمشروع قد توقفت بناء على طلب الدول الثلاثة، فإن توقف المفاوضات يرجع بالأساس إلى الاختلافات الكبيرة بين باكستان والهند، فقد انسحبت الهند من المحادثات في سبتمبر ٢٠٠٧ بسبب فشلها في الاتفاق مع باكستان حول تعريف نقل الغاز إلى حدودها. وكانت القدرة المخططة لخط الغاز تقدر بـ ٦٠ مليون متر مكعب من الغاز يومياً. وكانت إيران قد اقترحت أن تحمل الصين محل الهند في الاتفاق. أما الهند وباكستان فقد أبدتا انزعاجاً كبيراً بسبب طلب إيران أن يتم مراجعة صيغة سعر الغاز كل ثلاثة سنوات بدلاً من سبع سنوات والتي كانت قد نوقشت من قبل.

إلى جانب خطوات إيران في سبيل زيادة الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأخرى في مجال الغاز الطبيعي تعمل إيران أيضاً على زيادة الاهتمام بالنفط والكهرباء.

* النفط:

ما زالت إيران تحاول أيضاً زيادة قدراتها لتصدير النفط الخام إلى آسيا، فالأرقام في عام ٢٠٠٧ تشير إلى أن الصادرات النفطية الإيرانية إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية قد زادت بنسبة ٢٥٪ حيث وصلت إلى ١١٦٥ مليون برميل يومياً، وعلى الرغم من أن دول الشرق الأوسط ترسل ٦٤٪ من نفطها إلى آسيا و ١٦٪ إلى أوروبا، فالأرقام الإيرانية تؤكد أن إيران تصدر ٥٦٪ من نفطها إلى آسيا و ٢٩٪ إلى أوروبا.

* الكهرباء:

تعد إيران مصدر ومستورد للكهرباء وتحاول أن تصبح

محور إقليمي في هذا المجال، وهناك صفقات للكهرباء مع دول عديدة مثل أفغانستان وتركيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمانستان، بالإضافة إلى المحادثات الجارية مع دبي وعمان وباكستان، أيضاً العراق وجورجيا يمكن أن تكونا شريكين لإيران في هذا المجال. بالطبع الدور المعلن عنه لمفاعل ناتانز لتخصيب اليورانيوم يمكن أن يساعد إيران في زيادة قدراتها لتصدير وقود اليورانيوم لمحطات الطاقة النووية وفي توليد الطاقة.

إذا ما أقدمت إيران على استخدام القوة العسكرية أو القيام بعمليات تخريبية متعلقة بمصالح الدول النفطية الخليجية لأن الولايات المتحدة من المتوقع أن ترد بعمل عسكري ضد إيران، مثل هذا العمل الإيراني يدفع المجتمع الدولي للقلق ومن المحتمل أيضاً أن يترتب عليه إدانة من جانب مجلس الأمن.

وتعمل القوات الأمريكية الموجودة في المنطقة على وضع الخطط التي تمكنها من الإبقاء على مضيق هرمز ومنع القوات العسكرية الإيرانية من إغلاقه وذلك بالتعاون مع عدد من أعضاء حلف شمال الأطلسي "الناتو". على الجانب الآخر تعكف القوات العسكرية الإيرانية على القيام بالتدريبات والتي تشمل إغلاق مضيق هرمز، ويقدر الخبراء العسكريين الفترة التي تحتاجها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لتنظيف مضيق هرمز وإعادة تدويره إلى وضعه الطبيعي في حالة وجود أية محاولة إيرانية لإغلاقه بحوالي شهر أو أكثر.

في حالة تجدد القتال مرة أخرى إيران من المحتمل أن تسترد جزء من صحوتها وعافيتها من خلال التمكن من تدمير إحدى السفن الأمريكية الضخمة المتواجدة بالمنطقة، خطر آخر مساوٍ للخطر السابق وهو أن تكون القوات الأمريكية الموجودة على اليابسة هدفاً للقوات الإيرانية.

هناك عدة أهداف أخرى قد تتجه إيران لاستهدافها وهي الدول الخليجية المجاورة لإيران حيث يوجد بكل هذه الدول عدد كبير من القوات والقواعد العسكرية الأمريكية، كما يمكن لإيران أن تقوم بإثارة الشيعة الموجودين في بعض الدول الخليجية المجاورة لها مثل الأغلبية الشيعية في دولة البحرين، كما يمكن أن تكون محطات الكهرباء ومحطات تحلية المياه أحد الأهداف المهمة لإيران في حالة المواجهة.

أما بالنسبة للولايات المتحدة فثمة أهداف تقليدية قد تتجه إلى التركيز عليها على رأسها استهداف القدرات النفطية التصديرية لإيران، وذلك على الرغم من أن هذا العمل قد يثير احتجاجات عدد كبير من الدول نظراً لما سيؤدى إليه من أزمة طاقة كبيرة في العالم، ولكن بصرف النظر عن هذا يمكن أن تقوم الولايات المتحدة بهذا العمل عن طريق استهداف حقل (kharg) الذي يعد الحقل الرئيسي الذي تعتمد عليه

إيران في تصدير النفط، كما أن إيران تدرك أنها ليست بعيدة عن الهجوم الجوي الأمريكي.

على الرغم من أن النصر العسكري قد يكون مؤكداً سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو أياً من حلفائها، إلا أن النتائج السياسية لهذه العملية العسكرية ضد إيران قد تكون غير مؤكدة، ولعل التجربة الأمريكية في العراق تعد أكبر دليل على هذا، فالأخطاء العسكرية والتكتيكية للجيش الأمريكي في العراق أدت إلى ردود فعل عالمية عكسية، وذلك مثلما حدث عام ١٩٩٨ عندما أخطأ الصاروخ الأمريكي (فينسينز) وأصاب طائرة مدنية إيرانية وأدى إلى مقتل ٢٩٠ فرد.

النقطة المعقدة المهمة التي يمكن أن تشكل القضية الأهم لدى المجتمع الدولي وهي المتعلقة بنشاطات إيران النووية، لأنه بمرور الوقت قد تشعر الدول الأخرى بقلق أكبر تجاه نشاطات إيران النووية، لأن هذه الدول تدرك أن إيران في حالة تمكنها من إمتلاك الأسلحة النووية فإن منطقة الخليج "الفارسي" سوف تصبح محرومة على الطائرات الأمريكية وعلى الناقلات والسفن البحرية الكبيرة الأخرى أثناء أوقات التوتر، مثل هذه القدرة الإيرانية قد تؤثر تأثيراً عكسياً على رغبة الدول الخليجية الحليفة للولايات المتحدة مثل، البحرين، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان، في استضافة القوات العسكرية الأمريكية على أراضيها.

نقطة أخرى مهمة وهي أن الوجود الأمريكي في المنطقة حتى لو كان غير عسكري يعد أمراً مهماً لأنه يساعد على الإبقاء على قدرات دول المنطقة في تدفق الطاقة، في نوفمبر ٢٠٠٧ صرح نائب وزير الدفاع السعودي الأمير عبد الرحمن بن عبدالعزيز في اجتماع الرياض لدول مجلس التعاون الخليجي قائلاً: "بسبب التهديدات التي تواجهنا يجب أن نعمل بسرعة على تطوير قواتنا المسلحة لجعلها قادرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وتأمين موارد الطاقة"، الأمير عبد الرحمن لم يسمي هذه التهديدات لكنه بدأ في التلميح لإيران حيث قال "هذا الجانب الذي نعرفه جيداً يجب أن ننظر إليه ضمن أهدافنا الاستراتيجية، مثل التغيير في أصل التهديدات، وظهور خطر الارهاب، وصعود القوى الإقليمية الفعالة في المنطقة". هذه التعليقات من جانب الأمير السعودي تؤكد الاهتمام والادراك السعودي للخيار العسكري وذلك بدلاً من التصريحات الدبلوماسية التي اعتادت وسائل الإعلام على سماعها من قبل المسؤولين السعوديين. ويرى المحللين والخبراء العسكريين أن صفقات الأسلحة التي تقدر بـ ٢٠ مليار دولار والتي وعدت بها واشنطن في عام ٢٠٠٧ الدول الخليجية خاصة المملكة العربية السعودية يعد ترجمة لرغبة الولايات المتحدة في زيادة تعزيز القدرات الدفاعية للدول العربية الخليجية، وإجبار

طهران على مراجعة تكلفة كافة الخيارات المتاحة أمامها خاصة الخيار العسكري.

العبء العسكري للدفاع عن طرق تصدير النفط يمكن أن يضم أطراف أخرى بشكل أوسع من دوال مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، وفي هذا الإطار جاء إعلان فرنسا عن بعض صفقات الأسلحة لدولة الامارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٨. في أغسطس ٢٠٠٧ أعلنت الهند أنها بصدد مراجعة مبادئها الدفاعية وتصوراتها للوصول الاستراتيجي للقوة الجوية الهندية من الخليج "الفارسي" إلى مضيق "ملقا".

على الرغم من أن التحمل المشترك للقيام بالعبء العسكري لحماية طرق شحن صادرات الطاقة يعد أمراً هاماً وضرورياً، إلا أن هذا الأمر قد يؤدي إلى مزيد من التنافس خاصة مع الصين التي تركز في سياستها الخارجية الآن في مجال الطاقة على الوصول السريع والمباشر لمصادر الطاقة خاصة النفط من الخليج "الفارسي".

الحاجة لطرق تصدير بديلة:

يمكن القول أن تنظيم القاعدة الإرهابي بالإضافة إلى إيران يشكلان أكبر المخاطر الراهنة على صادرات الطاقة القادمة من الخليج "الفارسي"، ويرى المحللين أن أهمية مضيق هرمز مرشحة للنمو والتزايد ويؤكد تقرير الطاقة العالمي (World Energy Outlook ٢٠٠٧) أن ١٦٪ من النفط العالمي خلال عام ٢٠٠٦ مر عن طريق مضيق هرمز، ومن المتوقع أن يصل في عام ٢٠٣٠ إلى ٣٠.٥٪، وذلك لأنه من المتوقع أن يرتفع الإنتاج العالمي من النفط من ٨٤٦ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ١١٦٣ مليون برميل نفط يومياً في عام ٢٠٣٠، ولهذا فإن التحدي الأبرز الذي يواجه المجتمع الدولي هو العمل على إيجاد طرق بديلة. لورانس ايجل مدير أسواق النفط بوكالة الطاقة يؤكد أن "هناك العديد من المناقشات حول هذه القضايا، ومن منظور أمن الطاقة سوف يكون أمراً جيداً عندما نجد الفرصة لتجاوز مضيق هرمز".

بعض خطوط الأنابيب جاهزة بالفعل، وتؤكد الشواهد التاريخية أنه يمكن اللجوء إلى بعضها في حالات النزاع العسكري. فعلى سبيل المثال وأثناء الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨ قامت العراق باستبدال وسائل وخطوط النقل البعيدة عن الشاطئ والتي تم تدميرها بواسطة القوات الإيرانية وقامت ببناء خط جديد استطاع أن ينقل ١٦٥ مليون برميل نفط يومياً وذلك عبر المملكة العربية السعودية من خلال ساحل المملكة على البحر الأحمر. هذا بالإضافة إلى خط ثاني من العراق متجه شمالاً عبر تركيا إلى البحر الأبيض المتوسط، وقد تم تطوير وتحسين هذا الخط ليحمل ١٦ مليون

برميل نفط يومياً. بالإضافة إلى هذا هناك خط تم بنائه مباشرة ناحية الغرب إلى سوريا مع قدرة محتملة تصل إلى ١٤ مليون برميل نفط يومياً، وهذه الخطوط مجتمعة تبلغ قدرتها حوالي ٤٣ مليون برميل نفط يومياً وهو رقم أعلى من أكبر إنتاج للنفط وصلت إليه العراق في تاريخها.

لكن هذه القدرات لهذه الخطوط يوجد عليها بعض الملاحظات، حيث انخفضت قدراتها كثيراً وذلك لعدة أسباب منها، أن خط الأنابيب العراقي الذي يمر عبر المملكة العربية السعودية (Ipsa) تم إغلاقه بعد الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠ وفرضت السعودية سيطرتها عليه في يونيو ٢٠٠١، وذلك على الرغم من أنه على المستوى النظري يمكن أن يستخدم هذا الخط لنقل النفط الخام السعودي إلى البحر الأحمر، أما الخط المتجه إلى سوريا فقد أغلق منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. الجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية ليست لها أي خطوط أنابيب لتصدير النفط عبر أراضي دول أخرى، فالمملكة لها خطان رئيسيان داخليان يمكن أن يحمل النفط السعودي من ساحل الخليج "الفارسي" إلى البحر الأحمر.

يعد أقدم خطوط نقل النفط الدولية في المنطقة هو الخط المعروف باسم (تاب لاين) الذي كان يبدأ من السعودية ويمر عبر سوريا ولبنان إلى البحر الأبيض المتوسط حتى يصل إلى ميناء صيدا، وقد استمر هذا الخط في العمل لفترة طويلة حتى بعد أن قامت إسرائيل بالاستيلاء على مرتفعات الجولان عام ١٩٦٧، ولكن توقف عن العمل بشكل جزئي عام ١٩٨٤ بالرغم من أن الجزء المتجه للأردن ظل مفتوحاً إلا أن السعودية قامت بإغلاق هذا القسم عام ١٩٩٠ وذلك بعد أن أصبحت الرياض مترعجة من قيام صدام حسين باحتلال الكويت.

دولة الامارات العربية المتحدة تقوم بإنتاج ٢٥ مليون برميل يومياً لكنها تقوم بإرسال كل صادراتها (٢.١ مليون برميل يومياً) عبر مضيق هرمز، رغم ذلك هناك أنباء عن خطط إماراتية لبناء خط أنابيب يستطيع أن ينقل ١٥ مليون برميل نفط يومياً وذلك عبر خليجها عند الفجيرة على ساحل عمان، وقد تم التخطيط للمشروع عام ٢٠٠٧ وأعطيت المناقصة لأحد المقاولين الصينيين الذي أكد الانتهاء من بناء الخط عام ٢٠٠٩، وكان هناك اقتراح ببناء مصفاة في الفجيرة لكن هذه الخطة وضعت على الرف، ورغم هذا في حالة إكمال هذا المشروع بنجاح في موعده فإنه سيعمل بشكل كبير على تجنب الإمارات التعرض للآثار السلبية الناجمة عن إغلاق مضيق هرمز.

تعمل الامارات في الوقت نفسه على زيادة قدراتها الانتاجية حيث تطمح إلى الوصول بها إلى ٥ مليون برميل

نפט يومياً بحلول عام ٢٠١٤، في الماضي اقترح الخبراء الأمريكيين أن يتم إنشاء خط أنابيب للطوارئ وهو الخط الذي يمكن أن يربط بين منطقة رأس الخيمة بدولة الامارات العربية المتحدة وبين ساحل عمان، ورغم وجاهة الفكرة إلا أن هذه الخطة وجدت معارضة وقيود عديدة في عام ٢٠٠٧ خاصة من الجانب العماني الذي لم يشأ أن يورط نفسه في نزاع مع إيران.

في إطار النتائج المحتملة لإغلاق مضيق هرمز يمكن القول أن هناك آثار سلبية عديدة قد تحدث بالنسبة للدول المستوردة للنפט والذي يمر عن طريق مضيق هرمز وعلى رأس هذه الدول تأتي الولايات المتحدة، صحيح أن الاحتياطي البترولي الأمريكي يصل إلى ٧٠٠ مليون برميل من النפט إلا أن الولايات المتحدة لا يمكنها سحب أكثر من ٤ مليون برميل نפט يومياً من هذا الاحتياطي وهذه النسبة بالطبع تزيد عن كمية النפט التي تستوردها الولايات المتحدة من دول الخليج "الفارسي" والتي تبلغ حوالي ٢٦٧ مليون برميل نפט يومياً.

أما الخطورة الأكبر فتقع على الدول الأخرى التي لا يستطيع الاحتياطي النفطي لديها مواجهة هذه الأزمة، وعلى رأس هذه الدول يمكن ذكر الصين والهند وغيرها من الدول التي أصبحت تعتمد اعتماداً كبيراً على النפט القادم من دول الخليج "الفارسي" والذي يمر عبر مضيق هرمز.

في ضوء هذه القيود والنتائج الخطيرة على الدول المستهلكة للنפט التزام بفرض بعض الإجراءات في الداخل، وتشمل هذه الإجراءات بعض التغييرات في يوم العمل، واستهلاك الغازولين بالإضافة إلى إمكانية فرض ضريبة. وتقدر وكالة الطاقة العالمية أن ٢ مليون برميل نפט يومياً - تساوي ١٥ ٪ من واردات الولايات المتحدة من النפט - يمكن أن تقوم الولايات المتحدة بتوفيرها من خلال وسائل متنوعة أو من خلال بعض القرارات الإدارية والتي تشمل إجراء بعض التحسينات على السيارات، ووضع حد أقصى لسرعة السيارات هو ٥٥ ميل في الساعة وإجبار السيارات على الالتزام بهذا الحد، وتشجيع نظام إنهاء العمل عن بعد، وجعل أيام العمل أربعة أيام فقط في الأسبوع، كل هذه الإجراءات من شأنها توفير كبير في استهلاك السيارات للبترول والغاز.

توصيات سياسية:

لابد من أخذ التهديد الذي أطلقه على خامنئي المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية عام ٢٠٠٦ على محمل الجد، لأنه أكد فيه أنه «لو قامت الولايات المتحدة بأي تحركات خاطئة تجاه إيران، فإن شحنات ومصادر الطاقة من المؤكد ستواجه أخطار حقيقية، ولن يكون لدى الولايات المتحدة القدرة على حماية إمدادات الطاقة في المنطقة». وعلى الولايات

المتحدة أيضاً الاستمرار في بذل الجهود لتغيير سلوك طهران المتمثل في تهديد مصادر الطاقة ومنعها من التحكم في مضيق هرمز.

لكن الاستمرار في الاعتماد بشكل رئيسي على نפט المنطقة يعد نقطة ضعف إستراتيجية لباقي دول العالم، لكن ثمة نقطة مهمة هنا وهي أن الاقتصاد الإيراني يعتمد هو الآخر بشكل رئيسي على صادرات النפט والغاز، وهو ما يمثل نقطة ضعف إستراتيجية مهمة في الاقتصاد الإيراني، فالإقتصاد الإيراني يصنف على أنه اقتصاد ضعيف وبالتالي فإن أي استقطاع أو توقف كلي لصادرات النפט الإيرانية من الممكن أن يترك آثاره السيئة على الاقتصاد الإيراني ناهيك عن النتائج السياسية الداخلية الخطيرة.

الولايات المتحدة عليها التزام كبير بالسعي لتقليل الاعتماد على طرق التصدير الحالية وإيجاد البديل المناسب لمضيق هرمز. من الواضح أن الطريق أو المشروع الواضح في الفترة الحالية هو خط الأنابيب عبر دولة الامارات العربية المتحدة إلى ساحل عمان، وبناء خط أنابيب عبر المملكة العربية السعودية إلى ساحل البحر الأحمر، أيضاً على الولايات المتحدة العمل في اتجاه آخر وهو تقليل قدرة إيران على صياغة تحالفات دبلوماسية وتجارية في مجالي الغاز والنפט.

الولايات المتحدة بحاجة أيضاً إلى العمل مع الحلفاء في كل أنحاء العالم، ليس فقط من أجل زيادة الضغط على إيران لكن أيضاً من أجل سهولة التعاون مع الحلفاء في أوقات الأزمة، فالولايات المتحدة تتعاون مع أوروبا واليابان في إطار وكالة الطاقة الدولية، لكنها ما زالت بحاجة إلى التعاون مع حلفاء آخرين مستوردين للطاقة مثل الصين والهند، وذلك من أجل مزيد من الضغط على إيران.

إن الدور الأمريكي لحماية الطاقة يتعلق بالدور العالمي والقيادي للولايات المتحدة أكثر من كونه يتعلق باعتماد الولايات المتحدة على مصادر الطاقة من الخارج، فالولايات المتحدة أقل اعتماداً على مصادر الطاقة الخارجية عند مقارنتها بغيرها من القوى الاقتصادية الكبرى، حيث تستورد الولايات المتحدة ٣٥ ٪ من إجمالي استهلاكها للطاقة، وذلك مقارنة بـ ٥٦ ٪ للاتحاد الأوروبي، و ٨٠ ٪ لليابان، فالشرق الأوسط يعتبر جزء صغير كمزود للطاقة للولايات المتحدة.

هناك عنصر مهم في الاقتصاد العالمي وهو أن القوى القيادية الكبرى - الولايات المتحدة - وبمساعدة حلفائها وباقي الدول الأخرى عليهم التزام بالعمل على الإبقاء على أمن التجارة العالمية عبر البحار وفي الجو. ومن أجل أن يعمل النظام على الولايات المتحدة العمل على منع أي قوة من السيطرة على الخليج «الفارسي» مع الاحتفاظ بقدرتها على حماية مرور السفن.

ثقافة العرى وعرى الثقافة

تأليف الدكتور / غلامعلي حداد عادل

إعداد: د. حسين صوفي محمد

باحث في الشئون الإيرانية

E_mail:sofyhussien@hotmail.com

والأهم ماهي التحولات الطارئة على ظاهرة الملبس خلال الحقب التاريخية المتعاقبة ؟
الواقع أن البحوث والدراسات المتعاقبة التي حاولت الرد على تلك التساؤلات وعبر مراحل تاريخية مختلفة اتفقت فيما بينها على أنه ثمة ثلاث نقاط أساسية تلبي إحتياجات الإنسان من الملبس :

الملبس يقى الإنسان من شر الظواهر الطبيعية.

الملبس يستر العورة ويصون العفة .

الملبس يمنح الإنسان الشكل الجمالى .

والملاحظ أن الملبس مما سبق يشبه المسكن، إذ أن الإنسان منذ البدء قام بتأسيس السكن لنفس تلك العناصر تقريبا؛ لحماية من الطبيعة ولستره أيضا ، وبعد ضمانه لذلك بدأ في تزين جدران مسكنه، أى أن الإنسان سكن ملبسه أولا قبيل جدران مسكنه ، إذا منشأ ظهور الملبس يرجع لبقاء الإنسان وعفته وجماله، لكن من الخطأ التصور أن كل هذا الاختلاف والتنوع الملاحظ على لباس الأفراد والجماعات وما طرأ عليه من تغير عبر العصور التاريخية المتعاقبة إنما يعود لذات العناصر الثلاث - سلفة الذكر - فحسب ، إذ أنه بالنظر إلى لباس التجمعات البشرية المختلفة سنجد أن ملابس كل جماعة او فئة إجتماعية تختلف عن الأخرى ، فملابس النساء اليوم مغايرة لملابس الرجال والأطفال ، كذلك ملابس المرأة العاملة غير ملابس ربات البيوت هذا إضافة إلى اختلاف ملابس كل حرفة أو طبقة إجتماعية ما ؛ حيث يرجع ذلك الاختلاف الموجود اليوم على ملابس الإنسان المعاصر إلى جملة من العوامل التي من أبرزها ؛ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، أما العقائد الدينية فتلعب الدور المؤثر في طبيعة هذا الاختلاف ، لاسيما العقيدة

مثل هذا الموضوع الذى يجذب المتلقى للوهلة الأولى هو فى الواقع عنوان كتاب للدكتور غلامعلي حداد عادل الرئيس السابق لمجلس الشورى الإيرانى فى دورته السابعة الماضية ، وهو فى الوقت ذاته، عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام ، وعضو المجمع اللغوى وصهر مرشد الجمهورية الإيرانية آية الله على خامنئى .

ولد حداد عادل عام ١٩٤٥م، بمحافظة طهران ونال درجة الدكتوراة فى الفلسفة من جامعة طهران ومن ثم عمل بالتدريس فى هذا المجال قبيل توليه رئاسة البرلمان الإيرانى ، ومن أشهر أعماله " فرهنك برهنكى وبرهنكى فرهنكى " أى " ثقافة العرى وعرى الثقافة " والذى قامت دار نشر " سروش " بإعادة طبعه عام ٢٠٠٤م ، وللمرة الثالثة عشر . والواقع أيضا أنه من الكتب المهمة للمكتبة العربية، ولعل أهميته تتجلى فى كونه من أوائل الدراسات العلمية التى تقف على الملبس وأبعاده التاريخية من منظور ثقافى شيعى . ففى البداية راح الكاتب يؤكد فى مقدمته أن الملبس شأن من شئون الإنسان، وهو ظاهره امتدت على مدار التاريخ البشرى وتنامت مع المساحات الجغرافية الشاسعة للأرض منذ فجر التاريخ وإلى الآن، وقد ارتبطت تلك الظاهرة أى الملبس بخصوصية وقيم الأفراد والجماعات فى المجتمع، ومن ثم فإن تلك الظاهرة يمكن قراءتها من رؤى عدة؛ من منظور علم الأخلاق، النفس، الاجتماع، الاقتصاد، القانون والتاريخ أو حتى من منظور علم الجغرافيا. وفى هذا السياق ، هناك ثمة تساؤلات تبرز الموضوع وأهمها؛ لماذا يرتدى الإنسان الملبس ؟، وما هى العلاقة بين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونوعية ملبسه ؟، ظاهرة الملبس من منظور التشريعات القانونية والعقائد المختلفة

الإسلامية التي تحدد الضوابط في نوعية وشكل الملابس وبخاصة ملابس المرأة (الحجاب)، ويبدو أن حداد عادل لم يعول كثيرا على علاقة الأديان بالملابس بقدر ما عول في ذلك على التأثيرات الثقافية، بمعنى أنه راح يؤكد على أن الاختلافات الموجودة في ملابس الناس اليوم إنما تعود في المقام الأول للثقافة السائدة في المجتمع، وهذا في تقديرى الشيء المميز لهذه الدراسة وبخاصة أن الدراسات السابقة دائما ما تحيل ذلك للاختلافات العقائدية وحدها.

- علاقة الملابس بالثقافة :

جميعنا يدرك معنى الملابس وسبق وأن أوضحنا طبيعته ووظيفته (ففي اللغة الفارسية مرادفات من قبل پوشش ، تن پوش ، پوشاك وكلها مشتقة من المصدر "پوشیدن" الذى يعنى الإكتساء أو الإخفاء والتستر ثم أخذت تعنى الارتداء)، أما الثقافة فهي التى فى حاجة ماسة لتعريفها ، يعنى يتحتم علينا توضيح أبعاد مقاصدنا من الثقافة، فالثقافة من منظور الكاتب وفقا للتعريف المعجمي عبارة عن النظرة الشمولية لمجتمع ما حيال العالم ، والواقع أن ذلك التعريف نفسه ينطبق تماما على تفسير الوجود الإنسانى فيما يتعلق بالموجودات من حوله ، أى إن الثقافة تعنى الرؤية الشمولية المتضمنة جميع قيم وأساليب ونظم الفرد والجماعة فى المجتمع ، ومن ثم نتصور نحن بدورنا أن رؤية العالم هي ذاتها المعنى المرادف للثقافة ، بحيث إن تلك الرؤية هي المسئولة عن مواقف الفرد أو الجماعة الاجتماعية من العالم المحيط ، وبذلك تكون تلك الرؤية التي كونها الإنسان هي المتحكمة الرئيسية في طرائقه تجاه المسكن والمأكل والملبس كذلك ، يعنى أن رؤيته للعالم أو ثقافته - بمعنى أوضح - هي التي تنعكس في شتى مناحي حياته ، في الاقتصاد ، الفن والحضارة ، وإن شئنا القول فإنها بمثابة العامل النفسى الدافع لبناء الحضارة كافة . وفي هذا السياق ، يذهب الكاتب إلى أن الملابس كان في الأصل واحد ، أما الاختلاف في شكله ونوعه إنما يرجع إلى الثقافة اللاحقة فبمراجعة المصادر التاريخية والمتاحف العالمية المعنية بالحضارة يثبت أن الحضارات القديمة كافة اتفقت على ملابس أو رداء واحد تقريبا ، هذا الرداء الواسع والفضفاض المفتوح من الأمام مع غطاء الرأس ورابطة الوسط تماما كما يتبين من النماذج الواردة من الحضارات القديمة (المصرية، الإيرانية، الإغريقية و الآشورية وغيرها).

أما الاختلاف فقد جاء ووفقا لتصور الكاتب عبر المراحل التاريخية المتعاقبة ومن جراء التجاور بين العالمين الشرقي والغربي ، الأول الذي أخذ بثقافة الموروث من القيم والمنطلقات المعنوية ، والآخر الأخذ بثقافة المادة النابعة من التكنولوجيا وما حدث للأسف أن وقع العالم الأول فريسة لهجمة الثأني الشرسة التي سادت ثقافته وعمت قيمة العالم الأول وفقا لنظريات الأقوى ، صحيح أن بعض الدول الإسلامية وأجزاء كبيرة من الهند وأفريقيا ومناطق في جنوب شرق آسيا ظلت رغم الغزو الثقافي الغربي باقية على قيمتها التي من ضمنها ملابسها الثمينة شأنهم في ذلك شأن بعض الشعب الإيراني وطوائفه وعشائره المختلفة

من قبيل البلوچ والبختاريين والقشقائيين والاكراذ والاهوازيين ومثلهم في الهند وباكستان وأفغانستان واليمن ومراكش وبعض سكان شمال ووسط أفريقيا وجنوبها الذين بقوا على ملابسهم القومية رغم التحولات القائمة والمفروضة والملاحظ على ملابسهم أنها متشابهة مع بعضها في الطول والعرض بإستثناء نوعية الرداء وطرائق نسجة وألوانه التي اختلفت تباعا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية المختلفة . أما الملابس في الغرب اليوم فهو متنوع ومختلف وفقا لكل فصل من فصول العام الأربع ، والسمة المشتركة الوحيدة في الملابس المعاصر سواء ملابس الرجال أو النساء هي القصر والضيق ، حتى أن هناك ثمة تساؤل كثيرا ما يتبادر في الأذهان مفاده : لماذا تطول ملابس الشرق وتوسع وتثبت بينما تقصر ملابس الغرب وتضيق وتتغير ؟ على الفور يرجح البعض السبب في ذلك إلى تقدم الغرب وأخذه بسبل العلم والتكنولوجيا ، إذ أن إختراع ماكينة الخياطة ذلك التحول الكبير قد أفضى بدوره إلى سرعة الأداء ومواكبة الأذواق وهو ما أدى إلى الإختلاف والتنوع ، إلى أن الكاتب يرجح طبيعة الإختلاف إلى الثقافة أو بمعنى آخر إلى الفروق الثقافية بين الشرق والغرب ، الأول الذي يستلهم رؤيته من الأصالة والقيم المعنوية التي تحفظ على كيان الإنسان وصيانة عفته ، في مقابل الأخرى التي تستلهم رؤيتها من المادة وحدها أى المصلحة وتباعا ليس صدفة أن تتشابه الملابس النسائية والرجالية من حيث القصر والضيق لكونها ارتبطت بالثقافة الجنسية التي تروج للإثارة دون التفريق بين الإنسان والحيوان من منظور التعبير عن المشاعر والأحاسيس .

ولذلك يتبين الفرق الأساسى بين الثقافة الغربية والإسلامية فالأولى غارقة في المادية ، فهي تقتصر في التفكير على الإنتفاع من كل شئ ، ومن ثم تنظر إلى الملابس كوسيلة فقط لتحقيق الغرائز الجنسية ، أما الثانية أى الإسلامية فتري في المعنوية الكمال التي تنشده والغاية التي تسعى إليه ولذلك تنظر إلى الملابس بوصفه عفة للجسد يتحتم صيانتها من سياط العابرين وإثارتهم . ومن ناحية أخرى نجد أن ثمة ربط بين الملابس والتحول الذي طرأ عليه والرأسمالية الغربية ، إذ إن تلك الحضارة أو الثقافة النابعة في أساسها من المادة والجنس كان لا بد لها من نظام إقتصادي مناسب تباعا للتكنولوجيا نظاما يسعى لتكريس غريزة الاستهلاك عبر الجنس من خلال إستخدام المرأة كأداة للترويج وقطعا قام الرداء الضيق والقصير على جسم المرأة الغربية بهذا الدور على خير وجه . هذا وسرعان ما يصل المثلقي إلى خصوصية المجتمع الإيراني حيال الملابس وهو ما قد تضمنه تحت عنوان "السفور وكيفية وصوله إلى إيران" إذ يرى الكاتب أن الابتعاد عن العري والميول إلى الستر والتعفف هو الأصل لدى المجتمعات الشرقية كافة، أما العري الذي تواكب مع تكنولوجيا التغير والجنس فقد صاحب المجتمعات الغربية ثقافتها الحديثة، ولعل إحدى أبرز مظاهر الغزو الثقافي الحديث على إيران يتجلى في تغيير ملابسها والرواج للعري بين طبقات المجتمع الإيراني (من أعلى الهرم الاجتماعي قطعاً)، لا سيما

التغيير التاريخي الذي اقدم عليه النظام البهلوي في إيران فيما يتعلق بالملبس حينما أمر بتنزع الحجاب ذلك التغيير الذي لم يكن خطوة في اتجاه محاربة الزي الإسلامي بقدر أنه نصرة للثقافة والقيم الغربية.

حيث رأى الكاتب أن تنفيذ هذا التغيير على المجتمع الإيراني كان يحتاج إلى شرطين؛ الأول: يتمثل في تهيئة المجال والمناخ الثقافي والاجتماعي لاستقبال الزي الوافد على المجتمع، والثاني: التطبيق عبر استخدام العنف، غير إن "رضا خان" ونظامه سعى من خلال دعم المستعمر البريطاني إلى تنفيذ التغيير، أي تغيير إيران على الطريقة الأوروبية ووضعها صوب الرقي والتحديث عبر الشرط الثاني، القسوة، لاسيما أنه قام في عام ١٩٣٥م. بفرض الزي الرسمي الموحد الشكل على الرجال و القبعة الإجبارية على الرأس في مقابل نزع التشادر (العباءة) النسائي والحجاب عند المرأة، حتى أن التشادر كان ينزع عنوة من فوق النساء الإيرانيات، ويقال إن رئيس بلدية طهران آنذاك كان يقف فوق هضبة المدينة المرتفعة حتى ينظر بمنظاره المعظم على ملابس النساء وما إن وجد منهن يرتدي التشادر حتى يأمر رجال الأمن بإحضارهن ونزع ملابسهن وتمزيقها في الشوارع الإيرانية حتى أن أفراد الاسر المحافظة كانوا يخشون الخروج من بيوتهن.

الحجاب من زاوية أخرى.

من ناحية أخرى، نجد أنه وبعد تولي الحكومة الإسلامية سدة الحكم في إيران عقب قيام ثورة عام ١٩٧٩م، سرعان ما سعت إلى تطبيق وفرض إرتداء الحجاب مجدداً، حتى أن مجلة كاريكاتورية قد نشرت فيما يتعلق بهذا السياق، رسومات كاريكاتورية معبرة بدقة عما حدث في إيران، إذ جاء في الرسم الأول سيدة إيرانية ترتدي التشادر بينما شرطة "رضا خان" تسعى لنزعه من فوق جسدها وتقطيعوا بكل عنف وقد كتب تحت هذا الرسم (الأمس). وفي الرسم الثاني سيدة أخرى سافرة ترتدي الميني جيب وهناك حراس الثورة ومعهم أحد آيات الله ... يلتفون حولها واجبارها على إرتداء الحجاب وبالقوة أيضاً. وقد كتب تحت هذا الرسم (اليوم). إذ إن الرسوم الكاريكاتورية تسعى إلتجسيد العنف والقسوة في الحالتين سواء الارتداء من عدمه، غير إن الكاتب قد سعى كثيراً لتنفيذ المقارنة بين نظام الشاة والحكومة الإسلامية حول الحجاب، بحيث إنه راح يبين أن الوسيلة والغاية غير واحدة وضرب مثلاً بجراح فتح بشرطه قلب مريض بغية معالجته وآخر قاتل أراد فتح قلب إنسان بسكينته بغية قتله، وهنا يرى الكاتب أن الأول أراد التحديث عبر التغريب بينما أراد الآخر صيانت القيم وإلا تحولت المرأة كسلعة لإثارة الغرائز وإنما المحافظة على قيم المرأة الشرقية المختلفة تماماً عن المرأة الغربية والثقافة الغربية المضللة أحياناً لكن أتصور أن الكاتب يبدو أنه غفل عن استخدام القوة في الحالتين وأن الغاية لا تبرر الوسيلة؛ ذلك المنطق المفروض في كافة المجالات والازمنة.

على أية حال، وفي النهاية لم يجد الكاتب أسهل من إلقاء

القصة التراثية التالية لتوصيل رؤيته للمتلقى والذي قد يجد صعوبة في إدراكها عبر المقدمات، إذ يقول: حكى أن خياطين جاءوا إلى المدينة وحاولوا خداع ملكها بأن قالوا عن نفسها إنها أبلر الخياطين بما يصنعان من أردية عظيمة للملوك والعظماء، والأهم من ذلك أن بمقدورهما حياكة رداء سحري للملك لا يمكن لغير الشرفاء من الفاسدين رؤيته، إنها الأطهار وحدهم هم الذين يروه، فرحب الملك وعلى الفور أمر بأحمال الذهب والفضة وأدوات الخياطة كافة حتى يتم حياكة هذا الرداء العظيم وبالفعل بدأ الخياطان في تحريك أيديهما وكأنهما يهتان في حياكة ذلك الرداء السحري، وذات ليلة أمر الملك رئيس وزرائه بمتابعة الأمر والتأكد من أن العمل في الرداء يجري على قدم وساق، وبالفعل مضى الوزير لرؤية الرداء قبيل الإنتهاء من مراحل الأخيرة غير أنه لم يرى شيئاً من الرداء وعلى الفور سئل أين الرداء فأجابا الخياطان إنه أمامك مباشرة فلم ير الرداء لكنه في المرة الثانية تذكر إن الأطهار وحدهم هم اللذين يرون الرداء وعلى الفور بدأ في تمجيد صنعها حتى أنه راح يحكى للملك عظمة الرداء وجمال صنعه بالشكل الذي فتن الملك إليه فراح بدوره لرؤيته لكن لم يرى شيئاً إلا أنه تذكر المقولة المأثورة فبدأ يتغنى في جمال الرداء ومن ثم أصدر أوامره بإقامة إحتفال عظيم بالمدينة بمناسبة الإنتهاء من حياكة الرداء السحري وحينما قام الملك بإرتداء الرداء ونزل إلى الشعب الذين قد اصطفوا على جانبي الطريق لرؤية الرداء والترحيب بقدوم الملك لم يروا بدورهم سوى قطع بسيطة للغاية تكاد تغطي عورة الملك لكنهم كانوا على دراية تامة بالثقافة السائدة حول ذلك الرداء ومن ثم صمت الجميع دون أي كلمة غير أن طفل صغير كان بجوار أمه ظل يستل: "لماذا الملك عار؟ حتى بدأ الشعب في تكرار نفس الكلمات لماذا العري؟ ولعل هذه القصة تعكس تماماً واقع الثقافة الغربية الوافدة على الثقافة الشرقية وقيمها.

ومما سبق تناوله عبر طرح هذا الكتاب فقد تبين أن لكل شعب أو أمة ملابسه الخاصة والتي تنسجم وتتطابق مع القيم والقواعد الثقافية لهذا الشعب أو تلك الأمة كما أن الأوضاع الإقليمية والمكانة الجغرافية للجماعات والأفراد من العوامل المؤثرة لذلك في بلورة نوعية الملابس وأشكالها وعلى ما يرتديه الناس، غاية الأمر أن ما يرتديه الإنسان اليوم من ملابس في أي رقعة على الأرض، لا يعبر عن كونه ملابساً فحسب وإنما يعبر في الأساس عن ثقافة وقيم هذا الإنسان؛ لذلك فإن أحد أبرز أهداف الغرب فيما يتعلق بسيطرته على الشعوب تكمن في سعيه الخثيث والمتواصل إلى تغيير نمط ملابس هذه الشعوب أو تلك، على أن يتم ذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة الخاضعة للنظام الرأسمالي السعي لإبراز ثقافة الاستهلاك للمواد النابعة من التكنولوجيا الجديدة. والواقع أن التحول في الملابس يأتي من هذا الجانب بعدما يتوفر أمامه المناخ المهيئ بالأساس لاستقبال تلك الثقافة المهيمنة وتباعاً يتحتم على المجتمعات الساعية لحماية قيمها والعودة إلى ذاتها عبر التمسك بهويتها المتمثلة في زي الشعب القومي وملابسها التقليدية.

ثقافة الشهادة في الفكر الإيراني

■ أ.د. يحيى داود عباس
أستاذ ورئيس قسم اللغة الفارسية - جامعة الأزهر

والشهيد في الإسلام هو: من مات مبطوناً أو مطعوناً أو غريقاً، ومن قتل دون روحه وعرضه وماله. ويضيف الشيعة: من مات على محبة آل البيت، ومن ينتظر الفرج لكي يسود العدل.

وقد وردت آيات وأحاديث وروايات كثيرة في فضل الشهادة ومكانة الشهداء. وللشهيد قداسة ومنزلة سامية في كل الأديان في الشرق والغرب على حد سواء، ويستوى في هذا: الشهيد الوطني والشهيد الديني. وأول من لقب بلقب: "سيد الشهداء" هو عم الرسول (صلى الله عليه وسلم) حمزة بن عبد المطلب، ثم لقب الحسين بن علي باللقب نفسه من بعده.

والشهادة عند الشيعة - كما يقول الدكتور إبراهيم الدسوقي شتاً في كتابه: الثورة الإيرانية - هي السلاح الوحيد طوال تاريخهم في مقابل كل القوة والغلبة والسيطرة التي كانت عند أعدائهم، وهي في المفهوم الشيعي - وقد يبدو بمنطقنا المعاصر مفهوماً رومانسياً - هي السبيل الوحيد للبقاء والدوام. وي طرح الدكتور علي شريعتي (١٩٣٣ - ١٩٧٧م) المفكر والمترجم وعالم الاجتماع الإيراني الشهير قضية الشهادة كقضية فكرية وفلسفية في مؤلفاته العديدة، ويربطها بالفكر السياسي، ويخصها بكتاب اسمه: الشهادة، وله بحث عن الشهيد، كما أنه تحدث عن الشهادة في كتابه: الحسين وأرث آدم، وكتاب: فاطمة هي فاطمة، ويتحدث عما بعد الشهادة، أي ما يجب عمله بعد الشهادة، وعن تأثير مفهوم الشهادة في التراث الشيعي والثقافة الشيعية، ويقول

صرح الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد خلال لقاء تم في مدينة همدان الإيرانية مع عائلات قتلى سقطوا في الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨م) بأن ثقافة الشهادة هي وسيلة لتسوية المشكلات الاقتصادية والعالمية. وأضاف قائلاً: "نحن بحاجة إلى ثقافة الشهادة لبناء بلادنا وصون عظمتها، وقد اختارت الشعوب الحرة في العالم اليوم طريق شهدائنا، وهي طريق العظمة والعزة".

ولما كان فهم الحاضر الإيراني يتعذر بدون استيعاب الماضي، لهذا كان من الضروري العودة إلى جذور مفهوم الشهادة ودور الشهداء، لمعرفة أسباب نشر ثقافة الشهادة وفلسفتها في المجتمع الإيراني الشيعي خلال العصور والأجيال المتعاقبة.

والشهادة لغة: إسم مأخوذ من مادة: شهد، ومعناه: إعطاء خبر قاطع، المشاهدة، الحضور، العلم بالأمور الظاهرية. أما الشاهد فجمعه: شهداء وشهود وأشهاد. والشهيد: الأمين في شهادته، الذي لا يغيب عن علمه شيء من الأمور الظاهرة، الحاضر. وفي الاصطلاح الإسلامي: استشهد فلان أي قتل شهيداً، والشهيد: المقتول مجاهداً في سبيل الله، والجمع: شهداء، والشهيد: الحي (عند ربه): ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون - آل عمران - آية ١٦٩، كأنه شاهد أي حاضر، وقيل لأن ملائكة الرحمة تشهده، وسمى الشهيد شهيداً لأن الله وملائكته شهود له بالجنة، وقيل: سموا شهداء لأنهم ممن تطلب شهادتهم يوم القيامة مع النبي (صلى الله عليه وسلم) على الأمم الخالية.

ما ملخصه أن دم الشهيد سفينة نجاة وشعاع شمعة للعيون التي لم تعد تقرأ خط الحق في ظلام الاستبداد ويؤكد على أن الحسين هو "معلم الشهادة العظيم"، وعلى أن موته كان ضماناً لحياة أمة، وعلى أن استشهاديه كان سبباً لبقاء الإيمان، وكان اعتراضاً أحمر على الحكم الأسود، ودعوة لكل العصور والأجيال، دعوة مفادها: إن استطعت فاقتل، وإن لم تستطع فمت. ويواصل شريعتي حديثه عن الشهادة، ويقول: "إن الشهادة مدرسة يعد الحسين بن علي أحد مظاهرها، وإن الشهيد لغة بمعنى الحاضر والناظر والشاهد والمخبر الصادق الأمين، وأيضاً بمعنى: الواعي والمحسوس والمشهود، وهو ذلك الذي تتركز الأنظار عليه، وهو في النهاية بمعنى: المثال والنموذج والمثل، والشهادة في ثقافتنا ومذهبنا ليست حادثة دموية أو حزينة، وليست موتاً يفرضه العدو على المجاهد، إنها موت بهوى القلب يختاره المجاهد بكل ما لديه من وعى ومنطق وشعور ويقظة وبصيرة. الشهادة صرخة غضب على الصمت الذي قطع كل الحلوق، وهي شكل الجهاد الوحيد، ودليل الوجود الوحيد، وعلاقة الحضور الوحيدة، وسلاح الهجوم الوحيد، والإسلوب الوحيد للمقاومة عند الحقيقة والصدق والعدالة. الشهادة عمل يقوم به الإنسان فجأة بشكل ثوري، ويلقى بوجوده الأدنى في نار نوع من العشق ونوع من الإيمان، ويصبح دفعة واحدة إلهياً ونوراً وخيراً محضاً، ومن هنا فلا غسل للشهيد، ولا كفن، ولا حساب ولا كتاب يوم القيامة. الشهادة في ثقافتنا درجة من الدرجات، ليست وسيلة، هي في حد ذاتها هدف، أجياله، هي نفسها تكامل وعلو، مسئولية كبرى ... هي في حد ذاتها ثقافة وتراث.

والشهيد يعنى الحاضر، والشهداء أحياء وحاضرون وشاهدون وناظرون ليس في حضرة الله فحسب، بل وفي هذه الخلق أيضاً، وفي كل عصر وقرن، وفي كل زمان ومكان. والشهيد هو من يتصر في عصر عدم القدرة وعدم الغلبة بموته على العدو، وإذا لم يهزم عدوه يفضحه. الشهيد هو قلب التاريخ، هو القلب الذي يوصل الدم إلى أعضاء المجتمع الميتة التي لا رمق فيها، الشهيد حاضر دوماً وخالد دوماً. والشهادة حضور في ساحة المواجهة بين الحق والباطل، حضور دائم في التاريخ، والحسين حاضر في كل عصر وقرن، وقد أعلن حضوره في كل العصور وفي كل ساحات الأرض والعصر، لقد مات في كربلاء لكي يبعث كل الأجيال والعصور... يجب أن يعلم كل شيعي أن كل الساحات كربلاء، وكل الشهور المحرم، وكل الأيام عاشوراء" (رفعت الثورة الإسلامية هذا الشعار في إيران منذ قيامها).

كما يتحدث "حميد عنایت" أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران عن حادثة استشهاد الإمام الحسين في كتابه: الفكر

السياسي الإسلامي المعاصر (الترجمة العربية)، ويقول إن هذه الحادثة تلي حادثة غدير خم (يعتقد الشيعة أن الرسول (ص) أوصى لعلی بن أبی طالب بالخلافة في يوم غدير خم) من حيث الأهمية في تاريخ الشيعة، ولعل أهميتها ترجع إلى امتزاجها في المأثور الشعبي بأسطورة دم سیاوش (الذي قتله التورانيون وتسبب قتله في حروب طويلة بين التورانيين والإيرانيين) في عصر ما قبل الإسلام كما وردت في شاهنامه الفردوسي (ملحمة شعرية طويلة تسرد سيرة الملوك والأبطال الإيرانيين)، وذلك على الرغم من أن أسطورة سیاوش بنيت على مفهوم أن الدم الذي يسفك بريئاً على الأرض يطالب بالثأر والانتقام إلى الأبد، وهو مفهوم مشابه ومعادل لشهادة الإمام الحسين التي تثير الرغبة في المطالبة بالعدالة السياسية. وفي الأناشيد الدينية لأهل الحق العلويين تفصيل لكيفية انتقال الروح العليا للإنسان الكامل من هاييل (الذي قتله شقيقه قابيل) إلى جمشيد (ابن المهورث، وهو رابع ملك بيشدادى، وهو أول من احتفل بعيد النوروز) وإيرج (ابن فريدون البيشدادى، وقد قتله شقيقاه غيره منه لأن والده خصه بنصيب أكبر من الدولة)، وانتقلت منهم إلى الحسين. وجدير بالذكر أن الأدبية الإيرانية "سيمين دانشور" لها رواية تسمى: سوشون (صدرت في طهران عام ١٩٦٩م) تبرز في نهايتها تعزية للإمام الحسين بحداد على سیاوش (من الصفحة رقم ٢٧٥ إلى الصفحة رقم ٣٠٠).

ويضيف عنایت قائلاً: "وبالميل الزائد عند الشيعة لأسلوب التقية الاستسلامي والخضوع للنظام الحاكم، فإن قضية استشهاد الإمام الحسين ليقدّم نفسه فداءً لأمتة قد صارت باعثاً للدعم القوي لهدف الشيعة النضالي، وفي نفس الوقت اعتبر البكاء على الإمام الحسين - لا الإرشاد أو التوعية السياسية - الهدف الوحيد من كل ذكرى مجاهدات الإمام الحسين... وفي السنوات العشر أو الخمسة عشرة الأخيرة (الكتاب مؤلف بالإنجليزية في عام ١٩٨٢م)، ويسعى من عدد من مجددي الشيعة الذين لم يكونوا يستطيعون تجاهل القوة الكامنة في هذه المسرحية التراجيدية كوسيلة خطابية للتعبة السياسية، نفّض غبار الاستسلام عن وجه هذه الواقعة".

ويؤمن الشيعة بأن جميع أئمتهم قضوا نحبتهم بين قتيل ومسموم، وأن موتهم كان شهادة، وقد تحولت قضية استشهاد الحسين في العاشر من شهر المحرم عام ٦١هـ (٦٨٠م) إلى مظاهر اجتماعية راسخة في وجدان الشيعة بمرور الزمن، وأصبح الحسين رمزاً لكل الثورات ومكافحة الظلم والظالمين، ورمزاً للاستشهاد في سبيل المبدأ والحق، وصار حياً في كل التصرفات والحياة اليومية، وأصبح شهر المحرم شهر الشهادة وشهر الحرية والثورة والتضحية عند

الشيعة، وهم يسمونه شهر انتصار الدم على السيف، ومرجع هذه العقيدة هو: مقتل الحسين في كربلاء في يوم عاشوراء (العاشر من المحرم). وما حدث في هذا اليوم في صحراء كربلاء يستحضره الشيعة - بكل تفاصيله وشخصه - في كل مناسبة، ويتخيلونه في كل موقف نظراً لما أحدثته هذه الحادثة من جروح عميقة لازالت تنزف حتى الآن، وكان لها تأثيرها المباشر على مواقف الأئمة الذين تتابعوا بعده. والشيعة يرون في عاشوراء الرمز الزماني الدائم للحزن والفجيعة، وفي كربلاء الرمز المكاني لوقوع المأساة، ورمزاً لكل أرض ترفع فيها رايات الجهاد ضد الظلم.

وقد أقام الخميني (١٩٧٩ - ١٩٨٩) جسراً بين ذكرى كربلاء والضرورات السياسية في خطبه ومؤلفاته، وطالب طلابه في كتاب "الحكومة الإسلامية" بعدم التفريط في ذكرى عاشوراء، وبإحياء هذه الذكرى باستمرار، وباعتبار أية قضية عاشوراء جديدة، كما ذكر في هذا الكتاب أن الحسين قام بثورته التاريخية لسبب سياسي هو: محاربة نظام الملكية وولاية العهد، ودعا المسلمين جميعاً إلى مثل ذلك.

وعن دور الشهادة في نجاح الثورة الإسلامية، في عام ١٩٧٩م، يرى الدارسون الإيرانيون أن الشهادة ركن من أركان الثورة الإسلامية، وأنه إذا شبهت الثورة الإسلامية بصرح عظيم ورفيع، فإنه يجب أن تكون الشهادة أحد الأعمدة التي قام عليها هذا الصرح، كما يرون أن مفهوم الثورة اختلط بمفهوم الشهادة، فإذا ما تحدثنا عن أحدهما، ورد الآخر في الأذهان. وكما كان الإسلام مقترناً في البداية بالشهادة، قامت الثورة الإسلامية أيضاً على أساس الشهادة، فقد قدمت الثورة العديد من الشهداء منذ الرابع من يونيو عام ١٩٦٣م وحتى انتصرت في ١١/٢/١٩٧٩م، فكانت دماء هؤلاء الشهداء بمثابة الدماء التي جرت في عروق جسد الثورة وأحيتها، كما كانت الشهادة بعد انتصار الثورة واحدة من عوامل قوة وصمود وثبات واستمرار الثورة.

وكانت الشهادة قد لعبت دوراً بارزاً في إضعاف الروح المعنوية لجنود الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١ - ١٩٧٩)، وفي فرارهم من الخدمة، حيث واجه آلاف الإيرانيين الذين يرتدون أكفانهم البيضاء (لكي يثبتوا أنهم مستعدون للتضحية بأرواحهم) رصاص أفراد جيش الشاه دون أن تلين لهم قناة. وكانت مراسم العزاء الحسيني التي يدور فيها الحديث عن استشهاد الإمام الحسين بمثابة المدرسة التي نشرت ثقافة الشهادة والحث عليها، وكان لهذه المجالس دور بارز في النضال ضد الشاه وفي نجاح الثورة الإسلامية. وهكذا لعب تقليد إقامة مراسم العزاء الذي انتقل من جيل إلى جيل في المنازل والمساجد والحسينيات والتكايا ومزارات الأئمة وأبناء الأئمة دوراً رئيسياً في الحفاظ على قيمة الشهادة

قبل الثورة وفي أثناء أحداث قيام الثورة الإسلامية، وتوسع دور هذه المجالس بعد نجاح الثورة فكرياً وسياسياً، وتمت الاستفادة من هذه المجالس في الحفاظ على الثورة، وفي دعم مواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتم بعد الثورة التوسع في دور مجالس العزاء، حيث كان يتم فيها تقديم المساعدات لأسر الشهداء وعلاج المصابين، وتقوية روح الاستشهاد.

وكان أول ما فعله الخميني عندما وصل إلى طهران قادماً من باريس في الأول من فبراير عام ١٩٧٩م أن توجه من المطار مباشرة إلى مقابر الشهداء في بهشت زهراء (جنة الزهراء) جنوب طهران، وكان ذلك تكريماً للشهداء واعترافاً بدورهم الكبير في نجاح الثورة الإسلامية.

كما كان الخميني ونائبه آية الله منتظري (قبل إقالته من منصبه في عام ١٩٨٩م) وغيرهما من الآيات والفقهاء والمسؤولين يلتقون بصفة مستمرة مع عائلات الشهداء، لإحياء ذكرى الشهداء، والحديث عن الإيثار والفداء والجهاد والتضحية، وعن شهادة الإمام الحسين وأولاده وأصحابه دفاعاً عن الإسلام والعدل، وعن إحياء الإسلام وفضيلة الصبر في المصائب، وعن ضرورة نقل ثقافة الشهادة إلى الأجيال القادمة. وكانت مؤسسة الشهيد التي أسست في بداية الثورة لإحياء ذكرى الشهداء وتكريمهم ورعاية عائلاتهم تساعد في إقامة مثل هذه اللقاءات التي كانت تنتهي بتقديم جوائز إلى عائلات الشهداء والمصابين، كما كانت خطب الجمعة تشتمل على أحاديث عن فضل الشهادة ومنزلة الشهداء والمجاهدين في سبيل الله، واستمر هذا التقليد في أثناء سنوات الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨م) التي استثمر فقهاء النظام الإيراني فيها مبدأ الشهادة واستلهموا روحها ودعموها بالأحاديث وروايات الأئمة وأقوالهم لرفع الروح المعنوية لدى الجنود، وإذكاء الحماس لديهم لدفعهم إلى جبهات القتال لمحاربة العراقيين. ويشير فهم هويدى في كتابه: "إيران من الداخل" إلى أن المقاتلين الإيرانيين في جبهات القتال في الحرب العراقية - الإيرانية كانوا على يقين من أنهم يحاربون يزيد بن معاوية، ويزودون عن بيضة الإسلام، ويقدمون أرواحهم فداء لآل البيت، وأن قائدهم الحقيقي هو الإمام الحسين. ويضيف قائلاً: إن مقولة الحسين: "إن كان دين محمد لن يستقيم إلا بقتلي، فيا سيوف خذيني"، كانت تدفع آلاف الشباب إلى الأرتقاء فوق الألغام ومعانقة الدبابات واستقبال القذائف الصاروخية بسكينة مذهلة.... إذ لن يكونوا أفضل من الحسين الذي فضل الشهادة على النصر.

وقد أدرك الخميني قدر الشهادة والشهيد، وكان يشير إلى ذلك في خطبة وفي كلماته ولقاءاته مع الجنود وعائلات الشهداء ومن أقواله: الأمة التي تملك الشهادة أمة حرة -

الشهادة سلاح يتصدى به المفوض لجميع الأسلحة الأخرى - الشهيد الذى اعتبر الموت بداية حياة أفضل وأسمى لا يخشى سلاح العدو، ويحارب بكل قواه، ويهزم العدو الذى يهاب الموت، أو يستشهد - الشهادة ميراث وصلنا من أوليائنا - النصر والغلبة لشعب يعتبر الشهادة سعادة - الشهادة هدية إلهية لمن يستحق، ولا بد من أن تقوى العزائم بعد كل شهادة - دماؤنا ليس أكثر حمرة من دماء شهداء كربلاء - إحياء ذكرى الشهيد واجب - يجب الإبقاء على ذكرى الشهداء حية في فضاء المجتمع إلى الأبد.

ومؤسسة الشهيد تعد من أهم مؤسسات الدولة، وترجع أهميتها إلى مواردها الهائلة ونشاطاتها الداخلية والخارجية المتعددة، وإلى رعايتها لأسر الشهداء والجرحى. وهى ترتبط في إيران بمكتب المرشد الأعلى خامنئى الذى يعتبر مؤسسة الشهيد من الصدقات الجارية للإمام الخميني، وأنها من حسنات الثورة. ويعتبرها الخميني من أفضل المؤسسات لأن الشهيد أفضل الأشخاص.

ومن دلائل عظم مكانة الشهيد في إيران بعد الثورة زيارة الإمام الخميني لمقابر الشهداء فور وصوله من باريس إلى طهران كما ذكرنا آنفاً، وأنهم اتخذوا الزهرة الحمراء (لاكه) التى تسمى شقائق النعمان رمزاً للشهيد، وجعلوها في عملهم الجديد، ويقولون إن هذه الوردة نبتت في أرض شهداء الثورة المخصبة بالدماء، وإنها تدعونا إلى ضرورة مواصلة طريقهم، وأنهم أطلقوا أسماء الشهداء على الشوارع والميادين الرئيسية في المدن والقرى الإيرانية، وكانوا يلصقون صورهم أثناء المعارك على جدران المباني الحكومية والمنازل والمتاجر، وأنهم أصدروا مجلة باسم الشهيد (صوت الثورة الإسلامية)، وكان الشعراء ينظمون الأشعار (المراثي) عن الشهادة والشهداء الذين استشهدوا في أثناء قيام الثورة الإسلامية وفي الحرب العراقية - الإيرانية، وأنهم خصصوا يوماً للاحتفال بالشهيد في كل عام، وأنهم في إيران يعتبرون الشهداء شمع محفل الأحباب والأصدقاء.

وفي نهاية المطاف نقول: إذا كان الدكتور على شريعتي يرى أن تاريخ التشيع زاخر بالدم والشهادة والحماسة والعشق،

وأن الإيمان يحتاج إلى الدم والتضحية بالإضافة إلى الفكر والنبوغ، فإن الدارسين الإيرانيين ذكروا في كتاباتهم بعد نجاح الثورة الإسلامية أن طلب الشهادة في المجتمع الإيراني ظاهرة اجتماعية أدت إلى ظهور تحول اجتماعي عظيم سمي: الثورة الإسلامية، وأن ثقافة عاشوراء وثقافة الشهادة تتكرسان عاماً بعد عام بسبب إقامة مراسم العزاء الحسيني التى تسودها روح الفداء والتضحية والإيثار، وأن هذه الثقافة تمنح صاحبها القوة والجسارة والثبات والصمود.

ومن هنا يمكننا القول أن الشهادة تحتل مكانة كبيرة في تاريخ الفكر الإيراني الشيعي، وأنها من المفردات البارزة والمضيئة في المكون الإيراني الشيعي، ولهذا ليس من المستغرب أن تطلق الأمة الإيرانية على نفسها لقب الأمة التى تربي الشهداء.

المراجع

- ١ - أحزان عاشوراء (عن التعزية في إيران): د/ إبراهيم المغازي - القاهرة / ١٩٩٠ م.
- ٢ - إيران من الداخل: فهمي هويدي، ط ٣، القاهرة، ١٩٨٨ م.
- ٣ - الثورة الإيرانية: د. إبراهيم الدسوقي شتا، ج ١، القاهرة ١٩٨٨ م.
- ٤ - الحكومة الإسلامية: الإمام الخميني (الترجمة العربية)، ط ٢، طهران، ١٩٨١ م.
- ٥ - دانش اجتماعي: غلامعلي حداد عادل، تهران، ١٣٦٦ هـ. ش.
- ٦ - عن التشيع والثورة: تأليف د. على شريعتي، ترجمة د. إبراهيم الدسوقي شتا، القاهرة ١٩٩٦ م.
- ٧ - شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).
- ٨ - الفكر السياسي الإسلامي المعاصر: ألفه بالإنجليزية: حميد عنایت. وترجمة إلى الفارسية: بهاء الدين خر مشاهي، وترجمه إلى العربية: د/ إبراهيم الدسوقي شتا - القاهرة - ١٩٨٨ م.
- ٩ - لسان العرب: ابن منظور - الجزء الرابع - دار المعارف - القاهرة - بدون تاريخ.

افتتاحيات الصحف الإيرانية

الصادرة باللغة الفارسية

في شهر تير ١٣٨٧ هـ.ش.

الموافق يونيو/ يوليو ٢٠٠٨ م

طغت موضوعات ثلاثة على اهتمامات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر تير ١٣٨٧ هـ.ش. الموافق يونيو/ يوليو ٢٠٠٨ م، وانعكست على افتتاحياتها. وتربع موضوع مشروع الرئيس أحمدي نجاد حول تحول الاقتصاد الإيراني على عرش هذه الاهتمامات، وقد اتخذت الصحف الإصلاحية جميعها، موقفا معارضا لمشروع التحول الاقتصادي، مؤكدين أنه لم يقدم جديدا، ولم يلتفت إلى نصائح خبراء الاقتصاد، حيث انتقدت صحيفة نوروز التابعة لجهة المشاركة الإصلاحية عدم وجود أرضية سياسية واجتماعية وثقافية مناسبة لهذا التحول، وطالبت صحيفة روزنا التابعة لحزب الثقة الوطني الحكومة بدعم القطاع الخاص، والاستفادة من الخبراء في التخطيط والتنفيذ، وعدم التعجل، وعدم تسييس الاقتصاد ومشكلاته، واعتبرت صحيفة كوادر البناء هذا المشروع عملية جراحية خطيرة، خاصة فيما يتعلق بتحويل الدعم من عيني إلى نقدي، وقدم هذا الحزب عددا من الملاحظات وعددا من التوصيات. كما طالبت صحيفة روز الإصلاحية بأن يعلن الرئيس عن قائمة من المتخصصين من خارج الحكومة لتدوين المراحل الأولية من المشروع، وطرح المدونات على وسائل الإعلام والرأي العام لمناقشتها. وقد قامت صحف الأصوليين بالدفاع عن مشروع الرئيس، مشيرة إلى أن المشروع يؤكد على عدد من النقاط الإيجابية، وهي: تبسيط مفاهيم الاقتصاد العامة، ترشيد مخصصات الدعم، الاتجاه لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، أن يكون للإقتصاد نموذج إيراني خالص، إزالة موانع الرخاء، إصلاح البنية الاقتصادية، الاستفادة من المراكز العلمية في الساحة

الاقتصادية، واشترك العلميين في التخطيط والتنفيذ، حذف أو إدغام المؤسسات المناظرة أو الموازية، إصلاح القوانين الاقتصادية المتناقضة، تحديد الأولويات، محاربة الفساد، مع دعم القطاع الخاص. وأبرزت الصحف الأصولية ترحيب حزب المؤتلفة الإسلامي بالمشروع، مقدرا جهود الحكومة في المجال الاقتصادي، ومشيرا إلى أن هذا المشروع يعالج الأوضاع الاقتصادية في سبعة مجالات، هي: نظام الضرائب، نظام الجمارك، النظام المصرفي والنقدي، نظام توزيع السلع، نظام توزيع مصادر الثروة، استغلال الثروة، تنظيم وترشيد الدعم. كما أبدى الحزب استعداداه بالمساعدة في إنجاز هذه الإصلاحات فور صدور لوائحها.

أما الموضوع الثاني فهو التحول الإيراني في التعامل مع مستجدات الساحة الدولية، والمرونة الواضحة في التعامل مع المجتمع الدولي تفاديا للضربة المتوقعة للمنشآت النووية الإيرانية. حيث أبرزت الصحف أن الساحة السياسية الإيرانية تتجه إلى التماسك، من خلال موقف ترضاه كل الأطراف، وهو التجاوب الفعال مع مقترحات الاتحاد الأوروبي لحل مشكلة الملف النووي الإيراني، وهو الموقف الأساسي للإصلاحيين باختلاف أحزابهم، وحتى المتطرفين منهم، وقد عبرت عنه افتتاحيات الصحف ذات التوجه الإصلاحي، أما الأصوليين فينقسمون بين يمين متشدد، ووسط مرن، ويسار يقترب بشدة من الإصلاحيين. حيث أعرب الوسط واليسار الأصولي عن رغبتها في أن تقبل إيران مقترحات الاتحاد الأوروبي مع بعض التعديل، باعتبار أن الصدام مع الولايات المتحدة وصل إلى أوجه، وقد نشرت صحيفة الشعاع (تابناك) التي تمثل هذا

المحور نتائج استبيان قامت به حول مدى تقبل الشعب الإيراني للمقترحات الأوروبية، والتي أشارت إلى أن ٢٤٪ فقط هم من يرفضون، و ٢٦٪ يقبلون بدون تحفظ، و ٥٠٪ يقبلون مع بعض تعديلات في البنود. وهو المؤشر الذي يضعه هذا المحور أمام الرأي العام والنخبة وصناع القرار، لحثهم على قبول العرض. وركزت معظم الصحف الأصولية والإصلاحية على تأكيد ولايتي مستشار الزعيم للعلاقات الدولية أنه من الضروري أن تتجاوب إيران مع المجتمع الدولي، لأنه أحد السبل للوصول إلى الحقوق المشروعة، وعلى إيران أن لا تفقد هذه الساحة، كما يرى ضرورة التعامل مع العقوبات الاقتصادية حتى لا تبدو سببا في تراجع إيران. ووضحت صحيفة الشعاع في إحدى مقالاتها، بعنوان: هل تفاجيء إيران الغرب؟ الظواهر على أن الصدام مع الولايات المتحدة وصل إلى نقطة اللاعودة، وكذلك مع مراكز القوة الغربية وإسرائيل بتعبيرات مختلفة، وهو ما يقتضي اتخاذ إيران استراتيجية مناسبة وتدابير شاملة لمواجهة هذه الأزمة، وليس أمام إيران إلا أحد خيارين، الأول أن تقبل بالمقترحات الأوروبية، وهو ما سوف يفاجيء الغرب ويشنت الإجماع ضد إيران، ويبطل حجة ضرب إيران، على أن تقدم إيران تفسيراً جديداً لتعليق تخصيب اليورانيوم، بحيث تستثني منه النشاط البحثي، وألا يكون طويل المدة، وبهذا تقبل التعليق المحدود حتى نهاية فترة رئاسة بوش، في مقابل أن يتعهد الغرب بتلبية احتياجات إيران الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومن المفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف في أقرب فرصة، ولدى ظهور أي إخلال بأمنها تنقض الاتفاق وتبدأ في التخصيب الواسع.

في حين أكدت الصحف التابعة لليمين الأصولي مثل جمهوري إسلامي ورسالت، ضرورة الصمود في المواجهة مع الغرب حتى النهاية، مع أقل الخسائر، والتأكيد على أن إيران لديها القدرة على الرد على أي اعتداء بقوة، وأنه في حالة الهجوم على إيران سيغلق مضيق هرمز ويمنع تصدير النفط من الخليج، وأن الصواريخ ستستهدف إسرائيل كلها، وكذلك القواعد العسكرية الأمريكية في دول المنطقة.

وأكدت صحف الإصلاحيين أن عدم قبول إيران للمقترحات الغربية سيزيد من فرص استمرار الجمهوريون الجدد، وفرص تضاعف الوجود الأمريكي في الخليج، وانتقدت تصريحات اللواء جعفرى بأنها لا تستند إلى أسانيد واقعية، بأن إيران ستتحمل قدرا من الخسارة بإغلاق مضيق هرمز، كما أن حديثه عن القدرات العسكرية التي تطول إسرائيل والقواعد الأمريكية فيها مبالغة، وأكدت أنه أصبح من الممكن توجيه ضربة لإيران؟

في حين كان الموضوع الثالث متعلقاً بالموقف الأمريكي من إيران، وقضية فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران، وقد اتخذت الصحف من هذه القضية موقفا موضوعيا، مبينة أبعاد هذه القضية، ومؤكدة ضرورة أن تكون الحركة في هذا الاتجاه محققة للمصلحة الوطنية.

وعلى هامش هذه الموضوعات التزمت الصحف الإيرانية فيما عدا صحيفة انتخاب الصمت إزاء أزمة عرض فيلم إعدام فرعون، حيث دافعت الصحيفة عن موقف إيران الأصولي، وأن عرض الفيلم يدخل في إطار حرية التعبير، وأشارت إلى عقلانية الحكومة في معالجة الأزمة.

تحول الموقف الإيراني في القضية النووية

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

قبول العرض. ويؤكد ولايتي أنه من الضروري أن تتجاوب إيران مع المجتمع الدولي، لأنه أحد السبل للوصول إلى الحقوق المشروعة، وعلى إيران أن لا تفقد هذه الساحة، كما يرى ضرورة التعامل مع العقوبات الاقتصادية حتى لا تبدو سببا في تراجع إيران. ويرى هذا المحور أن البرنامج النووي الإيراني ليس هدفا في حد ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق أهداف أخرى للنظام تحقق منها الكثير، مما يساعد على الميل إلى المباحثات لمنع المخاطر، بحيث لا يكون الملف النووي في المرحلة القادمة خطأ أحمر، كما دأبت صحيفة الشعاع الالكترونية أيضا بعد الاستييان إلى تهيئة الرأي العام لقبول العرض الغربي من خلال مقالاتها، ولعل من أهمها مقال: هل تفاجيء إيران الغرب؟ الذي ترصد فيه الظواهر على أن الصدام مع الولايات المتحدة وصل إلى نقطة اللاعودة، وكذلك مع مراكز القوة الغربية وإسرائيل بتعبيرات مختلفة، وهو ما يقتضي اتخاذ إيران استراتيجية مناسبة وتدابير شاملة لمواجهة هذه الأزمة، وليس أمام إيران إلا أحد خيارين، الأول أن تقبل بالمقترحات الأوروبية، وهو ما سوف يفاجيء الغرب ويشنت الإجماع ضد إيران، ويبطل حجة ضرب إيران، على أن تقدم إيران تفسيراً جديداً لتعليق تخصيب اليورانيوم، بحيث تستثنى منه النشاط البحثي، وألا يكون طويل المدة، وبهذا تقبل التعليق المحدود حتى نهاية فترة رئاسة بوش، في مقابل أن يتعهد الغرب بتلبية احتياجات إيران الاقتصادية والسياسية والأمنية ومن المفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف في أقرب فرصة، ولدى ظهور أي إخلال بأمنها تنقض الاتفاق وتبدأ في التخصيب الواسع. وهذا الجناح يسعى

تشير الحركة السياسية الإيرانية على مختلف الأصعدة، سواء في المباحثات الدائرة مع الاتحاد الأوروبي، أو على الساحة السياسية داخل إيران، أو التحول في التعامل مع مستجدات الساحة الدولية، إلى أن هذه الحركة تحقق مرونة واضحة تفاديا للضربة المتوقعة للمنشآت النووية الإيرانية. ويبدو أن الفصائل السياسية الإيرانية تتجه إلى الاتفاق والتهاك، من خلال موقف ترضاه كل الأطراف، وهو التجاوب الفعال مع مقترحات الاتحاد الأوروبي لحل مشكلة الملف النووي الإيراني، وهو الموقف الأساسي للإصلاحيين باختلاف أحزابهم، وحتى المتطرفين منهم، أما الأصوليين فينقسمون بين يمين متشدد، ووسط مرن، ويسار يقترب بشدة من الإصلاحيين.

يمثل الوسط الأصولي مسئولون لهم دراية عسكرية وأمنية، ويقوده كل من علي أكبر ولايتي وعلي لاريجاني ومحسن رضايي، وهم المنافسون السياسيون للرئيس أحمدى نجاد، ويقومون بحركة متحولة داخل النظام وعلى مائدة صنع القرار، حيث أعربوا عن رغبتهم في أن تقبل إيران مقترحات الاتحاد الأوروبي، باعتبار أن الصدام مع الولايات المتحدة وصل إلى أوجه، وفي انتظار أن ترفض إيران، وقد نشرت صحيفة الشعاع (تابناك) التي تمثل هذا المحور نتائج استييان قامت به حول مدى تقبل الشعب الإيراني للمقترحات الأوروبية، والتي أشارت إلى أن ٢٤٪ فقط هم من يرفضون، و٢٦٪ يقبلون بدون تحفظ، و٥٠٪ يقبلون مع بعض تعديلات في البنود. وهو المؤشر الذي يضعه هذا المحور أمام الرأي العام والنخبة وصناع القرار، لحثهم على

لطمأنة المسئولين بأن قبول المقترحات الأوروبية لن يؤدي إلى تغييرات في المناصب، لأن هذا موقف أصولي منهم وليس موقف مصلحة سياسية أو إعداد انتخابي، فتغير الاستراتيجية الإيرانية وفق مبدأ المصلحة الشيعي لا يعنى بالضرورة تغيير المسئولين، حيث يمكن التعاون بين رئيس الجمهورية وأمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي ووزير الخارجية للقيام بالمهمة، ولا شك أن نجاح هذه الاستراتيجية سيحقق مكسبا لكل الأطراف، أو ما يسمى بـنتيجة كاسب - كاسب.

أما الاختيار الآخر ويقف وراءه اليمين الأصولي فهو الصمود في المواجهة مع الغرب حتى النهاية، مع أقل الخسائر، خاصة مع الظروف الاقتصادية الراهنة التي تمثل تحديا إضافيا، يقتضى التقشف الذى تعودت إيران عليه خلال سنوات الحرب مع العراق، بتقليل استخدام البنزين وضبط الإنفاق، وتقليل الدعم وتحويله إلى دعم نقدي، وإطلاق الأسعار، وأن تستعد إيران لأسوأ الاحتمالات. ويمثل المسئولون العسكريون أداة هذا التوجه، باعتباره واجبه الموظيفي في حراسة الثورة الإسلامية، ونظام الجمهورية الإسلامية، وتحقيق أهدافه، لأن ميلهم إلى الوسط يشير إلى تقاعسهم، أو عدم قدرتهم على تولى هذه المسئولية، فاللواء محمد علي جعفرى قائد جيش حراس الثورة الإسلامية يقوم بدوره بطمأنة الرأي العام، بأن إيران لديها القدرة على الرد على أى اعتداء بشدة رادعة، وأنه في حالة الهجوم على إيران سيغلق مضيق هرمز، ويمنع تصدير النفط من الخليج، كما أن الصواريخ البعيدة والمتوسطة المدى ستستهدف إسرائيل كلها، وكذلك القواعد العسكرية الأمريكية في دول المنطقة.

لقد كان اليمين الأصولي وراء تعيين اللواء محمد علي جعفرى قائدا لجيش حراس الثورة الإسلامية بهدف تطوير هذا الجيش استعدادا للمرحلة القادمة، باعتبار أن التهديدات التي تتعرض لها إيران في هذه المرحلة متغيرة وليست تقليدية، وتتخذ أشكالا عسكرية وأمنية وسياسية وثقافية واقتصادية، ومن ثم جرى التغيير في جيش الحراس على محورين هما التطوير وارتفاع المستوى، وقد اقتضى التطوير إنشاء جيش للحراس في محافظات إيران الواحدة والثلاثين، وهذا يعنى زيادة عدد جيش الحراس بمختلف وحداته فيصبح ٣١ جيشا، كما اقتضى التطوير تغييرا هيكليا في هذا الجيش، بحيث لا يكون جافا وعسكريا صرفا، فيتفاعل مع متغيرات التهديد، كما يدعم الصلة بقوات التعبئة العامة (بسيج) ويضعف التنسيق بينهما، وهذا يعنى توفير القوى البشرية الفاعلة من البسيج للحراس دون زيادة، منعا من ترحل هذه القوات، والاستفادة منها في التعامل مع اتجاه الولايات المتحدة لتخريب النظام بغية إسقاطه من الداخل، فيشكل حائطا أمنيا.

ويرى الإصلاحيون أن عدم قبول إيران للمقترحات الغربية سيزيد من فرص استمرار الجمهوريون الجدد، وفرص تولى المرشح الجمهوري، باعتباره خيرا في السياسة الخارجية والتعامل مع التوتر الخارجي، وهو ما سوف يضاعف الوجود الأمريكى في الخليج، وتجاهل حسابات المكسب والخسارة لتحقيق مصالح أمنية عليا، كما حدث في الحرب العالمية الثانية وفيتنام والعراق. ويتقدون تصريحات اللواء جعفرى بأنها لا تستند إلى أسانيد واقعية، فالولايات المتحدة لن تسبكت على إغلاق مضيق هرمز، وقد قامت بالفعل بمناورات عسكرية في مياه الخليج لهذا الغرض، كما أن إيران ستتحمل قدرا من الخسارة بهذا الإغلاق وجهدا ونفقات باهظة لإعادة فتحه، كما أن حديثه عن القدرات العسكرية التي تطول إسرائيل والقواعد الأمريكية فيها مبالغ، لأن تركيز جيش حراس الثورة على وحدات الصواريخ لم يسمح له بامتلاك قوات جوية هجومية، تضم قاذفات القنابل البعيدة المدى الاستراتيجية، وطائرات تزويد الوقود، وطائرات مقاتلة حديثة، واكتفى بعدد من طائرات الميج والسوخوى الروسية والصينية، وإعادة تصنيع طائرتي فانتوم تحت اسم اذرخش، كما أن وحدات الصواريخ ثابتة، ولا تستطيع تغطية المجال الجوى الإيراني، وإن كان قد تم شراء ٢٩ وحدة صواريخ سام مضادة للطائرات (ام تورا) من روسيا، بتكلفة مليار دولار، فقد نشرت حول المواقع النووية الإيرانية فقط.

يبدو أن القيادة الإيرانية تعتمد في تعويض جوانب الضعف والنقص لديها، كما يرى المحللون، على عاملين مهمين، الأول: تحقيق الاكتفاء الذاتى في المواد الاستراتيجية والعسكرية والبيئية، والثاني: القدرة على الحركة السريعة في كل الاتجاهات من خلال تماسك المؤسسات وتوحد النظام، بمعنى تقليل الفاقد واستثمار فاقد الآخرين، فضلا عن أن النظام الدفاعي المعتمد على الصواريخ يتناسب مع الطبيعة الجغرافية لإيران، وصعوبة استخدام الطيران الحربى لتغطية الاتساع الشاسع مع وجود الجبال الشاهقة.

من الواضح أن مباحثات إيران مع الاتحاد الأوروبي أو مجموعة ١٠+٥ سوف تركز على المسائل المشتركة بين المقترحات الإيرانية ومقترحات الاتحاد الأوروبي، وتتعلق بعدة موضوعات، منها الموضوعات الأمنية مثل المخدرات والهجرة غير الشرعية ومحاربة الإرهاب والأمن الإقليمي، والموضوعات الاقتصادية مثل التعاون في مجال الطاقة سواء في الإنتاج أو التسويق أو النقل أو الاستهلاك، التعاون التجاري والاستثمار، الشراكة في مجال الطاقة، موضوعات حماية البيئة وتتنوع بالبنية التحتية والتقنية الراقية، أما الموضوعات النووية المشتركة فتتعلق بضمان عدم انحراف

النشاط النووي، التعاون في مجال التقنية النووية في المجالات السلمية ماليا وفنيا، دعم رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، العمل على نزع أسلحة الدمار الشامل من خلال لجان عمل. ولاشك أن هذه المسائل المشتركة بين الجانبين فتحت الباب أمام استمرار المباحثات حول الملف النووي بدءا من هذه المشتركات، بما يعنى ضمينا سكوت إيران عن مبدأ المباحثات بدون شروط مسبقة، أو بدون المطالبة بتعليق تخصيب اليورانيوم، بل إن بعض المسئولين أشاروا إلى قبول إيران تعليق تخصيب اليورانيوم لمدة محدودة خلال فترة المباحثات (سنة أسايك)، ومن ثم فإنه يتوجب على إيران أن تساعد على تطور هذه المباحثات في وقت قصير، لاتخاذ خطوات عملية تمثل نجاحا للجانبين في هذه المفاوضات، وهو ما عبر عنه لاريجانى بمفاوضات تحقق مكسبا للطرفين.

وإذا كان الحديث عن الخطوط الحمراء بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وإيران، قد كثر في وقت ترتفع فيه أصوات دق طبول الحرب، الخط الأحمر الإسرائيلي الذي توافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية هو وصول إيران إلى درجة من تخصيب اليورانيوم على الجودة يسمح لها بإنتاج قنبلة نووية، فضلا عن نشر نظام الدفاع الجوي الروسى اس ايه ٢٠ الذى تعاقدت عليه مع روسيا وتشغيله، أما الخط الأحمر الإيراني فهو وقف تخصيب اليورانيوم.

والسؤال المطروح هو: هل أصبح من الممكن توجيه ضربة لإيران؟ إذا لم تتنازل عن خطها الأحمر، وتصل بتخصيب اليورانيوم إلى الكمية المحظورة، أم أن هذه الخطوط الحمراء

يمكن تفكيكها بوسائل بديلة فتتفى الحلول العسكرية؟ ينقسم المحللون في الإجابة على هذا السؤال إلى فريقين: فريق يرى الضربة العسكرية حتمية، ولم يبق إلا تحديد موعدها، والاتفاق على حجمها وتفاصيلها، وفريق يرى استحالة هذه الضربة لأسباب متباينة، أهمها حسابات المكسب والخسارة إزاء رد الفعل الإيراني، فضلا عن عدم تقبل الرأى العام العالمى للفكرة، وتفضيله الحل الدبلوماسي.

لاشك أن توجيه ضربة إلى إيران تحقق مصالح عليا لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الإطار يمكنهما تحمل الخسائر، لكن من الضروري أيضا أن تحقق الضربة نجاحا عسكريا واستراتيجيا يحفظ ماء الوجه ويبرر الخسائر، ولكى يتحقق ذلك ينبغى أن تكون لدى إسرائيل والولايات المتحدة معلومات كافية، سواء عن البرنامج النووى الإيراني، أو المناطق الاستراتيجية الهامة، أو الوضع الاقتصادى والسياسي، أو الظروف الجغرافية والمناخية، والأهم من ذلك القدرات العسكرية، فضلا عن ضرورة تهيئة الظروف لعنصر المفاجأة. هذه العناصر مطلوبة أيضا إذا اختارت الولايات المتحدة الحرب الناعمة ضد إيران من خلال عمليات الضغط الإعلامى والسياسى والاقتصادى، واختراق الجبهة الداخلية، والعمل على إثارة الفوضى وإسقاط النظام من الداخل، فضلا عن احتياج هذه الحرب لفترة طويلة ومثابرة، هى لصالح النظام الإيراني الذى تمرس الحرب الطويلة والحصار، وحسن حشد القوى وتوزيع الأدوار، واصطياد «كعب أخيل».

أحمدي نجاد بين الأمس واليوم

ابتكار ٢٤/٦/٢٠٠٨

محمد علي وكيل

تكرار المعاناة والمشكلات، ومن ثم اعتقد الخبراء في تقديم الحكومة خاتمي أن بحث ودراسة أسباب هذه المعاناة والمشكلات من جانب المسؤولين، ليس حلاً للقضايا، كما أن المسئول مكلف بحل تلك المشكلات وليس عرضها على المواطنين.

ويمكن القول أن حديث أحمدي نجاد الأخير أثبت أنه انتهج أسلوباً جديداً، وعبر تلك المرحلة السابقة وصولاً إلى مرحلة التعرف على أسباب وعوامل تلك المعاناة وتلك المشكلات، حيث تعتبر المعرفة الدقيقة بأسباب المعاناة بمثابة ٥٠٪ من العلاج.

وقد حدد أحمدي نجاد في خطابه خمسة مشكلات رئيسية هي:

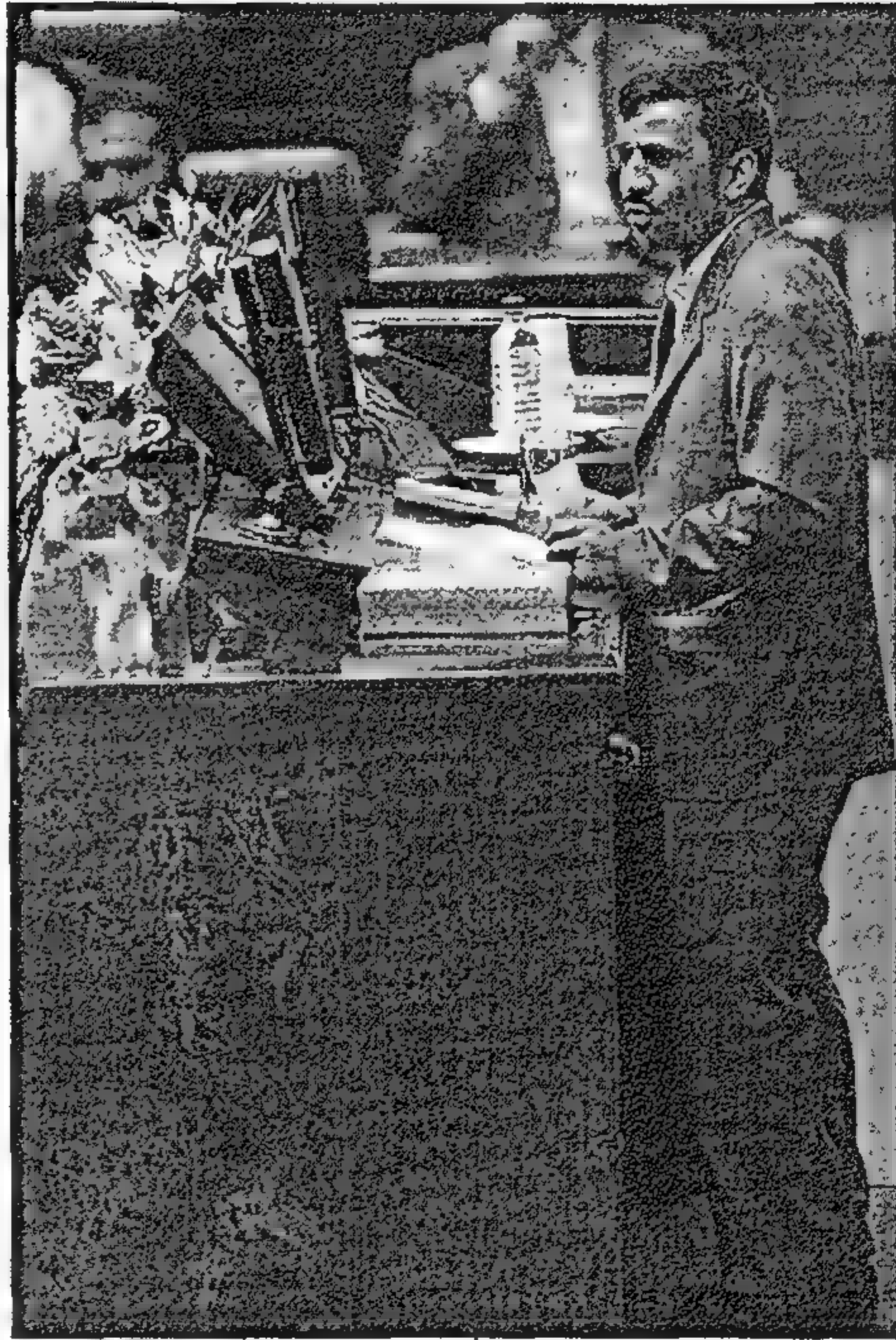
تراجع مستويات التنمية

البطالة التضخم إهدار الموارد

فقدان العدالة الاجتماعية ثم تطرق أحمدي نجاد إلى جذور المشكلات محلاً إياها في نقاط محددة كان على رأسها الافتقار إلى نظام دعم متكامل، وفساد الهيئات المالية والجمركية والمصرفية.

على هذا النحو يمكن إعادة صياغة تعريف جديد لأحمدي نجاد بناء على التغير المشهود له في بداية عامه الرئاسي الرابع.

أولاً: بدء خطوة جادة في طريق المعرفة الدقيقة بأسباب وعلل المشكلات، ولم يكتف بسرد المشكلات فقط دون التعمق فيها مثلما كان الحال خلال دعاياته الانتخابية.



ألقي الرئيس محمود أحمدي نجاد خطاباً مؤخراً عرض فيه بنود مشروع التحول الاقتصادي، وأهمية هذا المشروع، وبالرغم من أن تفاصيل هذا المشروع تم دراستها بالتنسيق مع الخبراء والمتخصصين ونواب مجلس الشورى الإسلامي، إلا أن مبادئ وعناصر هذا المشروع ما زالت غير واضحة.

لست في هذا المقام بصدد الحديث والتحليل حول المشروع، ولكنني ألفت انتباهكم إلى أن تقرير رئيس الجمهورية تزامن مع انتهاء السنة الثالثة وبداية السنة الرابعة من دورته الرئاسية، وهو تقرير مختلف تماماً عن تقاريره السابقة، وربما تشير المفردات التي استخدمها في هذا التقرير إلى ظهور أساليب جديدة في نهج الرئيس.

جرت العادة في المنافسات الانتخابية منذ سنوات أن يقدم كل تيار أو حزب على بحث مشكلات وآلام الشعب الإيراني بهدف جذب الرأي العام، في إطار بث روح التضامن والاندماج ومشاركة الناس همومهم وهو أسلوب يحمل في طياته نقداً للوضع القائم.

من هذا المنطلق نجح الرئيس أحمدي نجاد في الانتخابات، حيث تمتع بقدرة قوية على بحث آلام ومشكلات الإيرانيين ومن ثم حظي بقبول شعبي منقطع النظير.

ومن الملاحظ أن السنوات الثلاث التي مضت من رئاسة أحمدي نجاد وفترة رئاسة خاتمي، كانتا متشابهتين من حيث

ثانياً: أظهر من خلال حديثه الأخير، تحولا جذريا في مفرداته التي لم تركز كالعادة على نقد الحكومات السابقة له، والتطرق إلى الإنجازات التي حققتها الحكومة التاسعة فقط، وإنما ارتقى بتلك المقارنة إلى ما هو قبل وبعد الثورة الإسلامية، ما يثبت شعوره بتحمل المسؤولية وانتمائه كرئيس جمهورية ثوري.

ثالثاً: دفاع أحمدى نجاد أو رؤساء إيران السابقين عن

الوضع القائم، تحول إلى نهج متبع، لدرجة أن خطابات رؤساء الجمهورية دائما ما تشي على الوضع القائم، لكننا شهدنا في خطاب أحمدى نجاد الأخير، اعترافا بمشكلات رئيسية، كما أن تحليله لتلك المشكلات كان مشابها لتحليلاته أثناء المنافسات الانتخابية.

نظرة منطقية على برنامج التحول الاقتصادي لأحمدى نجاد

تابناك (المنبر) يوليو ٢٠٠٨

القريبة من منابع البترول والغاز أو المدن الساحلية والسياحية بينما لا تتمتع طهران العاصمة بامتياز خاص لتمرکز السكان، غير أن الأمور الخدمية وغير المنتجة سوف تندفق على هذه المدينة. وتعد محافظة طهران من أبعد عدة وخاصة من الأبعاد الاقتصادية والجذب السياحي والظروف المعيشية ذات امتيازات أقل مقارنة بالنسبة لمحافظة مثل بوشهر، بينما المدن الساحلية ينبغي أن تتسع لعدة ملايين من السكان بالنسبة لتلك المدن قليلة الكثافة السكانية، كما أن تمرکز السكان في العاصمة قد زادت وبشدة بالوظائف الخدمية بحيث ينشط أكثر من ٨٠ إلى ٩٠٪ بهذا القطاع (قطاع الخدمات)، مما أدى إلى منافسة غير ذى هدف بحيث يصبح هناك طرائق لتحقيق أرباح بصورة غير سليمة ومن ثم يصل الوضع الاجتماعي والاقتصادي في طهران إلى نقطة خطيرة بسبب اقتصادية الخدمي غير المنتج والحائر، وينبغي السيطرة عليه بأسرع ما يمكن وكذا فليس لطهران إمكانية وجود مهن (وظائف) منتجة للكثافة السكانية الموجودة فيها، وينبغي تهيئة الفرصة للهجرة العكسية والاهتمام الخاص بالمناطق ذات الاستعداد وبخاصة في المناطق والمحافظات القريبة من البحر وهذا يحتاج إلى جراحة اقتصادية واقتحام خاص لتلك المناطق ذات الاستعداد والممتلئ بالطاقة.

إن تمرکز السكان في طهران وعدم مدن كبرى قد جعل تقديم الخدمات يعد أمراً مكلفاً للغاية وقد أنتج ذلك بطء حركة السيارات وتلوث البيئة وأزمة كبرى في توفير السكان والمياه والكهرباء والمرافق الأخرى.

وفي هذا السياق، يقترح الحلول التالية للتخلص من الضغط الناجم عن الاقتصاد المدعوم غير المنتج:

إن تفحص أى برنامج اقتصادى بشكل دقيق يتطلب في البداية تحديد الوضع القائم بدقة ومن ثم طرح سبل الخروج من المشكلات الاقتصادية التى تسببت في الكثير من معوقات المجتمع وكذا تحديد العلاقة بين البرنامج الاقتصادى للدكتور أحمدى نجاد وإنقاذ الدولة من الأمراض المهلكة والغدد المنتشرة في جسم الاقتصاد الوطنى. وفي هذا السياق يتحتم ذكر أن الاقتصاد المدعوم له الكثير من تبعاته السلبية التى لا تحصى بالنسبة للدولة ومن أهم هذه السلبيات ما يلي:

١ - دعم الطاقة سنوياً بـ ٨٥ ألف مليار تومان (مع الأخذ في الاعتبار أن الدولار يعادل ٩٤٥ توماناً)، على أن هذا المعدل يزيد بنحو ١٠٪ سنوياً.

٢ - إن الاقتصاد المدعوم باعث على الإسراف في استهلاك الطاقة وتباعاً إهدار ملايين التومانات سنوياً.

٣ - الطاقة المدعومة تؤدي إلى تجنب تنمية وسائل النقل لا سيما النقل الجوى والسكك الحديدية وهذا بدوره يساعد على ازدحام الطرق وزيادة كبيرة في التلوث البيئي.

٤ - الاقتصاد المدعوم، وتوجيه الدعم إلى مجالات في غير الأمور الإنتاجية يعجز الدولة على كافة المستويات والأصعدة.

٥ - الأوضاع المذكورة وعدم تنمية شبكة الطرق والمواصلات المختلفة يؤدي إلى قتل وجرحى أكثر من ٢٠٠ ألف شخص سنوياً.

٦ - الاقتصاد الخدمي وغير المنتج من شأنه تركيز الكثافة السكانية في العاصمة مما قد يترتب عليه الكثير من المشكلات بينما في الاقتصاد المنتج سوق يتركز السكان في المناطق التى تحظى بامتيازات تجارية وسياحية خاصة وغيرها، مثل المدن

- ١ - تحرير الطاقة وفقاً لخطة مبرمجة حتى عام ٢٠١٢ كحد أقصى (وفقاً للخطة الاقتصادية العشرينية)، وعلى أساس نماذج الدول النامية في العالم.
- ٢ - تخصيص الميزانية والإمكانات اللازمة للتطوير السريعة لشبكة السكك الحديدية وخاصة في المدن الساحلية.
- ٣ - الاهتمام الخاص بتنمية التجارة البحرية، والاستفادة الكاملة من موقع إيران، والحد من المركزية بإيجاد فرص عمل.
- ٤ - توفير الحماية للشركات الحكومية وغير الحكومية

الناشطة في المدن الساحلية لبناء مساكن لكوادرها بظروف مناسبة وبهدف تحقيق الهجرة العكسية للمدن الساحلية أو البعيدة عن المراكز (العاصمة).

وأخيراً يمكن القول أن إلغاء الدعم عن الطاقة واستخدام هذا الدعم في تحديث شبكات السكك الحديدية والنقل في جميع أنحاء البلاد وتنمية الصناعات البحرية والساحلية والاهتمام بالبنية التحتية سيكون من شأنه تحريك الاقتصاد الوطني الإيراني والقضاء على العقبات الاقتصادية كالتضخم والبطالة والفقر وإلى غير ذلك.

حول الكلام غير المذهب وغير المفيد لمحتشمي بور

سعيد مقدم ■ موقع أخبار أنصار ١٠/٦/٢٠٠٨

عقب قيام على أكبر محتشمي بور بتوجيه انتقادات عنيفة ضد آية الله مصباح يزدي خلال الاحتفال بذكرى رحيل مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخميني، قام حجة الإسلام سعيد مقدم بتنفيذ انتقادات محتشمي كالتالي:

١ - آية الله مصباح يزدي والثورة: اتهام آية الله مصباح بمعارضة الثورة وعدم التوافق معها ليس بالاتهام الجديد وقد نشرت موضوعات كثيرة ووثائق في الرد على هذا الاتهام يستطيع الباحثون عن الحقيقة الرجوع إليها والحكم بمقتضاها ولكن الوقوف على المواقف الشخصية للسيد محتشمي تأخذ شكلاً آخر.

كتب السيد محتشمي في عام ١٩٩٩ في مقالة مفصلة في جريدة "بيان" ضمن الإشارة إلى كتاب "وثائق الثورة الإسلامية": "إنه (أي آية الله مصباح يزدي) قبل انتصار الثورة لم يوقع سوى عدد من البيانات قبل انتفاضة ١٩٦٣ ونفى حضرة الإمام مع عشرات الأشخاص من الفضلاء وطلاب الحوزة العلمية بقم وظل حتى بدايات انتصار الثورة غارقاً في حالة من الصمت ومعالجة الشؤون الشخصية والدراسية وإدارة مؤسسة في سبيل الحق فيما عدا ذلك لا يوجد شيء في ملفه".

وفي مواصلة حديثه أشار إلى عدد من البيانات التي كانت ممهورة بتوقيع آية الله مصباح يزدي كما أشار أيضاً إلى بعض البيانات التي لم يوقعها ويستنتج أنه: "من خلال دراسة هذه البيانات يتضح أن السيد مصباح لم يكن متفقاً

في الرأي مع الحركة والثورة وانتفاضة الأمة والإمام وأنه لم يكن معها. وأن السيد مصباح يزدي بعد عملية القمع الدامية لانتفاضة ١٥ خرداد عام ١٩٦٣ على يد قوات نظام الشاه عارض بشدة تيار المقاومة والحركة الإسلامية ولم يتورع عن المجاهرة بمعارضته!". وفي هذه المقالة أيضاً يشكك في الأعمال النضالية للشهيد نواب صفوي! وفي هذه الأيام كتب رد على مقالة السيد محتشمي. لكن صحيفة "بيان" التي كانت ترى أن المعرفة من حق الشعب امتنعت عن نشر المقال. وبعد فترة نشر هذا الرأي في صحيفة رسالت. لكن الذي يتضح أكثر من أي شيء في مجمل كلام السيد محتشمي هو التناقضات العجيبة التي تتضح في كلامه، فمن ناحية يدعي أن آية الله مصباح يزدي قبل انتفاضة ١٥ خرداد ١٣٤٢ هـ ش (١٩٦٣) كان مع الإمام والثورة ومن ناحية أخرى يدعي في كلامه الأخير "أنه لم يكن يوماً ما مع الثورة ولا مع الإمام!". وفي الحديث نفسه وخلافاً لادعاءاته السابقة يعتبر عام ١٣٤٤ هـ ش (١٩٦٥) نهاية لتوافق آية الله مصباح يزدي مع الثورة ويقول: "منذ عام ١٣٤٤ هـ ش من بين كل البيانات التي وقعها العلماء ورجال الدين في قم وسائر المدن لم يشاهد حتى توقيعاً واحداً لهذا السيد". هذا في حين أنه هو نفسه في المقالة المذكورة في صحيفة بيان يتحدث عن البيانات التي وصلت في أعوام ١٣٥٦ هـ ش و ١٣٥٧ هـ ش (١٩٧٧ - ١٩٧٨) بتوقيع آية الله مصباح يزدي! فحقاً عن ماذا تكشف هذه التناقضات؟!

طبقاً لما ورد في كتاب "وثائق الثورة الإسلامية" توجد رسالتان في عام ١٣٤٢ هـ ش (١٩٦٣) قد وصلت بعد انتفاضة ١٥ خرداد ١٣٤٢ هـ ش بتوقيع آية الله مصباح يزدي وفي عام ١٣٤٢ هـ ش وصلت عنه أيضاً ثلاث رسائل. وفي عام ١٣٤٤ هـ ش خمس رسائل ورسالتان في عام ١٣٤٥ هـ ش وكذلك أيضاً في هذا الكتاب في الفترة من ١٣٤٦ هـ ش وحتى ١٣٤٩ هـ ش (١٩٦٧ - ١٩٧٠) لم يسجل أى بيان بتوقيع أى من أساتذة وفضلاء الحوزة العلمية بقم وبالتبعية لا يجب أن يشاهد أيضاً توقيع آية الله مصباح يزدي على رسالة في عام ١٣٤٩ هـ ش. ومرة ثانية في الفترة من ١٣٥٠ هـ ش وحتى ١٣٥٦ هـ ش (١٩٧١ - ١٩٧٧) لم يشاهد أى بيان يذكر فيه أسماء الأساتذة وفضلاء الحوزة العلمية بقم يكون ضد النظام ومع ذلك وصل بيان بتوقيع آية الله مصباح يزدي في عام ١٣٥٦ هـ ش (١٩٧٧) وثلاثة بيانات في عام ١٣٥٧ هـ ش (١٩٧٨). هذا في حين أن التوقيع على البيان لا يمكن أن يكون معياراً مناسباً لتقييم مدى التوافق مع الثورة وعلى سبيل المثال ورد في هذا الكتاب أن هناك أربع بيانات فقط بتوقيع السيد محتشمي بور في الفترة من ١٣٤٢ هـ ش وحتى ١٣٥٦ هـ ش (١٩٦٣ - ١٩٧٧). اللافت للانتباه أنه لا يوجد له توقيع على أى بيان في أعوام ما قبل الثورة أى في عام ١٣٥٦ - ١٣٥٧ هـ ش (١٩٧٧ - ١٩٧٨).

٢ - آية الله مصباح يزدي وجمهورية النظام:

يدعى السيد محتشمي بور في موضع آخر من حديثه أن "الشخص الذي يطرح أن هذه الجمهورية التي يتحدث عنها الإمام قد كانت بناءً على مقتضيات ما قبل الثورة وإلا لا يكون رأى الشعب معياراً وإننا في الإسلام ليست لدينا جمهورية، أى أن هذا السيد الذي أصبح على رأس الفرقة المصباحية يسعى لاستئصال جذور فكر الإمام". ومنذ فترة أيضاً أكد السيد خاتمي في لقاء مع النواب الإصلاحيين في المجلس الثامن على هذا الاتهام ومن المؤكد أنه لم يذكر اسم آية الله مصباح. هذا في حين أن الاتهام برأى الشعب ووجهة نظره باعتباره عامل نجاح النظام قد كان دائماً موضع تأكيد آية الله مصباح يزدي.

على سبيل المثال يقول في هذا الصدد: "رأى الشعب وموافقته تؤدي إلى وجود نظام الحكم... وقد نقلوا عن حضرة الإمام أن لا رأى لمن لا يطاع هذا الكلام يظهر مدى دور الشعب في تكوين الحكم الإلهي وتشيته سواء كان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة المعصومين عليهم السلام أو كان حكم الفقيه في زمن الغيبة... على الرغم من أنه لا تلازم بين "المقبولية" و"المشروعية" لكن الحاكم الديني ليس له الحق في استخدام القوة لأن يفرض سلطته". ويقول: "أشكال الحكم الديكتاتوري توطد دعائم حكمها

مستخدمة أنواع القوة العسكرية وغير العسكرية وسائر الحيل والأكاذيب. لكن أشكال الحكم الشعبي تستمد سلطاتها وقوتها من جماهير الشعب ولا يكون ارتكازها على قوة الساعد والسلطة وثروة الأشخاص والجماعات الخاصة بل يكون ارتكازها على جماهير الشعب، وسواء كان الحكم إسلامياً أو كان عرفياً علمانياً فإننا لا نلغى مطلقاً دور الشعب بل نؤكد على أهميته".

وكذلك أيضاً يقول: "الحكومة الصحيحة سواء كانت إسلامية أو علمانية يجب أن تعتمد على سلطة الشعب.. "البيعة" وتعاون الشعب يهيئ المجال العملي للقيام بواجبات الحاكم الإسلامي وهذا هو الشيء الذي يعرف بـ "المقبولية" الشعبية"... إننا لا ننفي مطلقاً دور الشعب بل نؤكد على أهميته". هذه الجمل بمفردها تبين مدى صحة ادعاءات السيد محتشمي بور.

٣ - آية الله مصباح والاتهام بالجمود والتحجر:

يقول السيد محتشمي في موضع آخر من وجهات نظره: "للأسف يوجد اليوم الأشخاص الذين لم يفهموا قضايا الإسلام الأولوية وقد أصبحوا الأيديولوجيين لتيار ما متطرف وليس هناك أى اختلاف بين الفرقة المصباحية وطالبان وجمالية صدر الإسلام.. إنكم متحجرون نهضتم عندما رأيتم أن الإمام قد وضع رأسه على الأرض". هذه ليست المرة الأولى الذي يوجه فيها السيد محتشمي وزمرته الاتهام بالتحجر لآية الله مصباح يزدي. وبعد الانتخابات الرئاسية التاسعة وهزيمة تيار الثاني من خرداد أصبح هذا الاتهام مطروحاً بشكل كبير وقد ردد حجج الإسلام رسول منتجب نيا والسيد محمد خاتمي هذه الاتهامات بحق السيد مصباح يزدي وكررت صحف جبهة الثاني من خرداد هذه الاتهامات. لكن مقام الزعامة (الولي الفقيه) قال في رد فعل على هذا الكلام: "من المصادفة أن الأشخاص الذين وقفوا ضد الجناح المتعبد والمتمسك قد أصبحوا بشكل ما أكثر قرباً للتحجر والطلبانية لأنهم يتسمون بالتحجر والجمود بالنسبة لتعاليم الغرب ودروسه وكل ما قاله الغربيون يجب أن ينفذ مائة في المائة أليس هذا تحجراً. التحجر هو أنهم لا يسمعوننا كلام الغربيين الجديد ويطرحون على المجتمع أحاديث القرن التاسع عشر والأحاديث التي استهلكنا ونسخت سواء على صعيد السياسة أو الأخلاق أو الاتجاه الديني أو شكل الحكم أو في الاقتصاد إنهم يتصدون بالتحجر وعصبية. إنهم أكثر طلبانية". لكن للأسف بعد فترة قصيرة من حديث مقام الزعامة اتهم السيد محتشمي آية الله مصباح يزدي بالتحجر، لكن مقام الزعامة مرة ثانية ووسط حشد من مسئولى مكتب دعايا الحوزة العلمية بقم وصف حضرات آيات الله مصباح يزدي وجوادى آمل بأنهم منظرو النظام واستخدم بحقوقهم

تعاير من قبيل الشخصية العلمية الفكرية البارزة.

٤ - آية الله مصباح والوجود في جبهة الحرب:

يقول السيد محتشمي في موضع آخر من حديثه: "لم يذهب تيار المصباحية يوماً ما إلى الجبهة وكيف أصبح اليوم داعية الجبهة وأصبح يتواجد في قواعد الباسيج". هذا في حين أن آية الله مصباح يزدي أثناء الحرب المفروضة كان يحث الشعب وخاصة الشباب والمقرئين منه وتلاميذه على التوجه إلى جبهات حرب الحق ضد الباطل وكانت النتيجة أن ذهب الأنباء وكثير من الطلاب والمحافظون ومعارفه إلى جبهات الحرب ونال بعضهم الدرجة الرفيعة درجة الشهادة والتضحية، وأقوى دليل على مساندته لأبطال الإسلام وتشجيع الشعب خاصة طلابه وتلاميذه مجموعة دروسه ومحاضرات التي ألقاها في عامي ١٣٦٥ هـ ش ١٣٦٦ هـ ش (١٩٨٦ - ١٩٨٧) في "مؤسسة في سبيل الحق" في موضوع "الحرب والجهاد في القرآن" وقد صدرت هذه المجموعة مؤخراً في كتاب يحمل نفس العنوان.

يقول حجة الإسلام والمسلمين مجتبي مصباح "ابن آية الله مصباح" عن تواجده في جبهات الحرب: "كان الحاج آقا مستعداً دائماً لأن يضحي بنفسه من أجل الإسلام والثورة لكن معارضييه لم يجدوا أي نقطة ضعف له، أحياناً يقولون أنه لم يشارك في أعمال المقاومة وأحياناً يقولون أنه لم يشارك في الجبهة والحرب وأذكر أن أخى على آقا قد توجه إلى الجبهة على الأقل ثلاث مرات وفي عام ١٣٦٥ هـ (١٩٨٧) توجهت أنا وعلى آقا وعدد من تلاميذ آية الله إلى الجبهة وكان آية الله يجوب البلاد من غربها إلى جنوبها حثاً لأبطال الإسلام وكان

يخطب في القادة والمقاتلين وبعد توجهنا إلى الفاو كان الحاج آقا يخطب في مسجد الفاو وكان يحث تلاميذه على المشاركة في الحرب وكان الشهيد راداني بور قائد لواء الإمام الحسين بأصفهان من التلاميذ المخلصين للحاج آقا. وبعد أن قال الإمام: كلنا مكلفون بأن نملاً جبهة الحرب، سأل الحاج آقا الإمام: ما هو واجبنا، قال الإمام في الرد عليه: أي مكان أذهب إليه واجب عليكم أن تذهبوا إليه. وكان الحاج آقا يتابع أوضاع الحرب لحظة بلحظة لكن عندما شعر بأن الواجب الشرعي يقتضي أن يقوم بتربية الطلاب حتى يدافعوا عن مبادئ الإسلام وأسس الثورة وكان يقوم بهذا الأمر بكل جد واجتهاد ولم يتوانى لحظة.

على أية حال إن فائدة مواقف السيد محتشمي تكمن في أنها تعيد المتدينين مرة أخرى إلى مناخ الانتماء والتشويه الذي كان سائداً في عهد الثاني من خرداد تجاه الدين وعلماؤه، المناخ الذي كان يعتبر شخصيات مثل محتشمي بور من المعتدلين! ونعم كلما أصبحنا أكثر قرباً من الانتخابات الرئاسية كلما كان التذكير بهذا المناخ أكثر فائدة ونفعاً.

* الموقع الإخباري لمجلس تنسيق قوى تنظيم "حزب الله" الإيراني.

- هذا المقال يمثل رداً على الانتقادات التي وجهها على أكبر محتشمي بور السفير الإيراني الأسبق لدى سوريا، وأحد مؤسسي حزب الله في لبنان، والتي جاءت في كلمته خلال الاحتفال بذكرى رحيل الإمام الخميني، ونشرتها مجلة مختارات إيرانية في العدد الماضي.

إيران بين التحديات الخارجية والمشكلات الداخلية

حوار مع إبراهيم يزدي ■ روز (اليوم) ٢٠٠٨/٦/١٤

في إيران مقارنة بالعام الماضي؟

- إذا ما أردنا أن نقيم صورة الملف النووي الإيراني الآن لدى الرأي العام الغربي مقارنة بما كانت عليه العام الماضي، ينبغي القول أولاً أنه لا يوجد استطلاع رأي دقيق بهذا الشأن، لكن بشكل عام يمكن القول أن المنحنى يتجه صوب الانطباع السلبي.

عندما تتوتر العلاقات بين الدول لا يكون بين الشعوب نفس النوع من النظرة في المعتاد، ومع الأسف غيرت السياسة

تواجه إيران تحديات خطيرة على الساحتين الداخلية والخارجية، وقد اتفقت مجمل القوى السياسية الإيرانية على ذلك، لكنها اختلفت حول أساليب وأدوات مواجهة هذه التحديات. وفي هذا الإطار، أجرت صحيفة روز هذا الحوار مع إبراهيم يزدي سكرتير عام حركة جبهة إيران لمناقشة القضايا المحورية التي تواجهها إيران حالياً.

* الدكتور إبراهيم يزدي، كيف ينظر الرأي العام العالمي إلى قضايا الملف النووي الإيراني، والإرهاب وحقوق الإنسان

الخارجية الإيرانية نظرة الرأي العام الأمريكي تجاه الإيرانيين، بسبب الأحداث التي وقعت على مدار الثلاثين عاماً الماضية بداية من احتجاز الرهائن حتى الآن، ووصل الأمر لدرجة أنه عندما يتحدث الأمريكيون مع شخص إيراني يكون الوضع كما لو أنهم يتعاملون مع شخص لديه جذام سياسي.

* يقال أن زيارة الرئيس أحمدى نجاد إلى جامعة كولومبيا العام الماضي قد أحدثت أثراً إيجابياً لدى الرأي العام الأمريكي، إلى أي حد تعتبر هذه المقولة صحيحة؟

- زيارة الدكتور أحمدى نجاد لجامعة كولومبيا كانت فخاً له ولسياسته الخارجية التي يتبعها، ولو كان لديه مستشار جيد لكان لزاماً عليه نصيحته بعدم الذهاب من الأساس لأن زيارته لم تحقق أى نتيجة إيجابية لدى الرأي العام الأمريكي، ربما تكون هذه الزيارة قد حققت أثراً إيجابياً لدى قطاع من الرأي العام الإيراني وقطاع من الرأي العام الإسلامى والعربى، على الرغم من أن كثيراً من أساتذة الجامعات الأمريكيين قد اعترضوا على حديث رئيس جامعة كولومبيا ووصفوه بالبعيد عن أدب الدبلوماسية.

* ما هى أسباب سوء الظن المتبادل بين إيران والولايات المتحدة؟

- أحد القضايا الرئيسية المؤيدة إلى سوء الظن بينهما، هو مدى التزام الولايات المتحدة بتعهداتها وتنفيذها للقوانين الدولية، على سبيل المثال وقعت الحكومة الأمريكية بيان الجزائر الأول قبل تحرير الرهائن، وأعلنت صراحة أنها لم ولن تتدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، ومع هذا وصل الأمر إلى حد تخصيص الكونجرس الأمريكية ميزانية لتغيير سلوك الحكومة الإيرانية أو الإطاحة بها، الأمر الذى يعد تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية الإيرانية، وإذا كان الوضع على هذا النحو فما هو الضمان لتنفيذ الحكومة الأمريكية تعهداتها تجاه إيران أو احترام القوانين الدولية. هذا الأمر يمثل عقبة أمام تحسين العلاقات الأمريكية الإيرانية.

أما عن قضية المباحثات الإيرانية - الأمريكية فيجب أن تتم بدون قيد أو شرط نظراً للوضع المتفجر لمنطقة الشرق الأوسط الذى لا يحتمل أى تلكؤ أو مماطلة، وقد أكد الرئيس الأمريكى ووزيرة خارجيته على أن التباحث المباشر مع إيران لن يتم إلا إذا أوقفت إيران تخصيص اليورانيوم، وأنا أؤكد على ضرورة التباحث مع إيران دون قيد أو شرط لأن الوضع حساس للغاية.

* أكد السيد هاشمى رفسنجانى في صلاة جمعة طهران على ضرورة عقد مباحثات غير مشروطة فهل نستطيع أن نثق في الإشارات المتبادلة بين الطرفين؟

- أعتقد أنه على الرغم من التصريحات الحادة المتشددة التى تدلى بها كل من حكومة بوش وأحمدى نجاد، توجد

مؤشرات على أن الحكومتين تباحثا سوباً بشأن قضايا العراق ولبنان، وأنا أعتبر أن هذا أمر إيجابى، وقد نشرت أخبار هذه المباحثات وآثارها الإيجابية واضحة أيضاً. بعض المحللين يعتقدون أنه على الرغم من المواقف المتشددة التى يتخذها الطرفان والاشتباكات العسكرية المحدودة بين حزب الله والجماعات اللبنانية الأخرى، تم تسوية مشكلة لبنان بعد تفاهات أمريكية إيرانية، وتم تجاوز مشكلة داخلية كبيرة وانتخب رئيس للجمهورية اللبنانية وأيدته جميع الجماعات الشيعية بما فيها حزب الله، ولم يكن حزب الله ليوافق على ما حدث بدون ضوء أخضر من إيران، ولم يكن من الممكن صدور الضوء الآخر بدون مباحثات سرية بين الولايات المتحدة وإيران.

* مرشحا الحزبين الجمهورى والديمقراطى للانتخابات الرئاسية الأمريكية طالبا بتعامل أكثر قوة مع إيران، حتى السيد أوباما الذى قيل عنه أنه ربما يحدث تحولاً شديداً في السياسة الخارجية الأمريكية، طالب في اجتماع له مع اللوبى الصهيونى الأمريكى بالهجوم على إيران وانتقد بوش بسبب عدم قدرته على إيقاف إيران، وقال أنه من المحتمل استخدام أى آلية لإيقاف إيران بما في ذلك الخيار العسكرى، ألا تعتقد أن مثل هذه الشعارات الانتخابية يمكن أن تساعد على خلق تهيئة للرأي العام الأمريكى لتقبل فكرة الحرب والهجوم على إيران؟

- فى رأى ينبغى ألا نعطي مثل هذه التصريحات الانتخابية أهمية كبيرة، لأن هناك قوى متعددة تقوم بأدوار رئيسية في الانتخابات الأمريكية، وينبغى على كل مرشح أن يطرح شعارات قوية متطرفة لجذب أصواتها، ومن هذه القوى اللوبى الصهيونى الأمريكى، ومع الأسف جزء من مسئولية صدور مثل هذه التصريحات عن أحد المرشحين للرئاسة الأمريكية ملقى على عاتق المسئولين الإيرانيين الذى أدلوا بتصريحات غير مسئولة عن محو إسرائيل والقضاء عليها، وتحذوا عن الهولوكوست، وبذا ساهموا في تهيئة الأجواء لصالح المحافظين الجدد وإسرائيل، وبالتالي يصبح لزاماً على المرشحين للرئاسة الأمريكية أن يتخذوا مواقف متشددة من إيران حتى يكسبوا أصوات اليهود، وهذا ما فعله أوباما، وفعلته السيدة كليتون التى قالت لو هاجمت إيران إسرائيل ستمحو إيران من على ظهر الوجود، وقد كتبت إليها رسالة وسألتها وإذا هاجمت إسرائيل إيران ماذا ستفعلون؟. أريد أن أقول أن كلمات المرشحين تلك في مثل هذه الظروف ليست معياراً للحكم على الأمور.

* هل هناك احتمال أن يصدر بوش أمراً بالهجوم العسكرى على إيران قبل تركه السلطة؟

لا أعتقد أن بوش سيقوم بعمل جدى ضد إيران قبل

الانتخابات الرئاسية، وأعتقد أن الرئيس لا يستطيع القيام ولو بعمل هجوم محدود ضد إيران حتى لو كان يريد ذلك، لكن من الممكن أن تقوم إسرائيل بمثل هذا الهجوم، فليس هناك حاجة إلى أن تقوم الولايات المتحدة بهذا العمل بنفسها.

عندما نتوقع حدوث هجوم عسكري على إيران، ينبغي إدراك أن الهجوم العسكري الشامل مثلما حدث في أفغانستان والعراق أمر مستبعد وغير مطروح على الإطلاق، لكن المحتمل وقوعه عمليات عسكرية محدودة في مناطق محددة مثل المراكز النووية والعسكرية.

* هذا يعني أنه لا زال هناك احتمال بحدوث هجوم عسكري ضد إيران، على الرغم من توصل إيران والولايات المتحدة إلى نتائج إيجابية في مباحثاتها بشأن العراق ولبنان؟ - نعم هناك احتمال بحدوث هجوم على إيران لكن من قبل إسرائيل.

* هل سبب هذا الهجوم المتوقع القدرات النووية الإيرانية فقط؟

- لا، المسألة النووية ليست السبب الوحيد، وأعتقد أن موضوع الملف النووي فرع لقضايا أخرى، ويبدو أن إسرائيل في حالة تاريخية استثنائية، حيث لم يبق أمامها من سبيل سوى قبول الصلح مع الفلسطينيين، والسلام مع الفلسطينيين لا يمكن أن يتحقق إلا إذا وافقت إسرائيل على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وانسحبت من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، والاعتراف رسمياً بدولة فلسطينية مستقلة، وإسرائيل لا يوجد لديها استعداد لمثل ذلك الأمر.

* تقول التحليلات الإسرائيلية أنه إذا قبلت إسرائيل السلام سيبدأ العد التنازلي لانتهاء إسرائيل، وستفقد إسرائيل مكانتها بل وهويتها بالتدريج.

عندما وصل أبو مازن إلى السلطة طرح فكرة جديدة، وقال لا سبيل أمام إسرائيل إلا أن تعترف رسمياً بفلسطين المستقلة أو أن تضم جميع الأراضي الفلسطينية، ونصبح جميعاً مواطنين فلسطينيين داخل دولة واحدة أيا كانت قيادتها ونحتكم لصناديق الاقتراع، وعلى الفور أعلن أولمرت أن إسرائيل لا يمكن أن تقبل مثل هذا الاقتراح، لأنه سيغير التركيبة السكانية لإسرائيل، ومن ثم ستفقد إسرائيل كيائها وهويتها. وبذا أصبحت إسرائيل واقعة في مأزق.

* كيف تستطيع إسرائيل الخروج من هذا المأزق؟

- حدث إجماع في وجهات النظر العالمية، على أن إسرائيل ينبغي عليها أن تنسحب من الأراضي التي احتلتها، والضغط الواقع على إسرائيل حالياً للدخول في عملية السلام لم يحدث من قبل على مدار الستين عاماً الماضية، لدرجة أن شخصية أمريكية كبيرة مثل كارتر تقول أن العقبة الحقيقية أمام السلام

في الشرق الأوسط هي إسرائيل.

وقد أعلن العاهل السعودي الملك عبد الله أنه إذا نفذت إسرائيل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وانسحبت من الأراضي العربية التي احتلتها، فستدفع الحكومة السعودية مبلغ ١٠ مليار دولار لإسرائيل لنقل المستوطنات من الضفة والقطاع إلى إسرائيل، ومن ثم فقدت إسرائيل جميع ذرائعها وسدت أمامها كل الطرق.

يبدو أن الدبلوماسية العربية عملت بشكل جيد في الظروف الحالية، لذا نجد اليوم إجماع عالمي على ضرورة موافقة إسرائيل على السلام، لكن إسرائيل لا تريد أن تقبل هذا الأمر، لذا يحتمل أن تقوم إسرائيل باللجوء إلى أفعال من شأنها تغيير الوضع الحالي أحد هذه الأفعال، الهجوم على إيران، ومن هذه الزاوية تعتبر تصريحات السيد أحمدى نجاد ضد المصالح القومية الإيرانية بل وتصيب في صالح إسرائيل وأفضل هدية يمكن أن تقدم للمحافظين الجدد واليهود.

إن إسرائيل تروج أن إيران بصدد إنتاج قنبلة نووية استناداً إلى تصريحات أحمدى نجاد التي تحدث فيها عن ضرورة محو إسرائيل وإفنائها، فأعطى مبرراً لإسرائيل لتنفيذ ضربة استباقية.

هذا هو أهم مخرج لإسرائيل من مأزقها الذي تعاني منه مع الفلسطينيين والذي يحتم عليها أن تقوم بإجراء فوري للخروج منه، لكن احتمالية أن تقوم الولايات المتحدة بهجوم على إيران ضئيلة جداً.

* بعيداً عن موضوع إسرائيل، يعتبر النظام الدولي إيران دولة متعمدة لأنها تجاهلت الاتفاقيات الدولية ولم توقف تخصيب اليورانيوم، بعبارة أخرى مجموعة من القواعد العالمية المطبقة من قبل الأمم المتحدة وضعت التصرفات الإيرانية موضع اتهام، يضاف إلى ذلك تصريحات السيد أحمدى نجاد الذي أعلنت فيها أن إيران تطمح إلى تغيير أسلوب إدارة العالم، ألا تعتقد أنه سيحدث ضغط بشكل أكبر على إيران للحفاظ على الصيغة الحالية لإدارة العالم، وفي النهاية يتم الهجوم عسكرياً عليها كأحد وسائل حل هذه القضية؟

- نحن نستطيع استخدام منطق قوى لمواجهة الضغوط الخارجية، لكن للأسف خطاب زعماء إيران يفتقر إلى هذا المنطق، على سبيل المثال، لماذا يتحدث الرئيس الإيراني عن الهولوكوست في حين أنه يستطيع خلال رحلاته الكثيرة إلى الخارج أن يتحدث متسائلاً عن سبب عدم تنفيذ إسرائيل للقرارات الدولية، قائلًا لماذا لا تلتزم إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة وهي دولة عضو فيها، ويتسائل ألا يؤدي عدم التزام إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة إلى ضياع مكانة المنظمة وهيبتها، ولماذا يطلبون من إيران اتباع قرارات الأمم المتحدة وهناك دولة أخرى لا يسألها أحد عن تجاهلها لقرارات

الأمم المتحدة؟

وأنا لا أقصد هنا القول بأن إيران لا تلتزم بقرارات الأمم المتحدة، ولكن أريد أن أقول أنه لو انتهجت إيران هذا النهج فإن قطاعاً كبيراً من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ستسارع لدعم إيران، لكن الحادث الآن أن إيران تتحدث عن أمور لا معنى له وغير ذات صلة بقضاياها النقطة الأخرى هي عندما وقعت الولايات المتحدة ببيان الجزائر تعهدت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، ثم قامت بانتهاك ما تعهدت به، وكانت تستطيع أن تتقدم بشكوى إلى المحكمة الدولية بلاهاى استناداً إلى المعاهدة الموقعة، وأنا لا أعرف ولا أفهم السبب وراء عدم قيام إيران بهذا الإجراء.

* بناء على هذا هل يمكن القول أن هناك تحالفاً دولياً ضد إيران؟، وكيف تكون تلك الجبهة الموحدة ضد إيران؟، وهل إيران غير قادرة على إحداث صدع في هذه الجبهة؟ - إيران لديها القدرة على هذا لأن الدول الأوروبية ودولاً أخرى مثل الصين وروسيا لا تريد أن تكون تابعة للولايات المتحدة.

* هل هذا يعنى أن لأوروبا والصين وروسيا موقف تنافسى مع الولايات المتحدة؟

- نعم، لكن عندما تتخذ إيران مواقف لا تستطيع الدول الأوروبية الدفاع عنها، تظهر الوحدة بينهم ضد إيران، وهذا الموقف الأوروبي ينسحب أيضاً على دول الخليج، لأنها تريد حل القضايا الأمنية للخليج بدون التواجد الإيراني.

* مع كل ما سبق، ما هي الظروف التي تجعل الولايات المتحدة مهاجم إيران؟

- مع الأسف التصور المسيطر على كثير من مسئولى إيران هو كيف يمكن توجيه ضربة للمصالح الأمريكية لإحداث تفوق على الولايات المتحدة، وهذا تصور غير صحيح. أنا أنظر إلى الموضوع من زاوية أخرى وهي المصالح القومية الإيرانية، إذ ينبغي علينا أن ننظر أين تتحقق المصالح القومية الإيرانية وتتحرك في طريق تحقيقها.

حتى إذا كانت إيران تستطيع توجيه ضربة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط فإن هذا أمر غير كاف، لأنه من الممكن إلحاق ضربات بإيران أكبر من ذلك بكثير، ولربما وجدت إيران نفسها في ظروف لا تستطيع من خلالها ضرب الأمريكيين في العراق.

إذا ما الذى سيحققه هذا الأمر من نفع للمصالح القومية الإيرانية؟ إن استمرار التوتر على الحدود الغربية لإيران ليس من مصلحتنا على الإطلاق، إن المصالح القومية الإيرانية تستوجب إنهاء أزمة العراق بأسرع ما يمكن.

* ما هي المصالح القومية الإيرانية في الوقت الحالى من وجهة نظرك؟

- إذا نظرت إلى الموضوع من الزاوية التي تحدثت من خلالها، يظهر أمامنا تساؤل إلى أى حد يدخل تخصيب اليورانيوم ضمن المصالح القومية الإيرانية؟

أنا أعتقد أن مواصلة إيران تخصيب اليورانيوم في الوقت الحالى تضر بالمصالح القومية الإيرانية، وينبغي على إيران إيقاف عمليات التخصيب في إطار تفاهات مجموعة ١+٥ فبمجرد أن توقف إيران عمليات التخصيب سيحدث صدع في الجبهة الموحدة المعادية لإيران، لأن الأوروبيين لا يريدون السير وراء الأمريكيين.

على الرغم من أنني أعتقد أنه حتى لو أوقفت إيران تخصيب اليورانيوم لن تحل مشكلة إيران مع الولايات المتحدة، لكن ستفصل أوروبا والصين وروسيا عنها في معاداتها لإيران.

* يعتقد النظام الإيراني الحاكم أنه إذا تخلت إيران عن تخصيب اليورانيوم ستصعد الولايات المتحدة والغرب مشكلة حقوق الإنسان في إيران، فهل لقضية حقوق الإنسان نفس قوة الدافعية للتصادم مع إيران؟

- هناك جانب واحد يصدق عليه هذا التصور، وهو أن إيران فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم تتعامل مع الغرب من منطلق القوة، لكن فيما يتعلق بمشكلة حقوق الإنسان فلدى إيران مشكلة تدافع عنها.

يجب على مسئولى إيران حل مشكلة حقوق الإنسان في كل الأحوال، والمشكلة تكمن في أنهم لم يتقبلوا حتى الآن أن عالم ما بعد الحرب الباردة لا يعتد بسيادة الدول والحكومات إلا من خلال تحقق السيادة الشعبية على أراضي الدولة، وأنا أكرر أنه بموجب اللائحة التأسيسية للأمم المتحدة كان يقوم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول على أساس سيادة الدول على أراضيها، لكن في العصر الحالى الاعتداد بسيادة الدول على أراضيها متوقف على تحقيق سيادة الشعب وعدم استبداد الحكومات بشعوبها، وإلى أى مدى تمثل الحكومات الشعوب التي تحكمها ولا تحترم سيادة الدول لمجرد أنها تحكم بالفعل.

بناء على هذا ينبغي على الحكومة الإيرانية أن تحل قضية حقوق الإنسان في إيران في إطار الفصل الثالث للدستور الإيراني، واللائحة التأسيسية للأمم المتحدة، والبيان العالمى لحقوق الإنسان.

لقد وقعت إيران على البيان العالمى لحقوق الإنسان، والمادة التاسعة من القانون المدنى الإيراني تقول أن للمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها إيران حكم القوانين الداخلية الإيرانية.

بناء على هذا، إذا كان البيان العالمى لحقوق الإنسان قد جاءت فيه مواد تختص بالحقوق السياسية للأفراد، ينبغي على الحكومة الإيرانية مراعاة هذه المواد.

وإذا كانت إيران لا تريد وقف تخصيب اليورانيوم، لأن ذلك سينقل الضغوط الغربية إلى قضية حقوق الإنسان وهي لا تريد مراعاة حقوق الإنسان، فهذا بمنزلة اللجوء إلى الموت خوفاً من الموت، وأنا لا أعتقد بصحة ذلك لكن ما أؤمن به أن إيران بمجرد إيقافها لتخصيب اليورانيوم، ستتفتت الجبهة التي توحدت ضدها.

* كيف تشكلت الجبهة المعادية لإيران في الشرق الأوسط؟

- لقد نجح الأمريكيون في توحيد العرب ضد إيران، إذ لم يتخذ العرب موقفاً معادياً من إيران مثلما هم عليه الآن، ورأينا كيف اتخذت دولة الإمارات موقفاً عدائياً ضد إيران في القمة العربية بدمشق، ومع الأسف كان وزير الخارجية الإيراني حاضراً وهم يتخذون قراراً ضد إيران، ولم يصدر أي رد فعل حيال ذلك، ولو كانت أي دولة أخرى في موقف إيران لغادر وزير خارجيتها الجلسة على الأقل، ولذا اعتبر أن إيران اتخذت سياسة خاطئة في هذه القمة، ومن ثم اتمسك برأى في أن إيقاف إيران لتخصيب اليورانيوم سيحدث صدعاً حقيقياً في الجبهة المعادية لإيران، وحينئذ ستمكن إيران من تحقيق مطالبها، ومنها تكوين كونسرتيوم لتخصيب اليورانيوم.

* إذا لم توافق إيران على إيقاف التخصيب، إلى أي مدى ستتحمل إيران الظروف المترتبة على تطبيق القرار رقم ٥٩٨؟

- الظروف الاقتصادية والسياسية التي ستسوء ستجبر إيران على أن تقبل أوضاعاً أكثر سوءاً من القرار رقم ٥٩٨ بمراحل.

* سعت إيران إلى خلق حزام أمني لها في منطقة الشرق الأوسط عناصره الأساسية هي حركة حماس وحزب الله وسوريا والعراق، فهل ستظل سوريا متمسكة بموقفها كأحد عناصر هذا الحزام الأمني أم أن سوريا بحكم سوابقها التاريخية لن تتمسك به، خاصة وأنها تخوض الآن مباحثات استراتيجية مع إسرائيل، وإسرائيل وعدتها بإرجاع مرتفعات الجولان إليها؟

- سوريا لن تتمسك بهذا الحزام الأمني، وقد أوضحت تجاربنا السابقة مع الدول والجماعات العربية أنهم عرب في المقام الأول ثم يأتي تعاملهم مع إيران في المقام الثاني.

* لقد شهدنا سوريا تصوت لصالح دولة الإمارات فيما يتعلق بقضية الجزر.

- نعم، ولهذا أقول أن القاعدة هي أن تنظر الحكومة السورية إلى مصالحها أولاً، وإذا أدت هذه المصالح إلى أن تحصل على النفط مجاناً أو بسعر منخفض أو تنشئ إيران مصافي بترول في سوريا، فقطعاً ستتقارب سوريا من إيران، لكن هل سوريا مستعدة أن تصطدم بالولايات المتحدة وإسرائيل من أجل

مصالحها المشتركة مع إيران؟

أعتقد لا، لأن سوريا الآن بصدد حل مشاكلها مع إسرائيل، وقد وجهت الحكومة الإسرائيلية الدعوة لبشار الأسد لزيارة تل أبيب، والأسد لم ينف هذا الخبر ولم يؤكد، وأعلنت سوريا أنها على استعداد للاعتراف رسمياً بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها إذا أعادت لها إسرائيل هضبة الجولان.

إعادة إسرائيل للجولان له معنى آخر غير استعادة الأراضي السورية هو تحديد مصير مزارع شبعاء اللبنانية، لأن إسرائيل لم تنسحب من هذه الأراضي أثناء انسحابها من جنوب لبنان بحجة أنها أرضي سورية وليست لبنانية، وإذا انسحبت إسرائيل من الجولان فهذا معناه أنه يجب عليها أن تنسحب من مزارع شبعاء أيضاً، وحينها سيكون السؤال أي من سوريا ولبنان سيضم هذه الأراضي.

* ألا تعتقد أن وصول ميشال سليمان لمقعد الرئاسة اللبنانية

كان نتيجة للتحويلات التي حدثت في النهج السوري؟

- جزء من الخلافات الداخلية اللبنانية راجع إلى السياسات السورية، ولدى سوريا الآن استعداد لحل مشاكلها مع إسرائيل، وهذا معناه أن الخلافات اللبنانية قابلة للحل الآن، لأن العرب بشكل عام وسوريا على الخصوص بصدد حل مشاكلهم مع جيرانهم في هذا الوقت.

* إذا اعتبرنا أن سوريا هي القطار اللوجيستي لحزب الله، فهل هذا يعني أن الرئيس اللبناني الجديد ترك منصبه بدعم وتأيد من العرب؟

- نعم بالطبع وهناك نقطة أخرى في هذا الشأن وهي لو أن إسرائيل حلت مشاكلها مع سوريا وردت مزارع شبعاء، لن يبقى مبرر أمام حزب الله ليبقى على تسليحه: وهناك أخبار تقول أن إسرائيل طلبت من سوريا لإرجاع الجولان أن تغير من طبيعة علاقاتها مع طهران. وصرح الأسد أنه لا يلقى إلا إلى هذا الموضوع، لكن ربما يكون كلام الأسد مجرد مناورة سياسية.

بناء على ما سبق ذكره ينبغي على إيران ألا تعول كثيراً على حزامها الأمني ذاك، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تضع إيران حساباتها الاستراتيجية على أساس تصريحات الأسد، فوزن استعادة الجولان للأسد لا يمكن مقاومته على الإطلاق بالمساعدات المالية الإيرانية لسوريا حتى ولو غضبت إيران في سوريا وبناء عليه فإن سوريا الآن في منعطف تاريخي.

* سيادة الدكتور أعتقد أن حزب البعث السوري الذي يرأسه بشار الأسد يدرك جيداً مجريات الحرب الباردة بين سوريا وإسرائيل، وعدم إمكانية تحقيق نصوص خلال هذه الحرب يؤدي على استعادة أراضيه من إسرائيل، وهو يعلم المصير الذي ستواجهه هذه المجموعة من الائتلافات على

الصعيد العالمى، لذا لا يرغب حزب البعث السورى أن يوضع رأس نظام الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، كما أن سوريا راغبة في أن تبرئ نفسها من اغتيال رفيق الحرى، إذ عندما كان يقال أن لسوريا دور رئيسى في اغتيال الحريرى، لم يسمح لبشار الأسد أن يظهر كزعيم قوى على الصعيد السياسى للشرق الأوسط، وفي الداخل لم يسمح له حزب البعث أيضاً أن يتواجد في السياسات الشرق أوسطية والعالمية بنفس القدر الذى كان لوأله.

لذا أعتقد أن بشار يعيد حساباته وينوى إحياء شخصية وأله في ذاته من خلال إظهار أنه جدير بزعامة سوريا وقيادة تحركات المنطقة.

- كلامك صحيح، فبشار الأسد وصل إلى رئاسة سوريا لمجرد أنه ابن حافظ الأسد فقط، وحتى الآن لم يبد ما يجعله جديراً بمنصبه لذاته، ولكن اللعبة التى بصدد تنفيذها الآن ستجعل له مكان بين الدول العربية والعالم كزعيم قوى.

* في رأيك ما الذى تقوم به حركة حماس حالياً، خاصة وأنها قد دخلت في مباحثات مع إسرائيل؟

- حماس أيضاً حركة فلسطينية عربية في المقام الأول ثم سنية في المقام الثانى، وتأتى أولوية تعاونها مع إيران في المقام الثالث، وهذا يعنى أن إيران لن تستطيع اللعب بورقة حماس.

* هل فصلت حماس نفسها عن إيران؟

- نعم لأنهم يعتبرون مصالحهم مختلفة عن المصالح الإيرانية.

* ما هي الأدلة التى تؤيد صحة كلامك؟

لقد لجأ الفلسطينيون إلى المقاومة المسلحة لكى يعترف العالم بحقوقهم في إقامة دولة والعالم الآن على استعداد لهذا وقم تم الاعتراف رسمياً بهذا الحق من معظم الدول، وقد التقى كارتر على الرغم من جميع التهم التى وجهها إليه اليهود بـ حماس، وقال لعناصر حماس تحركوا في إطار القانون وسنؤيدكم.

* إلى أى مدى تستطيع إيران تحقيق تفوق على الولايات المتحدة من خلال اللعب بورقة العراق؟

- ورقة العراق لا يمكن أن تهبط ظروفاً مناسبة لإيران. مع أن لإيران نفوذ طبيعى في العراق لا يدركه الأمريكيون ويعتبرونه تدخلاً في الشأن العراقى، إن عمر حوزة النجف العلمية يمتد لأكثر من ٩٠٠ عام، وكثير من علماء الشيعة الكبار إيرانيون، فضلاً عن وجود مزارات أئمة الشيعة في العراق وتوافد ملايين الإيرانيين عليها سنوياً.

حتى أن العملة الإيرانية هي العملة الأكثر قبولاً في أسواق النجف وكربلاء، وهذا النفوذ لا علاقة له بالحكومة الإيرانية، وينبغى ألا يعتبر تدخلاً إيرانياً في الشأن العراقى.

لكن شيعة العراق يعتبرون أنفسهم عرباً في المقام الأول، والسيد مقتدى الصدر يعتبر نفسه عربياً أو، وقد قال صراحة للسيد السيستانى أنت إيرانى فماذا تفعل هنا؟ يجب عليك أن ترجع إلى بلدك، ينبغى ألا تغفل إيران عن هذه الأمور.

من الممكن أن ينسق مقتدى الصدر مع إيران في بعض الأمور بدافع أهدافه السياسية، لكن مقتدى الصدر شيعى عربى في المقام الأول ثم سياسى يمكن أن يتوافق مع إيران في بعض الأمور.

الأمر الثانى لى سبب أو بحكم أى منطق، يكون لزاماً على مقتدى الصدر أن يتحرك لصالح إيران بشكل كامل؟ هل السلوك السياسى لمقتدى الصدر لصالح استقلال العراق أم لصالح تبرير استمرار احتلاله؟

نحن نعلم أن الأمريكين لن يتركوا العراق، ويتعللون بقولهم لو تركنا العراق ستحدث فيه حمامات دم، فلا حين لم يحدث أن تحارب الأكراد والعرب ولم يتقاتل الشيعة والسنة على الأقل في العقود الأخيرة، ربما كان الشيعة يتقاتلون مع الصدام وليس مع السنة، كما أن الأكراد حاربوا صدام حسين الظالم لا لأنه عربى وهم أكراد، وإنما لأنه اعتدى على حقوقهم.

بناء على هذا لا توجد سابقة للحروب المذهبية والعرقية في العراق حتى يقول الأمريكيون لو خرجنا من العراق ستحدث حماقات دم.

الحرب الحالية في العراق لها أسبابها، وهي تبرر الاحتلال العسكرى، وزتصرفات مقتدى الصدرى سواء كانت بوعى منه أو بغير وعى تساهم في استمرار الاحتلال الأمريكى للعراق، وبناء عليه نتساءل أين مكان إيران في هذه المعادلة؟ هل توافق إيران على استمرار احتلال العراق أم لا؟ وإذا عارضت استمرار احتلال العراق ينبغى عليها أن تطالب بخروج الولايات المتحدة من العراق وتحصل على مبررات لاستمراره لحين انتهائه، ويجب على إيران أن تعترض على العمليات التى يقوم بها الصدر أو أى جماعة عراقية أخرى.

الآن نعود للرد على سؤال، لا سوريا ولا حماس ولا أى جماعة عراقية تمثل أوراقاً جيدة لإيران للفوز في لعبة الشرق الأوسط.

نعم ينبغى أن تتوقف جرائم إسرائيل في فلسطين وبخاصة في غزة، لكن لم يتم هذا عن طريق العمليات المسلحة، وعندما يقول كارتر أن حصار غزة وصمة عار في جبين الإنسانية ينبغى إدراك أن الفرصة مواتية لاستخدام الآليات الدبلوماسية المناسبة لمساعدة شعب فلسطين، وينبغى أن تعيد إيران النظر في سياستها الخارجية.

* هل نفهم من ذلك أن الموقف الأيديولوجى الإيرانى الذى تطبقه في السياسة الخارجية الذى يسعى إلى تكوين اتحاد

إسلامي حول أم القرى (إيران) (نظرية محمد جواد لاريجاني) قد هزم لدرجة أن كل شيء يحدث الآن على عكس تصورات هذه النظرية، وأن القومية العربية تبعث من جديد من تحت رماد الصراعات وتتقوى في الوقت الحالي؟

- السياسة الخارجية الإيرانية القائمة على الأيديولوجية التي ذكرتها تعاني من تناقضات حادة منذ بداية الثورة، وعندما يؤكد قادة إيران أن سياستهم الخارجية تقوم على أساس أيديولوجي - المقصود بالأيديولوجية الفقه بما في ذلك الفقه التقليدي، ينبغي أن نسأل ماذا يقول لنا الفقه التقليدي في شأن التعامل مع العالم الخارجي؟ في هذا الفكر إذا نكر فرد وجود الله فهو ملحد أو مرتد، لكن إذا شرب الخمر أو جامع غير حليلته فهو لم يخرج من الدين وزوجته ليست حراماً عليه.

حكام إيران يعادون الأمريكيين أهل الكتاب وكانت لهم علاقات وثيقة بالاتحاد السوفيتي الشيوعي، واشتركوا في مراسم تشييع جنازة زعيمه.

هذه التناقضات توضح أن مواقف السياسة الخارجية الإيرانية لم تكن أيديولوجية على الإطلاق. ولعلنا نسأل الآن هل كانت هذه السياسات مستندة إلى قواعد فقهية شيعية؟ نستطيع القول أنها استندت إلى أيديولوجية ناقصة وربما شيء مبهم، الحال الآن في العالم أن السياسات الخارجية للدول توضع على أساس المصالح القومية وليس الأيديولوجية.

*نعود إلى الشأن الداخلي الإيراني، من الأفضل أن نعرف في البداية كيف كانت انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامي، وكيف ستكون الانتخابات الرئاسية القادمة؟ وهل تعتقد أن القوى الصاعدة حالياً في المجلس الثامن تمثل اتجاه النظام السياسي الإيراني إلى القوى الأصولية المعتدلة نظراً للتحويلات الجارية في الشرق الأوسط؟

- فلنترك موضوع انتخابات رئاسة الجمهورية الآن ونتحدث عما حدث في انتخابات مجلس الشورى طبقاً للمعايير المعروفة في العالم المعاصر اليوم والتي تعترف بها إيران أيضاً لم تكن انتخابات مجلس الشورى انتخابات حرة ولا تنافسية ولا عادلة، وكذلك كان الأمر في الانتخابات الرئاسية الماضية التي قال فيها هاشمي رفسنجاني اشتكى إلى الله ما حدث فيها، وقال كروبي غفوت ساعتين ووجدت كل شيء قد تغير.

الأمر الثاني الدستور الإيراني ينص على أن يكون رئيس الجمهورية ينبغي أن يكون من رجال السياسة ذوي الفقه الدينية، والسيد أحمدى نجاد يفقر إلى أي نوع من الخبرة كرجل سياسة أو دين، وفي مثل هذه الأجواء لن تكون الانتخابات الرئاسية القادمة أفضل مما حدث في انتخابات مجلس الشورى والانتخابات الرئاسية الماضية، مع هذا ينبغي

النظر إلى القضية من زاوية أخرى، وهي المشكلة الجوهرية في التوجه العام للحكومة الإيرانية، وهي أن مجموع أداء نظام الجمهورية الإسلامية يتحرك تدريجياً صوب الجمود والانهيار، وهناك مجموعة من الأحداث تستطيع كل واحدة منها أن تجعل الأوضاع أكثر سوءاً، وبخاصة الأوضاع الاقتصادية.

السيد أحمدى نجاد علم أو لم يعلم بصدد إحداث انهيار اقتصادي لإيران من خلال سلسلة من الانتهاكات للدستور الإيراني، فعندما ينشئ البرلمان الإيراني هيئات مثل هيئة التخطيط والموازنة وهيئة أمناء صندوق احتياطي النقد الأجنبي ومجلس النقد والاعتمادات البنكية من خلال وضع قانون خاص بإنشائها، لا يحق لرئيس الجمهورية حل هذه الهيئات إلا من خلال تقديم لائحة للبرلمان ولا تحل إلا بموافقة البرلمان على اللائحة المقدمة من الرئيس، فلماذا قام أحمدى نجاد بحل هذه الهيئات بشكل مباشر؟

إن تصرفات الرئيس الإيراني مخالفة للدستور ومخلة بالمصالح القومية الإيرانية، وحتى لو فرضنا أن رئيس الجمهورية تصرف بشكل غير قانوني يجب أن يكون هناك احتمالية أن قراراته لصالح الشعب وتحسين أوضاعه، لكننا جميعاً نعلم أن ما حدث لم يكن كذلك وجميع خبراء الاقتصاد الإيرانيين سواء كانوا أصوليين أو غير أصوليين متفقين على أن تصرفات أحمدى نجاد خاطئة لكنه يواصل تصرفاته وقراراته تلك.

هذا ما يجعلني أوجه سؤالاً، سيادة رئيس الجمهورية من أين حصلت على هذه السلطة التي جعلتك تأخذ هذه القرارات؟ هل سلطة رئيس الجمهورية تستند إلى البرلمان أم إلى الحرس الثوري؟ أم أن رئيس الجمهورية قام بهذه التصرفات لأن المرشد يؤيده ويدعمه في انتهاكه للدستور؟ هذه أسئلة هامة يجب الرد عليها.

سأل نواب مجلس الشورى الإسلامي وزير النفط لماذا غيرت في اعتمادات الموازنة التي قام المجلس بالتصديق عليها، واستخدمت أموال صندوق احتياطي عائدات النفط في استيراد البنزين فقال أنا اعترضت على ذلك لكن جئني أمر كتابي من رئيس الجمهورية، فمن هو الشخص الذي أصدر أمراً لرئيس الجمهورية ليتصرف على هذا النحو المخالف للقانون غير المرشد فهل المرشد أصدر هذا القرار؟

النقطة الثانية أن السيد أحمدى نجاد يخالف السياسات العامة لإيران والخطط التنموية طويلة المد، فهناك خطة عشرينية لإيران، والفقرة الثامنة من الدستور الإيراني تقول أن مجمع تحديد مصلحة النظام هو المكلف باقتراح السياسات العامة للدولة على المرشد، وهذا الموضوع الذي تصرف فيه رئيس الجمهورية يدخل ضمن قواعد الخطة العشرينية

لإيران، لكن الرئيس الإيراني الحالي أطاح بكل السياسات المستقبلية الموضوعة وجعلها تحت قدميه ولم يعبأ بأثر ذلك على من يأتي بعده.

* ما الذي توقعه بالنسبة للتحويلات الداخلية الإيرانية؟

- في عام ١٩٨٨م أصدرت حركة حرية إيران بياناً في ١٦٧ صفحة كتّبت لتحليل لنظام الولاية المطلقة للفقهاء، وقد مرت ثلاثون عاماً على الثورة، لذا علينا أن نقيم الآن أداء النظام الإيراني القائم على نظرية ولاية الفقيه.

نحن نعتقد أن المشكلة الأساسية لإيران تكمن في نظام ولاية الفقيه، فهذا النظام ليس لديه آلية التعامل مع العصر الحالي، ويبدو أن مجموع التيارات السياسية والقوى المجتمعية داخل الجمهورية الإسلامية أدركت أن هذا النظام يفتقد الفاعلية اللازمة. مما لا شك فيه أن أداء الرئيس الإيراني الحالي يخالف الدستور ويناقض المصالح القومية الإيرانية لكن من الذي يدعم أحمدى نجاد؟

ولن تحدث في إيران ثورة محمّلة مثلما حدثت في أوكرانيا أو ثورة برتقالية مثلما حدثت في جورجيا، وإنما أعتقد أن إيران تتحرك صوب نموذج الاتحاد السوفيتي.

* أي جزء من نموذج الاتحاد السوفيتي تقصد؟

- في الاتحاد السوفيتي لم تحدث ثورة، ولم يقع هجوم خارجي ليطيح بالنظام، لكن الضغوط الخارجية وعدم كفاءة القادة السوفيتي وسوء إدارتهم، وصلت بالاقتصاد السوفيتي إلى درجة جعلت الزعماء السوفيت أنفسهم يؤمنون بأن استمرار الوضع كما هو عليه أمر مستحيل، وأعلن جورباتشوف وجميع أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي أن استمرار الوضع القائم غير ممكن.

* جاء في كتاب بروس ترويكاجورباتشوف أن الاتحاد السوفيتي كان لديه المال والبرنامج اللازم لإدارة البلاد، لكن الناس كانوا قد فقدوا الدافع للمشاركة في أداء الأمور العامة أو القيام بأعمالهم الخاصة.

- نعم هذا في ذاته يمثل ظاهرة جديدة في أدبيات التحويلات السياسية، حيث وصل نظام شمولي لمرحلة أن يقول بمحض إرادته أنه ليس لديه القدرة على مواصلة المسير ويجب إحداث تغيير جذري، أعتقد أن قادة إيران الحاليين سواء كانوا من اليمين أو اليسار أو حتى المتشددون سيتحرك صوب هذا الاتجاه تدريجياً.

* ما هو الفرق بين إيران والاتحاد السوفيتي؟

- إيران لم تكن أبداً إمبراطورية حتى تتلاشى، نحن نواجه خطر الانهيار الجغرافي لكننا لسنا كالاتحاد السوفيتي.

نعم لدينا مشكلات عرقية، لكن الأقليات التي لدينا كالأكراد يعتبرون أنفسهم إيرانيين وغن كان الأكراد يطرحون في بعض المواقف دعوى الانفصال بسبب الظلم

المضاعف الواقع عليهم لكن أوكرانيا أو جورجيا أو دول آسيا الوسطى لم يعتبروا أنفسهم من الروس يوماً، إن وضع إيران مختلف وبناء عليه لدينا مشكلة أقليات لكننا لن نواجه خطر التقسيم، وإنما على العكس، ستدعم الوحدة الوطنية الإيرانية في حالة تغيير السياسات الداخلية الإيرانية والتوجه صوب الديمقراطية.

النقطة الأهم أنه مع سقوط الاتحاد السوفيتي انتهى عصر الماركسية اللينينية، لكن لو حدثت مثل تلك التحويلات في إيران لن ينتهي عصر الإسلام، وإنما ستظهر قراءة أكثر حداثة له، والتاريخ الإسلامي ملئ بمثل هذه الأحداث.

* في رأيك ما هي العملية التي يقوم الرئيس حمدي نجاد بتسريعها؟

- السيد أحمدى نجاد بأدائه يسرع عملية إعادة النظر في النظام السياسي الإيراني، خاصة وأن بقدمه لمقعد الرئاسة أصبحت آخر مجموعة سياسية لها حق الإدعاء بالمشاركة في الثورة أصبحت على رأس هرم السلطة في إيران، وتتصرف مثلما كان الحال في أوائل عهد الثورة فما معنى هذا الأمر؟ معناه أن مجموعة من الجهلة عديمة الخبرة تولوا أزمة الأمور، وأرجعوا كل شيء إلى نقطة الصفر من جديد، لهذا اعتبر أن التحويلات الإيرانية تتجه صوب إعادة نظر شاملة.

* هل مع هذا التحليل سيستمر التطرف؟

- لا لن يستمر التطرف، وإنما على جميع الخبراء وضع تصور آخر.

* يعتقد البعض أن تولى السيد لاريجاني رئاسة مجلس الشورى جاء نتيجة سياسات جديدة في قمة هرم سلطة النظام الإيراني، فما هو تحليلك للأمر؟

- وصول السيد لاريجاني إلى رئاسة المجلس مؤشر على أن أحمدى نجاد ليس القوة السياسية التي يستطيعون حمايتها على الدوام، وإنما ينبغي عليهم القيام بعمل آخر.

* ما هو العمل الآخر الذي سيحدث؟

- هذا السؤال هام يجب أن نتنظر لنرى هل سيستجوب المجلس رئيس الجمهورية أم لا؟ طبقاً للدستور الإيراني يحق للمجلس أن يستجوب رئيس الجمهورية، وإذا لم يستجوب المجلس رئيس الجمهورية بسبب تصرفاته الحالية، فلأي شيء ينبغي على المجلس أن يستجوب رئيس الجمهورية؟ أصلاً لماذا وضع مبدأ استجواب رئيس الجمهورية في الدستور إذا لم يستجوب أحمدى نجاد؟ فهذا الرئيس بأدائه وتصرفاته الحالية أفضل نموذج للاستجواب. ثم علينا أن نتساءل هل هناك سلطة أعلى ستضحي بأحمدى نجاد لتهدئة حالة الغضب؟

في التاريخ السياسي يوجد كثير من مثل هذه الحالات، وإذا كان الدخول القوي للسيد لاريجاني إلى الساحة السياسية تعبيراً عن عملية تغييرات سياسية جوهرية بالنظام الإيراني،

ينبغي أن يعبر هذا المر عن نفسه في صورة استجواب للسيد
أحمدى نجاد، وإلا يكون الأمر لا يشكل تغييراً جوهرياً
للتوجه السياسى للنظام ولا حتى تغييراً هامشياً.

صحيفة طهران اليوم التى كتبت على تيار السيد قاليباف
أشارت تلميحاً إلى أن المجلس الثامن سيتقد أداء رئيس
الجمهورية بجدية أكثر مما سبق، مع كل هذا يوجد تساؤل هل
سيواجه المجلس الثامن المشكلات الحقيقية لإيران، وأحدها
على سبيل المثال ظهر واضحاً جلياً فى انتخابات المجلس وهو
غياب المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية، ويبدو أن الشعب
الإيراني فى ظل الظروف الحالية قد شعر بعدم القدرة على
المشاركة نظراً للمشكلات الاقتصادية التى يواجهها، ولعل
السبيل الوحيد لتغيير تلك الظروف تنفيذ مصلحة وطنية ثم
خلق عمليات منافسة ديمقراطية.

العملية التى أوضحتها تقوم على أساس فرضية أن الأجواء
الإيرانية بشكل عام تتجه نحو هذا التغيير بشرط أن يكون
المرشد متقبلاً لهذا التغيير ومدرك أن مواصلة الوضع القائم
لا فائدة منه للشعب الإيراني والنظام السياسى الحالى.

بعض الخبراء تقبلوا هذا الوضع، لكن المرشد لازال رافضاً
للأمر، هذا التصور الذى طرحته عندما يصل إلى نقطة التحقق
بحيث يقبله المرشد مرهون بإدراك النظام السياسى الحالى
عدم قدرته على التحرك ومن ثم تظهر ضرورة التغيير.
هذه ليست نصيحة أو موعظة أو مكاشفة داخلية، وإنما
تصور حتى لكن يجب خوض الأزمات حتى تصل فى النهاية
إلى الوضع الذى يغير النظام السياسى بأكمله وليس مجرد
أفراد.

* ما هى البنية القانونية التى يمكن أن تحقق هذا التصور؟
- النقطة الأولى هى عودة الدستور الأول الذى وصفته
الحكومة المؤقتة فى بداية الثورة، ووقعه الخمينى، حيث كان
هذا الدستور خالياً من ولاية الفقيه وهذا يعنى أن الدستور
الأول لإيران بعد الثورة والذى لم ترد فيه ولاية الفقيه يمكن
أن يكون دستورياً للجمهورية الإسلامية.

لقد مرت ثلاثون عاماً على الثورة الإيرانية، وقد أثبتت
التجربة أن الدستور الإيراني ليس وحياً منزلاً، لذا من
الممكن تغييره، وأن نعود إلى الدستور الأول الذى وقعه زعيم

الثورة الراحل.

* هل تتوفر لوازم تحقق عملية العودة إلى الدستور الأول
بشكل ذاتى؟

- ما قلته لا يعنى أن نجلس صامتين حتى يصل مسئولى
النظام الإيراني إلى هذه النتيجة عن طريق مصارحة النفس
ويقومون بإحداث تغييرات بنوية نتيجة لهذه المصارحة،
وإنما أحد العوامل الفاعلة والمؤثرة فى هذه العملية وجود
حركات مدنية تقوم بعمل التغييرات، منذ الانتخاب الأول
لخاتمى وما تلاه من أحداث بذلت جهود كثيرة ولا زالت
حتى ظهرت المؤسسات المدنية، ولكننا نرى أنها لم تنجح فى
تحقيق أهدافها.

إن استمرار الحركات المدنية من جهة، والانهيار الاقتصادى
من جهة أخرى فضلاً عن التضخم المتلفى وغيره من
العوامل التى تضغط على الحكام لقبول التغيير وعبر هذه
الضغوط سترى النظام السياسى الإيراني يخضع فى النهاية
لحتمية التغيير.

* فى أى شىء لاحظت علائم هذا الخضوع أو القبول؟

- فكر، لماذا صرح السيد هاشمى رفسنجانى بكل ما له من
ذكاء وفطنة أنه كان مخالف لولاية الفقيه، ولماذا يقول الآن أنه
قال للمرحوم أذرى قمى أن ولاية الفقيه التى تسعى إليها
سيكون حالها كحال ناصر الدين شاه ومعروف أن العصر
الناصرى عصر تدهور؟

السيد هاشمى الآن رئيس مجلس الخبراء الذى يتولى مراقبة
المرشد طبقاً للدستور بناء على هذا، نجد الأشخاص ذوى
الخبرة وأمضوا ثلاثين عاماً فى السلطة قد توصلوا إلى أنه لا
يمكن أن يكون لشخص مثل هذه الصلاحيات الممنوحة
للمرشد ولا يكون مسئولاً أمام أحد شخصاً كان أو هيئة،
هذه هى المشكلة الرئيسية التى تتبعها بقية المشكلات تدريجياً،
وأؤكد المشكلة هنا ليست شخص أحمدى نجاد المشكلة من
تلك المجموعة التى أدت إلى ظهور أحمدى نجاد لأنها ستعيد
إنتاج نفسها فى كل مرة.

هنا أرغب أن أشير إلى نقطة هامة وهى أن رجال الدين فى
المجموع أكثر قابلية للتغيير منا نحن المثقفين.

كيف يمكن تشكيل حكومة قوية وفاعلة؟

حميد رضا جلاي بور ■ أمروز (اليوم) ٢٧/٦/٢٠٠٨

الثورة الإسلامية المتمثلة في (الاستقلال، الحرية، والجمهورية الإسلامية) وقد واجه مؤيدوا الثورة الإسلامية تحديات ثقيلة لتحقيق الهدف المذكور، ومن جملة هذه التحديات، الكفاح المسلح ضد معارضي الجمهورية الإسلامية في بداية سنوات الثورة، حرب الشانئ سنوات (الحرب المفروضة) وغيرها من التحديات. وبرؤية أخرى فإن حكومة الجمهورية الإسلامية من الممكن أن تصبح قوية أمام معارضيها ومنافسيها ولا تظهر ضعفها، ولكن من ناحية التفعيل فإنها تواجه فشلاً أساسياً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. على سبيل المثال مضت ثلاثة عقود على الثورة ولكن حتى الآن عجزت الحكومة عن أن تصل إلى متوسط النمو الاقتصادي الذي تحقق في العقدين الآخرين للحكومة البهلوية، وهناك قضايا أخرى تواجه النمو الاقتصادي في إيران، منها على سبيل المثال، تزايد أعداد البطالة، التضخم المتزايد، عدم التناسب بين توزيع الدخل بين طبقات المجتمع. في حين أن المجتمع الإيراني كان يواجه تراكم في الإضرار الاجتماعية.

ومن الناحية السياسية ومع مرور ثلاثين عاماً على الثورة الإسلامية، واجهت أيضاً عملية إقامة انتخابات حرة ونزيهة تحديات كثيرة، ولم تكن القوة المعزولة عن المجتمع الإيراني، مثل (العلمانيين، القوى القومية، الدينية، ونهضت آزادي) هي فقط المعلوضة لعدم إقامة انتخابات عادلة، ولكن حتى مؤسسي الثورة الإسلامية مثل آية الله منتظري، وصانعي، ورفسنجاني، ومحمد خاتمي، ومهدي كروبي وغيرهم الآلاف ممن تحملوا نفقات ثقيلة في سبيل الثورة، عارضوا عدم العدالة وضياع الشفافية.

ومن الناحية الدولية فإن الحكومة الإيرانية أصبحت في عزلة في منظمة الأمم المتحدة، قبل ثلاثون عاماً مضت استطاع أكثر من نصف مليون طالب إيراني حتى من الطبقات المتوسطة أن يحظوا بفرص للدراسة في أكبر المراكز العلمية المتخصصة في العالم، ولكن اليوم فإن آلاف الشباب الإيراني عاجز عن الحصول على مثل هذه الفرص مما اضطرهم للسفر إلى دول أخرى مثل الهند، أوكرانيا، ماليزيا، أرمينيا ويوغسلافيا.

وكل ما سبق يمثل شواهد وقرائن على عدم قوة وفاعلية الحكومة في إيران وأن تجربة الحكومة القومية والفاعلة في إيران المعاصرة تجربة غير كاملة.

يمثل تأسيس الحكومة القوية والفاعلة أحد الشروط الرئيسية لتحقيق النظام والرفاهية والحرية والعدالة لأي مجتمع. وفي أي مجتمع سواء في المجتمعات النامية أو المتنامية فإن تقوية الديمقراطية والتنمية الثابتة وتوفير الحياة الشريفة لأغلبية أفراد الشعب بدون وجود حكومة قوية وفاعلة أمر غير ممكن.

وفي إيران وبعد أن فشلت الحكومة القاجارية في إيجاد النظام والأمن والرفاهية داخل إيران. وعدم القبرة في الحفاظ على مصالح الشعب في الخارج خصوصاً مع الفشل المتتالي أمام الاستعمار الروسي والبريطاني والذي كان أحد نتائجه تقلص الأراضي الإيرانية، كان الهدف إيجاد حكومة قائمة على الدستور وبرضا الشعب، وكان هذا أحد المطالب الرئيسية للثورة الدستورية.

وبعد مرور خمسة عشر عاماً على انتصار الثورة الدستورية واجه مطلب الحكومة القائمة على الدستور والشعبية تحديات كثيرة في الداخل والخارج خصوصاً مع استمرار التوترات الأمنية.

وفي مثل هذه الساحة قام رضا خان ومؤيدوه في المجلس بالدعوة إلى تأسيس حكومة مركزية وقوية وفاعلة والدعوة إلى تحديث المجتمع الإيراني، وكان هذا بمثابة نهاية الأسرة القاجارية وبداية الدولة البهلوية.

قامت حكومة رضا شاه بعدة إجراءات لتفعيل مركزية الحكومة وتقوية المنظمات الإدارية في الدولة، وتنظيم الطرق وشئون القضاء والتعليم والصحة، ولأن دوام الحال من المحال، فإن حكومته وجيشه بعد عشرين عاماً من الحكم، وبسبب الضغط الأجنبي أجبر على الاستقالة ونفى خارج البلاد من خلال الحكومة الإنجليزية.

جاءت الحكومة البهلوية الثانية وحقت نجاحاً كبيراً بعد ما نفذت أربعة برامج تنموية اقتصادية واجتماعية، وعلى الرغم من تنفيذ البرامج التنموية والدعم الأمريكي لم تكن هناك حكومة قوية وقابلة، وفي عام ١٣٥٧ هـ. ش (١٩٧٩) تم الإطاحة بهذه الحكومة أمام موجة المعارضين من الشعب الذين خرجوا ملين لنداء الثورة الإسلامية.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية تركز المطلب الأصلي للثوريين حول إيجاد حكومة قوية وفاعلة تستطيع أن تؤمن أهداف

من هم المبدئيون في إيران؟

إيران أسرار ١ مايو ٢٠٠٨

الإسلامية ونقابة المهندسين برئاسة محمد رضا باهنر وكذا جمعية علماء الدين المناضلين "روحانيت مبارز" وجمعية المدرسين، وقد اختير شهاب الدين صدر من عناصر هذه الجماعة أميناً لجهة المبدئيون المتحدة، ومنهم كذلك العضوان أسد الله بادايجيان وحسن غفوري فرد.

٢- جمعية مؤثري الثورة (إيثاركران):

المؤثرون هم في الأساس من عناصر الحرس الثوري وضحايا الحرب وكذا يعدون المحور الأساسي للمبدئيين، وكان أحمدى نجاد أحد عناصر هذه الجمعية قبيل التصدي لرئاسة الجمهورية، وكذلك محمد باقر قاليباف، غير أن المؤثرين يبدو أنهم انشقوا على أنفسهم إزاء انتخابات الرئاسة التاسعة، وتبلور جناح منهم وصار معارضا للحكومة التاسعة. والمعروف أن حسين فدائي هو سكرتير عام جمعية المؤثرين وعضو الجماعة في جبهة المبدئيون المتحدة.

٣- المبدئيون التقدميون (اصولكرايان تحول خواه): يعتبر علي رضا زاكاني المؤسس الفعلي لهذه الجماعة وعضوها مع أحمدى توكل في جبهة المبدئيين المتحدة.

٤- جبهة المبدئيين المتحدة المعروفة بجماعة ٥+٦: شكلت بمبادرة من حكومة أحمدى نجاد وبمساعدة محمدرضا باهنر، نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامى في دورته السابعة والداعم الخفى لأحمدى نجاد، وكان هدفهم الأساسى تقديم خط أحمدى نجاد في الانتخابات وذلك بعد تراجع جناح خامنئى الذى خاض تلك الانتخابات تحت شعار "الخدمة الطيبة"، والأعضاء الست في هذه الجبهة هم: صادق محصولى، حيدر مصلحى، أسد الله بادايجيان، حسن غفوري فرد وهم من أتباع خط الإمام والخدمة الطيبة، وعلي رضا زاكاني وحسين فدائي وهما من جمعية المؤثرين والمبدئيين التقدمين إضافة إلى خمسة من رجال الدين هم مهدوى كنى، على أكبر ناطق نوري، سيد محمد مهدى طباطبائي، غلامرضا مصباحي مقدم وسيد أحمد خاتمي.

لم يلتفت كثيراً إلى مصطلح "اصولكرايان" (المبدئيون) أثناء سير العملية الانتخابية لمجلس الشورى الإسلامى في دورته السابعة أو انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، حيث خاضت جماعة أحمدى نجاد تلك الانتخابات تحت شعارات "اتباع خط الإمام والزعامة" كما خاضت قوى أخرى أقل شهرة من قبيل "التعمريين" و"مجلس تنسيق قوى الثورة" بالشعارات نفسها، أما بعد أحداث الانتخابات الرئاسية وقد صار اصطلاح "المبدئيون" مصطلحاً عاماً، وبخاصة حينما بدأت الجماعات الأصولية المختلفة في استخدامه عبر انتخابات مجلس الشورى الثامنة، بدأ الحديث في التزايد عن الجماعات المؤيدة لهذا التوجه الفكرى، فمن هى تلك الجماعات:

١- جبهة المبدئيون المتحدة "جبهة متحد اصولكرايان": هذه الجبهة التى كانت بمثابة مركز لثقل أحمدى نجاد في الانتخابات الإيرانية الأخيرة، وبعد فترة ظهرت منها العديد من الشخصيات استطاعت أن تقود المجلس في دورته الثامنة بعد أن شكلوا الجماعات والجبهات التالية:

أ- "الخدمة الطيبة" (رايحه خوش خدمت)، هذا الشعار الذى كان يخص جناح أحمدى نجاد في انتخابات المحليات من قبل، والآن تحول إلى المحور الأساسى "لجبهة المبدئيون المتحدة" وبخاصة بعدما خاض به الانتخابات التشريعية والتنفيذية. أما من أبرز أعضاء هذه الجماعة فهم عبارة عن العميد حرس ثورى صادق محصولى مستشار أحمدى نجاد، وحيدر مصلحى رئيس أوقاف الجماعة في جبهة المبدئيون، وكذا على أصغر زارعى القائد بالحرس الثورى وهم المقربون لدى أحمدى نجاد والأعضاء المخلصون له سواء في الحرس الثورى أو الجبهة، ولذلك طرحهم أحمدى نجاد من قبل لوزارة البترول إلا أنهم لم يحققوا شيئاً.

ب- أتباع خط الإمام والزعامة: هذه الجماعة هى أساس اليمين التقليدى الذى شاركت انتخابات رئاسة الجمهورية مع بقية العناصر الأخرى المؤيدة لها من قبيل جمعية المؤتلفة

الإسلامية والجمهورية من وجهة نظر الخميني

إيران ٣١/٥/٢٠٠٨

لروح الديمقراطية، ديمقراطية القرن التاسع عشر المشتملة على كافة حقوق الإنسان فيما يتعلق بطرائق معيشته وطعامه وشرابه والحرية في اختيار مسلكه. ومن ثم يمكن القول إن الفكر الإسلامي بجوار الديمقراطية كان من أنجح أساليب إدارة المجتمعات البشرية، وهذا الشكل والمحتوى من أنظمة الحكم المستقبلية من الضروري أن يقوم على المزج بين الجمهوري والإسلامي فقط ليس أي شيء آخر.

الجمهورية والإسلامية من وجهة النظر العملية للخميني: الآن وبعد مرور أكثر من عقدين على الثورة (الإسلامية) ومهندسو نظام الجمهورية الإسلامية وأيديولوجيتها الثورية وتأييدها من قبل الشعب الإيراني الذي صوت لصالح هذا النظام في ٣١/٣/١٩٧٩، (صوت الشعب الإيراني بالموافقة على قيام نظام الجمهورية الإسلامية بأكثرية بلغت نسبة ٩٨,٢٪، المترجم)، في إطار مبادئ وأصول الدستور الإيراني ورغم ذلك مازال البعض يناصر أحد هذين المصطلحين على الآخر، بالشكل الذي يوجد معه وكأن هناك تعارضاً بينهما في المجتمع مما يخلق الانقسامات في الأوساط السياسية الإيرانية، فقد وصل الأمر إلى التفكير في إقصاء المصطلح الأول أي الجمهورية من النظام السياسي القائم وتحويله إلى نظام الحكومة الإسلامية وهذا برنامج محدد لدى بعض التوجهات الفعلية الموجودة على الساحة الإيرانية، لاسيما بعد ما تم طرحه تحت شعار "حكومة العدل الإسلامي" عام ١٩٩٧، وبات يتصدر كافة كتابات وأقوال أنصار الإسلامية، وبالطبع فإن حكومة العدل الإسلامية تقف على النقيض من نظام الجمهورية الإسلامية، خاصة أنهم يعتبرونه نظام مرحلي لا بد وأن يمضي ثم يأتي يتحتم الانتقال إلى نظام حكم العدل الإسلامي.

أما في المقابل فهناك من يقلل من شأن هذا النظام بذريعة افتقاره للحريات والسعي للانتقال إلى النظام الجمهوري القائم على السيادة الشعبية المطلقة. والواقع أنه في ظل هذا التعارض بين أنصار النظامين تحول المجتمع إلى حلبة للصراع، وحتى تتضح المسألة أكثر فمن الأفضل العودة للوراء قليلاً إبان أحداث الثورة وآراء الخميني بخصوص الجمهورية الإسلامية.

بداية أعلن الخميني بعد الإطاحة بالنظام الملكي للشاه

ظهرت بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ العديد من المصطلحات السياسية، وكان مصطلحاً "الإسلامية" و"الجمهورية" من أكثر المصطلحات جدلاً بين الأفراد والجماعات السياسية آنذاك، إذ سعى أنصار الأول إلى بسط النظام الإسلامي والتقليل من شأن الجمهورية بينما راح أنصار الثاني يعلنون بالجمهورية على غرار الغرب وذلك بحثاً عن الديمقراطية، غير أن الإمام الخميني يبدو أنه كان له رأي آخر، لاسيما عندما مزج بين تلك المصطلحين ليخرج بمفهوم جديد على ساحة إيران السياسية بإعلانه طرح "الجمهورية الإسلامية" وهو نظام حكم مختلف، إذ أنه يسير من حيث الأسلوب ضمن الإطار الجمهوري ولكنه يقوم من حيث الماهية على أسس الإسلام.

الجمهورية الإسلامية:

الجمهورية الإسلامية هو الشعار الذي اكتسب أهمية خاصة لدى شعب إيران المسلم عام ١٩٧٩، (أي عام قيام الثورة)، والواقع أنه كان جزءاً من شعارات ثلاث "الاستقلال، الحرية، الجمهورية الإسلامية" يعنى شعب مستقل وحر ودولة قوية في ظل حكومة الجمهورية الإسلامية، حكومة تنفى عن نفسها كل السوابق وتنشد فقط الاستقلال والحرية لشعبها وكذا تستقى قيمها من الهوية الإسلامية، ولذلك احتلت الجمهورية الإسلامية المرتبة الثالثة من شعارها الأساسي بعد الثورة.

هذا وقد ظل الخميني سواء قبل الثورة الإيرانية أو بعدها يوضح للشعب الإيراني وجهة نظره حول الحكومة المستقبلية تارة عبر الرسائل والحوارات وأخرى عبر الرد على الأسئلة، وكثيراً ما بين في هذا الصدد، أن شكل الحكومة لا بد وأن يتضمن نوعاً من الديمقراطية، بمعنى أن الشعب يكون من حقه تقرير مصيره بنفسه، وهذا بدوره لا يستدعي أن يتبنى الشعب أفكار مدرسة أو أيديولوجيا ما، ولعل إضافة الإسلامية للجمهورية لا تنفي مطلقاً السيادة الشعبية أو الديمقراطية، وكذا فمبادئ هذه الجمهورية لا يجب أن تفرض على المجتمع أيديولوجية أو توجه فكري ما، صحيح أن الأحزاب ترتبط بأفكار معينة، وهذا لا يعد منافياً لمبادئ الديمقراطية وإنما مدعاة للافتخار. أما الخطأ بعينه من وجهة نظرنا فهو اعتبار إضافة الإسلامية على الجمهورية منافياً

وقيام الثورة تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية ورفع شعار "الاستقلال، الحرية، الجمهورية الإسلامية" بدلا من شعار الثورة: "لقد رحل الشاه بعد قيام ثورة الشعب، ومن ثم أقر الحكومة الديمقراطية للجمهورية الإسلامية، وفي هذه الجمهورية سيدير أمور الدولة مجلس وطني يمثل حقيقي عن الإرادة الشعبية". وكذا أشار عقب نجاح الثورة بأسبوعين إلى الاستفتاء على نظام الجمهورية الإسلامية بقوله: "إن من يعارض هذا النظام من حقه أن يعلن معارضته وبكل حرية، فالكل حر في صوته إزاء نظام الجمهورية الإسلامية". وكذلك صرح يوم ٣١/٣/١٩٧٩، يوم الاستفتاء الشعبي على النظام، في كلمة للإذاعة والتلفزيون قائلا: "إنني أعلن العمل بنظام الجمهورية الإسلامية في إيران، واعتبر هذا اليوم يوم عيد للإيرانيين وآمل أن يحتفل الإيرانيون بمثل هذا اليوم من كل عام بمناسبة تحقيق الإرادة الوطنية وإقرار المصير"، وفي معرض كلمته أوضح أن "الإسلام لا يعرف الاختناق، إذ أنه منح التعبير عن الرأي بكل حرية ولجميع الطبقات... فلم يعاد هناك الدولة البوليسية... ولا الدولة الفارضة سطوتها بالقوة على الشعب، وبخاصة أن الدولة في نظام الحكم الإسلامي تكون في خدمة شعبها، وينبغي أن تكون كذلك على الدوام". وهذا بدوره ما يؤكد على عدم التناقض الموجود بين أنصار الإسلامية والجمهورية، ولذلك فقد نصت المادة السابعة والسبعون بعد المائة من الدستور الإيراني على وجود

العنصرين معاً الإسلامية والجمهورية وأن يظلا كذلك دون أي تغير (مضامين المواد المتعلقة بكون النظام إسلامياً وقيام كل القوانين والمقررات على أساس الموازين الإسلامية وأهداف الجمهورية الإيرانية الإسلامية وكون الحكم جمهورياً، وولاية الأمر، وإمامة الأمة وكذلك إدارة أمور البلاد بالاعتماد على الآراء العامة والدين والمذهب الرسمي لإيران، هي من الأمور التي لا تقبل التغيير، المترجم). وبهذا اختارت الإرادة الشعبية التي نهضت بالثورة الإطاحة بالنظام القديم وإقرار النظام الجديد نظاماً يقوم وفقاً للدستور وينظم حياتهم السياسية ويمنحهم حريتهم واستقلاليتهم على الدوام وكان هذا هو نظام "الجمهورية الإسلامية".

على أية حال، فما زال بعض الجمهوريين يتعدى على الإمام الخميني بقولهم أنه اضطر وتحت ظروف ما بعد الثورة إلى قبول الجمهورية ورغم ذلك والشائعات بوجود الخلاف النظري بين الجمهوريين والإسلاميين في المجتمع غير أن العمل وفقاً لرؤية الخميني العملية وفقاً لمبادئ الدستور الإيراني لا يجمد الخلاف الموجود بين الفريقين أو المصطلحين فحسب وإنما يجعل كلا منهما مكملًا للآخر، الأمر الذي يخلق نوعاً من الاستقرار في المجتمع، وكما يقول الشهيد مرتضى مطهري: "الجمهورية تحدد شكل حكومتنا والإسلامية محتواها". وهكذا استمر النظام القائم في إيران والمعمول به حالياً بموجب تلك النظرية "الجمهورية الإسلامية".

زيادة الفجوة بين دخول الإيرانيين

تابناك (المنبر) يوليو ٢٠٠٨

يوليو ٢٠٠٨ إلى ٥٨، ٪، بينما يرى تقرير البنك الدولي أن النسبة المتوقعة. خلال نفس الفترة هي ٣٣، ٪، وكذا يشير إلى أن إيران تحتل المرتبة الـ ٨٨ بين دول العالم من حيث توزيع الدخل.

جدير بالذكر أن مؤشر توزيع الدخل في الاتحاد الأوروبي يتراوح بين ٢٤، ٪ إلى ٣٦، ٪، أما في دول مثل البرازيل، الصين، تركيا، ماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية فقد بلغت النسب الواردة بالترتيب التالي ٥٧، ٪، ٤٦، ٪، ٤٣، ٪، ٤٩، ٪، و ٤٠، ٪. إلا أن السويد بلغت ٢٥، ٪ واليابان ٢٤، ٪ وهما من أعدل نسب توزيع الدخل في العالم. وفي ها السياق نفسه، أعلن البنك المركزي الإيراني أن مؤشر الدخل بين عامي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧، قد وصل إلى ٤٠، ٪، بينما كان هذا المؤشر ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة بين

وفقاً لآخر الإحصاءات المنشورة من قبل البنك المركزي عام ٢٠٠٦، فيما يتعلق "بمؤشرات توزيع الدخل" في إيران، فإن هذه المؤشرات قد شهدت تحسناً خلال عامي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، بعدما انخفضت من ٤٢، ٪ إلى ٤٠، ٪، بينما تشير إحصاءات منظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين إلى أن تلك المؤشرات في حالة تزايد مما يعني استمرار تقلب مؤشرات التضخم والبطالة وانعكاس ذلك بدوره على الفجوة في دخول الإيرانيين.

ومن ناحية أخرى، ووفقاً لتقرير صحيفة "سرماية" أيضاً فقد أفادت التقارير الواردة من الأمم المتحدة أن مؤشر توزيع الدخل في إيران كان الأسوأ من نوعه عام ٢٠٠٨، بحيث بلغ نسبة ٥٨، ٪، ونقلًا عن تحرير "برنا" فإن تقرير الأمم المتحدة الأخير يتوقع أن يصل نسبة توزيع الدخل في إيران خلال شهر

سنوات ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٦، ٤٣، ٠٪، إلا أنه بلغ ٥٨، ٠٪ عام ٢٠٠٨، وهذا بدوره يشير إلى التوزيع السيئ للدخل في إيران.

هذا وبالفعل فقد حصلت إيران على مرتبة متدنية من حيث توزيع الدخل، لا سيما أن تقرير البنك الدولي قد منحها الترتيب الـ ٨٨ من بين ١٢٧ دولة على مستوى العالم. مخاوف لا تنتهي

لقد شهدت إيران تغييرات اقتصادية واضحة المعالم منذ عام ٢٠٠٤، الأمر الذي رفع معه كافة المؤشرات ومن بينها مؤشر توزيع الدخل، حتى أنها أحدثت فجوة عميقة بين دخل قاطني الحضر وقاطني الريف داخل المجتمع الواحد، وهذا ينعكس بدوره على اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في إيران، وذلك لأن مؤشر توزيع الدخل يظل متغيراً بين الصفر وحتى الواحد بحيث كلما اقتربت النسبة من الصفر كان يعني أن هناك توزيع عادل للثروات أما كلما كانت النسبة قريبة من الواحد يعني أن هناك كما عظمياً من الثروات في يد طبقة واحدة بعينها مما يخلق نوع من عدم المساواة بين طبقات المجتمع.

وفيما يتعلق بزيادة مؤشرات توزيع الدخل وأسبابها في إيران يقول السيد الدكتور طه حسين راغفر الأستاذ بجامعة الزهراء حول هذا الأمر: "إن دراسة الإحصائيات الموجودة - سواء إحصائيات البنك المركزي أو هيئة التعداد والإحصاء - تشير إلى أن نسبة توزيع الدخل تشهد ارتفاعاً منذ عام ٢٠٠٤، وهذا يفيد اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بسبب هذا التوزيع غير العادل الذي يكون أهم نتائجه ارتفاع التضخم".

أما فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي ودفع الدعم الحكومي في صورة نقدية لتقليص حالات الظلم الاجتماعي في المجتمع فيرى الدكتور راغفر أن تطبيق الخصخصة بصورتها غير الصحيحة واستمرار تقديم الدعم دون السير على برامج مدروسة لن يحقق العدالة الاجتماعية، وشكل عدالة توزيع الدخل بصورتها الحالية دون أدنى تغير، بل ستزداد الفجوات أكثر فأكثر بين طبقات المجتمع، وفي مثل هذه الحالة، يتوقع استمرار ارتفاع المؤشرات بلا توقف.

مؤشرات توزيع الدخل الحالية:

وفقاً للإحصائيات الصادرة من منظمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، فإن أعلى نسب في مؤشر توزيع الدخل خاصة بدولة البرازيل التي بلغت ٥٩٣، ٠٪، يعني أن البرازيل الأسوأ بين دول العالم من حيث التوزيع الغير عادل في الدخل، وهذا في مقابل اليابان البالغ ٢٤٩، ٠٪ والسويد ٢٥، ٠٪ أعدل الدول من حيث توزيع الدخل.

وكذلك أشارت الإحصائيات نفسها إلى أن نسبة التوزيع في الدخل بإيران بلغت ٤٣، ٠٪ بينما بلغت في دولة مثل مصر الأدنى في مرتبة توزيع الدخل العادلة حيث بلغت نسبته ٣٤٤، ٠٪، بما يعني أن مصر الأدنى من حيث التوزيع غير العادل للثروات. ووفقاً للإحصائيات نفسها أيضاً فإن الدول التي حصلت على مرتبة متقدمة بالنسبة للتوزيع العادل للثروات والدخل عام ٢٠٠٨، الدنمارك السويد، اليابان والنرويج وجمهورية التشيك، بينما احتلت دول مثل بوتسوانا وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون وناميبيا قاع قائمة التوزيع غير العادل للدخل والثروات.

وزارة المخابرات الإيرانية تحشى الـ S.M.S

إيران ٢٧/٦/٢٠٠٨

المخابرات الأخير الذي أجرى في هذا السياق، يؤكد أن أطروحة السيطرة الاجتماعية يخططها الكثير من التحديات حيث ورد في تقرير الوزارة الأخير أن الحركات الشعبية في طهران بدأت تستخدم وسائل متطورة لتحقيق أهداف لاسيما رسائل الهواتف المتحركة المسماة "أس. أم. أس" التي تنتقل سريعاً إلى العديد من المحافظات وفي فترة قياسية ومن ثم تندلع الاضطرابات وللحيلولة دون وقوع ذلك ومن أجل إحكام السيطرة الأمنية على الأوضاع الداخلية سعت وزارة المخابرات بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى مراقبة رسائل الهواتف المتحركة القصيرة ومحاولة وقفها في حالات الضرورة، وذلك لشدة تأثير تلك التكنولوجيا بين الناس.

اندلعت المظاهرات الشعبية في طهران عقب الإعلان عن قرار تحديد نصيب الفرد من الوقود، الأمر الذي أفضى إلى إحراق أكثر من خمسين محطة بنزين والعديد من البنوك والمصارف في أنحاء طهران المختلفة، وكذا فقد تواكب ذلك مع أعمال مشابهة في محافظات إيرانية مثل محافظة كلستان "جلستان"، أصفهان، خراسان، خوزستان، مازندران وأذربيجان الغربية والشرقية، حينما قام المتظاهرون في تلك المحافظات بالهجوم على محطات البنزين وأشعلوا فيها النيران. هذا وقد قامت قوات التدخل التابعة لوزارة المخابرات والحرس الثوري وقوات الشرطة بالتعامل مع المتظاهرين بكل شدة وحزم مما جعلهم يتصرون استحالة عودة الاحتجاجات مرة أخرى، إلا أن تقييم وزارة

تداعيات مشروع التحول الاقتصادي الإيراني

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

من الملاحظات وعددا من التوصيات. كما طالب بأن يعلن الرئيس عن قائمة من المتخصصين من خارج الحكومة لتدوين المراحل الأولية من المشروع، وطرح المدونات على وسائل الإعلام والرأي العام لمناقشتها، على ألا يتحول المشروع إلى مشروع سياسى أو حزبي، لأن هذه اللبنة لو وضعت بشكل صحيح فإنها سوف تحقق نتائج مختلفة، وتفتح المجال لمشروع واعد، يرضى طموحات الثورة الإسلامية.

وقد قام الأصوليون بالدفاع عن مشروع الرئيس، مؤكدين أن المعارضة الإصلاحية اعتبرت أن أساس المشروع هو تحويل الدعم الذى تقدمه الدولة إلى الطبقات المحرومة من دعم عيني إلى دعم نقدي، ومن هنا فقد انتقدت مشروع هذا التحول باعتباره يثير القلق من ناحية، ويتسبب في تداعيات خطيرة من ناحية أخرى. فإذا كان معظم الدعم يذهب إلى فروع الطاقة أى الكهرباء والغاز والماء والبنزين والكيروسين والنفط الأبيض، فضلا عن الخبز بمعدل تسعين ألف مليار تومان في العام، سوف تصب في الحساب الوطنى لكل أسرة على أربعة أقساط، أى كل ثلاثة شهور، إلا أنه ينبغي التنبيه إلى نقطتين هامتين: الأولى: هى أن تحويل الدعم من عيني إلى نقدي ليس تعبيراً دقيقاً، لأنه لا يمكن تسمية أى مبلغ تقدمه الحكومة معونة أو غلاء معيشة دعماً لارتفاع سعر سلعة معينة، وإنما نصيباً للأفراد من دخل النفط، ومن هنا ينبغي أن يكون لكل المواطنين، مهما كان أساس حسابه في الموازنة العامة. النقطة الثانية هى أن ما سوف يخص كل مواطن من هذا الدعم هو مائة ألف تومان شهرياً، وهو تقريباً المبلغ الذى تعهد أحد المرشحين (الإصلاحيين) لرئاسة الجمهورية بتحقيقه عند انتخابه، مع حساب التضخم وزيادة سعر

اتخذ الإصلاحيون موقفاً معارضاً لمشروع التحول الاقتصادي الذى طرحه الرئيس الإيراني أحمدى نجاد، مؤكدين أنه لم يقدم جديداً، حيث أن بعض ما ورد في المشروع طرحته الحكومات السابقة في عهد رفسنجاني وخاتمي، خاصة في برامج التنمية من الخطة الأولى حتى الرابعة، كما أن الرئيس أحمدى نجاد لم يلتفت إلى نصائح خبراء الاقتصاد التى قدمها ٥٧ منهم وناقشوها معه في لقاءه بهم، ولم يقم الرئيس بأى توجيه عملي أو يعرض خطة زمنية، وإنما قدم بياناً غير مدروس أو دقيق، خلط فيه بين القضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما انتقدت جبهة المشاركة الإصلاحية عدم وجود أرضية سياسية واجتماعية وثقافية مناسبة لهذا التحول، فضلاً عن عدم العمل على التهيئة الذهنية والعينية للمشاركة الجماهيرية في هذا الأمر، وعدم وجود تغطية إعلامية شفافاً ومناسبة، وعدم تهيئة المجال لجذب ثقة الناس والاستثمارات، وكذلك عدم وجود تحول في الإدارة بدءاً من الحكومة نفسها، ودعم أسس الرقابة دون تدخل الحكومة. وطالب حزب الثقة الوطنى الحكومة بدعم القطاع الخاص، والاستفادة من الخبراء في التخطيط والتنفيذ، وعدم التعجل، وعدم تسييس الاقتصاد ومشكلاته، وعدم الوقوع في التكرار والأساليب المكلفة، وكذلك طالب بالتعاون والتنسيق مع سائر القوى الوطنية والسلطات ومجمع تشخيص المصلحة، والتنسيق بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة، مثل البنك المركزى ووزارة الاقتصاد وهيئة التخطيط والميزانية، والبعد عن الشعارات، والتزام الحركة المحسوبة. في حين اعتبر حزب كوادر البناء هذا المشروع عملية جراحية خطيرة، خاصة فيما يتعلق بتحويل الدعم من عيني إلى نقدي، وقدم هذا الحزب عدداً

النفط، مما يعد نوعاً من التعامل مع الفكر الإصلاحي، وليس تكراراً لأمر كان له رد فعل سلبي في الرأي العام بدليل عدم نجاح المرشح!

وقررت المعارضة الإصلاحية أن من أهم المسائل التي ينبغي أن توضع في الاعتبار هو حجم التضخم الذي سوف يؤدي إليه تقديم هذا المبلغ الكبير للمواطنين، وترد مجموعة من الأصوليين على هذه النقطة بأن مجموع قيمة استهلاك الطاقة من كهرباء وغاز ومشتقات البترول أقل من ثمنها الحقيقي بمعدل تسعين ألف مليار تومان، وعند تحويل الدعم إلى نقد سوف يكون بيع هذه المنتجات بالسعر الحقيقي سواء داخل البلاد أو خارجها، وحتى إذا كان الفرق سيدفع نقداً، فسيكون مؤثراً في إطار حجم التضخم، وعلاقته بمفهوم السيولة النقدية واختلافه عن حجم الثروة، فالسيولة هي ما لدى الأفراد من نقد، سواء كان أوراقاً مالية أو سندات أو شيكات أو حسابات مصرفية، أي ما لدى الناس من أموال يمكن التصرف فيها، في حين أن الثروة لها مفهوم أبعد من السيولة، حيث تشمل كل الملكيات من ذهب ومجوهرات وعملات أجنبية وأراضي وأملاك وسيارات وماكينات وأسهم وغير ذلك، مما يحتاج تحويله إلى نقد الرجوع إلى السوق، ومن أشكال الثروة أيضاً النفط والغاز والمعادن التي يوجد معظمها في باطن الأرض.

ويرى الإصلاحيون أنه يمكن تقسيم تأثير الدعم النقدي على التضخم إلى ثلاثة أقسام: تأثير مباشر، بمعنى زيادة أسعار البنزين إلى معدل ستة أضعاف، والكبروسين ثلاثين ضعفاً، والكهرباء ثمانية أضعاف، والغاز عشرة أضعاف، وهو ما سوف ينعكس على زيادة أسعار السلع والخدمات، وهو ما يرفع نسبة التضخم مع التفاؤل إلى ما بين ٧٥ و ٩٠٪. القسم الثاني هو التأثير غير المباشر، أي التأثير على السيولة، ويظهر في تقليل الاستهلاك وزيادة السيولة، مما يؤدي إلى مزيد من التضخم، أي سوف تبلغ زيادة السيولة النقدية حوالي ٢٥٪ سنوياً، ويزيد معدل التضخم بين ٢٠ و ٢٥٪. أما القسم الثالث وهو زيادة الطلب على السلع الأخرى والخدمات، وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، مثل أن تستفيد بعض الأسر من الدعم النقدي في شراء سيارة مثلاً بالتقسيط مما يرفع سعرها، وينسحب هذا على بقية السلع والخدمات، ويؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة تقع بين ١٥ و ٢٠٪، ما لم تتدخل الدولة في تحديد الأسعار. ومن هنا فإن مجموع حاصل التضخم سوف يصل إلى حوالي ١١٥٪.

من الواضح أن ليس أمام تنفيذ هذا المشروع سوى أربعة خيارات، أولها أن يقوم الرئيس بتنفيذ هذا المشروع اعتباراً من الشهور الثلاثة الأخيرة من فترة رئاسته الأولى بعد استكمال الإجراءات، وثانيها أن يقوم بتأخير تنفيذ هذا المشروع إلى ما

بعد انتخابات الرئاسة، وثالثها أن يرفع وثائق هذا المشروع بجانب وثائق السياسات العامة للنظام من خلال المادة ٤٤ من الدستور، لكي تأخذ نفس المسار فتصبح من مشروعات خطة التنمية التي تلتزم بها الحكومة، بغض النظر عن نتائج الانتخابات، أما الخيار الرابع فهو اتساع الخلاف حول المشروع مما يؤدي إلى تعطيله سنوات طويلة.

لكن الرئيس الإيراني جاد في المضي لتحقيق هذا التحول الاقتصادي، فقد صرح في حديث للقناة الأولى الإيرانية بأنه يقول لمن يرى أن هذا الطرح لن يجعل الناس يصوتون له في الانتخابات الرئاسية القادمة، فليأخذوا هم الأصوات، وسينفذ مشروع التحول رغم ذلك، مؤكداً أنه حتى لو بقي من فترة رئاسته يوم واحد فإنه سينفذ مشروع التحول الاقتصادي، وكان الرئيس أحمدى نجاد قد التقى بعدد كبير من خبراء وأساتذة الاقتصاد في إيران (أكثر من مائة خبير) واستمع إليهم، وسجل ملاحظاتهم، وأكد لهم أنه سيضعها موضع الاعتبار، ولعل السؤال الذي يتردد بين الأوساط السياسية والنخبة هو: هل يستطيع مشروع التحول الاقتصادي أن يكون سبيل الحل والعلاج للمشكلات الاقتصادية الأساسية؟ وخاصة مشكلة التضخم الناتجة عن تبعية الاقتصاد الإيراني لدخل النفط، بعد أن أصبح معدل اعتماد الموازنة العامة للدولة على دخل النفط هو ٧٠٪ في السنة الحالية، إضافة إلى وجود سيولة نقدية عالية في المجتمع، وهل تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي سوف يزيد من هذه السيولة؟ أو يرفع أسعار السلع الاستراتيجية، مثل القمح والأرز والزيت، وضاعف من أزمة الإسكان؟!

إن ما يقلق الرئيس هو تقلبات أوضاع الاقتصاد الإيراني على الرغم من وجود استراتيجية ثابتة وقيم إسلامية واضحة، وجهود مخلص، ويستتج أحمدى نجاد من التجربة الاقتصادية الإيرانية خلال ثلاثين أو أربعين عاماً أن التفاوت الواضح بين أوضاع المحافظات، سواء في الثروة والإمكانات أو في توزيع المشروعات والخدمات، أو تلبية الاحتياجات، مما نتج عنه زيادة الفوارق بين الطبقات، وخلل في تحصيل الضرائب سواء في توازنها أو كميتها، وهو ما ينطبق أيضاً على الجمارك، وعلى النظام المصرفي والتسهيلات البنكية، والاحتكار، هذا النمو غير المتوازن هو السبب المباشر في هذا التقلب، لوجود معدلين متفاوتين للبطالة، أديا إلى عدم القدرة من قوى بشرية صالحة لديها استعدادات كبيرة، فضلاً عن إتلاف مصادر أساسية للتنمية، وهو ما يتطلب دعم ثقافة التوفير والاقتصاد والاستغلال الأمثل للموارد، والتخلص من الآثار السلبية للدعم، وجعله وسيلة مفيدة للاقتصاد الوطني.

ويراهن مشروع التحول الاقتصادي على فهم عميق للمواطن الإيراني، وطبيعة الحركة الاقتصادية الوطنية،

ومعلومات واضحة عن حركة الاقتصاد العالمي، وإدراك حقيقة الأوضاع الاقتصادية في المحافظات، والمناخ العام والطبيعة الجغرافية والقدرات الاقتصادية والإمكانات الطبيعية، لذلك فالمشروع يؤكد على عدد من النقاط الأساسية، هي: تبسيط مفاهيم الاقتصاد العامة، ترشيد تخصيصات الدعم، الاتجاه لمبادئ الاقتصاد الإسلامي، أن يكون للإقتصاد نموذج إيراني خالص، إزالة موانع الرخاء، إصلاح البنية الاقتصادية، الاستفادة من المراكز العلمية في الساحة الاقتصادية، واشتراك العلميين في التخطيط والتنفيذ، حذف أو إدغام المؤسسات المناظرة أو الموازية، إصلاح القوانين الاقتصادية المتناقضة، تحديد الأولويات، محاربة الفساد، مع دعم القطاع الخاص.

ويؤكد الرئيس أن توجيه السيولة النقدية الناتجة عن الدعم سيكون للإنتاج، وإيجاد فرص عمل، خاصة مع إحجام أصحاب رؤوس الأموال عن المخاطرة بإقامة المشروعات طويلة الأمد، واستغلال أموالهم في الوساطة خاصة في مجال الأراضي والعقارات، كما يتوخى المشروع روح محورية العدالة، وهو ما يعنى خدمة الجماهير وتأمين راحة الناس، كما يراهن المشروع على روح الشجاعة التي تتحلى بها الحكومة في القيام بمشروعاتها، وهو ما كانت الحكومات السابقة تفتقر إليه.

ويرى كثير من نواب الشعب في مجلس الشورى الإسلامى أن الحكومة قد وضعت يدها على العضلات الأساسية في قطاع الاقتصاد، وأنها تتميز في هذا على الحكومات السابقة بأنها لا ترغب فقط في إصلاح الاقتصاد، بل لديها العزم الراسخ والإرادة القوية لهذا الإصلاح، وقد ظهر هذا في قضية الوقود والبنزين وهيئة الإدارة، وأن تعاون المجلس معها سيسهم في تحقيق الإنجازات في هذا المجال، ومن ثم يؤكدون أن مشروع التحول الاقتصادى سيكون بمثابة عملية جراحية ناجحة للاقتصاد الوطنى. وقد رحب

حزب المؤتلفة الإسلامى بالمشروع، مقدرا جهود الحكومة في المجال الاقتصادى، ومشيرا إلى أن هذا المشروع يعالج الأوضاع الاقتصادية في سبعة مجالات، هي: نظام الضرائب، نظام الجمارك، النظام المصرفى والنقدي، نظام توزيع السلع، نظام توزيع مصادر الثروة، استغلال الثروة، تنظيم وترشيد الدعم. كما أبدى الحزب استعداده بالمساعدة في إنجاز هذه الإصلاحات فور صدور لوائحها.

لاشك أن مدى نجاح الرئيس في إقناع الجماهير في جدوى هذا المشروع لحل المشكلة الاقتصادية المزمنة وتراكماتها، سيكون مؤشرا لفوزه بفترة رئاسة ثانية، ومادام مصرا على تنفيذ المشروع رغم نصيحة عقلاء الأصوليين بتأخير تنفيذ هذا المشروع إلى ما بعد انتخابات الرئاسة، حتى لا يقلل من فرصه باعتبار أنه مادة يستفيد منها خصومه في الطعن عليه، فلاشك أن لديه أوراقا يعتمد عليها، ويرد بها على خصومه. ولعل سر إصرار أحمدى نجاد على هذا المشروع هو أنه يحول الاقتصاد الإيرانى إلى اقتصاد عملى شعبى، يبتعد عن النظريات العامة، ويستبدلها بتجارب التطبيق، كما أن الزيارات الميدانية التى يقوم بها إلى المحافظات الإيرانية، ويعقد خلالها مجلس الوزراء، لبحث إمكانات المحافظة واحتياجاتها، وطبيعة سكانها وتوجهاتهم وقدراتهم، تعتبر أساس هذا المشروع، بما اكتسبته من معلومات حقيقية عن الإمكانيات والقدرات والاحتياجات والسلبيات، ومن الواضح أن ملف هذه الزيارات هو أجندة هذا المشروع. لقد كونت هذه الزيارات الميدانية لدى الرئيس أحمدى نجاد رصيذا يمنحه الثقة بأن الشعب سيتخبه لفترة ثانية، ويدعم هذه الثقة أن جمعية علماء الدين المناضلين (روحانيت مبارز) قد اختارته منذ الآن مرشحا لها، وهذا يعنى أنه سيحظى بتأييد كبار علماء الدين، وهذا له تأثير كبير في رفع أسهمه أمام منافسيه.

إيران والمعاهدة الأمنية العراقية

■ إبراهيم يزدي ■ إيران دبلوماسي (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٠٠٨/٦/٢١

وسيادة العراق ومن المقرر أن يتم التوقيع على هذه المعاهدة في غضون الفترة القادمة. هذه المعاهدة ستضع العراق بشكل كامل تحت الوصاية الأمريكية ولا ينبغي أن يوافق عليها زعماء العراق، وكذلك أيضاً يجب على الحكومات العربية المجاورة للعراق أن ترفض هذه الاتفاقية وقد أعربت الحكومة الإيرانية



تم تحديد موافقة الأمم المتحدة بوجود قوات أجنبية في العراق حتى نهاية عام ٢٠٠٨. وبالنظر إلى الظروف الدولية لا يبدو أن الأمم المتحدة سوف تجدد هذه الموافقة، وعليه طرحت الإدارة الأمريكية لتبرير وجود قواتها في العراق بشكل قانوني معاهدة أو اتفاقية أمنية مع العراق. وقد تجاهل مضمون هذه المعاهدة بشكل تام استقلال وحرية

بشكل واضح عن قلقها ومعارضتها لهذه الاتفاقية. من المؤكد أن هذه الاتفاقية ليست الاتفاقية الأولى ولا الوحيدة بين الإدارة الأمريكية والدول العربية المجاورة لإيران، وقد وقعت الإدارة الأمريكية اتفاقيات مشابهة ربما ليست بعمق الاتفاقية موضع الحديث مع السعودية وقطر والبحرين والإمارات وعمان وتمتلك الإدارة الأمريكية بموجب هذه الاتفاقيات قواعد ومنشآت عسكرية ضخمة في هذه الدول.

في فترة الحرب الباردة والمنافسة الشديدة سياسياً وعسكرياً بين المعسكرين الشرقي والغربي كان عقد مثل هذه الاتفاقيات مفهوماً وقابلاً للتبرير، فكانت الحكومات السورية والعراقية لها اتفاقيات عسكرية مع الاتحاد السوفيتي السابق بينما كانت السعودية والبحرين وقطر .. إضافة إلى تركيا وإيران، لها نفس الاتفاقيات مع أمريكا.

العراق وعارض كثير من زعماء العراق مثل هذه الاتفاقية. وعلى الرغم من أن وزير الخارجية قد أعلن أن الولايات المتحدة قد أجرت تغييرات على النص الأولى وتغاضت عن مطالب مثل الحصانة القضائية للعاملين بعقود مع الشركات الأمنية الأمريكية ووافقت على تشكيل مركز عمليات مشترك بوجود مسئولين عراقيين بهدف إطلاعهم على البرامج المستقبلية للجيش الأمريكي في العراق، ومع هذا فإن مضمون المعاهدة الأمنية لا زال غير مقبول.

على سبيل المثال سيكون للإدارة الأمريكية الحق في أن يكون لها أي عدد من القواعد العسكرية في أنحاء العراق ويمكن للقوات الأمريكية أن تقوم باعتقال المواطنين العراقيين وتحتفظ بهم في معتقلات عسكرية تحت سيطرة الإدارة الأمريكية، وقد أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي رسمياً أن هذه المعاهدة الأمنية تنتهك استقلال

هذا التنافس العسكرى السياسى على الرغم من أنه كان يساهم فى خلق توازن للقوى، إلا أنه فى بعض الأحيان كان يؤدى إلى نشوب حروب وصراعات بين دول المنطقة بالنيابة عن القوى الكبرى، والآن حيث أنتجت الحرب الباردة وتمارس أمريكا نفوذها وقوتها على مجمل المنطقة باعتبارها القوة العظمى والمتصرة.

ومن منطلق القوة العسكرية - الاقتصادية العظمى تعتبر الإدارة الأمريكية كل منطقة الشرق الأوسط فناءً خلفياً لها "لأمنها القومى" وتسعى لتثبيت مكانتها وتنفيذ "مشروع الشرق الأوسط الكبير".

وبينما جاءت الحكومتان الأمريكية والبريطانية من الشطر الآخر فى الكرة الأرضية الذى يبعد آلاف الكيلو مترات عن الشرق الأوسط واحتلا العراق بالقوة العسكرية فإنها دائماً ما يتهمون الحكومة الإيرانية بالتدخل فى شئون العراق، ويعتبرا التحركات الإيرانية تهديداً للأمن القومى الأمريكى والبريطانى، فى مثل هذه الظروف كيف يتوقع ألا تقلق إيران من الوجود العسكرى النشط لأمريكا وبريطانيا على حدودها الشرقية والغربية.

ولو أن العلاقات بين إيران وأمريكا كانت عادية ربما لم يكن قلق إيران بهذه الدرجة لكن الإدارة الأمريكية لا تحفى سياساتها العدائية تجاه إيران وعلاوة على التهديدات الجدية فإنها حاولت وتحاول الاستفادة من أى فرصة لتوجيه ضربة سياسية - اقتصادية لإيران.

ومن جانب آخر لا تستطيع الحكومة الإيرانية منع عقد اتفاقية أمنية بين أمريكا والعراق، فانهقاد الاتفاقيات الثنائية العسكرية - الأمنية بين دول العالم أمر معروف ومعتاد، وفى بعض الأحيان يتم تسجيل هذه الاتفاقيات فى الأمم المتحدة أيضاً. ومن ناحية أخرى فإن استخدام إيران لإمكاناتها المذهبية والسياسية فى العراق لتوجيه ضربة للقوات الأمريكية فى العراق لن يؤدى إلى القضاء أو حتى التخفيف من التهديدات والمخاطر الأمنية ضد إيران بل على العكس سيؤدى إلى تفاقم الأزمة وتردى الأوضاع مما سيجلب الضرر للشعبين الإيراني والعراقى وكل المنطقة.

وعليه يجب على إيران فى إطار المصالح والأمن القوميين أن تبحث عن حلول أخرى.

ويبدو أن أحد الحلول وربما أفضلها لإيران والعراق سيكون لها قيمة وأثار استراتيجية مهمة هو دخول هاتين الدولتين مجلس التعاون الخليجى، فقد تكون مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٨١ بمشاركة ست دول عربية خليجية هى: السعودية، والكويت، وقطر، والإمارات، وعمان، والبحرين بدون وجود ومشاركة دولتين خليجيتين هما إيران والعراق وقد تم ذلك بمباركة أمريكا والاتحاد الأوروبى.

وكان الهدف المعلن هو تدعيم التعاون الاقتصادى والتجارى والعلمى، ولكن تدريجياً خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية وهجوم العراق على الكويت أضيف إلى تلك الأهداف المعلنة الاتفاق على التوجهات السياسية والأمنية والعسكرية، وفى الوقت الحاضر هناك موضوعات أخذت مرتبة الأولوية مثل النواحي الأمنية ومواجهة التهديدات الأمنية من الداخل والخارج.

وتعتبر الثورة الإسلامية الإيرانية وآثارها التى عمت كل المنطقة وأحداث مثل اضطرابات مكة فى عام ١٩٧٩ من العوامل المساعدة على تشكيل أو تكوين مجلس التعاون الخليجى، وكانت أسباب عدم توجيه الدعوة لإيران والعراق للدخول فى عضوية هذا المجلس واضحة، فبينما كان يوجد تنسيق واتفاق فى وجهات النظر بين الدول الست المؤسسة بشأن القضايا السياسية الداخلية والإقليمية كانت سياسات وبرامج إيران والعراق تتعارض مع بعضها ومع الدول الست. وعلاوة على هذا كان العراق فى حرب ظفار الداخلية فى عمان يساند المتمردين، وعلى الرغم من أن إيران فى أثناء حكم الشاه كانت قد أرسلت قوات عسكرية دعماً لحكومة عمان فى مواجهة ثوار ظفار، إلا أنه مع قيام الثورة وسقوط الشاه تم استدعاء هذه القوات إلى إيران وكانت الأجواء السياسية السائدة فى إيران فيما يخص حكام الدول العربية غير ودية.

إن أداء مجلس التعاون الخليجى على مدى السبعة والعشرين عاماً الماضية وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم لا يزال غير موفق ويبدو ضعيفاً. وهناك عاملان أساسيان ومهمان يحولان دون تقدمه: العامل الأول هو عدم تحقيق التنمية السياسية - الثقافية فى هذه الدول. أما العامل الثانى فهو استمرار النزاعات الحدودية والعرقية والقبلية بين الأعضاء.

ومع هذا فإن الحساسية والأهمية الاستراتيجية للمنطقة واستمرار هذا المجلس وانضمام إيران والعراق إليه من الممكن أن يلعب دوراً مؤثراً فى تقليص حدة التوترات، ولو أن إيران كانت منذ البداية قبلت عضويتها برغم الاختلافات الجدية فى بنية الحكم والسياسات لما وقعت حرباً الخليج الأولى والثانية.

وبعبارة أخرى فإن أحد الحلول الذى يتمثل فى تفعيل دور هذا المجلس فى الحفاظ على أمن الخليج وخفض حدة التوتر بين دول هذه المنطقة حتى فى أنسب الظروف وأحسنها لن يكون مجدياً بدون مشاركة إيران والعراق.

وبعد سقوط نظام صدام حسين لا يوجد خلاف على وجود العراق فى عضوية هذا المجلس، لكن بالنسبة لعضوية إيران هناك مشاكل كثيرة منها العلاقة بين حكومات الساحل الجنوبى للخليج وبين إيران، فبعضها ودى وبعضها غير

ودى بل عدائي، هذه العلاقات الدائمة تتأرجح بين الصداقة والعداوة وفي عام ٢٠٠١ وقعت إيران والسعودية اتفاقية أمنية وبرغم هذا هناك مانعان على الأقل لعضوية إيران في هذا المجلس، هما إصرار العرب على تغيير مسمى الخليج، والادعاءات الإماراتية غير الصحيحة بشأن الجزر الثلاث.

لكن هذه الخلافات كيف يمكن حلها دون أن يصل الأمر إلى حرب أو نزاع خاصة عندما توجد قوة عظمى في الوسط. وللأسف تفتقر السياسة الخارجية لحكومة إيران الحالية حيال العرب إلى الانسجام المنطقي وتكشف عن عدم وجود استراتيجية، فالرئيس الإيراني من دون دراسة واستعدادات أولية دبلوماسية يحضر جلسة قمة التعاون الخليجي "مع وجود يافطة الخليج العربي" ويشارك وزير خارجية إيران في قمة الجامعة العربية في دمشق وفي حضوره يصدر قرار ضد إيران وللأسف لم يرصد أي اعتراض للوزير المحترم.

و ذات مرة طلب وزير الخارجية الإيراني السابق عضوية إيران في جامعة الدول العربية ورفض الطلب!! مع أن وجود إيران في جامعة الدول العربية سواء كعضو أو كمراقب بدون طلب العرب سيكون بلا معنى ومهيناً لكن هذه المساعي على أية حال تكشف أن متخذي القرار في السياسة الخارجية الإيرانية بغض النظر عن الماهية السياسية - الأخلاقية لحكام هذه الدول قد أدركوا ضرورة وقيمة العلاقات الودية بين إيران والعرب ويتحركون في هذا الإطار وهذا التوجه منطقي ومقبول لكن الأساليب والتكتيكات خاطئة.

عضوية إيران والعراق في مجلس التعاون الخليجي وعقد معاهدة أمنية جماعية بين إيران ودول الخليج ستكون لها مزايا مهمة واستراتيجية وأمنية بالنسبة لإيران لاسيما ما يتعلق بتحسين العلاقات بين إيران والعرب وخفض حدة التوتر في المنطقة.

وعلاوة على أن عقد مثل هذه المعاهدة سيعنى بالفعل خفض احتمالية استخدام أمريكا لقواعدها ومنشأتها في الدول العربية ضد إيران وأيضاً سيضمن العرب أن إيران لا تعتزم مهاجمتهم والتدخل في شئونهم الداخلية.

من ناحية أخرى فإن الدول العربية بدون الحصول على موافقة أمريكا لن يصدقوا على عضوية إيران في هذه المعاهدة،

لكن في الظروف الحالية حيث ستنتهي سريعاً من ناحية الموافقة على وجود قوات أجنبية في العراق وتتزايد المعارضة للوجود العسكري الأمريكي في العراق سواء في أمريكا أو على مستوى العالم، قامت الإدارة الأمريكية بطرح الاتفاقية الأمنية مع العراق لخفض الضغوط وتنظيم وجودها داخل العراق.

ولعقد مثل هذه الاتفاقية يجب على الإدارة الأمريكية ليس فقط أن تعدل مضمونها بالشكل الذي يرضى عنه العراقيون بل إنها لا تستطيع أن تتجاهل معارضة إيران. وللتخفيف من مخاوف الحكومة الإيرانية أو القضاء عليها بسبب التهديدات المحتملة لاتفاقية كهذه وخلق الثقة من الممكن أن توقع إيران والعراق اتفاقية أمنية ثنائية، إلا أن اتفاقاً أمنياً جماعياً بين إيران ودول الخليج سيحقق نفس الهدف وبشكل أعمق.

وكان أحد المسؤولين الإيرانيين قد اقترح عقد اتفاق أمني بين دول جنوب غرب آسيا "ماعدا إسرائيل ومصر" مثل ما هو قائم في جنوب شرق آسيا لكن في الظروف الراهنة فإن احتمال قبول مثل هذا الطرح يبدو ضعيفاً جداً بل غير ممكن.

لكن يوجد احتمال النجاح في عقد اتفاق أمني أكثر محدودية بين دول الخليج (الفارسي)، والسبيل العملي لذلك هو المحادثات الدبلوماسية المتوالية مع حكومات السعودية وقطر والحكومة العراقية.

على أية حال فإن عقد الاتفاق الأمني مع أمريكا يحتاج إلى خفض معارضة إيران وإقناعها بذلك، وعلى الرغم من أن العلاقات السعودية - الإيرانية ليست ودية ولا وطيبة إلى حد كبير لكن زيارة رفسنجاني للسعودية بناءً على دعوة الملك عبد الله والمحادثات التي تمت من الممكن توظيفها في هذا السبيل.

وسيكون الحصول على موافقة السعودية على هذا المشروع أمراً مصيرياً، فضمناً لن توافق السعودية على هذا المشروع بدون استشارة أمريكا والحصول على موافقتها. والحكومة الأمريكية في حال أنها تريد تخفيف التوترات الماثلة في المنطقة وتبرير الاتفاقية الأمنية مع العراق يجب بالأساس أن توافق على هذا الطرح بانضمام إيران لعضوية مجلس التعاون الخليجي.

تاريخ السيادة الإيرانية على الخليج (الفارسي)

محمد بهمنی قاجارن ■ إيران ٢٢/٦/٢٠٠٨

البحر المتوسط، أقدم على حفر قناة داريوش "قناة السويس" بين البحر الأحمر وبحر الروم "المتوسط"، وبعد ذلك أيضاً كان يدير سواحل خليج فارس والبحرين بنفس طريقة الملوك الهخامنشيين الذين كانوا يحكمون فارس وكرمان. في العصر الأشكاني كان الإيرانيون أيضاً يحكمون الخليج (الفارسي) وجزره، وقد أشار محمد بن جرير المطيري المؤرخ الإيراني في كتابه إلى أن العرب في عصر الأشكانيين اضطروا تحت وطأة القحط في البادية والحجاز إلى المجئ إلى البحرين التي كانت تقع تحت السيادة الإيرانية، وبناءً على هذه الإشارة فإن العرب في عصر الأشكانيين اعتبروا البحرين أقرب الطرق إليهم من الحجاز.

الجدير بالذكر أن منطقة "حجر" التي أوردها الأصفهاني لم تكن موجوده في أثناء زمن الأشكانيين وأنها أنشئت بناءً على أمر من شابور ذو الأكتاف، ومن المؤكد أن أردشير بن بابكان المتوفى في سنة ٢٤١ كان على رأس ملوك هذه الأسرة وهو الذي سمح للعرب تحت وطأة القحط والظروف الصعبة بأن يسكنوا في سواحل الخليج (الفارسي) وبحر عمان بشكل رسمي، هؤلاء العرب كانوا الفصل الثاني من الأعراب الذين هاجروا إلى البحرين في زمن الأشكانيين وما تلاه حتى عصر الملك ساهبور ذو الأكتاف. وفي أثناء حروب الإيرانيين والرومان اقترب عرب جزيرة العرب وريداً وريداً إلى السواحل الجنوبية للخليج (الفارسي).

ووفقاً لقول ابن البلخي في كتابة فارسنامه، فإن مدينة "خط" والتي أصبحت فيما بعد عاصمة للبحرين قد شيدها أردشير بن بابكان وفي البداية كانت تعرف تحت اسم دارين ثم فيما بعد باسم خط.

وقد أدرك أردشير بن بابكان الأهمية الكبيرة للبحرين الساحلية وكانت البحرين الكبيرة تتكون من البحرين الساحلية أو جزيرة البحرين، التي كانت تقع ضمن السيادة السياسية للسعودية ضمن مدن الإحساء، القطيف، عقيق، هذه المنطقة كانت تقسم إلى ثلاث ولايات في عصر الساسانيين وكانت ترتبط بشكل مباشر مع تيسفون عاصمة الساسانيين ولأهميتها أسند أردشير بن بابكان إدارتها لولي عهده شاهبور الأول، وولاية البحرين الكبيرة في عصر الساسانيين كانت تتكون من هكر وبنباد أردشير وميش ماهيك.

توصل الباحثون في مجال التاريخ الإيراني في أبحاثهم الجديدة إلى وثائق وأسانيد جديدة بالتأمل والاهتمام عن تاريخ الخليج (الفارسي) ويمثل الكشف عن هذه الوثائق تطوراً مهماً لأنه يتضمن رداً إيجابياً على جدل بعض المحافل العربية فيما يخص اسم وهوية الخليج (الفارسي).

وقد عثر على خريطة للخليج (الفارسي) في بداية حكم مظفر الدين شاه القاجاري تعود إلى مائة وستة عشر عاماً ذكر فيها الخليج (الفارسي) باسم "خليج إيران" أو بحر ميناء بوشهر أو الخليج (الفارسي).

اللافت للانتباه أن أحد وثائق رسم هذه الخريطة يتمثل في خريطة صدق عليها اللورد كريزن وزير الخارجية البريطاني آنذاك وقد تم رسمها وطبعها في مركز لندن للجغرافيا.

وقد حظى عمر الخليج "الفارسي" أو بحر فارس الكبير باهتمام كل الشعوب منذ القدم من الناحية الاقتصادية، وفيما بعد بسبب أهميته الجغرافيا السياسية. وكان الخليج (الفارسي) وسواحله مقر عمل وإقامة الإيرانيين الذين استوطنوا تدريجياً في أنحاء الصحراء الإيرانية، وأدى هذا الأمر إلى تأسيس علاقة متزايدة لمنطقة الخليج (الفارسي) المهمة اقتصادياً بكل العالم وهذا الارتباط يرجع تقريباً إلى وقت قدوم الإيرانيين إلى صحراء إيران منذ الألفية الثانية وحتى الألفية الأولى قبل الميلاد، وقد اقتفى الإيرانيون منذ بداية وجودهم في أرضهم أثر قيم لا نظير لها بالنسبة لبحر فارس وعملوا منذ سيادتهم البحرية على أرض فارس لدرجة أن الملك كورش أسس أكبر قاعدة بحرية في البحرين، وبهذا الشكل أنشأ الإيرانيون أول قوة بحرية في الخليج (الفارسي)، لأن كورش في عام ٥٣٩ ق.م بعد فتح بابل كان يرى إنشاء قوة بحرية وتجارية أمراً مهماً وضرورياً للحكم. كذلك أيضاً كانت له استراحة في ضواحي بوشهر الحالية. وفيما بعد أسس الهخامنشيون مدينة تدعى "ته أوكه" في المكان نفسه وتفيد لوائح تحت جمشيد أن هناك وفود كانت تفد على هذه المنطقة في عهد داريوش.

كذلك أيضاً كانت الأمة الإيرانية الأمة الأولى التي فتحت أبواب التجارة العالمية عن طريق الخليج (الفارسي) لدرجة أن داريوش من أجل إقامة اتصال بحري بين الخليج (الفارسي) والدول الكبرى آنذاك مثل مصر ودول ساحل

وكانوا يسمون ساكني البحرين باسمه "أهل أسيدو". وفي العام السادس أو الثامن الهجري أرسل النبي محمد (ص) شخصاً باسم علاء الدين بن عبد الله بن خفرتي إلى "شيوخ" الحاكم الإيراني الذي كان هناك ليلغيه بقبول الإسلام أو دفع الجزية، ودخل العرب والإيرانيون الإسلام، وبعد وفاة النبي (ص) اختاروا أحد الأمراء الإيرانيين باعتباره رئيساً عاماً فأسرع علاء الدين بن خفرتي لمواجهته فهزمه.

وكتب واستنفلد العالم الألماني عن الوجود الإيراني على سواحل وجزر الخليج (الفارسي): قبل الإسلام كانت البحرين والسواحل الغربية للخليج (الفارسي) تقع تحت السيادة الإيرانية، والإيرانيون هم الذين أقاموا القلاع المحكمة والحاميات في أماكن مختلفة ويقومون بالإشراف عليها وخاصة عند نهاية الحد الشمالي كي يحول دون هجوم العرب المتكرر على تلك الأماكن، وكان أسيدو أحد الحكام الإيرانيين الذين كانوا يحكمون على تلك النواحي

بنية السلطة مزدوجة في باكستان

حميد رضا لطفيان ■ إيران ٨/٦/٢٠٠٨

الذي لفقته له حكومة مشرف. لكن الحقيقة هي أن المجال قد تهيأ لمقاومة هذه الجماعات ضد مشرف غداة انتخابات فبراير التي انهزم فيها الحزب المسمى الرابطة الإسلامية جناح القائد الأعظم بزعامة مشرف والذي ظل على مدى ما يقرب من عقد يهيمن على أركان الدولة وأصبح على وشك الحل ومع هزيمة هذا الحزب تفرق كثير من أعضائه الذين كانوا



من التكنوقراط الباكستانيين وبقي مشرف بين خصومه بلا مقرب أو صديق.

ومع كل هذا استعان الحزبان المنافسان لمشرف بأداة ديمقراطية مبررة للقضاء عليه وهي عودة القضاة الذي يتمتعون بشعبية كبيرة والذين وصفهم مشرف في نوفمبر الماضي بأنهم أعداء لسلطته وقام بغزلهم بعد فرض حالة الطوارئ في البلاد. والآن توصلت الحكومة الائتلافية لحزب بوتو وشريف إلى نتيجة مهمة مفادها أن مسألة عودة هؤلاء القضاة أصحاب النفوذ الكبير في البنية السياسية الباكستانية هي السبيل الأفضل لفتح جبهة رئاسة الجمهورية وهم يعقدون الأمل على أن مسألة إحياء نفوذ هؤلاء القضاة سوف يدعم كل التيارات السياسية ضد مشرف وعن طريق الملفات التي سوف تفتح على يد هؤلاء القضاة سوف يساق مشرف بسهولة إلى السجن

دخل صراع أجنحة السلطة في اسلام آباد مرحلة معقدة. وقد أصبح هذا الصراع أكثر عمقاً منذ فترة حتى أن حزب الشعب باعتباره أكبر حزب سياسي يهيمن على الحكومة والبرلمان قد انضم تحت إشراف زوج بن نظير بوتو آصف علي زرداري لصفوف معارضي بقاء برويز مشرف في منصب رئيس الجمهورية، فقبل هذا كان حزب الرابطة الإسلامية

جناح باكستان-قائد بزعامة نواز شريف قد وضع مسألة تنحية مشرف من السلطة على قمة أولوياته تلافياً لصراعاته السابقة معه ومع حلفائه.

وهذا الشكل أصبح المناخ السياسي في باكستان اليوم مفعماً بعلاقات الانتقام وتوحي حركة خلفاء بوتو وحزب نواز شريف بأنهم يريدون تصفية حسابات عقد ونيف من الوضع قيد الإقامة أو الوضع في السجن، ونواز شريف الذي يثبني لهجة نارية في التعامل مع مشرف قد وقف الآن وجهاً لوجه أمام الشخص الذي عزل حكومته في انقلاب ١٩٩٩ بل وفي خريف العام الماضي بعد عقد من النفي أغلق أمامه السبيل للتواجد على الساحة السياسية. وأخيراً بوساطة السعوديين خضع لفكرة عودته، وزدري أيضاً لديه الدوافع الكافية لدخول هذا النزاع فبعيداً عن النفي والتسويات السياسية يوجد ملف ضخم هو ملف الرشوة

الذى عاشوا في دوامته عقد من الزمن.
على أية حال دخل هذا النضال الفترة الماضية مرحلة خطيرة بتوقيع اتفاق بين زردارى وشريف لإسقاط مشرف والمواجهة التى بدأت اليوم هى فى الواقع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبين رئيس الجمهورية، وعليه فإن آثارها السيئة سوف تعم كل شئون المجتمع بالشكل الذى أثار رد فعل القوى الداعمة للحزبين وخاصة الولايات المتحدة وانتهى الأمر بجلسة طارئة بين مشرف وكيانى قائد الجيش.

فرضية الاستقالة الجبرية أو الاستجواب
استعد زعماء الحزبين المعارضين لمشرف لمقاومة متعدد المراحل. ومما لا شك فيه أن الخطوة الأولى هى أن ينحني رئيس الجمهورية جبراً وهذه السياسة يتم متابعتها على خطين، الأول: خلق أجواء نفسية بحيث قامت الأحزاب السياسية المنافسة لمشرف باستدعاء كل المعارضين التقليديين داخل الحكم وخارجه لتبنى خطة لتشكيل اتحاد هجومي ضده.

الثانى: وقف كل مجالات التعاون وقطع الاتصال بين مؤسستي البرلمان والحكومة وبين رئاسة الجمهورية.
هذا الجزء من سيناريو المعارضين بلا شك سوف تكون له أحداث اجتماعية مفجرة للأزمات، فمسألة قطع العلاقات بين القوى الحكومية الثلاث سيجعل باكستان تنقسم مرة أخرى بل وسوف تطرح فكرة ضرورة تدخل قوة ثالثة أى الجيش.

الأسلوب الثانى الذى فكر فيه المعارضون هو المواجهة القانونية والبرلمانية أو أسلوب الاستجواب. الأسبوع

الماضى لأول مرة قال يوسف رضا كیلانی: بعض أحزاب الحكومة الائتلافية يطرحون فكرة استجواب مشرف. لكن يوجد جدل كبير حول فعالية هذا الطرح لأن مسئولى حزب الشعب أنفسهم قد أكدوا أن نجاح مشروع الاستجواب يرتبط باتحاد الأحزاب السياسية ومشروع الاستجواب عملية صعبة يتطلب إجماعاً بين كل الجماعات داخل البرلمان لتنفيذه وطبقاً لرؤية فرحت الله بابر المتحدث باسم حزب الشعب، فإن مسألة استجواب مشرف هى من الأمور التى لو يتم تنفيذها ستكون عن طريق البرلمان الوطنى فقط الذى يستطيع أن يتخذ قراراً فى هذا الصدد.
من الفائز فى هذه اللعبة؟

كما هو واضح من هذا الصراع حتى الآن فإن من المتصور أن حركة هذه اللعبة الباهظة الثمن سوف تصب فى صالح الأحزاب ضد مشرف، لكن التاريخ الباكستانى يفيد بأنه فى أشكال الصراع بين الأحزاب وأركان السلطة كانت الأحزاب دائماً هى الخاسر وقدراً كانت معظم أشكال الفشل من نصيب الحزبين الذين وقفوا الآن فى مواجهة جنرال الجيش. ولذا ربما لا يكون هناك طريق أكثر نفعاً بالنسبة لجيلانى الذى وقعت حكومته الجديدة فى خضم النزاع بين زردارى ومشرف وباكستان بعد الأحداث الدامية الناجمة عن الحرب مع المليشيا المسلحة فى وادى سوات ومسجد لار وأيضاً اغتيال بوتو، لا يحتمل وقوع أزمة وفراغ فى السلطة ولهذا فإن أى فائدة لأى نزاع جديد سوف تذهب للمعارضة التى لا تقبل أياً من طرفى الصراع وقاطعت انتخابات رئاسة الجمهورية والبرلمان.

الناتو وخطر الزوال

فرهنگ آشتی (ثقافة السلام) ٢٢/٦/٢٠٠٨

جدير بالذكر أن مظاهرات عديدة قد عمت مدن مختلفة في أوكرانيا عشية زيارة الأمين العام للناتو إلى هذه الدولة، وقد شارك في هذه المظاهرات ضد الناتو مؤيدو الحزب الشيوعي الأوكراني والحزب الاشتراكي وحزب المناطق، وحمل المتظاهرون لافتات مثل "لن نقبل بالفضيحة"، و"أوكرانيا أرضنا بدون الناتو"، و"معا ضد حكومة الناتو". وكان مئات المتظاهرين أيضا قد تظاهروا في مدينة خاركيف الصناعية الكبرى في مقابل جامعة واسيلي تارازينى موضوع عقد اجتماع الناتو ورفعوا شعارات ضد الناتو، وقد منعت السلطات الأمنية المتظاهرين من دخول ساحة الجامعة بهدف الحفاظ على الهدوء والاستقرار.

وكان فيكتور يوتشينكو قد أكد على أن عضوية أوكرانيا في الناتو هي القضية القومية لدولته وأن تحقيق هذه الأمنية يعنى الكثير له ولبلاده، وتشير الاستطلاعات الأخيرة إلى أن ٢٠٪ من الشعب الأوكراني يؤيد عضوية أوكرانيا في حلف الناتو، ولذا بدأت الحكومة الأوكرانية الدعاية الواسعة من أجل تحسين وجهة الناتو في أنظار الشعب الأوكراني.

وواقع الأمر أن التوجه الأمني الأوكراني في مقابل روسيا سوف يتسبب في تزايد احتمالات المواجهة العسكرية بين موسكو ونجيرانها، وبلا شك فإن هذه المواجهة ستؤثر بشكل مباشر على معادلات الناتو في المنطقة بل ستهيئ أسباب زواله، ومثل هذه الظروف فقد سعى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى إلى إعادة تعريف وتقديم وضع باريس في الناتو، ولا شك أن نفقات إعادة التعريف ستلقى بظلالها قريبا على مقر الإليزيه في باريس وسوف تواجه فرنسا أزمة كبيرة لا يمكن تداركها.

في الفترات التي فقد فيها الناتو فلسفته الوجودية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لم يكن يفكر سوى في بقائه في ظل النظام الدولي الجديد الذي تشكل بزعامة الولايات المتحدة، وخلال ذلك لم يكن متقبلاً طرح نظريات جديدة في الناتو بسبب اتساع الخلاف بين زعماء أوروبا.

وقد سعى أعضاء الناتو إلى ترسيخ نظرة تهديد المحور الغربى تجاه الكرملين، ولكن روسيا في هذه الأهداف لم تتخذ إجراءات المواجهة المناسبة ومنحت كل الامتيازات المناسبة إلى أمريكا والاتحاد الأوروبي.

كانت مسألة انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الناتو قد أوجدت متاعب كثيرة لروسيا. هذا في الوقت الذى سيتبع أى مواجهة عسكرية مع مشروع توسع الناتو عواقب وتبعات شديدة لهذه المنظمة ومؤخراً أعلن جاب دي هوب شيفر الأمين العام للناتو في زيارته الأخيرة إلى أوكرانيا بهدف تقوية الدعم الشعبى الضعيف لانضمام هذه الدولة إلى الناتو "أن عضوية أوكرانيا في الناتو ليست ملزمة بأى مشكل لهذه الدولة باستضافة أى قواعد أجنبية أو إرسال جنود للحرب".

نصريح شيفر في لقائه مع فيكتور يوتشينكو رئيس جمهورية أوكرانيا أن عضوية أوكرانيا في الناتو لصالح روسيا لأن الكثير من الأوكرانيين يرتبطون كثيراً بالكرملين، كما أن معارضة تقارب كييف إلى الناتو لن تؤثر في الناتو.

وفي الوقت الذى تم فيه هذا اللقاء تعهد زعماء الناتو في اجتماعهم الأخير في أوكرانيا وجورجيا أن كلتا الدولتين في النهاية ستنضم إلى الناتو، وإن كانوا لم يعلنوا جدولاً زمنياً لانضمامهما.

وهم الصداقة مع الشيطان

جمهورية إسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٨/٧/٢٠

المتحدة واتخاذ أي قرار بشأن إقامة علاقة معها على أي مستوى ينطبق عليه حكم السياسات العامة للدولة نظراً للظروف الخاصة بين البلدين والماضي الاستعماري للولايات المتحدة وتدخلاتها في إيران، وموقف المرشد من التباحث مع الولايات المتحدة لم يتغير حتى الآن ولا زال رافضاً له.

٣- بالأخذ في الاعتبار النقطتين السابقتين، تكون التصريحات التي أدلى بها في الأيام الأخيرة حول المباحثات وعودة العلاقات مع الولايات المتحدة غير مسئولة من الناحية القانونية فحسب وإنما تضر بمكانة نظام الجمهورية الإسلامية أيضاً.

يقول أحدهم نحن على استعداد أن نبحث الاقتراح الأمريكي بفتح قنصلية في طهران، وآخر يقول نحن على استعداد أن نضمن أمن الدبلوماسيين الأمريكيين، وثالث يصرح بأننا نعتبر الشعب الأمريكي أعظم شعب في العالم.

حتى إذا لم تكن الولايات المتحدة عدو معلن لنا، ولم تقم بكل هذه الأفعال العدائية فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، ولم نكن نسمع في كل يوم خبراً عن مؤامرة أمريكية للإطاحة بنظام الجمهورية الإسلامية، لا يجوز أن نظهر أنفسنا متشوقين لإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة على هذا النحو.

في العرق السياسي الدولة التي تريد أن يقبلها الطرف المقابل تدخل ساحة التفاوض باستغناء كامل حتى تستطيع أن تحصل على امتيازات، والأسلوب الذي يتبعه البعض في إيران الآن لن يؤدي إلى حرمان إيران من أي امتياز فحسب وإنما سيؤدي إلى تحقيق الطرف المقابل امتيازات على صالح إيران.

توضح التصريحات المتكررة لوزارة الخارجية الأمريكية على أعتاب مباحثات جنيف أن الأمريكيين اعتبروا الموقف المثلث للممثلين الإيرانيين دليلاً على ضعفنا وشعروا أنهم يستطيعون إجبارياً على التراجع والحصول على امتيازات منا.

لقد صرحت كونداليزا رايس قائلة إن التغيير في سياسة الحكومة الأمريكية يوضح أن إدارة بوش جادة في العمل الدبلوماسي لكن هذا لا يعني أن واشنطن مستعدة للتباحث مع إيران بلا نهاية، وأنه يمكن التباحث مع إيران عندما توقف

ظهرت همهمات في وسائل الإعلام الغربية عن عودة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة. وقد طرحت مقولة إقامة علاقات مع الولايات المتحدة، وقبل ذلك التباحث معها لأول مرة منذ ثلاثين عاماً في المحافل المختلفة، ودار حول الأمر جدل كبير.

أثناء كل هذه الفترة كانت مواقف مؤسسة الإرشاد سواء في عهد الإمام الخميني أو عهد خامنئي أمام المطالب الأمريكية وأشباهاها في الداخل والخارج مواقف راسخة تظهر الاستغناء وعدم الاحتياج، وتقتضي مكانة نظام الجمهورية الإسلامية والمثل العليا للثورة الإسلامية مثل هذه المواقف الأهم من ذلك أن الولايات المتحدة ليست غير مستعدة للاعتذار عن تصرفاتها العدائية ضد إيران وإصلاحها فحسب وإنما لازالت الولايات المتحدة تواصل تدخلاتها ومؤامراتها ضد نظام الجمهورية الإسلامية، وتفعل كل ما تستطيع القيام به ضد شعب إيران، ومن الطبيعي أمام كل هذه التجاوزات المستمرة لا تستطيع الجمهورية الإسلامية الإيرانية عمل شيء سوء عدم قبول التباحث.

في هذا الشأن توجد نقاط هامة ينبغي الالتفات إليها للوصول إلى إدراك صحيح للموضوع.

١- تضع إيران دائماً ثلاث شروط لعودة العلاقات مع الولايات المتحدة ولا زالت هذه الشروط قائمة حتى الآن وهي:

- اعتذار الولايات المتحدة عن تدخلاتها السابقة في الشؤون الداخلية الإيرانية.

- الإفراج عن الأرصدة والممتلكات الإيرانية التي جمعتها الولايات المتحدة في بنوكها.

- تقديم تعهد مكتوب ينص على الامتناع عن التدخل في الشؤون الإيرانية في المستقبل.

حتى الآن لم تنفذ الولايات المتحدة أي من هذه الشروط، وإنما زادت من عدائها لإيران، وبناء على هذا فالطريق الذي وضعت إيران من البداية لحل مشكلة العلاقات بين البلدين مسدود، والسبب في ذلك الولايات المتحدة.

٢- اتخاذ القرارات في السياسات العامة للدولة من صلاحيات المرشد طبقاً للدستور، والتباحث مع الولايات

طهران تخصيب اليورانيوم حتى يكون واضحاً للجميع أن للولايات المتحدة شرط لبدء التباحث مع إيران وهو تعليق تخصيب اليورانيوم القابل للتطبيق.

هذه التصريحات توضح أن الولايات المتحدة لازالت محتفظة بموقفها العدائى تجاه إيران، والأشخاص الذين يعتقدون أن بوش وبقية حكام البيت الأبيض تدخلوا عن

معاداة إيران ومستعدون للتغير، واهمون بحكام الولايات المتحدة لازالوا يعانون من مرض الاستكبار وغير قابلين للإصلاح وأمريكا إلى الآن مثلما قال عنها الإمام الخميني (الشیطان الأكبر) ورأس الفساد، أما أولئك الأشخاص الذين يعتقدون أنهم يستطيعون مصادقة الشيطان الأكبر ورأس الفساد، مخطئون بشدة.

العداء الأمريكى لإيران

محمد كاظم سجاد بور ■ اعتقاد ملي (الثقة الوطنية) ۲۹/۶/۲۰۰۸

مراحل مختلفة ومتباينة أشمل من نظرية دوستونى نيكسون وأعم من الاستناد على توازن القوى بين إيران والعراق.

أمريكا لم ترض قط بمعدل من النفوذ وفي كل مرحلة من النفوذ تسعى خلف نفوذ أكبر في منطقة الخليج (الفارسي). وأمريكا في تعاطيها فيما بعد الحرب العالمية الثانية، بشكل عام وبعد خروج القوات البريطانية بشكل خاص وفي التنافس بين الشرق والغرب ونهاية عصر ما بعد الحرب الباردة، كانت تسعى خلف هذا الخط وهو حفظ النفوذ وزيادة القدرة، ولكن هناك نقطة مهمة في عصر ما بعد الثورة الإسلامية وهي أن السياسة الخارجية لأمريكا في هذه المنطقة جاءت بعنصر ثابت وقدي منذ ثلاثين عاماً ألا وهو عداء إيران، بمعنى أنها قدمت إيران بصور مختلفة في الخليج (الفارسي) باعتبارها عدو وجزء ثابت في السياسة الخارجية الأمريكية.

وصيغت إيران في الذهن الاستراتيجي الأمريكي على أنها خطر يجب مواجهته وكل شكل وكل سلوك لإيران هو خطر. ومن هنا نتطرق إلى الإجابة على السؤال الثاني وهو أن عداء إيران بشكل عام استخدم في السياسة الخارجية الأمريكية في المرتبة الأولى، باعتباره أداة من أجل تواجد أكبر ولزيد من النفوذ والهيمنة وخلق مناخ لبيع السلاح وهذه الأداة قامت بدورها، وفي النهاية ظهرت أداة أخرى تحولت إلى هدف.

يعنى بالأساس أن واحدة من المسائل الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية هو أنه ليس مهماً ماذا تفعل إيران في منطقة الخليج (الفارسي) وبرأى فإن إيران في تعاطيها الثنائي مع دول الخليج الفارسي لها علاقات جيدة جداً في أطر ونماذج العلاقات الثنائية ولكنها لم تأخذ أبعادها بإيجابية قط، إذ أن الهدف هو إلغاء إيران وعداوة إيران، يعنى أن عداء إيران تطور من حالة الأداة إلى حالة الهدف وفي المراحل التالية في رأى سوف يكون أكثر صعوبة وأكثر حساسية.

يعتمد أمن الخليج (الفارسي) على ثلاثة دوائر أساسية هي الدول العربية المطلة على الخليج (الفارسي)، وإيران، ودول أخرى فوق إقليمية مثل الولايات المتحدة.

ويتحدد منحى الاستقرار في الخليج (الفارسي) بالدرجة الأولى وفق التعاطي بين هؤلاء اللاعبين الثلاث ويأتى في وسطه العامل الأمريكى الأكثر أهمية والأكثر حساسية وخاصة في التطورات التي شهدتها المنطقة على مدى السنوات الماضية.

ومع الأخذ في الاعتبار التطورات المتسارعة في الخليج (الفارسي) وأمنه والوضع الخاص المسيطر على هذه المنطق، يجب طرح ثلاث أسئلة بشكل رئيسى والإجابة عليها لفهم التطورات الأمنية للخليج (الفارسي) واحتمال الوصول إلى حلول.

السؤال الأول، هو ماهية السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج (الفارسي)، وهو سؤال مرتبط بالسؤال الثاني المتعلق بالفائدة العائدة على أمريكا من عداء إيران، وما شكل ومظهر هذا العداء في السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المنطقة، وأخيراً السؤال الثالث، ما تأثير عداء إيران على أمن الخليج في السياسة الأمريكية في هذه المنطقة.

بخصوص السؤال الأول والمعنى بالسياسة الخارجية الأمريكية لن أدخل في الجزئيات وسأشير فقط وأعتقد أنه من حيث نظريات العلاقات الدولية يمكن اعتبار السياسات الأمريكية مزيج من نظريات ورؤى واقعية وافتراسات بسيطة.

وبهذا المعنى فإن الهدف الأساس لأمريكا هو هدف واقعي مستمد من مدارس الواقعية وهو حفظ النفوذ، ودائماً كانت السياسة الأمريكية في الخليج (الفارسي) قائمة على حفظ النفوذ وزيادته، وهذا الخط الممتد على الرغم من أنه يأخذ

مباحثات جنيف: احتمالات الحرب والسلام

قراءة في الصحف الإيرانية

تتخذ المصلحة محورا لعملها دلالة على نضج النظام الحاكم. وخلا تصريح المرشد من رفض وقف التخصيب، وعبر عن رفضه للتهديد دون ذكر ما تملكه إيران من رد على التهديد عن تغير طفيف عن خطابه السابق.

كما صدر عن الرئيس الإيراني أحمدى نجاد بشأن المباحثات قوله: كل جلسة تعقد هي خطوة للأمام، مضيفا: إن العدو موجود دائما ولا



يتنظر شيئا من ذلك سوى العداوة، ولكن في كل يوم تزداد قوة الأمة الإيرانية العظيمة ويتم التحرك للأمام في هذا المسار (موقع رئاسة الجمهورية الإيرانية ٧/٢٠).

أما منوتشهر متكى وزير الخارجية فقد اعتبر مشاركة الولايات المتحدة في المباحثات أمر إيجابي، فيما أكد رئيس الوفد الإيراني المفاوض في المباحثات سعيد جليلي على ضرورة عدم تكرار أخطاء الماضي.

من تصريحات هؤلاء المسؤولين يتضح أن إيران ذهبت إلى المباحثات باستراتيجية تختلف عما كانت تتبعه في الماضي، ولعل قوة التهديد الذي شعرت به من الولايات المتحدة وإسرائيل هو ما دفعها لتغيير نبرة خطاب المرشد ورئيس الجمهورية.

وقد اختتم المقال بعبارة تدل على الرغبة في التسوية والمحاولة في حسم القضية حيث قال: حتى لو لم تنتهى المخاطر النووية الإيرانية فعلى الأقل ستؤجل لفترة طويلة.

لكن يبدو أن هذه السياسة الإيرانية أصبحت مرفوضة من الغرب وتعويل الإيرانيين كثيرا عليها ربما يوجه القضية إلى مسار لا يرحب به الجميع، وربما يكون هذا ما تناقلته وكالات الأنباء الإيرانية وحرصت على نشره بشكل بارز حيث نشرت وكالة أنباء فارس يوم ٧/٢٠ تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية التى ركزت على ضرورة الحصول على رد محدد من إيران على المطلب الأمريكى وهو وقف التخصيب قائلة إن إرسال ويليام بيرنز إلى جنيف رسالة قوية للعالم أجمع وهى أن الولايات المتحدة جادة جدا في جهودها الدبلوماسية

بعد خمس سنوات من الجدل حول الملف النووى الإيراني، دخلت الولايات المتحدة في مفاوضات مباشرة مع إيران في إطار مجموعة ١+٥، أى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا، وهو ما كانت تطالب به إيران منذ تكوين هذه المجموعة، وحظيت المباحثات التى عقدت بين هذه المجموعة وإيران في جنيف في يوليو الماضى

باهتمام بالغ من الصحف الإيرانية أكثر من أى مرحلة سابقة من مراحل التفاوض مع الغرب لدخول الولايات المتحدة كمفاوض مباشر مع إيران، فضلا عن مجيئها في وقت تصاعد فيه الحديث عن اندلاع الحرب وتوجيه ضربة استباقية لإيران.

على المستوى الإيراني الرسمى، رحب آية الله على خامنئى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية بالمباحثات مع التأكيد على حق إيران في الحصول على التقنية النووية معتبرا إياه الخط الأحمر لإيران في المباحثات، ووضع استراتيجية للمباحثات قائلا: نعم لمباحثات بدون تهديد (اعتماد ملى ٢٠ يوليو).

وقد نشرت صحيفة اعتماد ملى مقالا لجواد دلىرى تحت عنوان "اجتماع واقعى يتخذ المصلحة محورا بدلا من المثالية الأيديولوجية"، جاء فيه: اختار المسئولون الإيرانيون بدلا من توصيات المطالبين بالصدام، وبدلا من توجيهات المطالبين بترك الأمور لتصاريف الزمان، طريقا ثالثا يسمى في العالم المعاصر بطريق العقلانية، والطريق الذى اختارته إيران هو طريق المباحثات.

حدد المقال مكاسب إيران من دخول المباحثات وهى: تحقيق المصالح، ونفى التهم، وإثبات صدق النوايا، فضلا عن تهدئة الوضع الداخلى في إيران من خلال حسم الجدل الدائر حول التعامل مع التهديدات الغربية التى تتزايد يوما بعد يوم.

كما اعتبر المقال اتجاه المسئولين الإيرانيين إلى الواقعية التى

وأنه لا يوجد عدو أبدى للولايات المتحدة، لأنه إذا قررت إيران التقارب مع المجتمع الدولي فتستمتع بدعم الولايات المتحدة لكي ينبغي على إيران من أجل إتمام المباحثات مع الولايات المتحدة أن توقف التخصيب.

كما رفضت كونداليزا رايس تحديد إن كانت مباحثات جنيف عبارة سلسلة متوالية من الجلسات أم جلسة واحدة قائلة نحن اتحنا فرصة لإيران لكي نحصل منها على رد، فأنا نقلت الاقتراح الأمريكي وبرنز سيتلقى الرد، وإذا كانت إيران مستعدة لتعليق عمليات التخصيب حينها ستكون الولايات المتحدة متواجدة في المباحثات.

رؤية إيران للموقف الأمريكي

بعيدا عن التصريحات الرسمية نشرت صحيفة إيران مقالاً تحت عنوان "التنافس الأمريكي الأوروبي في جنيف" جاء فيه: إن حضور الولايات المتحدة هذه المباحثات جاء نتيجة لضغوط أوروبية لأن أوروبا تقوم بدور أكبر من الولايات المتحدة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، ويذهب المقال إلى حد أبعد من هذا فيقول إن التواجد الأمريكي مؤشر على شعور الولايات المتحدة بالخوف من حدوث توافق بين إيران وأوروبا في ظل غيابها، وأن الولايات المتحدة لا تثق في سولانا ولذا أرسلت ممثلها للرقابة عليه وهو ما أثر نفسياً على الأوروبيين. كما تناول المقال رأي أحد الدبلوماسيين الإيرانيين حيث قال أن الموقف الأمريكي في هذه المباحثات هو مجرد تغيير في التكتيك بهدف الخروج من العزلة التي فرضت على الولايات المتحدة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني.

وقامت صحيفة جمهورية إسلامي الإيرانية مشاركة الولايات المتحدة في مباحثات مباشرة مع إيران، الأمر الذي يحدث لأول مرة منذ عام ١٩٨٠، على أنه مؤشر على ضعف الولايات المتحدة وأنها لم تعد قوة عظمى وهي الآن تعيش فيه حالة أفول لنجمها وعلى ممثلي الجمهورية الإسلامية أن يتفاوضوا من موقع القوة واضعين إيقاف التخصيب خطاً أحمر لهم لا يتجاوزوه (جمهورية إسلامي ٧/١٩).

وكتبت صحيفة اعتماد ملي في مقال تحت عنوان "نهاية التباحث بالوكالة" قائلة: على طرفي مائدة المفاوضات في جنيف يجلس مفاوضون يمثلون الأطراف الحقيقية في القضية في الجانب الإيراني يجلس سعيد جليلي الذي أضيف إلى قرار تعيينه سكرتيراً عاماً للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني من قبل الرئيس الإيراني، تعيينه ممثلاً للمرشد في نفس المجلس وهذا يعني إعطاؤه صلاحيات كاملة للتفاوض، الأمر الذي يجعل الغرب يقع في الحيرة التي كان يقع فيها أثناء التفاوض مع روحاني أو لاريجاني، من كون المفاوض الإيراني يمثل النظام السياسي الإيراني أم أنه ممثل لفصيل لا يملك القدرة

على تنفيذ ما يتوصل إليه في التفاوض. (اعتماد ملي ٧/١٩) وتابعت صحيفة جمهورية إسلامي تقديم تقارير يومية عن مجريات المفاوضات في جنيف كان أبرزها ما نشرته يوم ٧/٢٠ بعنوان "تباحث سولانا وجيلي حول مفهوم تعليق تخصيب اليورانيوم"، وقد ذكرت الصحيفة أن يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني السابق نشر في مقالة له أن المرحلة الأولى من مجموعة المقترحات قد تم قبولها من الطرفين وهي تتضمن التوقف عن تركيب أجهزة طرد مركزي جديد في المفاعلات الإيرانية مقابل عدم تطبيق عقوبات جديدة على إيران.

ثم تأتي المرحلة الثانية من مجموع المقترحات ويلزم لها في البداية وضع تعريف محدد لعمليات التخصيب وقد قدم مقترح يقول أن أجهزة الطرد المركزي الإيرانية ستستمر في عملها دون توقف ولكن سيتم الامتناع عن ضخ غاز (UF٦) جديد إليها، وكذلك التوقف عن تصنيع أجهزة طرد مركزي جديدة.

هذا ما سوف يتم التباحث عليه وسيوضح خلال الأسبوعين القادمين وهما المدة المحددة للمباحثات، وكثير من المؤشرات تدل على نجاح المباحثات وتقبل إيران للمقترحات المقدمة، ولعل سؤالاً وجه لجيلي من مراسل صوت أمريكا وهو: إيراني يؤكد صحة هذا التوقع حيث سأل، لقد صرحت أن المباحثات ناجحة لكننا حتى الآن لم نرى إعلان عن التوصل إلى شيء، فرد جليلي أنت إيراني، والعمل الدبلوماسي مثل السجاد الإيراني يتم التقدم في عمله بالمليمتر، ودبلوماسيتنا على نفس القدر من الدقة والإتقان وإن شاء الله ستكون نهاية العمل جميلة ودقيقة ومعمرة مثل السجاد الإيراني (اعتماد ملي ٧/٢٠).

أما ردود الفعل العالمية على المباحثات فقد تناقلتها وكالات الأنباء الإيرانية ولم تحظ بتحليل كثير وإنها جاءت بنصها في معظمها وكان أبرزها الموقف الروسي الذي عبر عنه سرجي كيسلياك مساعد وزير الخارجية الروسي الذي أعرب عن أمله في التوصل إلى اتفاق في نهاية أسبوعى المباحثات وتفهمه لطبيعة الدبلوماسية الإيرانية، وذكر أن روسيا تبذل جهوداً كبيرة مع الطرف الإيراني وقد قدمت له جزئيات دقيقة من المقترحات وتباحث معه في حل المشكلات القائمة.

أما التصريحات الصادرة عن الصين فقد ركزت على الترحيب بإرسال ويليام بيرنز ممثلاً عن الولايات المتحدة إلى المباحثات، كذلك فعل الشركاء الأوروبيون وإن كان تصريحاتهم أكثر تفصيلاً بحكم ضلوعهم في الأمر أكثر من أي طرف آخر، فصرح برنارد كوشنر وزير الخارجية الفرنسي في مؤتمر صحفي له مع نظيره النمساوي أن إيران دولة كبيرة لا يمكن تجاهل دورها في المنطقة، وأن الأمل كبير في

المباحثات لكن لا يمكن توقع شئ على الجانب الآخر نشر موقع إيران برس نيوز الذي يحرر من لندن تصريح وزير الخارجية البريطاني قوله مباحثات جنيف تحذير قوى لنظام طهران وإعلان عن نية مؤكدة لدى الغرب على إنهاء الأنشطة النووية المشبوهة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وقال ديفيد ميليند وزير الخارجية البريطاني ضمن تصريحات له نشرت على موقع وزارة الخارجية البريطانية: الرسالة واضحة لقادة النظام طهران، تعاملوا بحدية مع الاحتياجات الواقعية لشعبكم الذي تسوء ظروف حياته عاماً بعد عام، ويتتظر تحسن هذه الأوضاع وتركوا الأسطورة التي تقول أن العالم يسعى إلى التحارب معكم.

تزامن مع تغطية الصحف الإيرانية لأبناء مباحثات جنيف، نشر أخبار عن افتتاح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران، كما نشر أحد مواقع المعارضة الإيرانية في الخارج مقالا عن توقع صدام نووي بين إيران وإسرائيل. تواردت أنباء عن ترحيب المسؤولين الإيرانيين بافتتاح

مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران ومنها ما نشرته المواقع الإلكترونية الحكومية بشأن ترحيب الرئيس الإيراني بهذا الاقتراح، وإن كان لم يتلق طلباً رسمياً بذلك، وإنما يرحب بأى إجراء من شأنه تدعيم العلاقات بين الشعوب. وكانت وسائل الإعلام الغربية تناقلت منذ ثلاث أسابيع نبأ احتمال افتتاح المكتب، ومع هذا صرح المسؤولون الأمريكيون أن ذلك لا يعنى إقامة علاقات سياسية بين البلدين وقد نشرت صحيفة فائنتال تايمز حواراً مع عباس محتاج مساعد وزير الداخلية الإيراني جاء فيه على لسان محتاج، أن الدبلوماسيين الأمريكيين لن يتعرضوا لآى تهديد في حالة فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران كما ستضمن الحكومة الإيرانية أمنهم، كما أعلن منوتشهر متكى أثناء زيارته لأنقرة أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران وتسيير رحلات جوية مباشرة بين البلدين. (اعتماد على ٢٠/٧/٢٠٠٨)

أكاذيب بوش

آفتاب (الشمس) ٢٩/٦/٢٠٠٨

هذا التقرير على أن تصريحات بوش بشأن حرب العراق وأفغانستان كانت خطأ، فقد استند بوش على وثائق كاذبة قبل الهجوم على العراق، مدعياً أن العراق اشترى يورانيوم من النيجر لصالح برنامجه للتسلح النووي، هذا في حين أن المؤسسات الأمنية أيضاً كانت تعلم بخطأ هذه المستندات.

في تلك الأثناء، فقد كل من جوزيف ويلسون، وزوجته والري بليم ويلسون (التي كانت موظفة في الـ CIA) وظيفتهما، لأن ويلسون فضح تفاصيل هذه الكذبة.

لذلك يمكن القول أن حذر البرادعي في هذا الشأن له ما يبرره، صحيح أن إيران لم تسمح لمفتشي الوكالة بالتفتيش في جميع مواقعها، لكن يجب الأخذ في الاعتبار، مخاوف الإيرانيين من كيفية استغلال الولايات المتحدة لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة في العراق لأغراض التجسس على الأهداف العسكرية العراقية.

وفي الواقع إذا فتحت إيران منشأتها أمام مفتشي الوكالة، ربما تكون تلك المواقع مستهدفة من جانب الولايات المتحدة

إذا اطلعتم على تقرير مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي في شهر مايو الماضي، لأدركتم أن هذا التقرير لم يختلف إطلاقاً عن تقرير الوكالة في فبراير الماضي، فقد أعلن البرادعي في تقريره أن إيران لم تبد تعاوناً بناءً بشأن المعلومات التي أدلى بها الأمريكيون، ويبدو أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً ضد البرادعي، حيث ذكرت وكالات الأنباء أن لهجة البرادعي في هذا الشأن، كانت أكثر تشدداً.

لكن ينبغي أن يدرك البرادعي وجهة النظر الإيرانية حيال ادعاءات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ومن غير الممكن افتراض صحة كل ما يقوله الأمريكيون، وهي سلسلة من الأكاذيب صيغت من قبل بشأن العراق وأفغانستان، ولا داعي لتكرارها مرة أخرى.

من وجهة النظر الرسمية وطبقاً لتقرير لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي والذي نشر مؤخراً، بات الرئيس الأمريكي جورج بوش إنساناً كاذباً، وقد أكد

، وهذا ما يدفع الأمريكيين للرقابة على عمل المفتشين. والمشكلة الأخرى الأهم، تكمن في أن الوكالة في تقاريرها تتوقع دائما من إيران أن تثبت براءتها فيما يتعلق بالمعلومات والادعاءات الأمريكية، لكن حتى الآن لا يوجد ما يثبت انتهاك إيران لأية قوانين، وعلى الوكالة أن تطمئن من خلال مفتشيها ومستنداتهم الموثقة بشأن امتلاك إيران لبرنامج

تسلح نووي من عدمه. ينبغي تعميق البحث في كيفية إعداد هذه المعلومات المصطنعة بأيدي أمريكية، ويبدو أن الوكالة عندما حالت دون عرض هذه المعلومات على إيران، كان ذلك من منطلق عدم أهميتها، خاصة وأنه من المرجح كونها حيلة لصرف الأنظار عما يحدث في معتقل "جوانتانامو".

أهداف المكتب الأمريكي في طهران

مينا علي إسلام ■ إيران دبلوماسي (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٩/٦/٢٠٠٨

على مكانة شعبها داخل إيران، معلنة أن نهج الحكومة الإيرانية هو السبب في تدهور الحياة المعيشية للإيرانيين وليس العقوبات المفروضة.

وفيما يتعلق بمكتب رعاية المصالح فإنه سيكون خطوة لإطلاع الشعب الإيراني أكثر من ذي قبل ودون وسيط، على مكانة إيران في الساحة الدولية وعلى التطورات الداخلية بكلا الدولتين.

جدير بالذكر أنه منذ ثماني وعشرون عاما، حيث قطعت العلاقات الرسمية بين الدولتين، تعمل سفارة سويسرا في العاصمة طهران، كراعية للمصالح الأمريكية في إيران، وفي المقابل تقوم سفارة باكستان في الولايات المتحدة برعاية المصالح الإيرانية هناك.

وفي حين أن ثلاثة جولات من المباحثات الإيرانية - الأمريكية حول العراق، لم تتمكن من فتح الطريق أمام إعادة النظر بشأن العلاقات المشتركة بين الدولتين، فمن الملاحظ أن إدارة بوش تحاول في الفترة القصيرة المتبقية قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة، اتخاذ خطوات إيجابية في اتجاه تحسين النهج المتبع فيما بين الدولتين، بهدف فتح الطريق أمام مناقشة العديد من السياسات والمشكلات العالقة في المنطقة ذات الصلة بإيران.

جدير بالذكر أن وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس لم تنف خبر فتح مكتب المصالح الأمريكية في طهران وقد أكدت على أهمية التقارب مع الشعب الإيراني مضيفة: "واشنطن مصممة رغم الخلافات العالقة بين الحكومة الأمريكية ونظيرتها الإيرانية، خاصة المتعلقة بالملف النووي الإيراني، على الوصول إلى الشعب الإيراني، لدينا قنصلية في دبي، ويستطيع الإيرانيون الحصول على تأشيراتهم من هناك، لكننا نعلم أن لدى بعض الإيرانيين مشكلات تعوق دون

ربما يكون مشروع إنشاء مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران، آخر خطوات الرئيس الأمريكي جورج بوش لتحسين العلاقات الأمريكية - الإيرانية، ما سيمثل نتائج دبلوماسية إيجابية في حالة إنشائه بالنسبة لتلك الحكومة الساعية للحرب.

وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أحد أعضاء مجموعة "١+٥"، فهي مرتبطة بشكل مباشر بالبحث في القضية النووية الإيرانية، وتفعيل الضغط على قرارات تلك المجموعة من جانب الولايات المتحدة له تأثير، لكن السؤال الأهم مفاده، لماذا تؤمن الإدارة الأمريكية بأن تفعيل الضغوط السياسية والاقتصادية على إيران سيدفع الحكومة الإيرانية لإعادة النظر بشأن برنامجها النووي.

من ناحية أخرى وبالرغم من وصف بعض الخبراء الخيار العسكري ضد إيران بأنه مطروح للمناقشة وقت اللزوم في مواجهة استمرار الأنشطة النووية الإيرانية، مشيرين إلى أن مهاجمة إيران قضية مطروحة بالفعل، إلا أنه من الملاحظ أن إدارة بوش وبعض المسئولين الأمريكيين، كلما تطرقوا للحديث عن إيران، أكدوا أن الحكومة الإيرانية هي المستهدف من جميع أشكال السياسات الأمريكية، وأن هذه الدولة لم ولن تضغط على الشعب الإيراني.

كما أن معظم تصريحات بوش دائما تشير إلى العلاقة القوية التي تربط بين الشعب الأمريكي ونظيره الإيراني، واصفا نفسه بأنه صديق وحليف الإيرانيين، وفي هذا الصدد تم وصف مشروع إنشاء مكتب رعاية المصالح الأمريكية في طهران، بأنه خطوة للتقارب مع الشعب الإيراني.

السياسة الأمريكية في هذا الشأن واضحة جدا، فبالترامن مع تفعيل العقوبات والضغط المتوالي على إيران، تتحدث الولايات المتحدة عن صداقتها مع الشعب الإيراني لتحافظ

وصولهم دبي، ونحن نرغب في زيارة أكبر عدد من الإيرانيين للولايات المتحدة الأمريكية، وسنسعى لتقصير المسافة نحو صداقة قوية مع الإيرانيين".

أما على صعيد الوضع الداخلي الإيراني، فيمكن القول أن قضية فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران، اعتبرته بعض القوى السياسية خطوة على طريق إزالة

الغموض واللبس في وجهات نظر كلا الشيعين، في حين صنفته قوى أخرى في إطار المنافسات الانتخابية الأمريكية ٢٠٠٨، حيث تسعى الإدارة الجمهورية لتحسين صورتها في الانتخابات الرئاسية القادمة، ومع هذا يرى فريق آخر أن هذا المكتب إشارة إيجابية على تغير التهج والسياسات الأمريكية العدائية ضد النظام الإيراني.

على أعتاب ثلاثين عاما من قطع العلاقات الإيرانية - الأمريكية: هل من تطورات في الطريق؟

إيران دبلوماسي (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٦/٦/٢٠٠٨

الأمريكية توم كيسي الربط بين هذه القضية وتوقيع اتفاقية لشراء الغاز السويسري من إيران، ومن الملاحظ أن توقيع هذه الاتفاقية أثار حفيظة الولايات المتحدة، التي هددت بإعادة النظر فيما يتعلق بدور سويسرا كراعية للمصالح الأمريكية في طهران.

وكتبت واشنطن بوست كذلك: "ليس من الواضح ما سيكون عليه موقف إيران بشأن اقتراح الولايات المتحدة المحتمل باعتماد دبلوماسيتها في طهران". ويقول مستولون في إدارة بوش أن رفض إيران لهذا المقترح سيكون لصالح تحسين صورة الولايات المتحدة.

مع هذا تحدث مستول بوزارة الخارجية الإيرانية قائلا أنه في حالة تقديم هذا المقترح بشكل رسمي من الحكومة الأمريكية، فإن الحكومة الإيرانية ستقوم بدراسته.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد أعلنت أنها تهدف من وراء فتح هذا المكتب، إلى مساعدة المواطنين الإيرانيين في الحصول على تأشيرة دخول الولايات المتحدة، لكنها منذ حوالي عامين رفضت طلبا إيرانيا بتسيير رحلات جوية مباشرة بين طهران وواشنطن.

يمثل احتمال فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران، إلى جانب طرح مرشح الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية الأمريكية باراك أوباما لمشروع حوار شامل غير مشروط مع إيران، وتأسيس اللوبي الإيراني في الولايات المتحدة الأمريكية، أهم التطورات التي طرأت على الساحة على مدى الأسابيع الأخيرة.

وقد كتبت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية في ٢٥ يونيو ٢٠٠٨، تقريراً جاء فيه أن مناقشات تمت بالفعل في واشنطن بشأن تغيير السياسة الخارجية الأمريكية والسعي لزيادة التعامل مع الشعب الإيراني، وتعرض التقرير كذلك لإمكانية افتتاح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران.

مشروع مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران تزامن مع انتقادات اتهمت باراك أوباما مرشح الحزب الديمقراطي بالافتقار إلى التجربة والحكمة، نتيجة دعوته إلى إجراء مباحثات غير مشروطة مع إيران، وبالرغم من ذلك فقد تبنى أعضاء إدارة بوش قضية مماثلة عندما تحدثوا عن مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران ودوره في توطيد الصلة مع الشعب الإيراني.

وفي هذا الصدد رفض المتحدث باسم وزارة الخارجية

قوة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية

أكبر مختاري ■ نوانديش (الفكر الجديد) ٢٧/٦/٢٠٠٨

وتقدر العضوية التي تضاعفت على مدى السنوات الخمس الماضية بحوالي ١٠٠ ألف عضو، ولديها أيضا مراكز لضم الكوادر البشرية الفاعلة في حوالي ٣٠٠ جامعة.

ايباك ليست منظمة سياسية وهي ذاتها منظمة لا تنفق دولارا واحدا على المراكز الانتخابية، ولكنها تستغل قدراتها الإعلامية لحسم المنافسات الانتخابية من خلال تسليط الضوء على القضايا المهمة بالنسبة لها ودور الكونجرس في تبني تلك القضايا.

تكمّن قوة اللوبي الإسرائيلي الرئيسية في الصلة الوطيدة مع الحزب الديمقراطي، وأكثر نفوذ هذا اللوبي متوغل بين قادة وأعضاء الكونجرس الأمريكي الديمقراطي.

وبالنظر إلى القاعدة الأساسية للحزب الديمقراطي، والمتمثلة في ولايتي نيويورك وكاليفورنيا، وبهما النسبة الأكبر من اليهود، مقارنة بالولايات الأمريكية الأخرى، يبدو أن مسعى الديمقراطيين للوصول إلى السلطة، اعتمادا على أصوات اليهود في كلا الولايتين، ساعد اليهود كثيرا في مضاعفة نفوذهم داخل منابع ومصادر السلطة الأمريكية.

وبالرغم من أن اللوبي الإسرائيلي أبدى تقاربا تجاه الحزب الجمهوري، خاصة المحافظين الجدد، منذ عام ٢٠٠٠، إلا أن ذلك كان في إطار تحقيق مصالحه من خلال دعم سياسات بوش الإقليمية والدولية بعد أحداث سبتمبر، كما أن نفوذ وهيمنة اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا، قد تضاعف لدرجة أن أي اعتراض من مسئول أمريكي على النهج الإسرائيلي أو الممارسات الإسرائيلية، قد يطيح به من منصبه أو على الأقل يحول دون تحقيقه لنصر انتخابي.

وفي هذا الصدد تحدث السيناتور الديمقراطي هاري ريد، عام ٢٠٠٥، قائلا: "لا يوجد في الولايات المتحدة منظمة سياسية على هذا القدر من التنظيم والفاعلية مثل ايباك"، في حين اعتبر النائب الجمهوري في مجلس النواب نيوت جينجريتش، تلك المنظمة "ايباك"، أكثر التنظيمات السياسية تأثيرا على مستوى العالم أجمع.

تمثل تصريحات مرشح الحزب الديمقراطي للانتخابات الرئاسية الأمريكية باريك أوباما أمام أعضاء منظمة "ايباك" (America and Israeli public affairs committee) التي وصف فيها إيران بأنها أهم تهديد للاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، وتكراره ثلاثة مرات لعبارة: سأفعل كل ما بوسعي للحيلولة دون حصول إيران على السلاح النووي، دليلا على اختلاف نبرة الحديث بشأن إيران بين مرشحي الرئاسة الأمريكية.

وللتعرف على محددات السياسات الخارجية الأمريكية، لدى الديمقراطيين أو الجمهوريين في الولايات المتحدة الأمريكية، ينبغي التطرق إلى دور اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

لقد قام الدستور الأمريكي على عدم وجود مركزية في السلطة ومن ثم تهيأت الظروف الملائمة لظهور جماعات وتيارات عديدة لديها تأثير على السياسات الأمريكية، كان على رأسها اللوبي الإسرائيلي الذي تمثله منظمة "ايباك"، وهو اللوبي الأكثر تأثيرا على سياسات السلطة التشريعية والتنفيذية بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد بالولايات المتحدة حوالي ٢٨١ منظمة يهودية و ٢٥٠ اتحادا إقليميا لليهود، لكن "ايباك" أكثر تلك التنظيمات نفوذا.

جدير بالذكر أن ايباك (AIPAC)، أنشئت في عام ١٩٥١، وهي المسئولة عن التنسيق والتنظيم بين نشاطات المنظمات اليهودية الأمريكية، وهي أيضا المسئولة عن جمع المساعدات والتبرعات لإسرائيل، كما أن التصدي لإيران من أهم أهداف ايباك، وقد لعب اللوبي الإسرائيلي دورا بارزا في توجيه السياسات الأمريكية الخاصة بالصراع العربي - الإسرائيلي منذ عقد السبعينيات، كما أن اللوبي الإسرائيلي عمل على كسب الاعتراف الرسمي بالدولة العبرية في المنطقة من خلال تحقيق توافق بين السياسات الأمريكية ومصالح إسرائيل.

من ناحية أخرى تقدر ميزانية "ايباك" السنوية بـ ٤٧ مليون دولار، والمنظمة لديها ٢٠٠ موظف ومستشار وباحث،

الحرب النووية على الأبواب

موقع إيران برس ٢٠٠٨/٧/٢٠

رئيس الوزراء حيث قال: القنبلة النووية الإيرانية تعنى فناء إسرائيل، ينبغي ألا تحصل إيران على القنبلة النووية. طبقاً لمجموعة من الدلائل يقال أن الهجوم الإسرائيلي على إيران سيتم في الفترة ما بين ٥ نوفمبر ٢٠٠٨، و ١٩ يناير ٢٠٠٩، المشكلة التي تواجه هذا الهجوم هي أن القدرات العسكرية الإسرائيلية أقل بكثير من القدرات الأمريكية، كما أن القيام بهذا الهجوم يواجه مشكلة أكبر هي بعد المسافة بين القواعد الإسرائيلية والمنشآت النووية الإيرانية المتفرقة وأغلبها أقيم تحت الأرض والمعلومات حولها ضئيلة جداً، فضلاً عن كل هذا ضالة احتمالية قدرة الجيش الإسرائيلي على تدمير البرنامج النووي الإيراني أو توجيه ضربة قوية له حتى لو تم السماح للجيش الإسرائيلي باستخدام المجال الجوي الأردني والعراقي أو حتى سباح الولايات المتحدة لإسرائيل باستخدام قواعدها الجوية بالعراق.

يحتمل أن يجبر قيام إسرائيل بهجوم عسكري تقليدي سواء نجح أو لم ينجح إيران على إيقاف برنامجها النووي أو إجبار الدول الأوروبية على زيادة ضغوطها السياسية والاقتصادية على إيران أو حتى قيامها بعمل عسكري ضدها. السيناريو الأكثر توقعاً هو أن المجتمع الدولي لن يفعل شيئاً، وستزيد إيران من جهودها لإنتاج قنبلة نووية تستطيع من خلالها القضاء على إسرائيل، فضلاً عن أنه يمكن للإيرانيين القيام بهجوم صاروخي وقائي على المدن الإسرائيلية وتحريك حلفائهم في المنطقة مثل حماس وحزب الله وكذلك الشبكة الدولية للإرهاب الإسلامي للهجوم على المراكز الإسرائيلية واليهودية وربما الأمريكية.

كل هذه السيناريوهات توضح أن المسئولين الإسرائيليين يختارون بين شيئين كلاهما مهلك: إما أن يسمحوا لإيران بأن تمتلك قنبلة نووية، وتعليق آمالهم على أفضل التوقعات وهي خلق توازن نووي، أو القيام بهجوم عسكري والرد المتبادل على ردود الفعل الإيرانية التي يمكن أن تشمل استخدام الصواريخ المحملة بالرؤوس الكيميائية والبيولوجية، حينها لن يكون أمام إسرائيل من وسيلة يمكن من خلالها التأكد من وقف البرنامج النووي الإيراني سوى استخدام الترسانة النووية.

نظراً للمواقف الأصولية لنظام إيران المستعد للتضحية،

سوف تهاجم إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية في المدة المحصورة بين أربعة إلى سبعة أشهر قادمة، وهذا أمر مسلم به تقريباً، وإذا لم يستطع هذا الهجوم القضاء على البرنامج النووي الإيراني بشكل كامل، فهو على الأقل سيعيق تقدمه بشكل قوى، وينبغي على السياسيين في كل من طهران وواشنطن تمنى نجاح هذا الهجوم لأنه في حالة عدم نجاحه ستزداد احتمالية وقوع حرب نووية في الشرق الأوسط، لأن جميع وكالات الاستخبارات في العالم تعتقد أن البرنامج النووي الإيراني ليس للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وإنما لإنتاج الأسلحة الذرية.

وعلى الرغم من التحدث كثيراً عن تشديد العقوبات الاقتصادية على طهران، فالكلمة تعلم أن هذه العقوبات لم تؤد إلى نتيجة حتى الآن ولا يتوقع أن تؤدي إلى نتيجة، بعد توقع وكالات الاستخبارات الغربية أن تصل إيران إلى القدرة على إنتاج قنبلة نووية في خلال أربع سنوات.

هذا الأمر لم يبق أمام العالم سوى حل واحد إذا كان يريد التصدي لإيران النووية، هو الحل العسكري، وما من شك في أن الولايات المتحدة تستطيع أن تحقق هذا الهدف بالأسلحة التقليدية، لكن من أجل تحقيقه يلزم القيام بعدة موجات هجوم، وتعطيل نظام الدفاع الجوي الإيراني وتدمير مراكز قيادة القوات الإيرانية ثم الهجوم على المنشآت النووية، لكن بسبب تصاعد الاضطرابات في العراق وأفغانستان لن يتحمل الرأي العام الأمريكي حرباً أخرى في العالم الإسلامي، وهذا الأمر يقيد يد البيت الأبيض ويمنعه من شن هجوم عسكري آخر، بالإضافة إلى أن كثيراً من الأمريكيين يرون أن مثل هذا الهجوم لا علاقة بينه وبين المصالح الأمريكية.

ينبغي أن نقيم دخول الولايات المتحدة مباحثات جنييف في هذا الإطار، حيث كان لزاماً على الرئيس الأمريكي جورج بوش أن يثبت لشعبه أنه استخدم جميع الوسائل الممكنة قبل أن يعطى الضوء الأخضر للهجوم العسكري على إيران سواء كان أمريكياً أو إسرائيلياً.

إسرائيل تعتقد أن وجودها مهدد، ولذا لديها الجرأة على القيام بعمل عسكري ضد إيران، خاصة مع التهديد اليومي من زعماء إيران بالقضاء على إسرائيل وقد حدد مسئولو إسرائيل موقفهم من هذا الأمر وعلى رأسهم إيهود أولمرت

من كل ما سبق يمكن أن نستنتج أنه ينبغي على المسؤولين الإيرانيين التفكير في هذه المغامرة التي يلعبونها ويتخلوا عن برنامجهم النووي، وإذا لم يفعلوا هذا حينها ينبغي على إسرائيل أن تستخدم كل قوتها حتى تقوم بهجوم عسكري ناجح بالأسلحة التقليدية على إيران، مما لا شك فيه أن مثل هذا الهجوم العسكري سيؤدي إلى موت الآلاف.

يتوقع ألا تؤدي سياسة التخويف إلى نتيجة، لذلك يتزايد احتمال أننا بصدد هجوم نووي. وإذا لم تقم إسرائيل بهذا الإجراء الوقائي حينها يجب توقع هجوم نووي إيراني على إسرائيل، سواء لأسباب أيديولوجية أو بسبب الخوف من هجوم إسرائيلي متوقع، على هذا النحو سواء لهذا السبب أو ذاك يواجه الشرق الأوسط تهديد هولوكوست نووي.

العلاقات الإيرانية - الروسية في عهد بوتين

■ آرزو ديلمقاني ■ إيران دبلوماسي (الدبلوماسية الإيرانية) ١٠/٦/٢٠٠٨

فبعد نهاية الحرب الباردة وحتى طوال هذه الحرب - إلى حد ما - لم تكن هناك توجه نحو جعل العلاقات بين الدول المختلفة علاقات استراتيجية والمعتاد أن العلاقات بين الدول كانت تقوم على أساس المصالح الاقتصادية والسياسية والأوضاع الداخلية بشأن كل دولة. على سبيل المثال



.. ربما كان أفراد قليلون هم الذين لديهم خبرة - أو علما - ما بشأن العلاقات الخاصة بين أمريكا وبريطانيا وذلك على الرغم من وجود العديد من المظاهر التي تكشف بحجم التداخل بين المصالح المشتركة بين هاتين الدولتين.

على سبيل المثال يمكن الحديث هنا عن أزمة السويس في عام ١٩٥٦ حيث شهدت هذه الأزمة مطالبة أمريكية لحليفها آنذاك - بريطانيا وفرنسا - بشأن الانسحاب والتخلي عن أعمال السيطرة والنفوذ من قناة السويس.

وفي الحرب مع فيتنام مارست أمريكا ضغوطا شديدة على لندن من أجل أن تقوم لندن بإرسال قواتها المسلحة إلى فيتنام وهو الطلب الذي رفض مرارا من جانب لندن ومن ثم لم تدخل الحرب على خلاف وعلى عكس رغبة واشنطن.

ثمة مثال آخر وهو أنه بعد الحرب العالمية الثانية قامت أمريكا وبشكل مفاجئ بقطع جميع مساعداتها التي كانت تقدمها إلى لندن. وهو ما تسبب في حدوث انهيار للاقتصاد البريطاني إلى حد بلغت معه الأمور بقيام بريطانيا بالحديث

عقدت الدورة الثامنة والعشرون لأوراسيا المركزية في ١٢ مايو الماضي بحضور الدكتور بيجان جند شكيبي بهدف بحث ودراسة العلاقات السياسية - الاقتصادية بين إيران وروسيا في عهد الرئيس الروسي السابق (رئيس الوزراء الروسي حاليا) فلاديمير بوتين. والسيد شكيبي هو

أستاذ في المدرسة العليا للاقتصاد والعلوم السياسية في لندن وهو لسنوات طويلة متخصص في الشأن الروسي ومن هنا كانت الأهمية الخاصة للمحاضرة التي ألقاها في جامعة طهران حول مكانة إيران في السياسة الخارجية الروسية ورؤية روسيا بالنسبة لإيران أخذا في الاعتبار التحولات والمتغيرات التي شهدتها السنوات الأخيرة.

هل هي علاقات استراتيجية أم تكتيكية؟

منذ صعود العلاقات الإيرانية - الروسية والذي بدأ في أواخر عصر الاتحاد السوفيتي حدث اهتمام كبير بشأن معرفة الخصائص والأسرار الدقيقة حول هذه العلاقة. السؤال الذي كان من الطبيعي أن يطرح نفسه وبشكل معتاد آنذاك هو: هل العلاقات الإيرانية الروسية هي من نوع العلاقات الاستراتيجية أم التكتيكية؟ لكن كل أنماط وأشكال الإجابات على هذا السؤال لم تستطع أن توصف وبدقة الأبعاد الحقيقية لهذه العلاقات مع ما فيها من تعقيدات بدت ظاهرة للجميع.

عن "الخيانة الأمريكية"، في ذلك الوقت.

اليوم نرى أيضاً أن البعض يعتقد بوجود ظروف ومتغيرات استراتيجية قائمة بين كل من فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وأمريكا، لكننا شاهدنا على الرغم من ذلك، معارضة شديدة من جانب فرنسا وألمانيا بشأن موضوع الاجتلال الأمريكي للعراق مما أدى إلى فقدان العلاقات الاستراتيجية بين هذه الدول السابق ذكرها.

من هنا واستناداً لما ذكرنا فإنه عندما نتحدث عن العلاقات الإيرانية - الروسية لا يجب علينا أن نطرح السؤال القائل .. هل هذه العلاقات استراتيجية أم تكتيكية، بل يجب علينا فقط أن نهتم ونتوقف عن بعض المواضيع والقضايا الخاصة بهذه العلاقات، حتى يمكننا أن نفهم جوهر وحقيقة هذه العلاقات.

توجد خمس موضوعات في هذا الصدد سوف تساعدنا في إدراك أفضل للعلاقات بين إيران وروسيا. هذه العوامل هي التي تشكل العلاقات السياسية والاقتصادية بين إيران وروسيا، وهي كالتالي:

١- العلاقات الثلاثية بين إيران، وروسيا، وأمريكا.

٢- الجغرافيا السياسية لآسيا الوسطى والقوقاز.

٣- الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط.

٤- أيديولوجيات الحكومات.

٥- الاقتصاد.

أولاً: أيديولوجيات الحكومات

لن نتحدث عن البعد الاقتصادي بشأن العلاقات الاقتصادية الإيرانية - الروسية. إذ يجب علينا أن نرجع إلى البعد الأيديولوجي للحكومات لكي نوضحه ونفهمه. من الصعب بمكان إنكار حقيقة أن أيديولوجية الدولة تلعب دوراً محورياً ومهماً في تشكيل وهيكل علاقة تلك الدولة بالدول الأخرى.

هذا الأمر لا يعني أن الدول ذات الأيديولوجيات المختلفة أو المتباينة لا يمكنها أن تقيم علاقات سياسية واقتصادية. على سبيل المثال العلاقات الأمريكية مع كل من السعودية ومصر هي نموذج دال على عملية تفضيل القضايا الجيوبوليتيكية والاقتصادية أمام الاختلافات الأيديولوجية.

من هنا وفي هذا الإطار فإنه عند الحديث عن إيران وروسيا لا يجب علينا إطلاقاً أن نغفل القضايا الأيديولوجية بين الدولتين. فروسيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، الذي كانت معظم سياساته تدار وتقوم على الإطار الأيديولوجي، تحولت إلى واحدة من الدول التي ليس لها أيديولوجية.

لقد ظهر في روسيا تعريف جديد للأيديولوجيا ولم تعد الأمور هناك تقوم على أساس تطلعات مدينة - هي موسكو - خاصة في عصر بوتين، فقط كان هناك حديث حول

"مصالح الدولة" والأولوية كانت حول هذا الحديث. المؤكد أن الرؤية الروسية للعالم في عصر بوتين كانت متمحورة حول المصالح المالية والاقتصادية في عالم متعدد الأقطاب.

لقد بدأ العالم يعتبر أن الأيديولوجية تترك آثارها أو تأثيراتها على الاقتصاد والقضايا المالية. من هنا فإن المصالح الاقتصادية والمالية، التي صارت هي الهدف الأول لروسيا الذي تسعى من أجل تحقيقه، هذه المصالح الاقتصادية والمالية أخذت تشكل الأساس الأول الذي سوف تستند - تقوم - عليه روسيا في استعادة قدراتها بوصفها قوة عالمية، ومن هنا أيضاً أصبحت العقيدة الأيديولوجية الروسية على قناعة بأن امتلاك الأسلحة النووية والجيش الضخم، من دون امتلاك مصالح مالية واقتصادية، لن تصبح لها الفائدة المرجوة والمنشودة بين القوى العالمية المسيرة لشئون العالم أو الحركة له.

طوال عصر رئاسة بوتين لروسيا، تحولت الحكومة الروسية لتصبح بمثابة "شركة" اقتصادية يرتبط وزراؤها ومستولوها بعلاقات تجارية واقتصادية مع الشركات الخاصة، من هنا صارت السياسة الخارجية الروسية تعتمد أكثر من ذي قبل - في عصر بوتين - على المصالح المالية والاقتصادية.

على سبيل المثال في عصر الاتحاد السوفيتي كانت موسكو تبيع الغاز والنفط إلى الدول المجاورة لها في شرق أوروبا بأسعار زهيدة ورخيصة للغاية وكان الهدف من ذلك هو المحافظة على إبقاء هذه الدول في داخل النطاق السياسي للاتحاد السوفيتي.

اليوم أصبح الحديث يدور حول شيء آخر وهو المصالح المالية والاقتصادية حيث أخذ هذا الكلام يتوسط الحديث عن الإبقاء على هذه الدول داخل النطاق السياسي الروسي وكذلك السعي لإنهاء بيع النفط والغاز إليها بأسعار زهيدة. لقد طرح هذا الأمر مراراً في عصر بوتين وتوصلت الطبقة الحاكمة إلى نتيجة مفادها إنه لا يجب أن نبيع الغاز والنفط إلى الدول الصديقة لأن ذلك ليس في المصلحة الاقتصادية الروسية.

في العصر السوفيتي كانت المصالح الجيوبوليتيكية هي الأهم، هذا الأمر تغير تماماً في عصر بوتين.

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أخذت روسيا تنظر إلى إيران بوصفها قوة استقرار في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. من هنا أخذنا نسمع عن تعاون هاتين الدولتين طوال التسعينيات كما سمعنا أيضاً أن السياسيين الروس باتوا على قناعة مفادها أن السياسة الخارجية الإيرانية هي سياسة واقعية وعملية (براجماتية) وأن إيران لهذا السبب يمكن أن تصبح شريكاً موثقاً فيه.

هذا كان في وقت كانت فيه روسيا قد صارت دولة ضعيفة

من النواحي السياسية، الاقتصادية والعسكرية أيضاً ولهذا كانت تحتاج إلى شريك جيوبوليتيكي حتى يمكنها حفظ وحماية حدودها الجنوبية وأن يكون هذا الشريك لديه المقدرة على شراء السلاح الروسي نقداً.

من هنا فإن روسيا طوال عقد التسعينات كانت تعتقد في أن "الزخم الثوري" في إيران قد انتهى وأن روسيا - لهذا السبب - يمكنها أن تتعاون مع إيران. لكن الآن فإن موسكو ترى أن إيران قد عمدت إلى تغيير مسيرة سياستها الخارجية مرة أخرى نحو حالة الزخم الثوري من جديد ومن ثم توصلت موسكو إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكنها امتلاك علاقات تقارب وثيقة مع إيران.

ثانياً: الجغرافيا السياسية لآسيا الوسطى والقوقاز
تمتلك كل من روسيا وإيران حدوداً مع القوقاز وآسيا الوسطى. هذا الوضع في حد ذاته خلق المناخ اللازم لاحتالية قيام تعاون بين الدولتين. وهو ما رأيناه في أفغانستان، طاجيكستان وقضية إقليم قره باغ. هذه الملفات أيضاً يمكن اعتبارها ظاهرة تتجلى فيها بعض أنماط الاختلاف بين الدولتين.

على سبيل المثال فإن النزاع بشأن بحر قزوين، والمنافسات الجيوبوليتيكية وحتى أيضاً خطوط النفط التي تمر في الحدود الجغرافية للاتحاد السوفيتي السابق هي أيضاً جزء من أشكال الصراعات الإقليمية التي تشترك فيها الدولتان هذا إلى جانب أن موسكو باتت ترى في إيران منافساً محتملاً لها فيما يخص القضايا الجيوبوليتيكية في المناطق الجنوبية لروسيا.

وهي في الوقت نفسه - موسكو - تنتظر من إيران أن تعمل على حفظ النظام والاستقرار في هذه المنطقة وليس العكس في محاولة لرد الجميل إلى روسيا جراء التعاون الذي كان قائماً بينهما طوال عقد التسعينيات.

من جانبه كان لدى بوتين العديد من المخاوف بشأن التأثير الاقتصادي والسياسي لإيران على دول آسيا الوسطى والقوقاز وهي الدول التي كان قد ظل يعمل على تقوية العلاقات الروسية بها، مصدر خوفه هو أن إيران لديها رغبة في أن تبعد هذه الدول - حديثة الاستقلال - عن دائرة النفوذ الروسي التقليدي.

من ناحية أخرى فإن الخوف من زيادة النفوذ والوجود العسكري الأمريكي في بعض دول آسيا الوسطى أصبح سبباً لتقارب كل من إيران وروسيا. مرجع ذلك أن الوجود الأمريكي في هذه المنطقة أصبح يشكل مصدر تهديد لهاتين الدولتين. المؤكد أن هذه الظروف الجيوبوليتيكية بين إيران وروسيا لا يمكن النظر إليها بوصفها ظروفاً أو متغيرات دائمة وثابتة.

ثالثاً: الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط

عندما وصل بوتين إلى رئاسة الجمهورية في عام ٢٠٠٠ أعطى السياسة الخارجية الروسية الأولوية، وقلل من حالة الهرج والمرج التي كانت قائمة في عصر يلتسين. كما عمد إلى التقليل من ذلك الاعتقاد الذي كان سائداً ومفاده أن روسيا قد قبلت بأن تصبح إيران واحدة من القوى الرئيسية في منطقة الخليج (الفارسي) وآسيا الوسطى.

ثمة تصور مفاده أن إيران التي تتمتع بقدره اقتصادية وإمكانات بشرية عالية الكفاءة والجودة وكذلك سياسات داخلية وخارجية جيدة كالتى كانت قائمة في عصر خاتمي، لا تعد فقط واحدة من القوى الإقليمية الهامة بل إنها صارت واحدة من أعضاء المجتمع الدولي الذين يتمتعون بدور محوري ومؤثر وهام والذي من شأنه الحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة من جهة ودعم الاستقرار الإقليمي الشرق أوسطى من جهة ثانية.

مع التغيير الذي حدث في السياسة الخارجية الإيرانية وسقوط صدام حسين وما أعقب ذلك من انزواء ومحاصرة إيران، حصلت موسكو على فرصة جديدة جيوبوليتيكية في داخل إيران، من هنا فإنه بعد انتهاء فترة خاتمي أخذ فلاديمير بوتين يعتبر أن إيران صارت شريكا مهما لروسيا في عملية مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة وقرر أن إيران هي الطريق المنشود من أجل "تمدد" الوجود الروسي في كل منطقة الشرق الأوسط.

رابعا: العلاقات المثلثة الإيرانية - الروسية - الأمريكية
عندما نتحدث عن روسيا وأمريكا يجب أن نضع في اعتباراتنا علاقات أمريكا وروسيا. فحتى عام ١٩٩٨ كانت روسيا تريد أن تقيم علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وعندما أصبح يوفيجيني بريماكوف رئيساً للوزراء، فإن مسيرة السياسة الخارجية الروسية تغيرت بشكل كامل.

لقد انضمت روسيا إلى الصين والهند من أجل التصدي إلى النظام الأحادي القطبية الذي كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيقه. الشيء الملفت للنظر هنا هو أن روسيا عندما بدأت الحديث عن النظام الدولي المتعدد الأقطاب فإنه كانت ترجع وبشكل مألوف إلى الحديث عن الهند والصين فقط ولم تذكر إيران في برنامجها هذا. هذا يعني أن روسيا لازالت غير واثقة في إيران وأنها لا تعتبر إيران شريكاً ثابتاً.

لكن أمريكا لازالت أمريكا وعندما تسعى لزيادة نفوذها في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى فإن ذلك يؤدي إلى تقوية أكثر للعلاقات بين إيران وروسيا وعندما يبدو للنظر أن العلاقات بين روسيا وأمريكا هي آخذة في التعاون فإن العلاقات بين إيران وروسيا تتجه نحو الضعف.

منذ أن أصبح بوتين رئيساً لروسيا فإن العلاقات بين إيران وروسيا ازدادت قوة أكثر من ذي قبل وذلك حتى عام ٢٠٠٢

فمنذ ذلك العام أخذت العلاقات بين الدولتين في التحول نحو الانفراج فصارت أقل تعقيداً، ثمة عدد من القضايا تؤثر على هذه العلاقات في مقدمة هذه القضايا ما يلي:

١- ارتفاع سعر النفط والغاز وهو ما نتج عنه زيادة النمو الاقتصادي الروسي مما أخذ بروسيا نحو الاعتماد على النفس وهو الأمر الذي كانت تفتقده موسكو منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وحتى نهاية عصر يلتسين مما جعل منها دولة ضعيفة تحتاج إلى شريك وهو ما دفعها للتعاون مع إيران.

لكن بعد ارتفاع أسعار النفط والغاز لم تصبح روسيا دولة غنية فحسب ولكن ظهر جلياً اعتمادها على النفس. هذا الأمر أصبح سبباً إيجابياً لصالح إيران لأن روسيا راغبة دوماً في مواجهة النفوذ الموجود الأمريكي خاصة في منطقة آسيا الوسطى وذلك انطلاقاً من المنظور الجيوبوليتيكي.

٢- السياسة الخارجية لإدارة بوش والتي صار سبباً لتأزم وتعكير العلاقات بين واشنطن وموسكو. ذلك أن جهود أمريكا من أجل ضم دول أوروبا الشرقية - والتي كانت أعضاء في الاتحاد السوفيتي - إلى حلف الناتو قد أقنع روسيا بأن أمريكا تريد حصارها.

الاحتلال الأمريكي للعراق وتجاهل ميثاق الأمم المتحدة أصبح هو الآخر سبباً مباشراً لتشكيل مسارات جديدة في السياسة الخارجية الروسية وفي مقدمة ذلك اتخاذ روسيا قراراً بتنويع محاور وطبيعة سياساتها الخارجية، وكذلك التأكيد على دور المؤسسات والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة على صعيد القضايا الدولية وأخيراً التشجيع الروسي لتفعيل القانون الدولي على المستوى العالمي.

في اعتقاد موسكو فإن أول هدف لها يجب أن يتمثل في "السيطرة" على القدرة الأمريكية وتحديد تأثير هذه القدرة وأن الطريق الوحيد لتحقيق ذلك هو التنفيذ الفعلي للقوانين الدولية ولدور المنظمات الدولية. بالإضافة إلى ذلك فإن موسكو اعتباراً من عام ٢٠٠٤ لم تعتبر أمريكا شريكاً خاصة في ظل قيادة جورج بوش بعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر انسحبت من مواجهة أمريكا وأيدت أمريكا في الحرب ضد الإرهاب. لقد توقع بوتين - في مقابل ذلك - أن تقوم أمريكا بخطوات إيجابية رداً على هذه التراجعات والانسحابات الروسية، لكن حكومة بوش فعلت العكس ورداً على سياسة صنع الصدمات التي أعلنها بوش عمدت إلى نشر وتمدد حلف الناتو.

من هنا أدرك بوتين أن أمريكا منافس خطير، أيديولوجي ولا يمكن التنبؤ بسلوكه. هذا التوتر الذي ساد العلاقات بين موسكو وواشنطن يجب النظر إليه بوصفه سبباً مباشراً في تقوية العلاقات بين موسكو وطهران، لكن ثمة حادثة أخرى وقعت في المثلث سابق الذكر، والتي كان من شأنها تعقيد هذا

المثلث أكثر من ذي قبل وهي إفشاء وتسريب معلومات بشأن البرنامج النووي الإيراني. لقد كان بوتين نفسه غافلاً عن تقدم هذا البرنامج النووي أو هكذا بدا وذلك على الرغم من وجود شائعات كثيرة حول هذا البرنامج في فترة رئاسة يلتسين.

لكن الشيء الملفت للنظر هنا أن الأنشطة النووية الإيرانية على الرغم من أنها كانت سرية ومخفية إلا أنها لم تكن غير قانونية لكن بوتين من جانبه والذي كان يشعر أن العلاقات بين إيران وروسيا تزداد عمقاً واقترباً أو تقارباً أكثر مما كان يتصور أو يظن - لم يكن يتصور أو يتوقع أن تخفي طهران برنامجها النووي من موسكو وكان يعتقد أن طهران سوف تسارع إلى إخطار موسكو بشأن هذا البرنامج. من هنا فإنه عندما يش من العلاقات بين إيران وروسيا تحول نحو أمريكا والاتحاد الأوروبي من أجل الضغط على إيران بشأن برنامجها النووي. وبالإضافة إلى هذا عمدت روسيا إلى تأخير إتمام مفاعل بوشهر.

عندما اهتم بوتين البرنامج النووي الإيراني قرر الإسراع من أجل تنفيذ وإنهاء العمل في مفاعل بوشهر ولقد استمر بوتين في المحافظة على هذا التعاون وهذه السياسة حتى نهاية عصر خاتمي أي التعاون مع أوروبا وأمريكا من جهة والعمل على تشييد وإتمام مفاعل بوشهر وبشيء من التأخير من جهة ثانية. لكنه - أي بوتين - طوال هذه الفترة وفي الوقت نفسه لم يكن مستعداً لتأييد العقوبات ضد إيران، إذ كان لا يزال على اعتقاد بأن إيران ليس فقط لها الحق في الاستفادة من الطاقة النووية بل كان مؤمناً أيضاً بأن السياسة الأمريكية تجاه إيران غير شفافة.

دلائل ومؤشرات التغيير في السياسات الروسية تجاه إيران عندما كانت إدارة بوش تتحدث بشأن الهجوم على إيران وبشكل مستقيم ومباشر فإن الحيلولة دون حدوث هذا الأمر صار أحد أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية. لقد كان خوف بوتين يكمن في أنه إذا ما هاجمت أمريكا إيران بالفعل أو قامت بقصف مراكزها النووية فإن جميع العالم سيصبح في مواجهة خطر حقيقي وجدي.

كان بوتين يخاف من أن تواجه الحدود الجنوبية لروسيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى خطراً حقيقياً. من هنا سعى بوتين من أجل أن تحل القضية النووية الإيرانية في إطار المنظمات الدولية المختصة وذات الصلة وأن يكون الحل عن طريق الأساليب والخيارات الدبلوماسية.

لقد كان يخاف بوتين من أنه إذا لم تستطع المنظمات الدولية والطرق الدبلوماسية حل البرنامج النووي الإيراني فإن أمريكا سوف تقوم بتكوار تجربة العراق وسوف تتجاهل القوانين والمقررات الدولية وسوف تهاجم إيران فعلاً. آنذاك

كانت وسائل الإعلام الإيرانية تنتقد روسيا نتيجة تأييدها المنظمات الدولية.

الواقع أن سياسة بوتين بشأن الضغط على إيران وتأخير العمل في مفاعل بوشهر كانت لها سببان هما، عدم الاطمئنان تجاه عواقب وتبعات البرنامج النووي الإيراني والثاني هو الحيلولة دون وقوع هجوم أمريكي على إيران.

ثمة مشكلة أساسية أخرى لازالت قائمة بشأن العلاقات الإيرانية الروسية، فبعض المسؤولين رفيعي المستوى يعتقدون بأن إيران مجبرة على التعاون مع روسيا لأن إيران ليست لديها علاقات مع أمريكا ولهذا فهي مجبرة على التعاون مع أمريكا وكذلك لأن إيران تسعى الاستفادة من علاقاتها مع موسكو. بمعنى أن إيران تستفيد من التكنولوجيا النووية الروسية كما أنها تستفيد من دورها داخل الأمم المتحدة حتى تنتهي من برنامجها النووي وإنه عندما تتمكن إيران من الطاقة النووية فلن تكون بحاجة إلى تقوية العلاقات مع روسيا. ومن هنا فإن الطبقة الحاكمة في روسيا - أمثال شخصيات مثل "مديديف" لا يريدون أن تصبح "روسيا" ضحية من أجل إيران.

في روسيا قلق آخر وهو أنه عندما تعود العلاقات بين إيران وأمريكا مستقبلاً فإن إيران سوف تنسى روسيا وستصبح موسكو بالفعل هي الضحية، من هنا فإن الروس خاصة بوتين ليسوا مستعدين بشأن المخاطرة فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران.

خلال عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ لم يكن الروس مستعدين من أجل إقامة علاقات تقارب مع إيران لأنهم كانوا قلقين من أن يقيم السيد خاتمي العلاقات مع أمريكا وأن تصبح روسيا هي الضحية لهذه العلاقات الجديدة. لكن بعد فترة خاتمي وحيث لم يعد هناك أي كلام حول إقامة العلاقات مع أمريكا فإن روسيا أظهرت مزيداً من الثقة تجاه إيران لأنها كانت تعلم أن إيران لا تسير في الطريق نحو التعاون مع أمريكا.

في إيران أيضاً يوجد مثل سوء الظن هذا. فالبعض يعتقدون بأن الروس يريدون امتيازات من أمريكا وأنهم لهذا السبب يسيئون الاستفادة من علاقاتهم مع إيران وأنهم - أي الروس - سوف يخونون إيران في النهاية. البعض الآخر يعتقدون أيضاً بأنه مع وجود الضغوط الاقتصادية الأمريكية على روسيا، فإن روسيا سوف تسلم في النهاية ولنسوف تترك إيران وحيدة في آخر المطاف.

مما لا شك فيه أنه في مثل هذه الظروف القائمة على سوء الظن فإنه لا يمكن إطلاقاً أن تقوم علاقات تعاون عميقة. فكلتا الطرفين حتى الآن لا يملك ثقة عالية تجاه الآخر. من هنا فعندما نتحدث عن العلاقات الاستراتيجية أو التكتيكية فإنه لا يجب علينا مطلقاً أن نتجاهل مثل هذه القضية أعني قضية "الثقة بين الطرفين". بعد انتهاء رئاسة السيد خاتمي

يبدو أن العلاقات بين الطرفين قد ازدادت سوءاً. إذا لم ترتاح طهران لقيام روسيا بتأييد العقوبات الدولية ضدها وكذلك تجاه التأخير شبه المتعمد في استكمال مفاعل بوشهر وهو الأمر الذي ظل يلعب دوراً مهماً في تعكير العلاقات بين الدولتين.

في موسكو أيضاً فإن مسيرة التحولات الخاصة بماهية السياسة الخارجية الإيرانية قد أقلقت المسؤولين الجدد في روسيا. كلنا يعلم أنه في نظرية العلاقات الدولية يوجد فرض أساسي وهو أن لا توجد دولة ما تريد التغيير الدائم في جوهر سياساتها الخارجية وإنه إذا لم تكن السياسة الخارجية لدولة ما هي سياسة ثابتة فإن الدول الأخرى لن تكون مستعدة لتعميق علاقاتها مع هذه الدولة. فلماذا لم تؤيد كل من فرنسا وألمانيا سياسة الهجوم على العراق؟

السبب هو أن مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية قد تغيرت تماماً وبدلاً من أن تكون أمريكا مستعدة للعمل في إطار قواعد الأمم المتحدة فإن بوش تحدث عن ضرورة الخروج من هذه المسيرة أو هذا النطاق ولما انحرفت أمريكا عن هذا المسير ما كان على الدول الأخرى إلا أن تتحول عن أمريكا وتتركها بمفردها وتعارضها.

بعد حكومة خاتمي وصلت روسيا لنتيجة مفادها أن إيران لا تملك أي برنامج مجدّد في سياستها الخارجية وأنه يجب على إيران أن تقرر أي دور تريد أن تلعبه في هذا العالم؟

وأنه سيصبح بمقدور روسيا - بعد أن تحدد إيران طريقها - أن تتخذ وتحدد بنفسها حقيقة وكيفية علاقاتها مع إيران، فعندما تكون دولة ما غير مدركة - ولا تعرف - دورها في هذه الدنيا فإنه لن يكون بمقدور الدول الأخرى كما سبق القول أن تعمق من علاقاتها مع الآخرين أقصد تلك الدولة.

في هذا الإطار فإن بوتين عندما عرض اقتراحاته بشأن البرنامج النووي الإيراني وعندما رفضت هذه الاقتراحات من جانب إيران قلق بشدة وأصبح غير مرتاحاً بالمرّة. آنذاك توصل بوتين إلى نتيجة مفادها أن إيران تعمل وفقاً لمنطق المشاعر أكثر من منطق العصر والتفكير.

فبالنسبة لبوتين - فإن أكبر تهديد كان يراه آنذاك هو قيام أمريكا بالهجوم على إيران. هو كان يريد أن يهادن بوش طالما أنه موجود في السلطة، هو أيضاً كان مدركاً أن فترة بوش أخذه في النفاذ وأن روسيا - بعد بوش - باستطاعتها العودة إلى ما كانت عليه قديماً، وحالياً تعتقد روسيا أنه يجب عليها أن تتحمل التصرفات الجنونية لبوش.

في السنة الأخيرة من رئاسة بوش - بوتين - شاهدنا تحسناً مهماً في العلاقات بين إيران وروسيا. وبعد ثمان سنوات وجدنا بوتين يزور طهران. هذه الخطوة حظيت بأهمية بالغة في العالم الغربي لدرجة أن قلقاً ما بدأ يظهر بشأن وجود محور آخرين روسيا وإيران.

لكن الواقع لم يكن كذلك في حقيقته. لأننا إذا ما عمقنا الرؤية للعلاقات بين إيران وروسيا حتى آخر أيام رئاسة بوتين فسوف ندرك أنها لم تكن علاقات متعمقة. لقد تعب بوتين وكذلك لافروف من السياسة الخارجية الإيرانية وهما يعتقدان أن ليس بإمكانهما الاستمرار في تأييد ودعم البرنامج النووي الإيراني أكثر من ذلك وأنه يجب عليها تأييد العقوبات ضد إيران. ثمة مسألة أخرى توجد في هذا الملف وهي أن بوتين لازال حتى الآن في رأس السلطة في روسيا. لازال هو الذي يتخذ القرار ولا يزال مديف بلا دور حقيقي.

الواقع أن فلاديمير بوتين يجلس الآن في انتظار نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية والرئاسية الأمريكية القادمة. فعلى أساس نتائج هذه الانتخابات سوف تقيم روسيا علاقات جديدة مع كل من أمريكا وإيران. والآن نستطيع أن نقول إن العلاقات بين إيران وروسيا ليست علاقات استراتيجية كما أنها ليست أيضاً علاقات تكتيكية. ففي بعض المناطق والقضايا توجد علاقات تعاونية وتكاملية بين الدولتين مثلما هو الحال بالنسبة للوجود الأمريكي في آسيا الوسطى والقوقاز. أما بالنسبة لقضايا بحر قزوين فالخلاف بين الدولتين هو

الأساسي. وفيما يخص البرنامج النووي الإيراني فإن روسيا تعتقد أو تقول بحق إيران في ذلك إلا أنها تعتقد أيضاً بضرورة أن تراجع عن موضوع التخصيب.

لكن أكبر المشاكل الخاصة بعلاقات إيران وروسيا في عصر بوتين فإنها تتمثل في وجود "رؤى" مختلفة بشأن طبيعة هذه العلاقات. فبوتين على قناعة من أن إيران طالما لا تمتلك علاقات جيدة مع أمريكا فإنها تعد شريكاً محتملاً لروسيا. لقد توقع بوتين أن تقبل إيران الاقتراحات الروسية المختلفة وسوف تظهر اهتماماً أكبر نحو موسكو.

لكن إيران من جانبها تعتقد أنه بسبب العلاقات الاقتصادية الإيرانية الروسية، فإن روسيا يجب أن تميل إلى تأييد المطالب الإيرانية المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني لأنه في غير هذه الصورة فإن إيران سوف تتجه إلى إقامة علاقات قوية مع كل من الصين والهند. لكن روسيا اليوم تختلف عن روسيا في عصر يلتسين. وربما هذا الأسلوب كان يصلح للعمل به في عصر يلتسين، لكن روسيا في عصر بوتين تختلف كثيراً جداً. ومن هنا فإن روسيا وإيران يجب عليهما أن يتوصلا إلى توافق بينهما من أجل تحديد أي ماهية يجب أن تكون عليها هذه العلاقات؟

تغير خريطة الطريق الفرنسية في السياسة الخارجية

سيد محمد طباطبائي ■ إيران دبلوماسي (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٩/٦/٢٠٠٨

لكنه يتعد كثيراً عن أهداف خلفاء الجنرال ديغول أمثال جاك شيراك ودومينيك دوفيلبان مما جعله يهدف إلى أعمال -وزيادة- سيطرته على حزب "الاتحاد الوطني من أجل الحركة الشعبية" ومن هنا استطاع أن يفوز برئاسة الجمهورية الفرنسية.

بعد أن تمكن ساركوزي من تولي منصبه، استطاع الحزب اليميني أن يسيطر كذلك على الأقلية في البرلمان الفرنسي وظهرت تركيبة جديدة في فرنسا كان من شأنها أن يتولى رئاسة الوزراء في فرنسا رجل يميني أيضاً مما ساهم في أن يزيد من قبضة ساركوزي على شئون الدولة من جهة وخلق لديه القدرات اللازمة لتحقيق أهدافه من جهة أخرى. عندما وصل ساركوزي إلى السلطة في فرنسا لم يكن متبقياً أمام الولاية الثانية لجورج دبليو بوش أكثر من عامين. من

قبل تولي الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي منصبه كانت فرنسا تتحرك من منظور رؤيتها الخاصة بالشرق الأوسط، لكن مع ظهور ساركوزي تغيرت تلك الرؤية الفرنسية القديمة التي كانت تسعى من أجل أداء دور محوري في تطورات ومتغيرات منطقة الشرق الأوسط.

فمنذ تولي ساركوزي رئاسة فرنسا صارت السياسة الخارجية الفرنسية أسيرة تغيرات رئيسية في ملفات حاسمة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط، هذه التغيرات لم تلاحظ فقط على صعيد التحركات والتوجهات التكتيكية للسياسة الخارجية الفرنسية ولكنها حدثت وبشكل كامل أيضاً على الصعيدين الاستراتيجي والدبلوماسي للسياسة الخارجية الفرنسية.

من المعروف أن ساركوزي من الحزب اليميني في فرنسا

هنا كانت مفاجأة أن يبدأ ساركوزي أولى زياراته الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية محاولاً أن يضع دولته - فرنسا - في مسيرة السياسات الأمريكية - بل الأكثر من ذلك أن قناعة جديدة باتت قائمة لدى ساركوزي في أنه حتى مع خروج بوش من الرئاسة فإن وجود ساركوزي نفسه من شأنه أن يؤدي إلى استمرار خطط بوش وبرامجه.

على هذا الأساس شاهدنا كيف أن فرنسا أرسلت قواتها إلى أفغانستان وزادت من طبيعتها وجودها في جميع المناطق الموجودة فيها الولايات المتحدة من منطلق الشراكة بل أنها - أي فرنسا - عمدت إلى اتخاذ سياسة فعالة تجاه دعم سياسات جورج بوش.

الواقع أن نيكولا ساركوزي - على صعيد السياسة الخارجية - بات بصدد وضع فرنسا على "الخط السياسي والنهج السياسي" الخاص بجورج دبليو بوش وليس بصدد وضع فرنسا في إطار السياسات العامة للولايات المتحدة. هو هنا يقصد جورج بوش في التعاطي مع القضايا وكذلك الأزمات الدولية وخاصة الشرق أوسطية، وذلك من منطلق أنه لا يمكن القول بأن السياسة الخارجية لجورج بوش هي ذاتها السياسة الخارجية المتعارف عليها والمعروفة الخاصة بالولايات المتحدة. إن هدف ساركوزي هو المحافظة على نهجه من خلال دعم الولايات المتحدة وتحديد دعم السياسات الخارجية الأمريكية بما يؤدي إلى استمراره في تطبيع أساليب وأنماط السياسات الخارجية لجورج بوش داخل فرنسا وبالطبع خارجها حتى وإن تراجعت أمريكا عن هذه الأساليب.

بما لا شك فيه أيضاً أن السنة الأولى لحكم ساركوزي كانت متخمة بالهزائم والانكسارات سواء على صعيد السياسة الخارجية أو على صعيد السياسة الداخلية. ففي أقل من سنة انخفضت شعبية ساركوزي في داخل فرنسا بشكل غير مسبوق ولم يحدث لرئيس فرنسي قبله، فلقد تبلدت صورته تماماً داخل الرأي العام الفرنسي، فسقطت مكانته بين الفرنسيين والكثير من الشعب الفرنسي صاروا غير راضين عنه ويعتقدون أن ساركوزي قد خدعهم. إن قضايا مثل القدرة الشرائية، التضخم، البطالة وكذلك - بل الأهم من ذلك - الدور الذي رسمه نيكولا ساركوزي لنفسه.. صارت كلها من جملة القضايا والموضوعات التي نالت من مكانته وتسببت في خلق هزائم وانكسارات له على الصعيد الداخلي.

إن جزءاً كبيراً من الشعب الفرنسي بات مقتنعاً بأن ساركوزي يلعب دور "المخادع" في السياسة الداخلية الفرنسية؛ لأنه يحرص على الظهور في القضايا غير المهمة لكنه يصر على الغياب عن القضايا المهمة التي تحتاج إلى قرارات

مهمة ومصيرية.

وفيما يخص السياسة الخارجية فإنه لم يحرص على الاستمرار في المنهج الفرنسي المعمول به في هذا الصدد منذ عقود، ففرنسا تملك استقلالاً وهوية خاصة بها منذ عصر الجنرال ديغول، لدرجة أنه لم تمضي قدماً نحو الانضمام لعضوية المجلس العسكري "القيادة العسكرية" لحلف الناتو وفقط ظلت حريصة - بوصفها بالدولة الوحيدة - على أن تكون عضويتها عضوية إدارية فحسب.

أما الآن فإن واحدة من خطوات ساركوزي في هذا الصدد هي أن تتحول فرنسا إلى عضو فعال وحليف رئيسي للناتو وعلى الرغم من أن فرنسا صارت عضواً كاملاً في حلف الناتو في عصر شيراك إلا أنه - أي شيراك - لم يكن راغباً - أو متعلقاً - بأن تصبح باريس عضواً في الناتو الواقع أن هذا الموضوع يشهد اختلافاً كبيراً داخل الأوساط الفرنسية. لأنه وفقاً لما يعتقد به بعض - وربما الكثير من - الرموز السياسية الفرنسية فإن العضوية في الناتو تعني الخضوع - الوقوع تحت المظلة الأمريكية وهو الأمر الذي يقبل به على الإطلاق الفرنسيون الأحرار.

ساركوزي من جانبه بدأ سياسة جديدة في هذا الصدد، حيث أطاح بنموذج - ونقض - سياسة ديغول وجاك شيراك التي سعى كلاهما من خلالها إلى إيجاد توازن في العلاقات الفرنسية العربية والعلاقات الفرنسية الإسرائيلية، وتحولاً بوضوح - أي ساركوزي - إلى جانب إسرائيل وهو ما يرجعه البعض إلى الجذور اليهودية لساركوزي.

سياسة ساركوزي الخارجية والاتحاد الأوروبي

فور توليه رئاسة فرنسا قام ساركوزي فيما يخص سياسته الخارجية - في الاتحاد الأوروبي - قام بطرح سياسة جديدة هي سياسة تحالف دول البحر المتوسط والتي قوبلت بمعارضة شديدة داخل الاتحاد الأوروبي، خاصة ألمانيا التي لم تقبل هذه السياسة أو هذا التحالف بأي شكل من الأشكال.

من أهم أهداف هذا التحالف المتوسطي - وفق ما كان يعتقد ساركوزي - هو تمكين إسرائيل - عبر مشاركتها في هذا التحالف الاتحادي بين الدول المطلة على البحر المتوسط - تمكينها من أن تصبح عضواً فعالاً في هذا التحالف الجديد وهي الدولة التي لا تتمتع بأي طريق رسمي في الكثير من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية.

أيضاً من الأهداف الأخرى التي قصدها ساركوزي من ذلك هو إبعاد تركيا عن عضوية الاتحاد الأوروبي، حيث أنه يعارض وبشدة - وبشكل شخصي - فكرة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي ينظر إلى تركيا بوصفها ضيفاً غريباً وأنه لهذا السبب لم يتخذ موقفاً

واضحاً ونهائياً بشأنها حتى الآن بل ومن المحتمل أيضاً أن تواجه تركيا في نهاية المطاف رفضاً من جانب الاتحاد الأوروبي، بالنسبة لعضويتها فيه.
فرنسا وأمريكا

حتى الآن لم تتحول السياسات الخارجية لجورج بوش إلى ما يمكن وصفه "بالنظرية" النموذج، فعلى الرغم من أن المحافظين الجدد في أمريكا يطرحون سياسات معينة خاصة بإدارة شئون العالم الرغم من أن المحافظين الجدد في أمريكا يطرحون سياسات معينة خاصة بإدارة شئون العالم إلا أن الأمر لم يتحول بعد لنظرية يمكن الأخذ بها وتطبيقها. فسياسات بوش يمكن أن تشكل نظرية فقط في حالة ما إذا أتبع خلفائه هذه السياسات حتى وإن جاءوا من الحزب الديموقراطي.

الآن نجد أن ساركوزي يريد أن يجعل المبحث أو الدراسة التي قدمها جورج بوش في السياسة الخارجية، يريد أن يجعلها "نظرية" قابلة أو جديرة بالتطبيق.

طوال الأشهر الماضية بغيت فرنسا حذرة وأكثر احتياطاً تجاه السياسات الفرنسية التي كانت قائمة من قبل وقليلاً ما عادت إلى نظرياتها المتعارف عليها من عقود طويلة كما صارت اندفاعات ساركوزي الأولى موضع سيطرة أكثر من ذي قبل. قريباً ستكون فرنسا في موقع القيادة داخل الاتحاد الأوروبي حيث ستتولى رئاسته وهو ما سوف يجعل هذه الدورة من عمر الاتحاد الأوروبي مملوءة بالتوقعات سواء فيما يتعلق بالعلاقة أو الارتباط مع ما يمكن تسميته نظرية بوش وسواء فيما يتعلق بقضايا الاتحاد الأوروبي نفسه وبشكل خاص من المتوقع أن تسعى فرنسا خلال رئاستها الاتحاد الأوروبي أي على مدار ستة أشهر من سوف تسعى إلى العمل من أجل أن توقع (أي تصدق) برلمان دول الاتحاد على معاهدة ليشبون.

الوجود الفرنسي في الخليج الفارسي
الأصل أن فرنسا- وبشكل بديهي- لا تحظى، أي لم تكن تحظى، بأي سلطة أو نفوذ على منطقة الخليج الفارسي، كما

أن الدول العربية في الخليج الفارسي لم تكن تضع فرنسا فيما يخص حساباتها الخاصة بقضاياها الأمنية. حيث ترتبط هذه الدول بأمريكا بالدرجة الأولى ثم بإنجلترا فهما الدولتان اللتان تلعبان دوراً حاسماً على الصعيد الأمني الإقليمي في هذه المنطقة. لكن مع ظهور ساركوزي وكذلك توقيعه الأخير مع الإمارات على اتفاقية أمنية يتم بمقتضاها إقامة قاعدة عسكرية فرنسية في الخليج وتحديدًا في "بحر عمان" فإن ذلك من شأنه الكشف عن قرار قد اتخذته ساركوزي بشأن تغيير السياسة الكلاسيكية الفرنسية المعمول بها منذ عقود في هذه المنطقة وهو أمر يبدو إلى حد كبير- بعيد المنال، حيث من المتوقع أن يصبح تحقيق نفوذ عسكري فرنسي في الخليج أمراً صعباً للغاية وذلك مقارنة بالجوانب الاقتصادية التي نراها متحققة في علاقات فرنسا مع الدول الخليجية العربية لكن فيما يخص الناحية العسكرية فإن فرنسا- كما يبدو للجميع- لن تصبح قادرة على أن تحل محل أي من القوتين القائمتان حالياً في منطقة الخليج أي الولايات المتحدة وبريطانيا.

فيما يخص طبيعة وهيكल النظم السياسية في العالم نجد أنها تتوزع أو تتنوع كالتالي، نظم رئاسية مطلقة، نظم نصف رئاسية، ونظم برلمانية. فرنسا من الدول المحدودة التي يمكن اعتبارها من النظم النصف رئاسية والتي فيها يمكن أن نجد أن رئيس الدولة ورئيس الحكومة لكل منهما شخصيته المستقلة، وأحياناً ما يكون هذان الشخصان- أو هاتان الشخصيتان- ومن حزينين مختلفين لكنهما قادرين على التعايش معاً فيما يخص إدارة الدولة نيكولا ساركوزي هو أول رئيس فرنسي من أصول وجذور مهاجرة، ولد في داخل فرنسا لكن له جذور مهاجرة فأمه يهودية يونانية وأبوه مهاجري مجري. مثل هذه الأبعاد تبدو واضحة التأثير في التحركات السياسية لساركوزي على الصعيد الخارجي وربما كشفت لنا عن شفرات في شخصية ساركوزي وهو بدير شئون فرنسا على الصعيدين الإقليمي والدولي.

التحديات التي تواجه الناتو في أفغانستان

رسالت (الرسالة) ٢٧/٦/٢٠٠٨

ونفقات عالية باهظة إلى جانب الخسائر البشرية الجسيمة، وفي الواقع فقد توصل الرأي العام للدول أعضاء الناتو إلى نتيجة واحدة وهي أن العمليات الواسعة للناتو خلال ست سنوات بعد سقوط طالبان علامة على تردى الأوضاع في أفغانستان وتنبئ بتحديات أكثر للناتو في المستقبل، ومن هذا المنطلق تزايد ضغط الأحزاب والرأي العام في الدول أعضاء الناتو أكثر من ذي قبل وطالبوا بإعادة النظر فيما يتعلق بمشاركة قواتهم العسكرية في عمليات الناتو في أفغانستان.

١- الخلافات الداخلية واتخاذ القرارات غير المنسجمة
قوات الناتو فاقدة للنظم المركزية وانسجام اتخاذ القرار، وفي الواقع فقد تسبب تعدد أعضاء المنظمة إلى اتخاذ قرارات متفاوتة، وعلى سبيل المثال فهناك ست وعشرون دولة عضو في الناتو إضافة إلى أحد عشر دولة شريكة قد اجتمعوا في إطار قوات إيساف (القوات الدولية المساعدة في تأمين الأمن في أفغانستان) وبشأن الرؤى المتفاوتة حول أسلوب التواجد والعمليات في أفغانستان فقد امتنعت فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا عن التواجد في المناطق المتأزمة في أفغانستان.

٢- عدم الاستعداد لحرب الميليشيات
على الرغم من قدرات الناتو وقدرات أعضائه فإن قواته ليست لديها الخبرة الكافية للقيام بحرب برية ضد ميليشيات مسلحة خاصة إذا كانت ميليشيات منظمة مثل حركة طالبان، ولا شك أن أسلوب الحرب البرية الذي تقوم به ميليشيات طالبان من خلال الضرب ثم الهروب عبر الجبال على الحدود الباكستانية قد سبب خسائر كبيرة لقوات الناتو في مقابل خسائر بسيطة لهذه الميليشيات وهذا الأمر بلا شك يترك آثارا نفسية على جنود الناتو وفي المقابل يدعم طالبان على مواصلة حربها.

٣- النفقات الباهظة للتواجد في أفغانستان
لا شك أن بحث النفقات المالية هو جزء من المشاكل التي تواجه الدول أعضاء الناتو عند طرح ميزانية أى من هذه الدول للموافقة. وفي الحقيقة إن النجاح في أفغانستان يحتاج إلى عقود من الزمن وإلى نفقات مالية باهظة وهذا الأمر من الصعب حشد الرأي العام والأحزاب في هذه الدول لتأييده، بل إن النفقات المالية الباهظة التي تحملتها الدول أعضاء الناتو

تأسس حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩ بهدف مواجهة خطر الاتحاد السوفيتي، وتوسع الشيوعية وموازنة القدرات العسكرية والأمنية للكتلة الشرقية. وفي الواقع فإن الناتو هو نتاج عهد ما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أثارت مجموعة من الخبراء حقيقة أنه مع تشكيل نظام عالمي جديد أحدى القطبية تغيرت التهديدات، بما يعنى أن تقوية الناتو مجدداً لتحقيق أهداف الغرب أمر حيوي، وفي الواقع فإنهم يعتقدون أن مصادر التهديد ضد الغرب قد تغيرت من الشيوعية إلى تهديدات أخرى مثل الإرهاب وخطر توسع الأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا، ولهذا السبب بدأ توسع الناتو تجاه الشرق، وكان دخول الناتو إلى أفغانستان تطورا مهما لأن النجاح في أفغانستان يعد بمثابة نجاح لهذه المنظمة العسكرية في التوسع تجاه الشرق.

ولكن أفغانستان فرضت تحديات كثيرة متفاوتة ومتوقعة أمام المنظمة وتحول أول تواجد للناتو خارج أوروبا إلى حرب عسكرية كاملة ودائما كانت تدعى قوات الناتو أن ضرباتها قد أصابت مقاتلي طالبان وأنها على أعتاب هزيمتهم، وفي الحقيقة فإن الناتو قد عجز بشكل متزامن في القيام بعملياته العسكرية وتقديم المساعدات اللازمة لتنمية وإعادة بناء هذه الدولة.

وقد دفعت المقاومة الأفغانية ضد قوات الناتو إلى امتناع الدول أعضاء الناتو عن إرسال قوات ومعدات كافية إلى أفغانستان وهو الأمر الذي أوجد شكوكا كثيرة حول قدرات هذه المنظمة في أفغانستان.

أولا: تحديات الناتو في أفغانستان

وجهت الدول أعضاء الناتو في بداية دخول المنظمة إلى أفغانستان أحزابها الداخلية والرأي العام داخلها إلى أن تواجدها في هذه الدولة سيكون لفترة قصيرة وبأقل النفقات، وخلال هذه الفترة القصيرة ستحقق أهداف إنسانية كبيرة بالإضافة إلى إعادة بناء هذه الدولة ووعد بأنه لن تطلق رصاصة ضد المدنيين الأفغان، ولكن اليوم شاهدت شعوب هذه الدول وأحزابها كيف تواجد الناتو في أفغانستان وكيف تحولت المساعدات الإنسانية وإعادة البناء إلى حرب دمار وخراب

للمشاركة في حرب أفغانستان كانت أحد الأسباب الرئيسية لحشد الرأي العام ضد حكومات هذه الدول.

٤- نقص القوى والمعدات

أكبر تحدي للناتو في أفغانستان هو نقص القوى والمعدات العسكرية، بل إن الأعضاء الأصليين (فرنسا وألمانيا وهولندا وإيطاليا وأسبانيا) قد عارضوا بشكل واضح وصريح إرسال قوات عسكرية إضافية إلى أفغانستان، وقد وافقت فقط بعض الدول الأعضاء الجدد والصغيرة للناتو تحت الضغط الأمريكي في مقابل سلسلة من الامتيازات المالية والسياسية إلى إرسال قوات محدودة عسكرية إلى جنوب أفغانستان، وبالطبع فإن تعداد هذه القوى سيمثل مشكلة في تحقيق مهاجمة الناتو في أفغانستان.

من جانب آخر، كان نقص القوى البرية سبباً وباعثاً إلى اعتماد الناتو على الهجمات الجوية الثقيلة والتي كانت نتائجها وقوع كثير من الضحايا الأفغان المدنيين في مذابح جماعية وهو الأمر الذي أثار الرأي العام ضده حكومة كابول وضد القوات الغربية، ولنفس السبب طالبت قادة الناتو بمضاعفة القوات الحالية من أربعين ألف إلى ثمانين ألف.

٥- عدم معرفة ثقافة وتقاليد المجتمع الأفغاني

على الرغم من تواجد قوات الناتو لسنوات داخل أفغانستان، فإنها حتى الآن لم تستطع التعرف على المناطق المختلفة لهذه الدولة وكذلك الأعراف والتقاليد المسيطرة على هذا المجتمع، وهذه المسألة تسببت في إهانة بعض معتقدات الأفغان وتقاليدهم دون قصد، وهو ما أثار غضب الشعب الأفغاني ضد هذه القوى.

٦- الوضع الجغرافي لأفغانستان

أفغانستان دولة يتشكل أكثر من ثلثها من سلسلة جبلية عالية، وبديهي أن في هذا الوضع الجغرافي تزداد صعوبة عمليات النقل والانتقالات العسكرية.

ويواجه الناتو صعوبات كثيرة في استخدام القوات البرية في الظروف الجبلية الأفغانية، حتى أن طائراتها تتضرر كثيراً في عمليات الهبوط والطيران، على سبيل المثال، فإن هليكوبتر الأمريكية المعروفة باسم "بلاك هوك" من الطائرات التي لها صولات وجولات في الساحات الحربية، فشلت في القيام بمهامها في الأراضي الأفغانية بسبب الطبيعة الجغرافية وحتى الآن فقد تضررت أكثر من طائرة وهليكوبتر بجانب السقوط الآخر.

٧- عدم التنسيق بين القوات

يستقر الآن في أفغانستان قوتان عسكريتان، الأولى وهي قوات التحالف تحت زعامة أمريكا، والثانية هي قوات "إيساف" بزعامة الناتو، ورغم أنه يبدو في الظاهر يوجد تشابه بينهما من الناحية القانونية والبناء القيادي والمهام وقواعد

الحرب والأهداف والإمكانيات، فإن هناك خلافاً كبيراً بينهما يكمن في عدم التنسيق مع بعضهما البعض ورؤية كلاهما المتفاوتة لمعنى الأمن.

كذلك الاختلاف الكبير في مجال مكافحة المخدرات، وأسلوب العمليات، وإجراءاتهم ضد طالبان داخل باكستان، والتباحث مع طالبان وأمثالهم.

ولم يكن التنسيق غائباً فقط بين الناتو وقوات الائتلاف بل إنه منعدم أيضاً مع القوات الأفغانية، وهو الأمر الذي دعا حامد كرازي رئيس جمهورية أفغانستان إلى اتهام الناتو وقوات التحالف بزعامة أمريكا بالامتناع عن التنسيق مع حلفائهم الأفغان وهو الأمر الذي تسبب في مقتل الكثير من المدنيين الأفغان.

٨- خسائر المدنيين

وصل عدد المدنيين الذين قتلوا إثر عمليات القوات العسكرية الأجنبية في عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ستة آلاف شخص، على الرغم من تعهد مسئول الناتو بإعادة النظر في العمليات العسكرية، ولكن هذا القرار حتى الآن لم يقلل من خسائر المدنيين الأفغان ولم يرض المسئولين.

٩- إنتاج وتهريب المخدرات

يعد إنتاج وتهريب المخدرات أحد العوائق والتحديات التي تهدد الناتو في أفغانستان لأنها هي المصدر الأصلي لتأمين النفقات العسكرية في طالبان هذا في حين أن الخلافات الشديدة بين أمريكا وبريطانيا وحكومة أفغانستان بشأن أسلوب مكافحة المخدرات كان سبباً في عدم وجود مكافحة جدية حتى الآن في هذا الأمر ومجمل هذه الخلافات كان سبباً في زيادة إنتاج المخدرات من ١٨٥ طناً سنة ٢٠٠١ إلى ٨٢٠٠ سنة ٢٠٠٧.

١٠- أمن طالبان في باكستان

تستفيد طالبان من أسلوب حرب الشوارع للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي الأفغانية ثم الهروب إلى المناطق الحدودية داخل باكستان وقد أكدت الحكومة الباكستانية لمرات عديدة رفضها موضوع دعم طالبان وقوات الناتو وأمريكا حتى الآن تمتنع عن تعقب أفراد طالبان داخل الأراضي الباكستانية.

١١- تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان

تشير نتائج التحقيقات التي قامت بها جامعة كابول تحت عنوان "تقرير التنمية البشرية لأفغانستان لعام ٢٠٠٧" أن وضع التنمية البشرية سواء في التعليم والتربية وطول العمر والظروف الاقتصادية لأفغانستان في أقل مستوياتها مقارنة ببقية دول العالم، كما يشير التقرير إلى أن أكثر من ثلث أفغانستان يعيشون تحت خط الفقر، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية وارتفاع وفيات الأطفال وانخفاض متوسط طول العمر إلى ٤٣ سنة.

١٢- تزايد قوة طالبان

خلال السنوات الماضية استطاعت طالبان أن تعيد بناء قواتها مجدداً بالإضافة إلى إدخال تكتيكات حربية جديدة وجذب مقاتلين جدد، والأهم من هذا كله كسب دعم الشعب الأفغاني.

ولا شك أن جزءاً كبيراً من نجاح طالبان في عملياتها ضد القوات الأجنبية يرجع لعدم رضا الشعب عن توجه حكومة كابول والمجتمع العالمي بالنسبة للشعب الأفغاني وخاصة في المناطق الجنوبية المحرومة، فخلال السنوات الست الماضية لم تقدم القوى الدولية أى مساعدات لهذه المناطق.

ثانياً: توجهات الناتو

وضع الناتو توجهات عديدة من أجل إنجاز مهمته في أفغانستان وسعى في تنفيذ بعض منها خلال الأشهر الماضية وبعض هذه التوجهات هي:

١- زيادة قواته العسكرية

خلال العامين الماضيين أكد قادة الناتو على احتياجهم إلى ما لا يقل عن ٧٥٠٠ جندي، وطالبوا بإرسالهم من خلال أعضاء آخرين للناتو بسبب عدم تعاون الأعضاء الأصليين، وحتى الآن لم يتلقوا أى رد وهو ما دعم أمريكا وبريطانيا إلى حث الأعضاء الجدد في الناتو بإرسال قوات إلى أفغانستان في مقابل بعض الامتيازات، ومع هذا يتضح أن زيادة أعداد القوات العسكرية لن يحسن الأوضاع كما هو متوقع لسببين:

الأول، طبقاً لرأى الخبراء العسكريين فإن حل معضلة طالبان يحتاج إلى مضاعفة قوات الناتو من (٤٠ ألف إلى ٨٠ ألف)، وإرسال معدات عسكرية مثل هليكوبتر حربية وبرية.

الثاني، أن الناتو يحتاج بدلاً من زيادة قواته في أفغانستان إلى دعم وتجهيز الجيش والشرطة، وفي الواقع فإذا تم ذلك فإن هذه الدولة تحتاج إلى قوى أجنبية، وكلما زاد عدد القوات الأجنبية زادت وقويت روح المعارضة.

٢- دعوة دول المنطقة للمشاركة

في الأشهر الماضية طالب الناتو بعض الدول مثل مصر والأردن والجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس وبعض دول الخليج (الفارسي) بإرسال قوات إلى أفغانستان لمساعدة قوات الناتو في مهمتهم، وقد طرح هذا المطلب لثلاثة أسباب:

أ- أن أعضاء الناتو أنفسهم غير قادرين على حماية أنفسهم وتأمين قواتهم.

ب- تزايد المعارضة والغضب ضد القوات الغربية بين أفراد المجتمع الأفغاني.

ج- يتصور الناتو أن إسلامية هذه القوات ستساعد على إحباط دعايا طالبان القائمة على احتلال أفغانستان من خلال قوى ملحدة.

ومن هذا المنطلق يقال أن أحد الأهداف الأصلية لزيارة بوش إلى الشرق الأوسط في شهرى يناير ومايو الماضيين هو الحصول على دعم هذه الدول وحثها على إرسال قواتها إلى أفغانستان.

وحتى الآن فقد أعلنت الأردن فقط عن إرسال قواتها إلى أفغانستان، ولكن بالنظر لما سبق فإن الدول الأخرى من الممكن أن توافق على الدخول إلى أفغانستان في مقابل بعض الامتيازات من أمريكا، وبالطبع فإن دخول قوات دول أخرى للساحة الأفغانية لا يعد ميزة خاصة للناتو وأمريكا، لأن ذلك سيزيد تشتت الآراء وعدم الانسجام في اتخاذ القرارات الأجنبية أكثر من الماضي.

٣- تزامن العمليات العسكرية مع جهود إعادة الاعمار

يسعى الناتو في جذب دعم الشعب الأفغاني وحفظ نتائجه في أفغانستان ولذا لا مفر أمامه سوى تشتيت جهوده غير العسكرية والاقتصادية، ومن هنا كان إرسال فريق إعادة الاعمار المعروف (PART) وهذا الفريق يتشكل من ضباط عسكريين ومدنيين يعملون تحت مظلة الناتو وتم تقديم الميزانية اللازمة لتنفيذ مشروعات إعادة الاعمار، ويعتبر هذا الفريق هو الجسر الذى يربط بين قوات الناتو والمجتمع الأفغاني، فقد أعلنت قوات الناتو والتحالف أن العام الجديد سيشهد اهتماماً كبيراً بعمليات إعادة الاعمار في جنوب أفغانستان وهي المنطقة التى شهدت تهاولاً كبيراً خلال السنوات الست الماضية.

٤- دعوة روسيا للمشاركة

يتمثل أحد البرامج الأخرى للناتو في عام ٢٠٠٨ في مشاركة روسيا في قضايا أفغانستان وبالطبع فإن هذا الأمر لن يكون سهلاً بالنسبة لروسيا لأنها خلال السنوات الماضية قد تجنببت معادلات أفغانستان ولا شك أن مطلب الناتو وأمريكا لإنقاذهم من المستنقع الأفغاني تراه روسيا فشلاً كبيراً للناتو وهو ما تبحث عنه روسيا.

٥- المصالحة مع طالبان

أحد الأولويات الرئيسية للناتو يتمثل في المصالحة مع طالبان بهدف تجنب الصراعات والخسائر، هذا في الوقت الذى قد أعلنت الحكومة الأفغانية منذ زمن أنها ترغب في الحوار مع طالبان وأكد المسئولون الأفغان أن هذه المباحثات ستتم فقط مع الأفراد الذين يقبلون التعايش طبقاً للدستور الأفغاني الجديد.

٦- الضغط على باكستان

من المتوقع أن قوات الناتو والتحالف ضغوطها السياسية والعسكرية على باكستان من أجل حثها على مواجهة طالبان حتى أن عدد من نواب الكونجرس الأمريكى قد طالبوا الحكومة الأمريكية بأن يكون الدعم المالى والعسكرى لباكستان مشروط بمدى جديتها في مواجهة عناصر طالبان.

انتشار الناتو شرقاً: الأهداف والنتائج

فرهنگ آشتی (ثقافة السلام) ٢٧/٦/٢٠٠٨

النظرة الدفاعية إلى نظرة أمنية في الناتو والذي صاحبه تغيير للدور التقليدي العسكري إلى دور جديد محوري قد أنتج تداعيات عدة خاصة بالدور الجديد للناتو كان على رأسها المساعدة على نشر الديمقراطية وحفظ السلام وإعمال السلام والمساعدة في الإجراءات الإنسانية وإدارة الأزمة.

والآن أيضاً فإن الناتو في حالة توسع لنطاقه الجغرافي في دول آسيا الوسطى والقوقاز على أساس المشاركة من أجل السلام وكذلك المنطقة الاستراتيجية في الشرق الأوسط والخليج (الفارسي) على أساس استراتيجية المساعدة الإقليمية والتي بدورها وضعت المعادلات والترتيبات الأمنية الإقليمية موضع تغيير واختلاف، طبقاً لما سبق وعلى عكس نظريات بعض المؤيدين والمعارضين فإن توسع الناتو بالشرق لم يكن أساساً بهدف زيادة القدرات العسكرية والدفاعية للناتو عن طريق زيادة الأعضاء وكذلك من أجل مواجهة التهديدات المحتملة من قبل روسيا، ولكن الهدف الأصلي هو تنمية منطقة الاستقرار والأمن شرق أوروبا عن طريق تشجيع دول المنطقة على تقبل الاختلاف السياسي والاقتصادي اللازم بهدف التوافق مع الأدوات الأوروبية المتمثلة في الديمقراطية والاقتصاد الحر والحرية والليبرالية.

في عام ١٩٩٩ وافق أعضاء الناتو على مفاهيم الاستراتيجية الجديدة في إطار مسئوليات الناتو والتي أضيفت إليها قضايا أخرى مثل إزالة الاختلالات القومية وإقرار حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية ومواجهة الإرهاب، وقد أكدت على أهمية تحقيق الاستقرار الأمن شرق أوروبا، وكان وقوع أحداث ١١ سبتمبر قد هيا المجال لتواجد الناتو بشكل أكبر في الأزمات المرتبطة بالمقولات السابقة في منطقة الشرق الأوسط.

تأسس حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٤٩ بعد توسع هيمنة الاتحاد السوفيتي السابق على أوروبا الشرقية والوسطى وكان الهدف الأصلي من إنشائه هو مواجهة حلف وارسو، وطبقاً للفلسفة الوجودية للناتو فقط تعهدت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بالعمل في مقابل تحركات وتهديدات الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال خطر الشيوعية والتطورات التالية التي هيات المجال لإعادة النظر في دور الناتو، طرحت مراكز الدراسات المختلفة أفكاراً عديدة بخصوص التوجه الجديد لعمل الناتو خارج إطاره الجغرافي وكان على رأسها فكرة التوسع تجاه الشرق.

وفي الواقع فإن مع التعريف الجديد للأهداف والمسئوليات الخاصة بالناتو، توسعت رقعت نفوذه على مشرق أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وكانت الخطوة الأولى في الحقيقة الخلفية للاتحاد السوفيتي السابق وبدأت الخطوات التالية في آسيا الوسطى، وهذه التطورات مرتبطة باحتياجات ومصالح الولايات المتحدة باعتبارها القوة العالمية الوحيدة بعد الحرب الباردة.

وقد سعت الولايات المتحدة من أجل تشكيل نماذج سلوكية مطلوبة وقيم متطابقة مع مصالحها على مستوى العالم من خلال البحث عن مصادر جديدة للتهديدات على الصعيد العالمي مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الذي كان نفسه سبباً في التواجد الواسع للناتو في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط باعتبارها القلب النابض للكرة الأرضية بهدف السيطرة على التوتر والاضطرابات. وكانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بمثابة المحرك القوي الذي أضاف السرعة إلى هذه الاستراتيجية، وكان تغيير

الأمريكان يمارسون رياضة «جر الماعز» في أفغانستان

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

الإسم عند أهل الفارسية يكون بفتح الكاف وليس بضمها . وإسم هذه الرياضة في الأصل هو «اوغلاق» وهذه الكلمة تعني «الماعز» ، وهي كلمة تركية أصلا . وهناك أسماء أخرى تطلق على هذه اللعبة في قيرغيزيا وكازاخستان واوزبكستان ، وهي KOK-BORU أو OGLAK TARTIS .

ويبدو أن هذه اللعبة قد ظهرت متزامنة مع إستئناس الخيول في المناطق المتاخمة لسواحل نهر جيحون «امو دريا» وآسيا الوسطى . ومن المعروف أن الخيول وتربيتها كانت تشكل أهمية كبيرة في حياة الأتراك الرحل الذين كانوا يعيشون في تلك المنطقة ، ويعتمدون أساسا على الرعي ، وفي نفس الوقت يستفيدون من الخيول في الحروب والمعارك التي كانت تدور بينهم وبين أعدائهم ، وقد طبعتهم هذه الحياة بطابع الفروسية والشجاعة ، وإستخدمت هذه المهارة في ركوب الخيل في صيد الماعز الجبلي ، ومن هنا ظهرت هذه اللعبة التي كانت وما زالت تهدف إلى إظهار شجاعة الفارس ومهارته في الوصول إلى هدفه .

والخيول هي الأدوات الأساسية لهذه اللعبة ، ويكون لأصالتها تأثير كبير ومباشر على نتائجها . ومن أهم أنواع الخيول المستأنسة والتي تشارك في هذه المباريات نوع ينتمي إلى «قطغن» QATAGHAN ويتميز بقوته وقدرته على الصبر ، والثاني وهو الذي يربي في «بلخ» و«فارياب» ويتميز بضخامة جسمه وقوته أيضا . ويطلق الفرسان أسماء على خيولهم تبعا لألوانها ، فالجواد الرمادي اللون يسمى «عراق» ARAGH والأشقر يقال له «سمند» SAMAND ، والأحمر يقال له «جَيْرَان» JAYRAN والأبيض «كزل» QAZEL أو «بوز» BUZ .

وتعطي هذه الخيول بألوانها المختلفة رونقا خاصا لأرض الملعب الترابية التي تقام عليها رياضة البزكشي . وقد يصل سعر الجواد المدرب ما بين ١٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ دولار .

قرأت على أحد المواقع الإلكترونية مقالة عن رياضة مشهورة عند الشعب الأفغاني ، تسمى رياضة الـ «بزكشي» أو (جر الماعز) ، وهي رياضة معروفة ، لكن الغريب في الأمر أن بعض الجنود الأمريكيين الموجودين في أفغانستان يمارسون هذه الرياضة ويشاركون الأفغان فيها ، وقد وردت صورة لأحد هؤلاء الجنود وقد وضع أمامه على فرسه عنزة مذبوحة وهو يصبح صيحة الإنتصار والفوز . ولا أدري هل هذه مجرد منافسة رياضية عادية ، أم أنها محاولة للتعبير عن مدى قوة الأمريكيين وقدرتهم على بسط نفوذهم في كافة المجالات . وقد وجدت في هذه الصورة مناسبة طيبة للتعريف بهذه الرياضة القومية الأفغانية والكتابة عنها لتعريف القارئ العربي بها ، خاصة وأنتى عشت بين أبناء هذا الشعب المسلم الشجاع عاما كاملا في العهد الملكي (عام ١٩٦٥) ، وتعرفت على الكثير من عاداته وتقاليده عن كثب ، بل وترجمت كتابا عن اللغة الإنجليزية حول هذه العادات والتقاليد نشر بالقاهرة عام ١٩٨١ تحت عنوان «صور من عادات الشعب الأفغاني وتقاليده» .

أما عن البزكشي فهي رياضة من الرياضات الشعبية القديمة الشائعة في آسيا الوسطى ، وخاصة في أفغانستان ، حيث تقام مبارياتها في مناسبات عديدة ، وفي ظل رعاية تامة من المسؤولين على مدى الأزمنة والعصور ، وحتى يومنا هذا .

ويُفهم من الإسم الفارسي لهذه اللعبة أنها تعني «لعبة جر الماعز» ، حيث أن كلمة «بز» تعني العنزة ، أما «كشي» بفتح الكاف ، فتعني الجر أو السحب . غير أن البعض ترجعها بمعنى «قتل العنزة» لأن «كشي» بضم الكاف تكون مشتقة من المصدر «كشتن» بمعنى القتل ، ومن هؤلاء لاري . ب . لا مبرت الذي كتب مقالا بعنوان : البزكشي رياضة الأفغان (AFGHAN SPORT : BUZKASHI) ،

غير أننا نترجح المعنى الأول ونعتبره صحيحا ، لأن نطق هذا

ولا بد لهذه الخيول من تناول الطعام على فترات منتظمة حتى تؤدي مهمتها على أكمل وجه في الملعب .

وتقوم هذه الرياضة أساسا على تنافس مجموعة من الفرسان على التحكم والسيطرة على ماعز أو عجل مذبوح حديثا ، ويجب على الفرسان إلتقاط جثة الماعز من على الأرض وهم يمتطون خيولهم وحملها إلى مكان معين ووضعها فيه ، وغالبا ما يكون هذا المكان عبارة عن دائرة مرسومة على أرض الملعب . وتسمى هذه الدائرة بإسم «دائرة حلال» ، ويدل هذا التعبير على إسم المكان الذي يوصل فيه الفارس الذبيحة ، ولكي يفوز الفارس أو ما يطلق عليه في الفارسية «چاپنداز» أو «چپ انداز» لا بد أن يمر حاملا هذه الذبيحة بجانب راية ويوصلها إلى دائرة الحلال . ولكي تكون جثة الماعز صلبة لا بد من نقعها في الماء البارد قبل المباراة بأربع وعشرين ساعة ، وأحيانا تعبأ بالحجارة حتى يزيد وزنها ويصعب حملها ، وغالبا ما تقطع يدا الماعز ورجلاه من عند مفصل الركبة .

وينقسم الفرسان إلى فريقين ، وتبدأ المباراة بإشارة من الحكم ، وتستمر عادة من ساعتين إلى ثلاث ساعات ، وفي نهاية المباراة يعلن المنادي أو ما يسمى بالفارسية «جارچی» أو «جهرچی» نتيجة المباراة والفائزين ، وهو ما يسمى في التركية «آخر اوغلاق» . وتعتبر هذه الرياضة من الرياضات العنيفة ، يلتحم فيها الفرسان مع بعضهم البعض ، وعندئذ تلعب القوة البدنية دورا رئيسيا ، وأحيانا ما يلقي الفارس زميله على الأرض حتى يبعده عنه وعن النيل من الذبيحة .

ويرتدى الفارس رداء يسمى بـ «چپن» كما يتمنطقون بأحزمة خاصة ، ويغطون رؤوسهم بقبعات سميكة ، ويتعلون أحذية طويلة .

وقد ظلت هذه الرياضة تتمتع بحماية الدولة الأفغانية وتشجيعها على مدى الحكومات المتعاقبة ، فقد كانت مباريات البزكشي تقام في عهد الملك محمد ظاهر شاه (حتى عام ١٩٧٣م) في مناسبة الإحتفال بمولده ، وقد غيرت الأنظمة التي جاءت بعد ذلك تاريخ المباريات إلى مناسبة الإحتفال بذكرى إنشاء منظمة الأمم المتحدة ، كما كانت هذه المباريات تقام أيضا في مناسبات الزواج والختان .

ولا بد أن يتصف الفارس الذي يشارك في هذه اللعبة بالشجاعة وقوة البنية ، وعليه أن يقوم دائما بعمل تمارين وتدريبات صعبة تؤهله للقيام بهذه المهمة ، كما تلزم للمباراة أيضا خيول قوية أصيلة ومدربة ، وتشتهر المناطق الشمالية من أفغانستان بتربية الخيول الأصيلة الصالحة للمشاركة في مثل هذه الرياضة الشعبية . وفي كابول عاصمة أفغانستان تقام هذه المباريات في المناسبات الرسمية والأعياد في استاد غازي (ستوديوم غازي) وفي (چمن حضوري) وغير ذلك من الملاعب والأراضي الصالحة لممارسة هذه الرياضة . وقد شكلت حديثا إتحادات وأجهزة لهذه الرياضة في العاصمة وغيرها من الولايات ، مما يدل على إهتمام الشعب الأفغاني بهذه الرياضة القومية . ويجدر القول بأن كثيرا من مباريات

البزكشي تقام على نفقة بعض الأغنياء ، حيث ينفقون عليها بسخاء ، خاصة وأنهم يقدمون للفائزين جوائز نقدية وعينية كالملابس والسجاد والبنادق والجمال وغير ذلك ، وتوزع على الفريق الفائز من الفرسان .

وتتمتع هذه الرياضة بشعبية كبيرة عند الأفغان على وجه الخصوص ، إذ يتابع الناس هناك أخبار هذه اللعبة ونتائجها ، ويعرفون الخيول المشاركة واللاعبين المهرة المشهورين وهم على إستعداد لمشاهدة مبارياتها في أي فصل من فصول السنة حتى ولو كان فصل الصيف الحار أو فصل الشتاء القارس البرودة . وعندما يقترب موعد المباراة يقوم اللاعبون بالتدريبات اللازمة ، ويتجمع الناس لمشاهدة هذه التدريبات وتقوم النسوة بمشاهدتها أيضا من فوق أسطح المنازل . وعلى الرغم من أن الأفغان جميعا مولعون بهذه الرياضة إلا أن هناك مدنا معينة يكون لهذه الرياضة فيها عشاق كثيرون مثل بلخ وبيدخشان وتخار وسمنگان وجوزجان وفارياب وبغلان .

وقد تم تجسيد لعبة الـ «بزكشي» في مشاهد بعض الأفلام السينمائية ، حيث جاءت في المشهد الأول من فيلم «رامبو ٣» ، وصورت أيضا بدقة في الحلقة الثانية من المسلسل الوثائقي «صعود الإنسان» (THE ASCENT OF MAN) لـ «جاكوب برونووسكي» (JACOB BRONOWSKI) . وقد تناول هذه الرياضة أيضا الفيلم الذي أنتجته هوليوود في عام ١٩٧٠ بإسم «الفرسان» (THE HORSEMEN) والذي قام ببطولته عمر الشريف ، وهو مأخوذ عن رواية كتبها الروائي الفرنسي جوزيف كسل (JOSEPH KESSEL) تحت هذا العنوان «LES CAVALIERS» .

وتلعب هذه اللعبة دورا رئيسيا في كتاب بعنوان «CARAVANS» أو القوافل الذي ألفه جيمس ميتشنر ، وكذلك الفيلم الذي أنتج بنفس هذا الإسم وقام ببطولته أنطوني كوين ، وتصور بعض مشاهد هذا الفيلم ملك أفغانستان السابق محمد ظاهر شاه وهو يشاهد هذه اللعبة ، وتم تصوير هذه المشاهد في أحد ملاعب كابل . وهناك أفلام أخرى صورت هذه اللعبة وسجلتها في مشاهد منها مثل فيلم «الرجل الذي سيكون ملكا» (THE MAN WHO WOULD BE KING) وهو فيلم لـ «جون هيوستن» (JOHN HUSTON) . وكذلك فيلم «توم سيليك» (TOM SELLECK) المعنون بإسم : الطريق إلى الصين (HIGH ROAD TO CHINA) الذي جسده هذه الرياضة في عام ١٩٧٣ .

وقد ورد ذكر هذه الرياضة في رواية «خالد حسيني» (THE KITE RUNNER) «عداء الطائرة الورقية» وفي هذه الرواية يشاهد البطل الرئيسي «أمير» حادثة في لعبة البزكشي حيث يلقي أحد الفرسان مصرعه .

هذا وقد ظهرت هذه الرياضة أيضا بشكل مختصر في فيلم «دودج بول» (DODGEBALL) ، وفي فيلم «كابل اكسبريس» (KABUL EXPRESS) الذي عرض في

ديسمبر عام ٢٠٠٦ . وكذلك الفيلم الهندي «خدا گواه» (الله شاهد).

وعلى الرغم من تدهور هذه الرياضة الأفغانية في عهد طالبان، إلا أنها بدأت تنشط من جديد كغيرها من الرياضات، نظرا لولع الأفغان بها، وسريعا ما شكلت الفرق وتحددت مواعيد المباريات، وقد أقيمت مباريات العشرة أيام في مطلع السنة الجديدة (٢١ مارس) في مدينة «قندز». وهناك قوانين غير مكتوبة لهذه الرياضة، ولكن الجميع يعرفها، فمثلا يمنع جر الخصم أو ضربه باليد أو بأى شئ آخر، وكذلك لا بد أن يكون وزن العجل الذبيح لا يقل عن ٧٠ كيلو جراما.

وقد ترجمت في عام ١٩٨١ كتابا بعنوان «الأفغان» ألفه باللغة الإنجليزية الأستاذ محمد على أستاذ التاريخ بجامعة كابول آنذاك، ونشر في القاهرة تحت عنوان «صور من عادات الشعب الأفغاني وتقاليد» ، وهو في كتابه هذا يتعرض للألعاب الرياضية المحببة لدى الشعب الأفغاني، وفيما يلي ما ذكره عن رياضة البزكشى، حيث يصور هذه الرياضة كأفغانى معاش لهذه البيئة، فيقول (أنظر ص ٤٦ وما بعدها من الكتاب المذكور):

«البزكشى رياضة أفغانية مشهورة على الرغم من خطورتها، وفيها يمتلئ الملعب بصدى سنابك الخيل الطائرة المرعدة، ويهدير المتفرجين المنفعلين وصياحهم، مما يعطى خلفية مثيرة للعبة الرياضية التى تبهر أنفاس الأفغانيين أكثر من غيرها بالتأكيد.

وتعتبر هذه اللعبة الرياضية إحدى الألعاب القومية لسكان شمال أفغانستان، حيث ترى هناك الخيول الأصيلة بأعداد وفيرة جدا. وتعطى هذه الرياضة الفرصة للفرسان المتألقين وخيولهم ليستعرضوا مهارتهم الفائقة، ورشاقتهم وشجاعتهم للجماهير المتحمسة. وموضوع رياضة البزكشى هو أن يخطف الفارس عجلا مذبوحا من حفرة ضحلة محاطة بدائرة، ويحمله ويعبر به ساحة ضخمة (غالبا ما يكون طولها عدة أميال)، ويدور حول نقطة معينة في أقصى تلك الساحة ثم يعود ويلقى به في الدائرة الرئيسية.

وتلعب «البزكشى» بواسطة فريقين (عدد اللاعبين غير محدد، ولكنه عادة ما يتراوح بين ستين ومائة فارس لكل فريق). وأول ما يتم فيها هو ذبح عترة أو عجل أو شاة، وتوضع الذبيحة في وسط دائرة. وعندما يتم هذا تعطى إشارة البدء، فينقض جميع الفرسان - الذين يشكلون دائرة حول الذبيحة - عليها، وعلى من يلتقطها بعد كفاح مرير، أن يلقي بها أمامه على السرج وينطلق عدوا، بينما يطارده الآخرون عن كذب حتى يلحق به أحدهم. وبينما هم يجرون في عدو شديد يجاهد كل منهم في الحصول على الذبيحة، فمن يحصل عليها يتعقبه الآخرون تباعا بحماس شديد.

وعندما تسقط الذبيحة على الأرض - وغالبا ما يحدث هذا - يلتقطها الفرسان وهم ينطلقون بخيولهم، ويمتطى الفرسان خيولهم بقدم واحدة؛ ويلقون بأنفسهم على أحد

جوانب الحصان ليتمكنوا من الإقتراب من الأرض والتقاط الذبيحة، وهنا تظهر الحاجة إلى رشاقة كبيرة من ناحية الخيل، حتى تتمكن من ثنى أقدامها الأمامية سريعا لتسمح لراكبيها بإختطاف العجل، وعندما يتمكن أحد الفرسان من الإمساك بالذبيحة، فإنه يحاول في الحال الهرب من غوغاء الخيول المتطاحنة، حاملا إياها بعيدا في الوقت الذى يهاجمه فيه خصومه، ويدافع عنه أعضاء فريقه، وخلال النزاع تنتقل الذبيحة إلى أيد مختلفة عدة مرات. والفريق الذى يتوصل إلى إعادة الذبيحة إلى الدائرة بنجاح بعد إتمام دورة فى الملعب، هو الفريق الفائز. وإذا نزع المتسابق عباءة الخصم أو ضربه بالسوط؛ فإنه بذلك يسجل خطأ.

وأفضل الأماكن لهذه الرياضة الساحة الكبيرة الناعمة الرملية، وتشكل الأرض الصلبة المغطاة بالحجارة والحصى طريقا خطيرا جدا بالتأكيد.

وتقام مباريات «البزكشى» خلال شهور الخريف والشتاء، لأنها تكون شاقة جدا في حرارة الصيف. وللفرسان (ويسمونهم جب أنداز CHAPANDAZ) أزياء ورايات خاصة؛ فيلبسون أغطية قطنية للرأس، وعباءات قصيرة، وسروايل قطنية، وأحذية طويلة ذات كعوب عالية.

وفيما يختص بالخيول فتوجد سلالات عديدة تصلح لهذه الرياضة، وأشهرها الخيول «القطغنية KATGHANI». ويهتم معظم أثرياء الولايات الشمالية إهتماما شديدا بهذه الرياضة، ويمتلكون خيولا عديدة خصيصا لرياضة «البزكشى». وتروض تلك الخيول بعناية، وتطعم جيدا، وتطمر بانتظام بواسطة الفارس (جب انداز)، الذى لا يمتطى صهوتها عادة. وتستريح تلك الحيوانات من شهر مارس إلى أكتوبر، وتروض داخل حلبة يحيط بها سياج. وتطعم يوميا بالشعير، كما تطعم بدقيق الشعير المخلوط بالزبدة والبيض مرتين في الشهر، وتدخل كمية كبيرة من البطيخ في غذائها أيضا. وغالبا ما تطعم بدهن الأغنام في الشتاء.

المراجع:

- صور من عادات الشعب الأفغاني وتقاليد - تأليف الأستاذ محمد على - ترجمة الدكتور محمد نور الدين عبد المنعم - مكتبة الأنجلو - القاهرة ١٩٨١.

AFGHAN SPORT : BUZKASHI - BY LARRY B. LAMBERT .

AFGHAN - NETWORK.NET

BUZKASHI - SPORT OF CENTRAL ASIA - WWW.OXGAMCUSA.COM-

WWW.HAMSHAHRIONLINE.IR داستان بزكشى

AFGHANISTAN'S NATIONAL PASTIME - BY : ARYN BAKER

WWW.TIME.COM

شخصية العدد



مصطفى بور محمدى

إعداد: محمد حسن إبراهيم

من هو بور محمدى؟

مصطفى بور محمدى من مواليد عام ١٣٣٨ هـ. ش ١٩٥٩ م في مدينة قم، وهو في العشرين من عمره كان قاضيا في محكمة الثورة بخوزستان، ومن المحتمل أنه كان أصغر قاضى شرعى بعد الثورة، وذلك في الفترة من ١٣٥٨ هـ. ش ١٩٧٩ م وحتى ١٣٦٥ هـ. ش ١٩٨٦ م. وبعبارة أخرى في هذه الفترة كانت له نشاطات في محاكم الثورة في خوزستان وبندر عباس وكرمانشاه. وبعد تشكيل وزارة الاستخبارات عمل في هذه الوزارة حتى وصل إلى منصب نائب الوزير. ومع التطورات التي حدثت داخل الوزارة، وبداية تولي على يونسى المسؤولية في العام الثانى من عهد خاتمي، ترك بور محمدى منصبه.

مما لاشك فيه أنه لم يكن هناك وزير في حكومة أحمدى نجاد بحجم بور محمدى في عملية إبداء الرأي في أمور مختلفة، لدرجة أنه كان يتصور أنه بديل لبرويز داوودى الذى يشغل منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، وأنه في غياب الرئيس يتولى قيادة وإدارة الحكومة. وكما ذكر هو نفسه كان أهم إنجاز له في وزارة الداخلية (إدارة علمية استهلاك الوقود ومحاصصته) وذات مرة قال كل من يرانى يتذكر موضوع تخصيص البنزين، ووصل الأمر لدرجة أنه كان يتحدث بدلا من وزير البترول في موضوع محصاصة البنزين، وبينما كان المدير التنفيذى لشركة التكرير وتوزيع المشتقات النفطية ووزير النفط يرفضون الحديث في هذا الأمر كان وزير الداخلية هو الذى يتحدث في هذا الصدد. وكان بالفعل يتولى توجيه وإدارة هذا المشروع الكبير. وقد قوى هذا الدور بعد استقالة وزير النفط كاظم وزيرى هامانه واستمر لمدة أربعين يوما. ولم يتحدث وزير النفط عن طرح البنزين الحر في

الأسواق في عطلة النيروز إلا بعد أعلن بور محمدى هذا الأمر.

التعيينات والتغيرات التي قام بها بور محمدى

كان مصطفى بور محمدى الذى قدم نفسه لساحة السياسة يختار مساعديه من بين اللذين لم يكن لهم وجود كبير على الساحات العلنية التنفيذية. فعين أشخاصا مثل العميد محمد باقر ذو القدر والعميد باسدار عليرضا افشار كنواب لوزير الداخلية. وتم تعيين ذو القدر رئيسا لإدارة مكافحة تهريب البضائع والعملة ولكن بعد فترة ونظرا لإصدار اللوائح التي ترتب عليها رد فعل المسؤولين في القضاء سلم القيادة العامة للأركان، وعاد إلى الساحة السابقة.

ومع هذا وخلافا للتصورات الأولية مع مرور الوقت أصبح بور محمدى أكثر محافظة واختلف مع الأصولية الراديكالية. ويقال أنه لم يحافظ على علاقته برئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام فقط بل إنه قوى هذه العلاقة. بل إنه سمع أنه كان يعد تقريرا عن الانتخابات لهاشمى رفسنجاني، من الواضح أن هذه السلوكيات لم ترض أحمدى نجاد، خاصة وأنه كان يعرف أنه لم يصوت له في الانتخابات الرئاسية، وأنه ربما صوت لعلى لاريجاني أو رفسنجاني. ولهذا لم يكن شيئا عاديا أن يكون هو المتحدث الرئيسى سواء في مجاملته وسواء في وادعه. وبهذا الاختلاف أو التشابه في شهريور ١٣٨٤ هـ. ش ٢٠٠٥ م تسلم سواء على لاريجاني أو بور محمدى قرار تعيينهما، فإنه في اريديهشت ١٣٨٧ هـ. ش مارس ٢٠٠٨ م تم عزل الاثنين: أحدهما من رئاسة المجلس الأعلى للأمن القومى والآخر من وزارة الداخلية.

عزل غير مسبوق

من المؤكد أن سلوك أحمدى نجاد مع وزير داخلية ليس له نظير في تاريخ الجمهورية الإسلامية على مدى ثلاثين عاما؛ لأنه لم ينحى أى من أسلافه وهو في منتصف الطريق. ولو أن عبد الله نوري أعذر عن مواصلة التعاون مع الحكومة الأولى خاتمي في الأيام الأخيرة من ربيع ١٣٧٧ هـ. ش ١٩٩٨ م فإن ذلك لم يكن بأمر رئيس الجمهورية الإصلاحي، بل كان بسبب تصويت نواب المجلس الخامس على استجوابه. ومع ذلك لم تتزعزع ثقة خاتمي في نوري وبعد ذلك عينه نائبا لرئيس الجمهورية لشئون التنمية السياسية. في الواقع يمكن القول أن بور محمدى هو أول وزير داخلية يعزله رئيس الجمهورية في تاريخ الجمهورية الإسلامية. وتتزايد حساسية هذا الأمر حينما ندرك أنه منذ عام ١٣٦٠ هـ. ش ١٩٨١ م ووزراء الداخلية فيما عدا حالة واحدة فقط كانوا دائما من المؤسسة الدينية. ففي الحكومة المؤقتة سلمت وزارة الداخلية للقاضي الطيب السمعة أحمد صدر حاج سيد جوادى، الرجل الذى يعتبر في الوقت الراهن أكبر السياسيين الإيرانيين سنا، وهو في العقد التاسع من العمر. وقد خلف الدكتور أسد الله مبشرى بعد استقالته من وزارة العدل. وأصبح هاشم صباغيان على رأس وزارة الداخلية. ومع استقالة الحكومة المؤقتة دخل كبار أعضاء مجلس الثورة الحكومة، وتولى هاشمى رفسنجانى وزارة الداخلية، وبالفعل ظل رفسنجانى وزيرا للداخلية حتى اسفند ١٣٥٨ هـ. ش ١٩٧٩ م؛ لكن نظرا لترشحه لمجلس الشورى الوطنى الذى سمي فيما بعد مجلس الشورى الإسلامى استقال من وزارة الداخلية وترك مكانه لعضو آخر من مجلس الثورة وهو آية الله محمد رضا مهدوى كنى.

أخيرا خرج وزير الداخلية السابق مصطفى بور محمدى عن صمته وتحدث في حوار مع جريدة همشهري عن تفاصيل عزله، "أول مرة طرح فيها موضوع نقلى كان في شهر مرداد ١٣٨٥ هـ. ش ٢٠٠٦ م. حيث طلب منى أن أستقيل، وكان الدكتور إلهام قد حمل إلى هذه الرسالة من قبل رئيس الجمهورية. فقلت كما أقول في المرحلة الأخيرة أنا لست من أهل الاستقالة. من المؤكد أنه لم يكن لدى إصرار على البقاء في المنصب، أنا لم أطلب من أحد أن أتولى مسئولية ولست على استعداد لأن أقدم استقالتي. قلت أنا لا أحبذ الاستقالة وليس لي من الأمر شيء، إلا أن يأمر مقام الزعامة بأن أذهب. نعم هذا من باب أن أمكن لتقبل الولاية وتسليم الأمر لها. فانتقل الموضوع إلى مقام الزعامة، فقال ليس من المصلحة أن تترك المنصب، وظل في مكانك طالما أننى لم أقل شيئا آخر. ومن الواضح أنه تحدث مع رئيس الجمهورية، ولم يعلق رئيس الجمهورية ثانية. " لكن بعد كل هذا تم عزل بور محمدى. يقول "وفي الثلاثين من شهر مارس ٢٠٠٨ م كنا في جلسة للمجلس الأعلى للأمن القومى. وعندما انتهت الجلسة قال لي رئيس الجمهورية لي معك كلاما آخر، ومن المؤكد أنه يجب أن أراك حتى نهاية الأسبوع. خرجنا من الجلسة، فقال لي السيد لاريجاني في جانب من قاعة رئاسة الجمهورية موضوع نقلك جارى طرحه. فقلت قد كان مطروحا من قبل، لكن الآن

نظرا لاقتراب موعد المرحلة الثانية من الانتخابات أرى أنه من المستبعد وأنه ليس في المصلحة أن يحدث هذا الأمر. نعم بسبب طريقة تعامل الرئيس، كانت لدى بعض التخمينات بالنسبة لبعض الأمور التى كان يتابعها سيادته قبل العيد، لكن بالنسبة لموضوع نقلى كان تخمينى أكثر ضعفا. في يوم ٣/٤/٢٠٠٨ م جاءنى تليفون من مكتب رئيس الجمهورية مرتين يؤكد على الحضور في اليوم التالى الساعة الحادية عشر، فقوى هذا الأمر من ظنوني. وكانت الجلسة يوم الأربعاء صباحا، وتحدثنا على مدى نصف في موضوعات عامة، وبعد هذا أبدى قدرا من اللطف ثم قال إننى قررت أن يتم نقلك. فقلت ليس عندي كلام"، ويواصل بور محمدى الكلام، صمت مقام الزعامة على موضوع عزله، لكن مكتب الزعيم قال أن صمته لم يكن رضا بما حدث. وهكذا يصف وزير الداخلية السابق عملية عزله "في الأيام الأخيرة كانت هناك عدة نقاط مطروحة بشأن حركة تغيير المحافظين (رؤساء المحافظات) وتقرر أن يتم اتخاذ إجراءات طبقا للآلية التى يرتضيها رئيس الجمهورية. لكننى كنت شديد الحساسية بالنسبة لموضوع الانتخابات. وكنت أعتبرها واجبى الأكثر أهمية في وزارة الداخلية وأن تكون الانتخابات نزيهة ومقبولة وجديرة بالدفاع عنها، وكنت أتحمّل في سبيل ذلك كل شيء، ويفضل الله تحمّل الكثير من الضغوط والمصاعب التى واجهتنى وواجهت وزارة الداخلية بحيث أستطيع إنجاز مهمة الانتخابات بسلام. ولهذا كنت أرى أن تغيير المحافظين ورؤساء المدن ليس من المصلحة، وكان إحساسى أنه سيكون له تأثير سلبي على العملية الانتخابية ولهذا قاومت عملية التغيير في هذا الوقت." كانت هذه المقاومة هى السبب وراء خروج بور محمدى من وزارة الداخلية.

توقيت العزل

سواء الحديث عن تغيير وزير الداخلية سواء حدوث ذلك التغيير قد تم في توقيت لم يكن مناسباً بالمرّة. فقد بدأ الحديث بالضبط على أعتاب المرحلة الثانية من الانتخابات الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى، لدرجة أن هاشمى رفسنجانى قال إن أحد الأسباب وراء التذنى الفظيع في عملية التصويت وخاصة في طهران تغيير وزير الداخلية وقد كان الأمر تأثير سلبي على الأجواء الانتخابية.

ولو أن هذا الحادث تأخر قليلا وكان يعتبر متعلقا بزيارة مقام الزعامة لمحافظة فارس والزيارة الخارجية لرئيس الجمهورية لكنه حدث في وقت كان يتوقع أن رئيس الجمهورية سينتظر حتى يفتتح المجلس الثامن وبعد تقديم تقرير عن الانتخابات يذهب وزير الداخلية لكن هذا لم يحدث، وبينما كان هناك أسبوعا واحدا على بداية عمل المجلس الثامن أصبح من الواجب على المشرف على وزارة الداخلية أن يقدم التقرير بدلا من وزير الداخلية، هذا في حين وقت الانتخابات سواء ٢٤ اسفند أو ٦ ارديهشت

وأخيرا تولى بور محمدى رئاسة هيئة التفتيش التابعة للسلطة القضائية ولا زالت بورصة التوقعات حوله مزدهة

المناورات الجوية الإسرائيلية.. هل هي بروفة نهائية لضرب إيران؟ (٢ / ١)

لواء أح متقاعد / حسام سويلم

وتؤكد، على أن صناع القرار السياسى فى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل لا يزالون يطرحون حتى اليوم وغداً الخيار العسكرى بقوة ضد إيران، رغم أن العمر الباقى فى إدارة بوش وحكومة أولمرت لا يشجع على اتخاذ مثل هذا القرار. إلا أنه يمكن لإدارة بوش المرتبكة فى العراق وأفغانستان وفى الداخل الأمريكى أيضاً، وكذلك حكومة أولمرت أصبحت فى مهب الريح بعد الكشف عن جرائم الفساد التى ارتكبتها أولمرت، أن يفعل أى شئ فى أيامها الأخيرة، وذلك طبقاً لمقولة معروفة هى "شجاعة آخر العمر أو آخر الحكم"، يفعلها مجانين القوة والنفوذ عندما يريدون الانسحاب من مسرح الأحداث بضوضاء وضجيج.

أولاً: أبعاد المناورات الإسرائيلية

نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً فى ٢٠ يونيو ٢٠٠٨ تحت عنوان "الولايات المتحدة تقول بأن المناورات الإسرائيلية موجهة نحو إيران". أشارت فيه إلى أن المناورات التدريبية الواسعة النطاق التى قامت بها إسرائيل فى الأسبوع الأول من يونيو وصفها المسئولون الأمريكيون بأنها تبدو كبروفة لعملية قصف شامل بالقنابل ضد منشآت إيران النووية. وأن هذه المناورات بدت كأنها جهود مبذولة لتطوير القدرة العسكرية الإسرائيلية للقيام بضربات طويلة المدى، ولإظهار جدية إسرائيل فى التعامل مع البرنامج النووى الإيرانى.

وقد اشتركت فى المناورات أكثر من ١٠٠ مقاتلة إسرائيلية F-١٦، F-١٥ وطائرات أخرى مساعدة، وتمت فوق شرق المتوسط واليونان، وأن التدريبات شملت أيضاً استخدام المروحيات فى إنقاذ الطيارين فى حالة سقوطهم وأن هذه المروحيات ومعها طائرات (الصهريج) لإعادة التزويد بالوقود فى الجو طارت لأكثر من ٩٠٠ ميل (١٥٨٥ كم)، وهى تقريباً نفس المسافة بين إسرائيل ومصنع تخصيب

أثارت المناورات الجوية الضخمة التى أجرتها إسرائيل فى الأسبوع الأول من يونيو الماضى، وامتدت من شرق المتوسط إلى غربه عند جبل طارق بأكثر من ١٠٠ طائرة حربية، تساؤلات كثيرة على كلا الساحتين الإقليمية والدولية حول الهدف من هذه المناورات ومغزاها وفى هذا التوقيت بالذات، لاسيما وأنها اشتملت على موضوعات مهمة ذات صلة وثيقة بما يتردد عن مخططات إسرائيلية - أمريكية لشن عملية عسكرية ضد إيران قبل نهاية ولاية إدارة بوش فى ديسمبر ٢٠٠٨، كما كانت قد سبقتها مناورات أخرى جرت خلال العامين الماضى والحالى، بعضها قامت به إسرائيل منفردة والبعض الآخر بالاشتراك مع الولايات المتحدة ذات ارتباط وثيق بهذه المخططات الهجومية ضد إيران.

ورغم ما يجمع عليه كثير من السياسيين والعسكريين والخبراء الاستراتيجيين على الساحتين الإقليمية والدولية من خطورة إقدام أى من إسرائيل أو الولايات المتحدة أو كلاهما معاً على شن عمل عسكرى ضد إيران، سواء كان محدوداً أو شاملاً فى أهدافه وأبعاده، والتى تتراوح ما بين هجمات جوية وصاروخية محدودة ضد المنشآت النووية الإيرانية بهدف تعطيل البرنامج النووى بضع سنوا، أو شاملة تستهدف تدمير كل القدرات النووية والعسكرية والاقتصادية الإيرانية حتى يتم إسقاط النظام الحاكم فى طهران، وذلك تحسباً لردود فعل عنيفة من جانب إيران قد تؤدى فى المقابل إلى ردود فعل أعنف من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، قد لا يتمكن أى طرف من السيطرة على أبعادها أفقياً ولا رأسياً، وبما يدخل منطقة الشرق الأوسط والعالم معها فى أقوى صراعات مسلحة وحروب أهلية وعمليات إرهابية لا يعلم سوى الله مداها. ورغم إدراك الجميع لهذه الخطورة، إلا أن دلائل كثيرة وشواهد تشير، بل

اليورانيوم في ناتانز بإيران.

وقد أفادت مصادر في هيئة الأركان اليونانية أن المناورة الإسرائيلية التي أطلق عليها (جلوريوس سبارتان) وأجريت في القسمين الشرقي والجنوبي من جزيرة كريت وفي حقل رماية في لاريسا، شاركت فيها قوات جوية يونانية وذلك في إطار اتفاق سابق للقيام بتدريبات مشتركة بين الحكومتين اليونانية والإسرائيلية. وأن وزير الدفاع الإسرائيلي باراك هو الذي حدد مسافة تحليق الطائرات بـ ٩٠٠ ميل حتى سواحل اليونان باعتبارها مساوية للمسافة من إسرائيل إلى إيران. كما أكدت صحيفة (لايوبليكا) الإيطالية أن عددا كبيرا من العسكريين الأمريكيين تابعو هذه المناورات من إسرائيل، وأن هناك خططا تشارك فيها المخابرات الإيطالية مع المخابرات الإسرائيلية تتعلق بضربة ضد إيران.

وفي الوقت الذي أمتنع فيه، المسئولون الإسرائيليون عن كشف تفاصيل هذه المناورات، حيث اكتفى المتحدث الرسمي العسكري الإسرائيلي بالتصريح فقط "أن القوات الجوية الإسرائيلية تقوم بتدريبات دورية على تنفيذ مهام مختلفة لكي تكون قادرة على صد ومواجهة التحديات التي تشكلها التهديدات المعادية التي تستهدف إسرائيل، إلا أن الحجم الضخم لهذه المناورات الجوية الإسرائيلية أثار اهتمام وكالات الاستخبارات الأجنبية، فقد وصفها مسئول في وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاجون) بأنه "يقصد بها أغراضا سياسية واستراتيجية متعددة"، وأضاف أن أحد أهداف إسرائيل من ورائها هو التدريب على تكتيكات الطيران لمسافات بعيدة، وإعادة التمرين بالوقود في الجو، هذا إلى جانب التدريب على جميع المهام التفصيلية الأخرى المتعلقة بضربة جوية مركزة ضد منشآت إيران النووية بصواريخها التقليدية (شهاب) ذات المدى البعيد. وأضاف المسئول الأمريكي "إن الهدف الثاني هو تبليغ رسالة واضحة إلى الولايات المتحدة ودول أخرى مفادها أن إسرائيل على استعداد للتصرف عسكريا إذا ما استمر تعثر الجهود الدبلوماسية في منع إيران من إنتاج قنبلة يورانيوم مخصب. "ثم زاد مسئول البيتاجون الأمر إيضاحا بقوله "إن الإسرائيليين يريدوننا أن نعلم، ويعلم كذلك الأوروبيون، وأيضا الإيرانيون أن هناك خيارات كثيرة على مستويات مختلفة.

إلا أن عدداً من المسئولين الأمريكيين أفادوا بأنهم لا يعتقدون بأن الحكومة الإسرائيلية قد توصلت بشكل نهائي إلى اتخاذ قرار يلزمها بالهجوم على إيران، كما أنهم لا يعتقدون بأن هذا الهجوم وشيك الوقوع واستندوا في استنتاجهم هذا في أن تصريحات نائب رئيس وزراء إسرائيل ووزير النقل شاؤول موفاز لصحيفة ידיעות أحرونوت في ٦ يونيو الماضي - في اليوم التالي لنهاية المناورات الإسرائيلية - والتي قال فيها "إن الهجوم على إيران صار أمراً لا يمكن تجنبه بعد أن أظهرت استمرارها في برنامجها لتخصيب اليورانيوم" قد انتقدها سياسيون إسرائيليون آخرون، وأرجعوها إلى رغبة

موفاز في تقوية موقفه السياسي الداخلي في وقت تتصاعد فيه التكهنات حول مدى استمرار رئيس الوزراء إيهود أولمرت في رئاسة الوزارة بعد نشر فضائح الفساد التي تمسّه. وأن المسئولين الإسرائيليين أحاطوا قرناءهم الأمريكيين علماً بأن تصريحات موفاز لا تمثل السياسة الرسمية لدولة إسرائيل، ولكن في الوقت نفسه أحيط المسئولين الأمريكيين علماً أيضاً بأن إسرائيل أعدت خططا للهجوم ضد المنشآت النووية في إيران، وقد تنفذها إذا احتاج الأمر إلى ذلك. - وفي المقابل - وعلى الصعيد الإيراني - أفاد تقرير نيويورك تايمز المشار إليه أنفاً أن إيران أظهرت إشارات على أنها تأخذ بتحذيرات إسرائيل على محمل الجد، وذلك بما اتخذته في الأسابيع القليلة الماضية من إجراءات لتقوية دفاعاتها الجوية، بما في ذلك زيادة عدد دورياتها الجوية من ذلك على سبيل المثال تنشيط المقاتلات الإيرانية الاعتراضية طراز f-١٤ (توم كات) الأمريكية القديمة والتي تم تحديثها أخيراً، ومضاعفة دورياتها الجوية لمراقبة خط الطيران المدني بين بغداد وطهران خشية أن تستغله مقاتلات إسرائيلية أو أمريكية في التسلسل عبره لضرب أهداف إيرانية وأوضح أحد المسئولين في إدارة بوش "من الواضح أن الإيرانيين منزعين من هذه المناورات الإسرائيلية، لذلك فإن دفاعاتهم الجوية دائماً على أتم الاستعداد للمواجهة".

وقد أوردت نيويورك تايمز في تقريرها المشار إليه أن كثيراً من الخبراء الأمريكيين يعتقدون بأن مثل هذا الهجوم الإسرائيلي المخطط، قد يؤخر البرنامج النووي الإيراني عدة سنوات ولكنه لن يقتله من جذوره. ذلك لأن الكثير من منشآت البنية التحتية لها البرنامج متواجدة تحت الأرض ومحصنة بطبقات من الخرسانة المسلحة وداخل أنفاق طويلة أو دهاليز، مما يجعل قصفها بدقة أمراً صعباً للغاية. هذا إلى جانب وجود معضلة استخباراتية مهمة، وهي أن ليس كل المنشآت النووية، الإيرانية الحقيقية قد تم اكتشاف أماكنها أو تحددت محلاتها بدقة. ولذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من التدمير في هذه المنشآت، فإنه من الضروري. معاودة قصفها عدة مرات، وهو الأمر الذي يصفه كثير من المحللين بأنه خارج قدرات إسرائيل حالياً.

ولكن من جهة أخرى، فإن تأجيل شن عمل عسكري ضد إيران والانتظار على برنامجها النووي أكثر من ذلك، يشكل أيضاً مخاطر على الإسرائيليين. فقد عبر مسئولون إسرائيليون مراراً عن مخاوفهم من أن إيران في النهاية سوف تمتلك التكنولوجيا التي تحتاجها لإنتاج الكمية اللازمة من اليورانيوم عالي التخصيب (٩٠٪ فأعلى) واللازمة لتصنيع أسلحة نووية. وفي المقابل - وفي إطار اتخاذ إيران إجراءات لتقوية وتدعيم دفاعاتها الجوية عن المنشآت النووية - حصلت منذ وقت قصير على نظامين لرادارات إنذار متقدمة روسية الصنع، وبما يزيد من قدرة إيران على اكتشاف الإنذار عن الطائرات المعادية التي تقترب إليها على ارتفاعات منخفضة. وقد أكد هذه المعلومة مدير

الاستخبارات الوطنية الأمريكية (مايكل ماكونيل) عندما صرح في فبراير الماضي بأن إيران على وشك الحصول على نظام صواريخ أرض/ جو روسي الصنع جديد طراز سام ٢٠- (sa-٢٠)، ويفيد مسئولون عسكريون أمريكيون أن نشر مثل هذه الأنظمة الدفاعية الصاروخية سيعيق تخطيط إسرائيل شن هجوم جوي ضد إيران، مما يشكل ضغطاً متزايداً على إسرائيل لكي تسرع بالعمل ضد إيران قبل أن تستكمل الأخيرة نشر هذه الأنظمة الدفاعية في الميدان.

تقييم جهاز الاستخبارات الوطني الأمريكي الذي صدر في ديسمبر الماضي يشير إلى تعليق إيران العمل في مجال تصميم أسلحة نووية منذ أواخر عام ٢٠٠٣، إلا أن التقييم الاستخباراتي المشار إليه لم يوضح من الواضح عما إذا كان العمل قد استؤنف في هذا البرنامج من عدمه، خاصة وأن البرنامج النووي الإيراني يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببرنامج الصواريخ الباليستية (شهاب)، باعتبارهم خطوتان متلازمان لصناعة واستخدام أسلحة نووية، وباعتبار الصاروخ هو الوسيلة الرئيسية لإيران لإيصال أسلحتها النووية إلى أهدافها نتيجة عدم قدرة، المقاتلات الإيرانية على إيصال القنابل النووية إلى أهدافها، لذلك فإن الجهود الإيرانية في البرنامجين متلازمة ومستمرة. وقد ختمت نيويورك تايمز تحقيقها حول المناورات الجوية الإسرائيلية الأخيرة بالإشارة إلى أن مسئولى البنتاجون يرون في هذه المناورات الإسرائيلية - والتي تفوق في حجمها ما اعتاد السلاح الجوي الإسرائيلي أن يشركه من طائرات في مناوراته الصيفية المعتادة خلال السنوات الماضية، إلى جانب زيادة وتنوع حجم المهام التي تم التدريب عليها - قد بدت وكأنها تعكس التزام القادة العسكريين الإسرائيليين وتأكيدهم على قدرة قواتهم المسلحة المسلحة تسليحاً جيداً والمدرية تدريباً فائقاً في التغلب على المشاكل التي واجهتها في حرب يوليو ٢٠٠٦ بجنوب لبنان أمام حزب الله، وتجاوز الصعوبات التي أشار إليها تقرير فينوجراد عن هذه الحرب. وفي ذلك يقول مسئولو البنتاجون "إن الإسرائيليين يكررون ويكررون، ويعيدون التدريب على تمثيل جميع المهام التي سينفذونها عندما يتخذ القرار بشن الضربة الجوية ضد إيران، حتى إذا ما كان عليهم أن ينفذوا ذلك فعلاً، يكونون فعلاً على أهبة الاستعداد، ولا يستبعدون أى خيارات خارج الطاولة، ولا يتركون شيئاً للمصادفة.

وفي إطار هذا التحسب لجميع الاحتمالات عقد إيهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل في أواخر يونيو الجاري اجتماعاً سرياً مع الجنرال احتياط (أفرايم سيلع) قائد المهجمة الجوية على المفاعل النووي العراقي (أوزيراك) في عام ١٩٨١، والذي شارك في التخطيط لتدمير منصات الصواريخ السورية أثناء غزو لبنان عام ١٩٨٢، وهو أيضاً الذي شجع الجاسوس اليهودي الأمريكي جونatan بولارد على تسريب معلومات بالغة السرية من جهاز المخابرات البحرية الأمريكية التي كان يعمل بها إلى إسرائيل. وفق ما

ذكرته صحيفة (معاريف) فإن أولمرت أراد أن يسمع من الجنرال (سيلع) تقديراته بشأن نجاح العملية المخططة ضد البرنامج النووي الإيراني.

وحول هذا الموضوع قال الخبير العسكري الإسرائيلي (مارتن فان كريفيلد) أن نجاح أى عملية بهذا الحجم يستدعى معرفة البرنامج النووي الإيراني بكامل تفصيله: ما هي مكوناته، ومواقع انتشاره، وعمق مخبئه؟.

وفي تقديره أن الإحجام عن القيام بمثل هذه المغامرة سيجعل من إيران قوة نووية ثانية في منطقة الشرق الأوسط". ومعنى هذا أن الوجود النووي المتوازن سيلغى الدور الذي أوجده بن جوريون عن طريق الاستفراد بالسلاح النووي، والذي وصفه شيمون بيريز - الذي كان مسئولاً عن حصول إسرائيل على مفاعل ديمونة النووي من فرنسا - بأنه سلاح "الملاذ الأخير"، أى أن استخدامه لن يتم إلا عندما تتأكد إسرائيل بأن وجودها معرض لخطر حقيقي، تماماً مثلما حدث خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ يوم بكى موسى ديان وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك عندما رأى أن عبور الجيش المصري قناة السويس واكتساحه خط بارليف يمثل انهماكاً للجبهة، وبأن إسرائيل عاجزة عن الاستمرار في المقاومة، وقال آنذاك لرئيسة الوزراء جولداماير: أنها نهاية المعبد الثالث في صحراء النقب بشكل مكشوف أمام أعين التجسس وطائرات الاستطلاع الأمريكية، الأمر الذي دفع هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية آنذاك إلى الإسراع بإنشاء جسر جوي نقل حوالي ٨٠٪ من ترسانة الجيش الأمريكي (دبابات وصواريخ مضادة للدبابات وقنابل وصواريخ جوية ووسائل حرب الكترونية ومقاتلات) إلى الجبهة المصرية في العريش على الفور عبر جزر الأزور في المحيط الأطلنطي، الأمر الذي غير نيران القوة في الحرب لصالح إسرائيل، وبدأت عملية فصل القوات التي أشرف عليها كيسنجر وانسحبت إسرائيل في النهاية من سيناء. وفي ذلك قال كيسنجر عاثير أنه بذلك نجح في "تأجيل حرب القيامة مائة سنة".

وعندما قرر مناجم بيجن رئيس وزراء إسرائيل عام ١٩٨١ ضرب المفاعل النووي العراقي، استند في قراره إلى تشخيص "حكاء إسرائيل"، وخلاصته أن الإهمال في شن ضربة وقائية ضد هتلر - زعيم ألمانيا النازية إبان الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ - تسبب في سقوط أكثر من أربعين مليون نسمة في هذه الحرب، ولو أن الاستخبارات البريطانية ركزت آنذاك على عملية اغتيال هتلر، لما حدث "الهولوكوست" ضد يهود ألمانيا. وفي ضوء ذلك التشخيص من حكاء إسرائيل قرر بيجن ضرب المفاعل النووي العراقي.

وقد تفاوتت تعليقات الصحافة الإسرائيلية على المناورات الجوية الإسرائيلية، فمن جهة رأى المحلل العسكري في صحيفة معاريف (عامير ريبابورت) أن النشر عن تدريب سلاح الجو الإسرائيلي في نيويورك تايمز وتقارير أخرى

حول الموضوع ذاته.. يدل على أن إسرائيل "بقيت وحدها في مواجهة القنبلة الإيرانية"، أما صحيفة ידיعوت أحرونوت فقد نشرت مقال بـ (الكس فيشمان) ذكر فيه أن توقيت نشر تقرير نيويورك تايمز لم يكن محض صدفة، وإنما جاء في وقت يدرس فيه النظام الإيراني مقترحات قدمها الاتحاد الأوروبي وتقضي بأن توقف إيران برنامجها النووي مقابل حصولها على امتيازات كبيرة. ومن جهة أخرى ذكرت نفس الصحيفة أن الأمريكيين يتكتمون على خيارهم العسكري ضد إيران، ويفضلون أن يكون الإسرائيليون هم "المجانين" في المرحلة الحالية، ويطالبون أوروبا ألا تتوقف عن ممارسة ضغوط على إيران. وفي مقابل ذلك فقد جاء توقيت المناورات الأخيرة مواكبا لتولى قائد سلاح الجو الإسرائيلي الجديد الجنرال (عيدو نحوشتان) مهام منصبه، الأمر الذي يعنى أن "إيران ستبقى الشغل الشاغل المركزي لنحوشتان" وقد أشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل عملت على تنسيق التدريب مع عدد كبير من الدول في المنطقة إلى جانب دول عظمى بدءا من استخدام أجواء دول وحتى التنسيق مع قيادات حاملات الطائرات الأمريكية والروسية. وقارن الكاتب فيشمان بين الاستعدادات الإسرائيلية لمهاجمة إيران ومهاجمة المفاعل النووي العراقي ومنشأة دير الزور السورية، وذلك من حيث أنه في المرتين السابقتين لم تطلق إسرائيل تصريحات ولم تهدد، وإنما هاجمت وحسب، بينما هذه المرة "فنحن نهدد، وبإمكان الإيرانيين أن يكونوا مطمئنين، باعتبار المثل القاتل بأن الكلب الذي يكتر من النباح لا يعض".

لكن المحلل العسكري لصحيفة هاآرتس (عاموس هارثيل) توصل لنتيجة مختلفة، ورأى أن الوقت آخذ في التقصص وقال "لو كان المستولون في القدس يفكرون بجدية في أنه ينبغي عليهم، الاعتقاد على توازن رعب نووي جديد، لسمعنا مديحا حيال عقلانية النظام الإيراني"، ثم أشار إلى أن المسئولين السياسيين والعسكريين في إسرائيل يدركون أن سلاح الجو الإسرائيلي ليس قادرا على تدمير كل المنشآت النووية الإيرانية، لكن رغم ذلك فإنهم يعتبرون أن تدمير قسم من هذه المنشآت وعرقلة تطور البرنامج النووي الإيراني هو إنجاز بحد ذاته. وفي تحليل فني دقيق للمصاعب التي تواجه تنفيذ الضربة ذكر (يوسف ميلمان) محلل الشؤون الاستراتيجية في هاآرتس: "إن احتمالات نجاح هجوم جوى ضد إيران مرتبط بالمعلومات الاستخباراتية التي ستتوافر لإسرائيل، فلا بد أن تكون معلومات دقيقة تشمل معرفة ليس فقط أماكن المنشآت النووية التي سيتم قصفها، ولكن أيضا طبيعة التحصينات المتواجدة في هذه المنشآت من حيث معرفة سماكة الأسمنت في المباني التي سيتم مهاجمتها والعمق المتواجد عليه الأهداف في باطن الأرض. وأضاف "أن معلومات كهذه ستتملى على إسرائيل نوعية الأسلحة والقنابل الذكية التي ستستخدمها، وأساليب تنفيذ الهجمات الجوية من حيث أسلوب واتجاه

وارتفاع الطائرات أثناء مهاجمتها لأهدافها". ثم أشار إلى تقارير صحفية أجنبية أفادت بأن إسرائيل قد تستخدم الغواصات (دوليفن) التي لدى السلاح البحري أيضا، والتي يبرز تفوقها في قدرتها على الوصول إلى مناطق قريبة من إيران (خليج عمان) من دون اكتشافها، ولكن مساوئها تكمن في عدد الصواريخ القليل نسبيا التي بإمكانها حملها. ولفت ميلمان إلى دراسة أمريكية تم إعدادها في عام ٢٠٠٦، وتناولت هجوما إسرائيلية محتملا ضد إيران. وبحسب هذه الدراسة فإن لدى السلاح الجوى الإسرائيلي ثلاث مسارات لهجوم كهذا، المسار الأقصر والمركزي ويمر في أجواء الأردن والعراق، والمسار الثانى يمر عبر الحدود التركية السورية، فيما يمر المسار الثالث فوق البحر الأحمر والسعودية أو بقرها.

ثانيا: أهداف المناورات الإسرائيلية:

١ - التدريب على تنفيذ المهام التي ستنفذها المقاتلات الإسرائيلية أثناء الضربة الجوية، وحل مشاكلها الاستراتيجية والفنية، وأبرزها قطع مسافات طيران طويلة، وإعادة التزويد بالوقود في الجو، ومهاجمة القواعد الجوية والمطارات والرادارات ومواقع الصواريخ أرض/ جو الإيرانية، ومهاجمة المنشآت النووية الإيرانية على نماذج مماثلة، وتوفير الحماية الجوية للطائرات المهاجمة أثناء تنفيذ مهامها، ومهاجمة وتدمير وحدات الصواريخ أرض / أرض (شهاب - ٣) الإيرانية في مناطق تركزها وأثناء تحركها وقبل وخلال احتلالها مواقع إطلاقها وفيها، وتحقيق الإنذار الجوى المبكر والقيادة والسيطرة، وإدارة حرب إلكترونية تشمل استطلاع وإعاقة رادارية ولاسلكية ضد مراكز الدفاع الجوى ومراكز القيادة والسيطرة الإيرانية، والتقاط طيارين يحتمل سقوطهم أثناء العملية، والاقتراب من الأهداف المعادية ومهاجمتها على ارتفاعات منخفضة، واستخدام الذخائر المخصصة لتدمير المواقع الإيرانية المحصنة تحت الأرض وصوامع الصواريخ شهاب الثانية.

٢ - تبليغ رسالة إلى المسئولين في إيران بأن إسرائيل على استعداد للتحرك عسكريا ضد إيران إذا فشلت الجهود الدبلوماسية والعقوبات الدولية في إجبار إيران على التخلي عن برنامجها النووي، وأصررت على المضي قدما في خططها لتخصيب اليورانيوم.

٣ - تبليغ رسالة إلى الإدارة الأمريكية أن إسرائيل على استعداد للتوجه منفردة لحل المشكلة النووية الإيرانية دون الولايات المتحدة، وعلى الأخيرة أن تتحمل مسئولية نتائج ما قد يحدث بعد ذلك إقليميا وعالميا.

٤ - أن إسرائيل ليست على استعداد لقبول النظرية الإيرانية القائلة بـ "توازن الرعب" بينها وبين إيران، رغم نجاح هذه النظرية في منع تحول الحرب الباردة التي كانت سائدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قبل تفكك الأخير عام ١٩٩١ إلى حرب ساخنة - حيث لا يمكن تطبيق هذه النظرية على إسرائيل التي لا تتحمل ضربة نووية

واحدة لضيق مساحتها.

ثالثاً: دلائل العمل العسكري الإسرائيلي ضد إيران:

ليست المناورات الجوية الإسرائيلية الأخيرة هي الدلالة الوحيدة على وجود نوايا إسرائيلية لشن عمل عسكري ضد إيران رغم ضخامتها مقارنة بالمناورات الجوية الإسرائيلية السابقة التي جرت بعشرات طائرات، بل توجد دلائل سياسية وعسكرية أخرى تؤكد على وجود هذه النوايا، ومن أبرز هذه الدلائل الآتي:

تصريح نائب رئيس وزراء إسرائيل ووزير النقل الجنرال احتياط شأؤول موفاز لصحيفة ידיעות أحرونوت في ٦ يونيو الماضي والذي قال فيه بأن شن هجوم إسرائيلي على المواقع النووية الإيرانية "لا مناص منه" وذلك في ضوء الإخفاق الواضح للعقوبات في حرمان طهران من التكنولوجيا النووية التي يمكن استخدامها في صنع أسلحة نووية، ثم أوضح قائلاً: "إذا استمرت إيران في برنامجها لتطوير أسلحة نووية سنهاجمها لأن العقوبات ثبت أنها غير فعالة". وأضاف موفاز أن الرئيس الإيراني أحمدى نجاد الذي دعا إلى محو إسرائيل من الخريطة "سيختفى قبل أن تختفى إسرائيل". ولكن موفاز الذي دأب منذ أسابيع على الإدلاء بتصريحات شديدة اللهجة حول قضايا عدة، أشار إلى أنه لا يمكن شن هجوم على إيران من دون دعم الولايات المتحدة، واعتبر أن الخيارات الأخرى "ساقطة" إذ تبني أن العقوبات غير مجدية. ولم يعقب الناطق باسم رئيس الوزراء إيهود أولمرت (مارك ريخيف) على تصريحات موفاز مباشرة، ولكنه قال: "إن كل الخيارات يجب أن تبقى على الطاولة"، وزاد الناطق قائلاً: "نعتقد بأن على المجتمع الدولي أن يفكر في اتخاذ خطوات ملموسة، مثل فرض حظر على المنتجات النفطية المكررة المتجهة إلى إيران، وعقوبات ضد رجال أعمال إيرانيين يسافرون إلى الخارج، مع تشديد الضغوط على المؤسسات المالية الإيرانية". وهو ما انعكس بعد ذلك في قرارات الاتحاد الأوروبي بتشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، وأبرزها منع التعامل مع بنك (ميلي) أكبر البنوك الإيرانية. ورداً على تصريح موفاز قال الناطق باسم البيت الأبيض (سيكوت ستانزل): "لن أعلق أهمية على تكهنات، مستدركا أن واشنطن تعطي الأولوية للدبلوماسية لمنع إيران عن مواصلة نشاطاتها النووية الحساسة"، وأضاف: "أعتقد بأننا كنا واضحين جداً بالنسبة إلى مقاربتنا حول إيران خلال الأسابيع والشهور الأخيرة".

وينبغي النظر أولاً لهذه التصريحات من خلال أهمية مصدرها، من حيث كونه وزير الدفاع السابق ورئيس أركان سابق، وعضو فاعل في مجلس الوزراء الأمني (المصغر)، والمشارك حتى اليوم في التخطيط الدفاعي الإسرائيلي، وأحد كبار حزب كديا الحاكم وواحد من المرشحين لخلافة أولمرت في رئاسة الوزارة في حال استقالته، هذا إلى جانب كونه المسئول عن ترأس اللجنة الإسرائيلية في مباحثات

الشراكة الاستراتيجية السنوية بين إسرائيل والولايات المتحدة. والجدير بالذكر أن موفاز ولد في طهران عام ١٩٤٨ وهاجر مع والديه إلى إسرائيل في عام ١٩٥٧.

كذلك ينبغي النظر إلى هذا التصريح في ضوء تصريح آخر لرئيس وزراء إسرائيل أولمرت صدر قبل أيام من تصريح موفاز، عند زيارة أولمرت لواشنطن دعا فيه الولايات المتحدة إلى التصدي للطموحات النووية الإيرانية "بكل الوسائل الممكنة".

وبموازاة ذلك نقلت صحيفة معاريف في ٦ يونيو الجاري عن مصدر سياسي - أمني إسرائيلي قوله أنه "في نهاية المطاف ستضطر إسرائيل لمهاجمة إيران من أجل منعها من الحصول على قدرة نووية". وقالت الصحيفة أن المصدر ضالع في المسائل الاستخباراتية المتعلقة بتقديم البرنامج النووي الإيراني، وبالاتصالات بين إسرائيل والولايات المتحدة، والجدول الزمني المتعلق بهذه القضية. ولفتت إلى أن رأى هذا المصدر ينضم إلى آراء مسئولين إسرائيليين كبار آخرين؛ يعتقدون أن احتمالات شن الإدارة الأمريكية الحالية هجوماً عسكرياً ضد إيران أخذت تتضاءل مع مرور الوقت، مما يجبر إسرائيل على تحول مسئوليتها لوضع حد ونهاية للخطر النووي الإيراني القادم. وبررت معاريف ذلك نقلاً عن مسئولين في المؤسسات السياسية والأمنية الإسرائيلية قولهم: "إن إسرائيل لا يمكنها أن تتحمل إيران نووية، ومن ثم ينبغي العمل ضد إيران في أقرب وقت، وهو ما يتطلب تحقيق قدرة عسكرية قادرة على شل، أو على الأقل لمرحلة، البرنامج النووي الإيراني، وهذا ليس أمراً في السماء وإنما هو أمر ممكن تحقيقه". وكشفت معاريف أيضاً عن نقاشا حار داخل جهاز الأمن الإسرائيلي حول مهاجمة إيران، وأنه من جهة يستعد الجيش الإسرائيلي، وبالأساس سلاح الجو، لتنفيذ الخيار العسكري في حال اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بتنفيذه. ومن جهة أخرى مازال هناك كثيرون في إسرائيل يعتقدون أن محاضر مثل هذا الهجوم بالغة للعاية، وأن الرد الإيراني في المنطقة كلهذا وفي العالم سيكون قاسياً، ومن ثم يجب على القيادات الإسرائيلية السياسية والعسكرية المعنية بشن عمل عسكري ضد إيران أن تضع في اعتبارها ثلاث مسائل مهمة تتمثل في الآتي:

أولاً: رد الفعل الإيراني على إسرائيل في حالة تعرض الأخيرة لضربة عسكرية، ويشارك إيران في رد فعلها الانتقامي كل من سوريا وحزب الله.

ثانياً: ضرورة مشاركة الولايات المتحدة في العملية.

ثالثاً: احتمالات غير مستبعدة لاستخدام أسلحة نووية تكتيكية إذا ما تعرضت الولايات المتحدة وإسرائيل لخسائر جسيمة نتيجة رد الفعل الإيراني.

وقد كان من شأن تهديدات موفاز لإيران أن قفز سعر برميل النفط ١١ دولار في يوم واحد، ووصل إلى ١٣٩ دولار، ويتوقع أن يتجاوز ١٥٠ دولار إذا ما فرضت مجموعة ثالثة من العقوبات على إيران نتيجة إصرار الأخيرة

على مواصلة برنامجها لتخصيب اليورانيوم، حيث من المؤكد أنه في حالة تعرض إيران لعمل عسكري، إسرائيلي أو أمريكي أو مشترك أن تتوقف عمليات نقل النفط عبر الخليج بسبب احتمالات إغلاق مضيق هرمز كما سيضعف أسعاره.

ومن اللافت للنظر أن موفاز في كلمته أمام مؤتمر هرتسليا السنوي الثامن الذي عقد في يناير ٢٠٠٨ عبر عن قلقه من انهيار العزلة التي حاولت إسرائيل والولايات المتحدة فرضها على طهران، من خلال التطرق إلى استمرار العلاقات بين إيران وكل من روسيا والصين، وقال: "في السنة الأخيرة، اتفقت روسيا وإيران على إكمال منشأة (بوشهر) النووية، ووقعت الصين على اتفاقية تجارية بالرغم من التجاوزات الفظة من جانب إيران، وتحسنت العلاقات بين الأمم المتحدة والدول العربية المعتدلة مع إيران". وأضاف موفاز مستنجا: "العالم يذهب إلى الخلف، هذا انهيار". ورأى موفاز في مداخلاته أثناء المؤتمر أن إيران مازالت تشكل تهديدا وجوديا لإسرائيل، بل وللعالم كله، مشيرا إلى أن عامل الوقت أخذ في النفاذ، ذلك أنه بقي سستان فقط لوقف المشروع النووي الإيراني قبل أن يصبح متأخرا وننجر إلى حرب عالمية ثالثة". وقد حاول موفاز تحريض المجتمع الدولي على إيران من خلال التحذير من أن الخطر الإيراني لا يطال إسرائيل حصرا، فقال: "إن الرئيس محمود نجاد استطاع إقناع العالم بأن إسرائيل هي عدوه الوحيد، إلا أن إسرائيل هي جزء بسيط من طموحه الاستراتيجي". وأضاف أن الصواريخ التي تنتجها إيران يمكنها تجاوز إسرائيل بآلاف الكيلومترات.

وحقيقة الأمر أن تصريحات موفاز الأخيرة لم تكن خروجاً عن النص الاستراتيجي الإسرائيلي، فهي تعكس الجمع بين نظرية بيجين التي تؤكد على ضرورة بقاء إسرائيل القوة النووية الوحيدة بالمنطقة، وبين نظرية بن جوريون الداعية لاحتواء أطراف الصراع، وهو ما تمثل في احتواء إيران بقواعد وتسهيلات إسرائيلية نجحت في إقامتها في أذربيجان بوسط آسيا، وتوثيق علاقاتها الاستراتيجية مع كل من الهند وتركيا، ووجودها المشبوه في كردستان العراق. أما من حيث استغلال هذه التصريحات على الصعيد السياسي الداخلي في إسرائيل، فقد هاجم مسئولون إسرائيليون بارزون هذه التصريحات، واتهموا موفاز - الطامح لخلافة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت داخل حزب كاديما، باستغلال مشاعر الخوف من نشوب حرب إقليمية لخدمة طموحاته. حيث تدور منافسة شرسة على زعامة هذا الحزب، خاصة من جانب تسيبي ليفني وزيرة الخارجية، وآفي دختر، ومثير شطرين، فقد استهدفت موفاز من تصريحه هذا وفي هذا التوقيت بالذات أن يقوم نفسه كمرشح للحزب باعتباره الجنرال الوحيد القادر على قول "لا" في مواجهة ضغوط تفرض مزيدا من التفاوض مع سوريا حول الجولان، ومزيدا من توفير فرص لأجواء

التهدئة مع الجانب الفلسطيني (حماس).

وإذا كان موفاز بتصريحه هذا يروج لعملية عسكرية ضد إيران، يعلم أن وضع ترتيباتها وخططها طي الكتمان إلى أن تحين ساعة الصفر أمر في غاية الأهمية لا يختلف عليه العسكريون مع السياسيون، لهذا السبب يقول عمير ربابورن - الراسل العسكري لصحيفة معاريف - "إن الثروة في الأمور العسكرية لا تقود إلى نصر وإنما إلى ارتفاع أسعار النفط بلا سبب جوهري.. ولا تخفف من وطأة توتر، ولكنها تؤدي حتما إلى شوشرة لا تتوافق مع أوضاع حكومة على وشك الانهيار، ولكنها ستكون مصدر تنبيه له قيمته عند طهران التي ستسعى حتما إلى مزيد من التأهب والاستعداد.

إذن لماذا أطلق موفاز هذه التصريحات، وهو القائد العسكري السابق الذي يعرف جيدا أن مصلحة إسرائيل الأساسية تتطلب منه ضبط انفلاته الأمني، ويعرف كذلك أن سبيل الدعاية لمسائل حزبية داخلية لا يتحقق عن طريق نشر التصريحات التي تضر أكثر مما تنفع، ويعرف أيضا أن الائتلاف العربي (الأمريكي - الأوروبي) لمحاربة الملف النووي الإيراني الذي تديره واشنطن يسعى لإيجاد صيغة توافقية يعمل ضمن إطارها جميع الأطراف المشتركة فيه بما في ذلك إسرائيل، دون أن يشذ أحدهم عن دوره؟ أغلب الظن أنه دور مرسوم وليس انفلاتا آمنا من أحد المسؤولين الإسرائيليين كما قالت بعض الصحف الأوروبية، دور تواصل من خلاله واشنطن ممارسة سياسة العصا والجزرة التي يتبعها الرئيس بوش تجاه طهران، حيث الترويج دائما لإمكانية وجود مخرج سياسي لكل المشكلات بجانب الإصرار على فرض العقوبات، وتجميد الأموال، ومحكمة المسؤولين، مع التهديد بتوجيه ضربة عسكرية قاصمة. وهو دور ربما قصد به التغطية على مجموعة من المقابلات التي جرت مؤخرا بين أطقم من المخابرات الأمريكية ونظرائهم الإسرائيليين، تقول المصادر الأوروبية أنها تركزت حول أفضل السبل لإغلاق ملف إيران النووي بأيسر سبل وأقل تكلفة.

كذلك جاءت تصريحات موفاز بعد الهدوء النسبي في بعض أنحاء العراق، وبعد التطمينات التي قدمها رئيس وزراء العراق نوري المالكي لإيران إبان زيارته الأخيرة لطهران حول الاتفاقية الجبرية التي تستعد حكومته لإبرامها مع واشنطن. كما سبقت تصريحات موفاز البيان الختامي الذي صدر عن القمة الأوروبية التي شارك فيها الرئيس الأمريكي بوش في ١٠ يونيو الماضي، مؤكدا "الاستعداد لتكملة العقوبات بإجراءات إضافية تضمن عدم إساءة استخدام البنوك الإيرانية للنظام المصرفي الدولي لأجل دعم انتشار الأسلحة غير التقليدية والنووية ودعم الإرهاب..

وهكذا قام كل طرف بدوره المحدد له.. موفاز عبر عن الاستعداد الإسرائيلي الكامل لتوجيه ضربة ولو بشكل منفرد ضد إيران كوجه من أوجه ممارسة الضغط الحشن، أما

الطرف الأوروبي ومعه الطرف الأمريكي فقد أكدوا قدرتهما على مواصلة الضغط السياسي والاقتصادي والانتقال به إلى مستوى حرمان إيران من ودائعها المالية في البنوك الدولية. ويبقى على إيران أن تحدد موقفها: أما مواصلة تخصيب اليورانيوم والتعرض لضربة عسكرية، أو توقيف التخصيب وضمان سلامة ليس فقط منشآتها العسكرية والنووية، ولكن أموالها في الخارج أيضاً.

وقد كشفت عدة مصادر أمنية ودفاعية في إسرائيل عن وجود خمس خطط تكاملية فيما يتعلق بشن عملية عسكرية ضد إيران، وهي على النحو التالي:

أ - خطة لتوجيه ضربة جوية وصاروخية مركزية ضد أخطر المنشآت النووية الإيرانية في ناتانز وأصفهان وآراك، بواسطة القدرات الإسرائيلية فقط، ودون مشاركة أمريكية.

ب - خطة لتوجيه ضربة جوية وصاروخية شاملة ضد أهداف نووية وعسكرية واقتصادية في إيران بمشاركة الولايات المتحدة، تكون فيها إسرائيل بمثابة رأس رمح.

ج - خطة لمواجهة رد الفعل الإيراني على صعيد تأمين ووقاية الجبهة الداخلية في إسرائيل في حالة تعرضها لقصف صاروخي من جانب إيران بواسطة صواريخ (شهاب ٣، ٤) مزودة برؤوس تقليدية وفوق تقليدية (كيمياوية وبيولوجية).

د - خطة لشن هجمات صواريخ كروز برؤوس نووية تكتيكية من الغواصات دولفين الإسرائيلية ضد أهداف استراتيجية إيران تنتشر في خليج عمان، كرد انتقامي من جانب إسرائيل في حالة تعرضها لقصف صاروخي إيراني.

هـ - خطة لمواجهة احتمالات قيام كل من سوريا وحزب الله وحماس بشن هجمات صاروخية ضد إسرائيل، بالتزامن مع ضربات صاروخية إيرانية، وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية بين إيران وسوريا وحزب الله وحماس.

وقد سبق أن بحث موفاز مع إدارة بوش إمكانية شن عمل عسكري مشترك ضد إيران تستخدم فيه أسلحة نووية تكتيكية لتدمير المنشآت النووية الإيرانية المتواجدة تحت الأرض.

ومن الدلائل أيضاً على العمل العسكري الإسرائيلي المتوقع ضد إيران زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك لتركيا لحثها على السماح للطائرات الإسرائيلية بعبور الأجواء التركية عند شن هجوم جوي ضد إيران، مع السماح بهبوط اضطراري للطائرات الإسرائيلية عند اللزوم. كذلك زيارة نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني لأنقرة منذ شهرين لنفس السبب، ومقايضة ذلك بدعم الولايات المتحدة لتركيا في حربها ضد حزب العمال الكردستاني بالمعلومات والذخائر، والسماح للطائرات والقوات التركية بالعمل في مناطق شمال العراق الخاضعة لحكومة كردستان برئاسة البرزاني على غير إرادتها.

وفي نفس إطار الدلائل على شن عمل عسكري إسرائيلي

ضد إيران تشكيل مركز قيادة عمليات خاصة برئاسة قائد السلاح الجوي الإسرائيلي الجنرال يعازر شكيدى مقره في مركز الإنذار المبكر الجوي والفضائي جنوب تل أبيب، بهدف قيادة القوات الجوية الإسرائيلية أثناء تنفيذها للخطة الهجومية ضد إيران، كذلك تشكيل سربين أحدهما مقاتلات قاذفة F-١٦ والآخر مقاتلات اعتراضية متعددة المهام F-١٥ متمركزين في قاعدتين جويتين بصحراء النقب وفي تل توف هذا بالإضافة لتدريب معظم أسراب المقاتلات الإسرائيلية على التحليق لمسافات بعيدة وصلت إلى غرب المتوسط حيث مضيق جبل طارق وإلى جزيرة مالطة في شمال المتوسط. فقد فوجئت الرادارات اليونانية والتركية والأسبانية بظهور هذه الأحجام الكبيرة من الطائرات على شاشاتها خارج المياه الإقليمية وتم اعتراضها باعتبارها طائرات معادية حتى اكتشفوا أنها طائرات إسرائيلية، بالإضافة للتدريب على تلقي الإنذار الفضائي بإطلاق صواريخ معادية ضد إسرائيل، وسرعة تدمير مواقعها قبل أن تعاود إطلاقها.

كما شملت التدريبات الإسرائيلية أيضاً تنفيذ عمليات تداخل على شبكات الكمبيوتر الإيرانية بهدف إغلاقها، خاصة المتعلقة بالبنوك والمواصلات والعمليات الاقتصادية. وكانت تجربة الإعاقة على وحدات الدفاع الجوي السورية (بانتسير ١-١) التي كانت تحمي موقع الكبر الذي قيل أنه مفاعل نووي سوري تحت الإنشاء في شمال دير الزور يوم ٦ سبتمبر ٢٠٠٧، ونجاح المقاتلات الإسرائيلية F-١٥ في الإغارة على الموقع وتدميره، بمثابة تجربة ناجحة لمواجهة الدفاعات الجوية الإيرانية ذلك عند تنفيذ مخطط الهجوم ضد إيران.

وفي إطار الإعداد للعملية العسكرية الإسرائيلية المتوقعة ضد إيران، حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة في سبتمبر عام ٢٠٠٤ على كميات ضخمة من الذخائر الجوية الذكية شملت ٢٥٠٠ قنبلة ماركة ٨٤ زنة ٢٠٠٠ رطل، ٥٠٠ قنبلة ماركة ٨٣ زنة ١٠٠٠ رطل، ١٥٠٠ قنبلة ماركة ٨٢ زنة ٥٠٠ رطل، وجميعها مزودة بنظام (JDAM Joint Directed Attack Munition) للتوجيه الدقيق الذي يربط القنبلة بالهدف من خلال قمر صناعي بواسطة جهاز Ges. وفي نوفمبر ٢٠٠٤ حصلت إسرائيل أيضاً على ٥٠٠ قنبلة Blu - ١٠٩ المضادة للتحصينات، GBU - ٢٨، وتم تسليح المقاتلات F-١٥-F ١٦ بها.

رابعاً: حقائق مهمة عن الضربة الإسرائيلية ضد إيران ينبغي النظر إلى التصريحات الصادرة من جانب المسؤولين في كل من إسرائيل والولايات المتحدة حول الحرب ضد إيران لتدمير منشآتها النووية في ضوء عدة حقائق على النحو التالي:

الحقيقة الأولى: أن من أسس الاستراتيجية الإسرائيلية تأمين احتكارها النووي في المنطقة، وعدم السماح لأية دولة عربية أو إسلامية (بعد باكستان) بامتلاك سلاح نووي

يكسر هذا الاحتكار. وتشارك الولايات المتحدة إسرائيل تماماً في هذا المفهوم. وما تنطق به تصريحات المسئولين الإسرائيليين والسلوكيات السياسية والعسكرية الإسرائيلية إزاء القضية النووية الإيرانية، وضرورة منع إيران من امتلاك سلاح نووي بأية وسيلة - سواء كانت عقوبات سياسية واقتصادية أو عمل عسكري - هو تطبيق كامل لهذه الاستراتيجية والتي نفذها بيجين عام ١٩٨١ عندما قرر إجهاض البرنامج النووي العراقي بضرب مفاعل أوزيراك عام ١٩٨١ وتدميره، وأيضاً قرار حكومة أولمرت يشن ضربة جوية في ٦ سبتمبر ٢٠٠٧ ضد منشأة (الكبر) في شمال دير الزور بسوريا قبل أنها بداية إنشاء مفاعل نووي سوري بتقنية من كوريا الشمالية ولصالح إيران.

الحقيقة الثانية: أن أية عملية عسكرية تقوم بها إسرائيل ستتم في تعاون وتنسيق كاملين مع الولايات المتحدة، وذلك لعدة أسباب: أولاً: أن إيران صرحت بأن أي هجوم سيتم شنه ضدها، سواء كان من قبل إسرائيل وحدها أو الولايات المتحدة وحدها أو بالاشتراك بين الدولتين، فإن الرد الانتقامي الإيراني سيشمل الدولتين (أمريكا وإسرائيل)، ومن ثم وجب عليهما التعاون والتنسيق بينهما سواء عند المبادرة بالفعل (شن الهجوم)، أو عند مواجهة رد الفعل الإيراني الانتقامي. ثانياً: أن إمكانات وقدرات إسرائيل الجوية رغم ضخامتها (٤٢٥ مقاتلة قاذفة واعتراضية F-١٥١٦) لا تمكنها من شن ضربة جوية شاملة وناجحة ضد إيران، بالنظر لكثرة الأهداف المطلوب التعامل معها لإنجاح هذه الضربة. حيث لا تقتصر فقط على ضرب ٢٤ منشأة نووية، ولكن ينبغي أن تشمل أيضاً وقبل ذلك تدمير وسائل الدفاع الجوي الإيرانية والتي تشمل الرادارات وكتائب الصواريخ أرض / جو لإمكان فتح ثغرة في نظام الدفاع الجوي الإيراني يمكن للمقاتلات القاذفة (F-١٦) أن تنفذ منها لتدمير الأهداف المخصصة لها. كذلك قصف القواعد الجوية والمطارات الإيرانية حتى لا تنطلق منها المقاتلات الاعتراضية الإيرانية، هذا بالإضافة لأهمية تدمير مراكز القيادة والسيطرة السياسية والاستراتيجية الإيرانية وما تشملها من عقد ومراكز اتصالات لشل سيطرة القيادات الإيرانية على وحداتها العسكرية المعكفة بالرد على الضربة الجوية. والأهم من كل ذلك هو إعطاء أسبقية مطلقة لتدمير وإسكات وتحييد قوات ووسائل الضربة الانتقامية الإيرانية وأبرزها وحدات الصواريخ شهاب التي ستقصف إسرائيل والقواعد الأمريكية في الخليج، ووحدات الحرس الثوري الإيراني مع إعطاء اهتمام خاص لسرعة تدمير الوحدات البحرية للحرس الثوري في قواعدها بالموانئ المتواجدة في الجزر الإيرانية وبندر عباس بالخليج حتى لا تتعرض للسفن الحربية الأمريكية وناقلات النفط وموانئ تصدير النفط والقواعد البحرية الأمريكية على الساحل الغربي للخليج. وبرصد جميع هذه الأهداف الإيرانية المطلوب قصفها - نووية وغير نووية - تبين أنها

تصل إلى حوالي ٣٠٠ هدف، وعلى أساس تخصيص أربعة (٤) طائرة مقاتلة قاذفة لكل هدف، فسيكون المطلوب ١٢٠٠ طلعة / طائرة، وباعتبار أن متوسط الطلعات لكل طائرة في اليوم ٣ طلعة طائرة / يوم فيكون عدد المقاتلات القاذفة اللازمة لقصف جميع هذه الأهداف في يوم واحد لضمان سرعة إسكاتها ٤٠٠ مقاتلة قاذفة أو ٢٠٠ مقاتلة قاذفة في يومين، ومع إضافة ما لا يقل عن ٢٠ - ٣٠ مقاتلة اعتراضية لحماية المقاتلات القاذفة أثناء تأدية مهامها فيكون إجمالي المطلوب لإنجاح الضربة الجوية حوالي ٤٣٠ مقاتلة إذا تمت العملية في يوم واحد أو ٢٣٠ مقاتلة إذا تمت في يومين. فإذا كان إجمالي ما تملكه إسرائيل من مقاتلات حديثة ٤٢٥ مقاتلة، مطلوب تخصيص ليس أقل من ثلثهم - ١٤٠ مقاتلة للعمل في الأجواء الإسرائيلية لمواجهة احتمالات شبه مؤكدة لتعرض إسرائيل لهجمات صاروخية من قبل سوريا وحزب الله وحماية الأجواء الإسرائيلية، فإن عدد المقاتلات الإسرائيلية الممكن تخصيصها للضربة الجوية ضد إيران لن تزيد عن ٢٨٥ مقاتلة، وهي لا تكفي لتنفيذ ضربة جوية ناجحة تحتاج إلى ما لا يقل عن ٤٠٠ طائرة مقاتلة، هذا بالإضافة لضرورة توافر طائرات ذات مهام أخرى للإمداد بالوقود في الجو، وE٢C للإنذار المبكر والقيادة والسيطرة، وطائرات حرب إلكترونية لتنفيذ عمليات الإعاقة الرادارية واللاسلكية، ومروحيات للقيام بعمليات إنقاذ الطيارين في حالة سقوطهم، وهو حجم من الطائرات لا تستطيع إسرائيل بإمكانياتها الحالية توفيره، الأمر الذي يتحتم معه الاستعانة بالإمكانات الجوية الأمريكية، وهو ما عبر عنه موفاز بقوله "لا يمكن شن مثل هذا الهجوم بدون دعم أمريكي".

الحقيقة الثالثة: اعتقاد بوش ونائبه تشيني، ومعهم إسرائيل أنه إذا لم يتم وضع نهاية للبرنامج النووي الإيرانية سواء بالطرق السياسية والعقوبات، أو بواسطة عمل عسكري - في عهد الإدارة الأمريكية الحالية وقبل انتهاء ولايتها في ديسمبر ٢٠٠٨، فإن أي رئيس أمريكي سيأتي بعده لن يستطيع أن يتخذ مثل هذا القرار، سواء كان جمهورياً أو ديمقراطياً - وبالتالي إذا لم توضع نهاية للبرنامج النووي الإيراني قبل سنتين بوسيلة أو بأخرى، فإن إيران خلال ٢ - ٥ سنوات ستمتلك سلاحاً نووياً، خاصة بعد أن زادت إيران من أعداد أجهزة الطرد المركزي التي تقوم بعملية تخصيب اليورانيوم إلى ٣٠٠٠ جهاز P-١ وبعضهم طراز P-٢ المتطور والأكثر دقة ونقاوة وسرعة وأقل أعطالاً، هذا إلى جانب البدء في استخدام أسلوب أشعة الليزر في تخصيب اليورانيوم في مصنع (لاشكارا آباد). فإذا كانت معادلة التخصيب تقول أنه يمكن بواسطة ٥٠٠ جهاز طرد مركزي P-١ تخصيب إلى واحد كجم يورانيوم ٢٣٥ بنسبة أعلى من ٩٠٪ خلال خمس سنوات، فإنه بواسطة ال-٣٠٠٠ جهاز طرد مركزي الجاري تشغيلها حالياً في مصنع ناتانز يمكن تخصيب ٦ كجم يورانيوم بنفس النسبة خلال نفس

الفترة (٥ سنوات). ولكن لأن السلاح النووي الواحد ذو "القدرة ٢٠ كيلو / طن (قوة تدميرية تعادل ٢٠,٠٠٠ طن متفجرات) يحتاج إلى ٢٥ كجم يورانيوم مخصب، فإن هذا السلاح يحتاج بالتالي إلى حوالي ١٢,٠٠٠ جهاز طرد مركزي. لذلك تخطط إيران لزيادة عدد هذه الأجهزة خلال السنوات القليلة القادمة إلى ٥٤٠٠٠ جهاز، مع استبدالهم بأجهزة طراز P-٢، وإشراك تقنية استخدام الليزر في عمليات التخصيب، وهو ما يعنى في المحصلة زيادة حجم اليورانيوم المخصب المطلوب لتصنيع أكثر من سلاح نووي، وتقليل الفترة الزمنية اللازمة لذلك لأقل من خمس سنوات. هذا إلى جانب ما ينتجه المفاعل النووي في آراى من بلوتونيوم ٢٣٩ يحتاج السلاح النووي منه إلى ٦-٨ كجم.

ومن ثم فإن أى عمل عسكري لإجهاض هذا البرنامج قبل أن يحقق أهدافه ينبغى أن يتم خلال ١ - ٢ سنة على أكثر تقدير قبل أن يبلغ مرحلة اللا عودة. ولذلك - وفي ظل الحقيقة الثانية السابق الإشارة إليها - فإن أنسب توقيت لتنفيذ العملية العسكرية ضد إيران هو في الخريف القادم وقبل نهاية ولاية بوش، خاصة وأن إسرائيل لا تضمن أنه يكون القادم الجدير في البيت الأبيض عام ٢٠٠٩ ومثل حماس بوش ونائبه تشينى في الرغبة لضرب إيران انتقاماً لتدخلها في العراق، والذي تسبب في إفساد المشروع الأمريكى هناك.

الحقيقة الرابعة: أن تنفيذ عملية عسكرية تستهدف تدمير المنشآت النووية الإيرانية والصاروخية الإيرانية ليست صعبة بل ممكنة سواء من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة. ولكن الصعوبة تكمن في مواجهة ردود الفعل الإيرانية بعد ذلك، ليس فقط على الساحتين الإيرانية والخليجية ولكن على كل الساحة الشرق أوسطية، بل وكل الساحة العالمية. حيث تتمثل ردود الفعل الإيرانية المحتملة في الآتى:

١- قصف المدن الإسرائيلية والقواعد الأمريكية البحرية والجوية في الخليج وآسيا الوسطى وجنوب آسيا في أفغانستان بصواريخ شهاب والفتاح - ١١٠.

٢- دفع وحدات الحرس الثورى ومتطوعي الباسيج بقوة تصل لأكثر من نصف مليون فرد لإدارة مذابح ضد القوات الأمريكية والبريطانية في جنوب العراق، بالتعاون مع الميليشيات العراقية التابعة لإيران (فيلق بدر التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وجيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، إلى جانب عناصر من القاعدة وذلك بأسلوب الموجات البشرية الانتحارية المتتالية، وحيث يقدر حجم الخسائر الأمريكية في هذه الحالة بحوالى ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ قتيل، مع أحكام السيطرة الإيرانية على جنوب العراق.

٣- مهاجمة السفن الحربية الأمريكية والقواعد الأمريكية البحرية في الساحل الغربى للخليج - خاصة قيادة الأسطول الخامس في البحرين - وناقلات النفط بزوارق ولنشآت مسلحة بصواريخ بحرية وراجحات صواريخ

متعددة المواسير، وزوارق وغواصات صغيرة وطائرات صغيرة انتحارية وموجهة عن بعد، لكى تنفجر في السفن الحربية الأمريكية الكبيرة وناقلات النفط والقواعد البحرية الأمريكية المتواجدة على الساحل الغربى للخليج، وحيث تتواجد منصات تصدير النفط في دول مجلس التعاون الخليجي ومنشآت إنزال قوات خاصة إيرانية، بالإضافة لما هو متواجد فعلاً من صواريخ ساحلية C-٨٠١، C-٨٠٢ ويصل مداها إلى ١٠٠ - ٢٠٠ كجم، حيث قامت بحرية الحرس الثورى باحتلال ١٥ جزيرة في الخليج من أصل ٣٣ جزيرة غير مأهولة، أبرزها أبو موسى وطنب الكبرى وطنبة الصغرى وخرج وسيرى وكيش ولافان وبندر حماس وشاه بحر وقشم، وتسليحها بمواقع لهذه الصواريخ الساحلية.

٤- إغلاق مضيق هرمز بالألغام لعرقلة تصدير النفط عبره إلى الدول المستهلكة، وكذلك الممرات البحرية إليه، مع قصف مرافئ تصدير النفط ومنشآته في دول مجلس التعاون الخليجي.

٥- إتباع أسلوب (الأرض المحروقة) بنسف حقول ومنشآت إنتاج النفط في دول الخليج العربية لخلق حالة من الهلع والذعر للتأثير في الاقتصاد العالمى.

٦- على الساحة الشرق أوسطية قد تقوم سوريا وحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين بشن هجمات صاروخية ضد إسرائيل، ترد عليها إسرائيل بقصف الأهداف الاستراتيجية في سوريا ومواقع حزب الله في لبنان جواً وبالصواريخ أريجاً، وقد تجتاح القوات الإسرائيلية قطاع غزة بهدف تدمير البنية السياسية والعسكرية لحركة حماس في القطاع.

٧- على الساحة العالمية، وبالنظر لوجود تعاون وتنسيق بين تنظيم القاعدة وفيلق القدس التابع للحرس الثورى الإيراني ويرأسه الجنرال قاسم سليماني - والمستول عن العمليات الخارجية - من المتوقع أن يتم تنشيط الخلايا النائمة للقاعدة في بلدان الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا اللاتينية، بل وداخل الولايات المتحدة، وباقى مناطق العالم لشن عمليات إرهابية ضد الأهداف الأمريكية والإسرائيلية على كل الساحة العالمية، والتي قد تشمل مهاجمة السفارات ومكاتب الطيران والمراكز الثقافية والبنوك ومعابد اليهود، مع اغتيال وخطف شخصيات هامة أمريكية وإسرائيلية، وخطف طائرات مدنية أو تدميرها في الجو.

٨- استخدام (السفن النائمة) وهى سفن تجارية مجملة بصواريخ سكود، وتشكل منصات عائمة لإطلاق هذه الصواريخ من البحار خارج المياه الإقليمية الأمريكية وضد الأهداف الأمريكية التى تقع في مداها (٣٠٠ كم).

٩- اشتعال بلدان الهلال الشيعى الممتد من إيران إلى العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ثم سوريا ولبنان وحماس في غزة، وذلك ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية المتواجدة على اتساع هذه الساحة، كما ستكون الحرب ضد إيران فرصة للمنظمات الدينية المتطرفة في الدول الإسلامية،

والتنظيمات والأحزاب والحركات المعارضة في هذه الدول
لشن اضطرابات داخلية ومحاولات انقلابية ضد الأنظمة
الحاكمة فيها.

١٠- ولأن حجم الخسائر البشرية والمادية في إسرائيل
والمصالح الأمريكية سيكون جسيماً في حالة تعرضها
لقصف صاروخي إيراني، خاصة إذا ما تم تسليح
الصواريخ الإيرانية برؤوس كيمياوية كل منها قادر على
تلويث ٥٠ هكتار، فإنه بإمكان ١٠٠ صاروخ شهاب - ٣
(وهو الحجم المقدر استخدامه من الصواريخ الإيرانية
ضد إسرائيل) أن تلوث حوالي ٥٠٠٠ هكتار، وهو
ما لا تستطيع إسرائيل تحمل نتائجه. لذلك هدد القادة
الإسرائيليون بقصف إيران نووياً بصواريخ كروز النووية
المسلح بها ٣-٥ غواصات دولفين ستكون متواجدة في
خليج عمان في حالة شن عمليات عسكرية ضد إيران. كما
يتوقع في حالة تعرض القواعد والقوات والسفن الأمريكية
في منطقة الخليج لخسائر جسيمة نتيجة رد الفعل الانتقامي
الإيراني، أن يكون الرادار الأمريكي على ذلك نووياً بواسطة
القنابل النووية التكتيكية B٦١-١١ والمسلح بها مقاتلات
أمريكية في قاعدة انجرليك بجنوب تركيا. وسيكون الهدف
الأمريكي في هذه الحالة إسقاط نظام حكم الملالي في إيران
بشكل نهائي، وهذا هو السيناريو الكارثي الذي يسعى
العقلون في العالم إلى تجنبه.

خامساً: المشاكل الاستراتيجية التي تواجه إسرائيل لشن
ضربة ضد إيران

١- بعد المسافة بين القواعد الجوية الإسرائيلية والأهداف
المطلوب قصفها جواً في إيران، والتي تصل إلى حوالي
١٥٥٧ كم (مفاعل أوزيراك العراقي الذي تم قصفه عام
١٩٨١ كان يبعد ٨٥٧ كم فقط عن إسرائيل).

٢- كثرة الأهداف الإيرانية النووية وغير النووية
المطلوب التعامل معها في وقت واحد تقريباً لتأمين شلها
ومنعها من التدخل، والمبعثرة على مساحة جغرافية واسعة
تصل إلى ١,٧ مليون كم^٢. وبالتالي تخصيص أعداد كبيرة
من المقاتلات القاذفة، مما يتطلب تخطيط معقد ودقيق لحل

المشاكل اللوجيستية. لذلك تسعى إسرائيل للحصول على
موافقة تركيا لعبور أجوائها، أو عبر الأردن ثم الحدود
العراقية إلى إيران، حيث يوجد تعاون استخباراتي وعملياتي
بين إسرائيل وحكومة كردستان العراق.

٣- أهمية تعطيل القواعد الجوية الإيرانية في المراحل
الأولى من الضربة الجوية منعاً لانطلاق المقاتلات الإيرانية
الاعتراضية (ميج ٢٩، F-١٤، الأمريكية بعد تحديثها،
والميراج)، خاصة من القواعد الجوية في تبريز، همدان،
وبوشهر.

٤- تشتيت جهود إسرائيل الجوية والبحرية الجوية بين
إيران وسوريا وحزب الله في لبنان وحماس من غزة.

٥- قدرة الصواريخ الإيرانية (شهاب - ٣) على تلويث
مساحات كبيرة من وسط وشمال إسرائيل - حيث
تركز الأهداف الاستراتيجية والمناطق السكانية - إذا
ما استخدمت رؤوساً كيمياوية، وهو ما يتطلب إعطاء
أولوية وأهمية قصوى لتدمير وحدات الصواريخ شهاب
في مناطق تركزها وأثناء تحركها إلى مواقع إطلاقها وقبل
احتلال هذه المواقع وأثناء احتلالها وقبل إطلاق صواريخها
بواسطة المقاتلات القاذفة، ثم اعتراض الصواريخ الإيرانية
أثناء تحليقها في الجو وتدميرها وإسقاطها خارج الأراضي
الإسرائيلية وذلك بواسطة الصواريخ المضادة للصواريخ
(باتريوت، حيتس)، ثم التحسب بسقوط هذه الصواريخ
داخل الأراضي الإسرائيلية بإزالة آثار هذه الهجمات
الصاروخية وتطهير المناطق والأهداف والأفراد التي
تعرضت للتلوث الكيماوي والبيولوجي من خلال أعمال
الدفاع المدني في المؤخرة.

٦- تأمين المناطق السكانية والأهداف الاستراتيجية داخل
إسرائيل في مواجهة عمليات انتحارية من قبل الفلسطينيين
(عرب إسرائيل) وعبر الحدود مع الضفة وغزة، بالإضافة
لتأمين الأهداف الإسرائيلية في الخارج، حيث السفارات
ومكاتب شركة الطيران الإسرائيلية (العال) والمراكز
الثقافية ومعابد اليهود .. إلخ في مواجهة هجمات متوقعة
من قبل القاعدة وحزب الله وفيلق القدس.

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/١١٨١٧

الترقيم الدولي : 3 - 130 - 227 - 977 I.S.B.N



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر كراسات استراتيجية منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها د. أحمد إبراهيم محمود

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هاني رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيد الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبید .

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره أ. عبد الفتاح الجبالي

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصرى. ويحرره أ. احمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطي موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكتروني

acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٥٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg